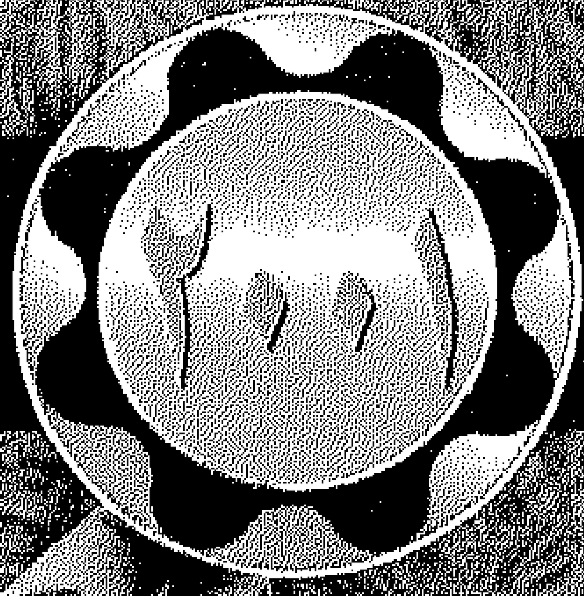
مهرجان القراءة للجميع



مكتبة الأسرة

حوارات د. عمرو عبد السميع

الأقباط
والرقم الصعب
★ حوارات حول المستقبل



الأعمال الخاصة





الهيئة المصرية
العامة للكتاب

إهـــــداء2006

ورثة الكيمياني/ محمد فاروق الفران

الإسكندرية

الأقبـاط والرقم الصعـب

لوحة الغلاف

اسم العمل الفنى: الأقباط والرقم الصعب
التقنية: حبر صينى على ورق
محمد حجى

فنان مصرى، صاحب أسلوب متميز، اشتهر بإجادة فن البورتريه، وقد عمل فى مجلة المنصورة، ثم مؤسسة روزاليوسف ومجلة صباح الخير، وانتقل إلى جامعة الدول العربية فى تونس ومصر، وتعتمد رسومه على البساطة والواقعية، وله العديد من الكتب التشكيلية، فهو فنان صاحب رؤية فنية وسياسية واجتماعية، فنان مثقف، أنجز مشروعه الضخم رسوم من القرآن الكريم وهى لوحات كبيرة الحجم، بديعة ، من الكتب: شمال يمين، ورسوم من ليبيا، وكتب الأطفال، وهو صاحب وجهة نظر جرافيكية فى تصميم أغلفة الكتب.

محمود الهندى

الأقبـاط والرقم الصعب

د. عمرو عبدالسميع

طبعـة خاصـة
تصدرها الدار المصرية اللبنانية
ضمن مشروع مكتبة الأسرة

على سبيل التقديم :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب فى المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها فى تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التى لم تبخل بوقت أو جهد فى سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها.. جاهدت وقادت حملة تنوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً وبسعر فى متناول الجميع ليشبع نهمه للمعرفة دون عناء مادى وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تتربع فى صدارة البيت المصرى بثراء إصداراتها المعرفية المتنوعة فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية.. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادى أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخًا تتوجها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثرى الكبير سليم حسن (١٨ جزء). وتنضم إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» في (٢٠ جزء).. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب فى البيت المصرى تنهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً فى عصر المعلومات.

د. سمير سرحان



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١

مكتبة الأسـرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الخاصة)

الأقباط والرقم الصعب

د. عمرو عبدالسميع

الغـلاف
والإشراف الفنى:
الفنـان : محمود الهندى
المشرف العام :
د . سـمير سرحـان

الجهات المشاركة :
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية.
وزارة الثقـافـة
وزارة الإعـلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة الإدارة المحلية
وزارة الشـباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

الأقباط.. والرقم الصعب!

بالقطع فإن هناك ما يدعو إلى اعتبار مسألة الأقباط فى مصر، عنصرًا أساسيًا يطرح نفسه، على المعادلة السياسية والاجتماعية والثقافية فى البلد. .

وبالقطع فإن هناك أيضًا ما يدعو - كذلك - إلى النظر لمسألة الأقباط فى مصر باعتبارها رقمًا صعبًا فى هذه المعادلة.

. . . .

والسبب فى الافتراضين إنما يرتبط (نظريًا) بمجموعة من المنتجات اللغوية، التى شاع وذاع استخدامها فى مصر المحروسة منذ عقد السبعينيات، وهى - بطبيعتها - منتجات لغوية (تمييزية) تتحدث، فيما تتحدث، عن (الجماعة القبطية)، أو (عنصرى الأمة)، أو (الأقباط كجزء من النسيج الاجتماعى)!!

كما أن السبب فى الافتراضين يرتبط (واقعيًا) بمنظومة من العناصر، تشتمل فيما تشتمل على تعلية صوت الخطاب الدينى أولاً، ثم الدينى السياسى ثانيًا، منذ عقد السبعينيات كذلك، وما صحب ذلك من استقطابات متطرفة مقيتة، وكذلك التغييرات المزاجية والدراماتيكية، التى حدثت فى إطار علاقة سلطة الكنيسة بالأقباط، وتدشين عصر جديد من انفتاح المجتمع على الكنيسة إذا جاز التعبير، أحيانًا بدافع الرغبة المستعرة فى اختراق حجب الغموض، التى أحاطت لعقود، إن لم يكن لقرون، كل ما يجرى داخل هذه الكنيسة، وأحيانًا أخرى بدافع استخدام المنبر الرفيع الذى تمثله هذه المؤسسة فى التعبير عن هموم الأقباط، أو اهتمامات الأمة، وأحيانًا ثالثة بدافع محاولة توظيف الثقل المعنوى الرهيب للكنيسة فى خدمة طموحات أفراد، أو - حتى فى جانب خطير وشرير منها -

تنفيذ رغبات الخارج، فى محاصرة الدور الوطنى الكبير الذى يضطلع به أقباط مصر، ثم إننا يجب أن نضيف إلى هذه الحزمة من العناصر المواجهة الكبرى مع الإرهاب الدينى السياسى، التى استدعت ـ بطبيعتها على الساحة عدة عناصر أخرى، ادعت أنها المعادل الموضوعى الذى سيحقق التوازن، ويحاصر امتدادات ظاهرة الإرهاب، وتسلحت فى ذلك بفكرة حاكمة مؤداها ضرب المؤسسة الدينية، أيًا كان الدين الذى تمثله، وتشجيع فكرة اختراق التابو (المحرم)، التى تغيرت دلالاتها على أيدى مجموعة من الأميين السياسيين والصحفيين، من تشجيع للفكر الحر، وإعمال للخيال، وعبور للحواجز النظرية التى تنهى وتمنع، إلى تشجيع و(تلميع) لفكرة السقوط الأخلاقى والسياسى والإعلامى. . ومع كثير من الأسف. . كان هذا ـ كله ـ مدخلاً لسقوط ركن كبير للالتزام الوطنى عند هؤلاء، الذين لطالما تدثروا بغطاءات الثرثرة حول الوطنية، والتظاهر بالانخراط فى معاركها، والذين لطالما احترفوا علم (التخوين) وصناعة (التكفير السياسى)، وربما من هذه الزاوية، بل ومن هذه الزاوية فقط، كانوا معادلاً موضوعيًا للإرهاب الدينى، الذى احترفت جماعاته علم (الاغتيال) وصناعة (التكفير الدينى)!!

وأخيرًا فإن إحدى الخلفيات المهمة، التى تحرك أمامها الاقتراب الذى يمثله هذا الكتاب، كانت المرحلة الفاصلة بين غروب عالم قديم، وبزوغ عالم جديد، بكل ما تعنيه هذه المرحلة، من تحديد جديد لموقع المؤسسة الدينية العالمية، وبكل ما تعنيه هذه المرحلة أيضًا من شفافية، وعبور للحدود والمسافات، واختراق لأفكار السيادة، بدرجاتها المتنوعة، وهى تلك السيادة التى أصبحت لغوًا بيانيًا إنشائيًا يتشدق به بعض الساقطين فى غيبوبة الحشيش السياسى أو الإعلامى عندنا. لقد أصبح معنى الوطنية مختلفًا، وأصبح معنى الاستقلال مختلفًا، وأصبح التداخل، والتمازج بين الداخل والخارج شبه كامل، بما تعكسه عمليات التصدير واسعة النطاق، لأساليب الحياة، وأنماط الاستهلاك، والثقافة السائدة عبر الأطباق والكوابل والفضاء وموجات الأثير.

وتنادى البعض على (الحمائية الثقافية) فى زمن سقطت فيه ـ حتى ـ الحمائية الاقتصادية، متناسين تحت وطأة الجهل، والكسل العقلى، أن الزمن الجديد

منحنا الأسلحة الإعلامية والسياسية نفسها، التى فى يد الآخر المتقدم، ولكننا بدلاً من أن نستخدمها استخدامًا صحيحًا، يرفع قدراتنا، ومستوى كفاءتنا وجودة منتجنا الثقافى، والسياسى، والإعلامى، لتحقيق الاختراق المضاد والوصول إلى هذا الآخر. استخدمناها ـ مع كثير الأسف ـ فى التعبئة والتجييش حول أهداف غير واضحة الدلالة بذاتها، وفى القهر المادى للتفكير الحر عند مواطنينا، وفى تقديم مُنتج بشرى ببغائى جديد، يردد آناء الليل وأطراف النهار، كل ما يتم تلقينه إياه، مقيمين أسواراً وقلاعاً تحول بينه، وبين مايجرى فى الدنيا، أو الطرائق والأعراف التى يعيش (الآخر) بها فى هذه الدنيا!!

. . . .

ليس غريباً – إذن – مع كل هذه الخلفية العريضة والصاخبة، أن يبرز موضوع الأقباط فى مصر، أو يثار موضوع الكنيسة وسلطتها، بل وليس غريباً أبداً، أن يفرز هذا الإبراز، مراوحات هائلة، وتضاغطات كبيرة، يتلامس بعضها مع مفاهيم استقرت منذ آلاف السنوات عن الشخصية المصرية، أو الدولة المركزية، أو الثقافة السائدة.

ومن مواقع مختلفة – سبق أن أشرنا فى السطور السابقة إلى دوافعها – تعددت الاقترابات من الموضوع لتعكس أهمية وثقل المسألة القبطية فى المعادلة السياسية والاجتماعية والثقافية فى البلد، كما تعكس النظر لمسألة الأقباط فى مصر، باعتبارها رقماً صعباً فى هذه المعادلة.

أما الاقتراب الذى رأينا، أنه سيكون خطوة فى الاتجاه الصحيح، تمتد بالوطن إلى قدام، وترتبط بالإجابة عن أسئلة المستقبل، فكان اقتراب (الحوار).

فالكلمة والرأى لايمتد تأثير – أحدهما – مهما كانت فصاحته وبلاغته – إلى حياة الناس، ما لم يكن قطباً فى جدل، وما لم يكن طرفاً فى حوار.

والحوار – كما رأيناه دائماً – هو الوسيلة الإنسانية العبقرية لخلق الصلة، وتوليد الأفكار، والبحث عن الحقيقة، وتبادل الخبرات، ونشر الثقافة، وقبل هذا

كله، الحفاظ على حيوية العقل فرديّا كان أو جماعيّا.

ولقد وجدنا - من خلال ارتحال طويل فى دروب هذا الحوار - أن استكشاف العقل القبطى، هو مهمة وطنية كبرى في هذا الزمان، سعياً وراء المعرفة، التى تخلق الالتقاء على أساس صحيح، بدلاً من التشدق بالابتذالات المتكررة عن (النسيج) و (العنصرين) و (الجماعة القبطية).

كما وجدنا - من خلال جدول أعمال صاخب ومحتدم لهذا الحوار - أننا لانستطيع - كثيراً - الالتصاق بتعبير مثل (رؤية قبطية) وهو - كذلك - أحد المنتجات اللغوية التى أفرزها الجهل، فالأحاسيس لم تتمايز إلى درجة تجعلنا نستخدم هذا التعبير فى يسر وراحة.

وجدنا أن هناك رأيًا عامًا قبطيًا، ولكننا لم نجد ما يمكن أن نسميه رؤية قبطية.

وجدنا رأيًا عاماً قطاعيًا هو جزء من ظاهرة أو مؤسسة الرأى العام فى مصر، ولكننا لم نجد رؤية قبطية تفصح عن نفسها من فوق أرضية الانفصال عن الأمة كما عرفنا هذه الأمة، وعشنا فيها، (على حد تعبير البابا شنودة) وعاشت فينا!!

كانت الرؤية مصرية - مثلما كانت رؤية الإسلاميين - ولكن الفصام والعزلة بينها، وبين غيرها من الرؤى التى تزخر بها ساحات الوطن السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، جاءا - فقط - من هواجس الشك، ومن غياب الحوار.

الحوار هو - مرة أخرى - هدف وغاية تسعى إليها هذه المجموعة من الأحاديث التى جرت على امتداد زمنى طويل، ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٨، والتى توزعت موضوعاتها بين قضايا العمل الحزبى والديمقراطية، وحول علاقة المسلمين والأقباط فى وطن واحد، وحول تقويم التاريخ السياسى للأقباط سواء فى المؤسسات الحزبية أو مؤسسات المجتمع المدنى، أو من خلال كنيستهم. ولقد تحدث الجميع بحرية كاملة - أيضاً - حول قضايا الاقتصاد، والأدب والثقافة، ليرسموا بورتريه لهذا العقل القبطى الذى تشكل مسألته عنصرا أساسيًا فى المعادلة

الثقافية والاجتماعية والسياسية للبلد!

ولقد عمدت إلى ترك موضوعات الحوار كما هى - متوزعة فى نواح عديدة لأن يقينى أن هناك خطوطاً فكرية واحدة تنتظمها، وهى الأنساق التى تشكل ما يسمى الرأى العام، قطاعيًا أو عموميًا، تابعاً أو متبوعاً، إلى آخر هذه التقسيمات والتحديدات.

كما قصدت ترك موضوعات الحوار التى بدت، وكأن الأحداث تجاوزتها، لأن دلالات هذه الموضوعات لاتتجاوزها أحداث، بل هى نوع من الدلالات الثابتة التى صيغت فى مناخ لايضغط فيه انفعال عاطفى أو تأثر نفسى.

وفضلاً عن ذلك فقد أصبحت موضوعات الحوار هذه ملفات مفتوحة، تجدد نفسها - على الفور - كلما أضافت الأحداث على جدول أعمالها بنوداً جديدة..

وهكذا وجدت نفسى فى الطبعة الثانية من (النصارى : حوارات حول المستقبل) أضيف تسعة حوارات جديدة، وهو ما يساوى حجم الطبعة الأولى كلها من هذا الكتاب، لأستكمل بعض ملامح العقل القبطى فى مصر، ولأضع الخطوط تحت بعض الأفكار لتأكيد المعانى فى إطار الفكرة الحاكمة التى ترى فى موضوعات هذا الكتاب ملفات مفتوحة.

كانت طروح رموز الأقباط تفصح عن نفسها، فوق أوراق الحوار، وكانت أفكارهم تعلن ـ بوضوح ـ إمكانية اللقاء والالتقاء، بل وكانوا ـ جميعاً ـ عبر هذه الصفحات يمارسون بقوة الخروج من العزلة.. تلك العزلة التى فرضتها هواجس الشك وغياب الحوار!

كان الجميع يمارسون انفتاحاً على كنيستهم الوطنية من زوايا مختلفة، بشكل أسهم فى خلق انفتاح من المجتمع ككل على هذه الكنيسة، وكان الجميع كشأن كل المستجدين فى ساحة حوار كبرى كهذه، يتجاوزون بعض خطوط حمر، بما صرف جزءاً معتبراً من مادة الحوارات السياسية فى هذا الكتاب، تجاه محاولة وضع التحديدات والتعريفات من جديد لعلاقة الأقباط بكنيستهم، أو

برئاسة هذه الكنيسة.

ثم كان الجميع يشكلون - عبر هذا الانفتاح وعبر هذا الحوار - جوانب فى لوحة كبيرة، تحدد التغيرات الكبرى فى عالم اليوم، ألوانها وظلالها، كتلها، وفراغاتها.

كما كانوا عبر هذا الحوار يحاولون الإفلات من قبضة الجهل السياسى، والإعلامى الساطعين، المتجليين، واللذين سجنا مسألة الأقباط فى أسر منتجات لغوية تمييزية عن (الجماعة القبطية) و (النسيج الواحد) و (عنصرى الأمة)، أو دفعا بها إلى ساحة أن تكون رقماً صعباً فى معادلة البلد السياسية والثقافية والاجتماعية، حين فرضا عليها السقوط فى بئر اللغو البيانى، والإنشائى الإعلامى، الذى يؤدى - بطبيعته - إلى تكاثر الأفكار الجاهلة، حول موضوع يحتاج إلى علم وأناة وفهم حقيقى، لما يجرى فى مصر، ولما يجرى فى العالم!!

د. عمرو عبد السميع

لندن فى ديسمبر ١٩٩٩


بسم الله الرحمن الرحيم



البابا شنودة ..

صلاة فى محراب السياسة !

- من واجب الأقباط أن يشتركوا فى العمل السياسى العام من أجل مصلحتهم.

- الوضع فى لبنان مختلف تماما عن مصر وهو غير قابل للتكرار فى أرضنا!

- لو عرض على الأقباط أن تكون لهم دولة فى أسيوط فسيرفضون !

- تعدد الفكر ظاهرة صحية، ولكن إذا انحرف الفكر فى تعدده، فهذه ظاهرة مرضية!

الأنبا شنودة الثالث

رجل دين لايهتم كثيرا، بأن تلبس كلماته أو آراؤه شكليات مسوح الرهبان . . بمقدار اهتمامه بأن تكون هذه الكلمات، أو تلك الآراء معبرة عن أشواق حقيقية يتطلع إليها الوطن، وعاكسة لجوهر المثل العليا، والقيم الفاضلة فى كل الأديان، ومتواصلة مع دور الكنيسة المصرية الوطنى، الذى تألق فى الفترات السوية من تاريخنا، بإسهام لايمكن نكرانه.

وهو أيضاً واحد من القلائل فى تاريخ مصر الدينى، الذين اكتشفوا بعد طول أخذ ورد، وجدل وصخب، وصدام ونفى، حدود المساحة المتاحة لرجل الدين فى التعرض لأمور السياسة، فأبى إلا أن يتحرك فى هذه المساحة، ولايعرض مثل المعرضين الذى تمترسوا خلف مقولة : «مالا يؤخذ كله . . فليترك كله»!

بل إنه واحد ممن يقدرون الأسباب، ويتفهمون الدوافع، ويتمثلون المبررات.

. . . .
. . . .

هو يرى أن رجل الدين له تذكرة انتخاب يمارس بموجبها حقوقه السياسية.

ولكنه يدرك أن رجل الدين من واجبه أن يحترم حريات تابعيه، فلايلقى بحرمات على بعضهم بغية توجيههم إلى ذات الطريق الذى اختاره هو، أو دفعهم إلى نفس المجرى الذى تتدفق فيه أفكاره الشخصية.

وهو يرى أن الكامل هو الذى يبيع كل ماله ويعطيه للفقراء حسب تعاليم الإنجيل. كما أنه يدرك كل حقائق الاقتصاد المعقدة فى عالم اليوم، التى تسمح

للثرى بالإثراء بشرط عدم المقامرة بصالح الدولة، وبشرط عدم المخاطرة بصالح الفقراء.. وإلا فلن يدخل إلى ملكوت الله، إلا إذا مر الجمل من ثقب إبرة!!

وهو يرى أن كاهل مصر قد ثقل بمواريث وأحمال كالديون، ولكنه يدرك أن هذه الديون ليست حائطا للمبكى، أو أطلالا من تلك التى تعودنا الوقوف أمامها نرثى ظلم المقادير، فى حين أن الخلاص مرهون بإرادتنا وبقدرتنا على صناعة القرار الذى يخلصنا من هذه المواريث.

ثم إنه يرى أننا ورثنا مع الديون عقولا تستطيع اكتشاف أسبابها وتقدر على إيجاد طريق الحل.

وهو يرى أن ما تنسجه الدوائر المتربصة بوحدة مصر الوطنية، والراغبة فى إيذاء مشاعر الناس، عن (دولة أسيوط)، هو محض خرافة، ويعدد فى ذلك عشرات الأسباب المنطقية.

ويرى أن من أهم هذه الأسباب، الأمن الذى يجده الأقباط فى اختلاطهم، بل وامتزاجهم مع إخوانهم من المسلمين.

وهو يرى أن أنصاف الحقائق ليست إنصافا للحقائق! ولذلك فهو يعمد إلى أكبر قدر من الصراحة ومباشرة القصد، دون مداورة أو مناورة، ودون لف أو دوران.

....

وفى هذا الحديث، نضع حجر زاوية فى الحوار الوطنى الذى نسهم فى إثارته!

ينصت إلينا باهتمام، ويبادل أسئلتنا بأسئلة تضبط الحوار وتراعى الدقة.

تلك الدقة التى يحرص عليها الراهب الذى يؤدى معنا صلاته في محراب السياسة!

الابتعاد!

- الأنبا شنودة .. كنت واحداً من جيل الأقباط المثقفين الذين تخرجوا من الجامعة، ثم التحقوا بسلك الكهنوت ليحدثوا نقلة نوعية فى نهضة الكنيسة المصرية، بدعم من البابا كيرلس الراحل منذ كان الأب مينا فى دار مارمينا العجائبى بمصر القديمة.. وبالتالى فأنت لست بعيداً أبداً عن تفكير المثقفين، ولكننى أرى - ولعل قداستك ترى معى - أن المثقف القبطى يبتعد عن العمل العام.. فقلة محدودة هى التى تنخرط فى العمل الحزبى.. وقلة محدودة هى التى تمارس أدواراً فى دوائر وساحات العمل السياسى بكافة أشكاله.. ما هو تقييم قداستك لهذه الظاهرة.. وما هى المبررات والأسباب؟!

○ أولاً : لا أستطيع أن أقول: إنها قاعدة، ولا أستطيع الإقرار - بشكل مطلق - بأن كل المثقفين الأقباط يبتعدون عن العمل السياسى أو العمل العام، حيث يوجد الكثيرون ممن يعملون فى هذه المجالات.

ثانيًا : المعروف أن الإنسان يلتحق بالنشاط السياسى المتاح له، فإذا شعر المثقف القبطى أنه سيجد مجالاً للحركة فى ساحة النشاط العام، فسوف يلتحق بهذا المجال، وإذا لم يجد فرصة متاحة، فكيف يلام على الابتعاد؟!

وأرى أننا من الممكن أن نوجه هذا السؤال إلى الأحزاب ذاتها: لماذا لم تضم هذه الأحزاب إليها كثيراً من الأقباط يعملون فى صفوفها؟ هذا السؤال أكثر واقعية.. بدلاً من أن نلوم الأقباط.. حيث لم توجد أمامهم فرص للعمل الحزبى والعمل العام ولم يعملوا!

- لو تسمح - قداستك - العمل السياسى الحزبى يكون بمبادرة الانضمام من العضو، وليس بأن تجرى الأحزاب وراءه لتضمه إليها، اللهم إلا إذا كان شخصية من العيار الثقيل التى يسعى وراءها أى حزب بغض النظر عن ديانتها؟!

○ طبعًا المبادرة تأتى من الشخص.

ولكن إذا وجد أن الطريق مفتوح أمامه ليتدرج من درجة إلى أخرى فسوف يشجعه هذا الأمر على الاستمرار، أما إذا لم يجد هذا متاحًا، فسوف لايستمر، وأيضًا، سيعطى خبرة لغيره ألا يستمر.

الأقليات تحتاج - دائمًا - إلى تشجيع من القائمين على الأمور، كى يساعدوها على الاندماج والاستمرار، فإذا لم يجد أبناء هذه الأقليات استجابة، فطبيعة الأمر، أن يبتعدوا.

ومن جانبنا - فى الكنيسة - نحن نشجع الناس على أن يندمجوا فى العمل القومى العام، وفى خدمة بلادهم بكل الطرق المتاحة لهم.

● قداسا البابا .. حينما أتكلم عن أقباط مصر - فى الواقع - فأنا لا أتكلم عن أقلية (بمعنى نفسية الأقلية) لأن هذا لم يكن واردًا عند أقباط مصر ولا مسلميها فى معظم الفترات السوية من تاريخنا الوطنى.

○ أشكر أسلوب المجاملة هذا وأحب أن أتكلم عن الواقع، فربما تجد فيه شيئًا آخر.

لاشك أنه يوجد كثير من الأقباط، يعملون كأساتذة فى الجامعة، وكرجال أعمال مشهورين، وفى شتى الأنشطة والوظائف تجد نجومًا ناجحة فى مشروعات كثيرة، ولو احتضنهم العمل السياسى، وأتيحت لهم مجالات الحركة الكاملة، فسترى الدولة مدى جدية عملهم وأثماره.

تمامًا مثل زارع يختار أفضل البذار ويقدم لها وسائل الإنبات الصالحة، وحينئذ تعطيه ثمرًا كثيرًا.

أما إذا لم نحسن اختيار البذار، ولم نرعها رعاية حقيقية، فإنها لن تأتى بثمر!..

وفى هذا السياق لا ألقى بالمسئولية كاملة على الدولة أو على الأحزاب، بل أؤكد على نقطة معينة وأدعو إليها، وهى تقييد الأقباط لأسمائهم فى جداول الانتخابات.

ونحن نشجعهم على هذا كى يسهموا فى خدمة بلادهم.

● **كل هذه (الافتتاحية) لحوارنا تدعونا إلى مناقشة ظاهرة أخرى من ظواهر تعامل المثقف القبطى مع كنيسته.**

وقداستك عائد من موسكو، حيث أجواء تغيرات درامية موحية ومثيرة (كان هذا فى صيف ١٩٨٧) تضم - فيما تضم - تغيرات تجاه فكرة الدين.. هل تظن أن هذا يمكن أن يؤثر أو يغير من انعزال المثقف القبطى عن كنيسته تحت لافتة (التقدمية)؟

○ أنا شخصيًا - لا أرى أن المثقفين الأقباط منعزلون عن كنيستهم. ربما يصدق قولك على بعض أسماء مثقفة، أنت تعرفها، وليس لها صلة بالكنيسة.

كما أن البعض الآخر من المثقفين الأقباط، قد يرى بدافع من التخصص أن يركز كل اهتمامه على البحث الحر فى تخصصه، أدبًا كان، أو علمًا، أو فنًا.

وبنفس الاتجاه ليس جميع المثقفين المسلمين أيضًا، لهم نشاط دينى، فكل إنسان مثقف - بطبيعته - يبحث عن الشىء الذى يرضى مشاعره ووجدانه وإنتاجه، وقد يستغرقه ذلك استغراقًا كاملاً!

أما عن علاقة الابتعاد . . بالتقدمية، فإن هذا يجعلنا نبحث عن مفهوم كلمة (تقدمى)!

فما الذى تعنيه أنت بكلمة تقدمى؟

● **progressivity (التقدمية) هى صفة تطلق على هؤلاء المؤمنين بأن المجتمع البشرى تحكمه قوانين ضرورية تحتم عليه التغير والتطور والتقدم، على أن هذه القوانين إنما تتحقق بإرادة الملايين**

من البشر، ولهذا فهم لايقفون عند حدود الوعى أو الإيمان بالتقدم، وإنما يشتركون اشتراكًا فعالاً بالفكر والنضال من أجل تحقيقه.

ولكن ربما فى هذا السياق - الذى يمثله حوارنا - تحديدا، فأنا أقصد باللفظة هؤلاء الأقباط المتأثرين بالنظرية الماركسية، وبتطبيقاتها - على وجه الدقة - فى الاتحاد السوفيتى؟

○ التقدمية - عندى - تعنى أشياء كثيرة.

التقدم معناه : أن الإنسان «يمتد إلى قدام». هناك تقدم فى الحياة الروحية، يبحث عنه الإنسان الروحى النقى، الذى يريد أن تزداد علاقته بالله يوما بعد يوم عمقًا وحرارةً وقوةً.

وهناك تقدم فى الميدان العلمى، وهناك تقدم فى الاتجاه الفنى والحضارى.. إلخ.

التقدم - إذن - عبارة من الصعب أن يحددها مفهوم سياسى معين، ومن الصعب أن نحدد التقدم بالفكر الماركسى، لأن التقدم يشمل الحياة كلها، ويشمل الطموح والإنتاج فى كل ميادينه.

رجل الأعمال الذى يريد أن يتقدم فى مجاله باستثمارات ومشروعات، ما شأنه بماركس؟؟!

ربما يؤدى (تقدمه) إلى تكوين ثروة كبيرة لايوافق عليها ماركس! فعبارة (شخص تقدمى) - إذن - تحتاج إلى تعريف واسع، ولايمكن أن نحددها فى مفهوم اقتصادى معين..

ربما يقصد البعض التقدمية فى المحيط السياسى والاقتصادى، ولكن هذا ليس كل شىء فى الحياة.. فلنعد صياغة السؤال.. ونكمل.

● اتفقنا .. إذن ما هى وجهة نظر قداستك فى ابتعاد بعض الماركسيين من الأقباط عن الكنيسة تحت لافتة (الماركسية)؟!

○ أريد أن أوجه النظر لنقطتين:

– الماركسية كفكر اقتصادى سياسى .. هذه ناحية.

– وارتباط الماركسية بالإلحاد فى بعض البلاد .. هذه ناحية أخرى. الماركسية فى روسيا مثلاً ارتبطت بالإلحاد .. وتخوف الكثير عندنا من بعض الأفكار الماركسية يأتى من ارتباطها بدءاً بفكرة الإلحاد.

فلاينكر أحد أن كثيراً من الماركسيين يقولون : إن الدين أفيون الشعوب. فكيف يمكن أن يجمع هؤلاء بين هذا التفكير والارتباط بالكنسية؟!

ونحن نعرف أن هناك ماركسيات مؤمنة، وفى هذه الحالة فإن المنضوين تحت لوائها، يمكن أن تكون لهم علاقاتهم بالدين، فى الوقت نفسه الذى يحتفظون فيه بأفكارهم السياسية والاقتصادية.

ولكن المشكلة هى الفكرة العامة عند الناس بأن الماركسى ملحد، والكثيرون من الماركسيين يدافعون عن أنفسهم بأنهم مؤمنون، إنما يحتاج الأمر إلى إقناع الغالبية من الشعب بأن الأفكار الماركسية لاتعارض الدين!

ودفاع الماركسيين عن تدينهم أمام الفكر الغالب عند الشعب هو أمر يحتاج لمجهود.

● أشار روجيه جارودى فى كتابه (فلسطين أرض الرسالات السماوية) إلى مخطط صهيونى يهدف إلى تقسيم مصر، وإقامة دولة قبطية. كيف ترى رد الفعل فى الوعى القبطى العام لمثل هذه الدعوات.

○ فلتفكر إسرائيل مثلما شاءت!

ولكن المهم أننا كمصريين سنبقى متمسكين بقوميتنا الواحدة، إسرائيل تهدف إلى أن تقسم دول الشرق، ولكن هل ترضى دول الشرق بهذا الفكر الإسرائيلى؟!

هذه هى المسألة .. هل تقدم دول الشرق إمكانيات، وتظهر من الثغرات فى بنيانها ما يسمح للفكر الإسرائيلى، بأن يرى احتمالات عملية.. لفكره النظرى؟ هذه هى المسألة!

فلتفكر إسرائيل مثلما شاءت.. هى حرة فى تفكيرها.

ولكن ما أجزم به، أن أفكارها هذه لاتلقى أية استجابة من مصرى واحد.

وإن كنت تقصد، ما يحدث فى لبنان حالياً. فإن الوضع فى لبنان يختلف تمامًا، من نواح جذرية وأساسية عن الوضع فى مصر.

خطورة الوضع فى لبنان أن كل طائفة لها جيشها الخاص المسلح بأسلحة ثقيلة، وأسلحة من كل نوع، بحيث توجد - فعلاً - دويلات لا دولة واحدة.

إذا أرادت إسرائيل أن تستغل هذا الوضع فى لبنان بتشجيع طائفة ضد أخرى، ستجد كل طائفة مسلحة وجاهزة، ولها جيشها، ولها - أيضًا - ماليتها.

ومن ناحية أخرى، فإن أحد مكامن الخطورة فى لبنان هو تدخل أكثر من دولة (ربما ثلاث أو أربع دول) فى شئون لبنان.

وهذان الأمران لاوجود لهما فى مصر البتة.

وإسرائيل استطاعت أن تكتشف فى لبنان ثغرات فاستغلتها لصالحها (بين المسلمين والمسيحيين - أو بين الشيعة والسنة - أو بين الدروز والسنة - أو بين الفلسطينيين واللبنانيين).

لكن هذه الثغرات غير موجودة فى مصر، ولايمكن أن تكون مصر - يومًا - دويلات.

مصر بلدة واحدة، لها جيش واحد، وقيادة واحدة، ولامجال فيها للنزعات الطائفية.

وشعب مصر مندمج فى بعضه البعض اندماجًا كاملاً فى كل شىء. يعنى مثلاً

تجد فى لبنان أحياء معينة تتمركز فيها طائفة بذاتها وتسلح نفسها، وتكون ميليشيا لحمايتها.

أما فى مصر ففى كل بيت تجد المسيحى والمسلم، وفى كل شارع، وكل مدرسة، وكل مستشفى، وكل مصنع.

اختلاط كامل من كل النواحى يصبح معه من المستحيل تكوين هذه الدويلات.

- **هذه الفسيفساء المصرية التى تكونت عبر قرون عديدة بالتداخل الشديد بين المسلمين والأقباط فى كل بيت وشارع ومدرسة ومصنع هى حقيقة يدركها الكل.**

ولكن حينما تضع دولة كإسرائيل استراتيجية معينة، فلابد أنها تبينت، ولو فى نقاط محدودة جدًا، بعض الثغرات التى يمكن أن تبنى عليها مثل هذا التصور.

○ هى لاترى نقاط ضعف فى البنيان القومى لمصر، وهذا أحد المستحيلات.

وربما يذكرنى هذا الأمر بالفكاهة التى يسمونها (دولة أسيوط).

هذه المسألة - عمليًا - إحدى المستحيلات، ولو عرض على الأقباط أن تكون لهم دولة فى أسيوط فسوف يرفضون كل الرفض، وليس هذا فى صالحهم.

لايقبل القبطى أن يغير لقبه المصرى، وينتسب لإحدى محافظات مصر.

لايمكن أن يستبدل الكل بالجزء!

من غير المعقول، أن يترك الأقباط جميع مقدساتهم فى القطر المصرى كله، وأديرتهم التى هى أقدم أديرة فى العالم، المنتشرة فى كل بقاع البلاد، ليتقوقعوا فى أسيوط!

○ هل من المعقول أن يتركوا كنائسهم التى يحبونها فى كل أنحاء مصر، ليستبدلوها بأسيوط فقط؟!

○ هل من المعقول أن يتركوا الأماكن التى زارتها العائلة المقدسة فى كل جهات مصر؟!

○ هل من المعقول أن يتركوا الإسكندرية التى هى مركز الكنيسة الأصلى، بحيث تسمت الكنيسة القبطية - تاريخيًا - باسم (كنيسة الإسكندرية)، وتسمي رئيسها باسم (بابا الإسكندرية)؟!

○ هل من المعقول أن يتركوا الكنائس العديدة، التى فيها أعياد للقديسين ويحضرها عشرات الألوف وأحيانًا مئات الألوف، كى ينعزلوا فى أسيوط؟!

○ هل من المعقول أن يتركوا أديرة الراهبات فى القاهرة؟!

○ هل من المعقول أن يتركوا الكاتدرائية فى الأنبا رويس وكنيسة العذراء، فى الزيتون، ودير مار جرجس فى ميت دمسيس، ودير القديسة دميانة فى بلقاس، ودير القديسة رفقة فى سنباط، وكنيسة مار جرجس فى الرزيقات؟!

هذا كلام غير معقول!

○ هل من المعقول أن تتحول مصر إلى ثلاث دول، هى أسيوط فى الوسط، ودولة شمال أسيوط، ودولة جنوب أسيوط، بحيث إن المسافر من المنيا إلى سوهاج يجمرك فى أسيوط، والمسافر من سوهاج إلى الشمال يجمرك فى أسيوط؟!

○ هل - أيضا - من المعقول أن يترك الأقباط أمنهم الكامل فى الاختلاط بإخوانهم المسلمين، كى يتجمعوا فى مدينة واحدة، بحيث إذا أراد عدو إفناءهم فيها تسهل مهمته؟؟!

هذا لايمكن أن يحدث الآن، لأن كل شارع وكل بيت وكل مدرسة وكل مستشفى فيه المسلم وفيه القبطى، وبهذا الشكل يجد الأقباط أمنهم فى هذه الخُلطة (بضم الخاء).

○ هل من المعقول أن يبدأ الأقباط من الصفر لتكوين دولة، بحيث تنشأ لها مالية من الصفر وجيش من الصفر؟؟!

○ هل من المعقول أن يتم إخراج المسلمين من بيوتهم وأراضيهم ومصانعهم ومزارعهم ومساجدهم في أسيوط؟!

أي قوة هذه التي تستطيع هذا؟!

هذا أمر - عمليًا - لايمكن أن يتم إلا إذا أرادته الدولة وتممته، وأشرفت عليه بنفسها، بحيث يمكن استبدال عقارات وأراضٍ وأملاك في أسيوط، بأماكن أخرى تمنح خارجها.

وهناك نقطة أخرى، فعندنا في مصر أكثر من خمسين أسقفا وكل أسقف له أبرشية (يعني مكان رعاية) في مختلف المحافظات والمراكز، فأين نذهب بهؤلاء، وأين يكونون؟!

هل نعطي كل واحد منهم بعض حواري أسيوط ونسميهم (الآباء الحواريين)!!.. (يضحك).

هذا كلام غير معقول، ثم ماذا عن أصدقائنا من المسلمين الذين ارتبطنا بهم، وبيننا وبينهم مودة وعلاقات اجتماعية وطيدة؟!

ألكي نقابلهم يجب أن نحصل على (فيزا) خارجية!

هل يمكن أن نعتبرهم أجانب بالنسبة لنا، ويعتبرونا أجانب بالنسبة لهم؟؟!

وهل نتنازل عن تاريخ عشنا فيه أكثر من سبعة آلاف سنة، لكي نكوّن تاريخًا جديدا؟؟!

هذا - أيضاً - كلام غير معقول!..

وكل مؤداه هو محاولات لتحطيم الوحدة الوطنية، وإيذاء مشاعر الناس، وإيجاد الفرقة. صدقني هذه الخرافة، ما سمعنا عنها مطلقا من قبل..

ثم إلى جوار كل هذا الذي أسلفت .. ما الداعي؟ وما الهدف من نشر مثل هذه الخرافات؟!

السياسة

● هل تسمح قداستك - أن أواصل الخوض عبر ما تصورته مدخلاً سياسيًا لحوارنا، فأسأل عن تصورك لحدود الدور السياسى للكنيسة. ولا أقول سلطتها الزمنية على أقباط مصر؟

○ ماذا تقصد بالدور السياسى؟

● هل يمكن أن يكون للكنيسة دور فى توجيه أقباط مصر تجاه خيار سياسى معين؟

○ الكنيسة كجماعة المسيحيين، تترك كل فرد فيها حرًا فى إبداء رأيه السياسى.

ومع ذلك فإذا ابتعدت الكنيسة تمامًا عن الجو السياسى، يقول البعض : لماذا الكنيسة منعزلة، ولم لاتبدى رأيًا، ولماذا تقف موقفا سلبيًا؟!

فإن أبدت رأيها يقول البعض : وما شأنها؟ هذا موضوع سياسى!! وذلك أمر محير بلاشك..

اعتبر أن رجال الكنيسة مجرد مواطنين، لهم رأيهم فى شئون بلادهم فهم ليسوا معزولين سياسيًا..!

وكل رجل دين له تذكرة انتخاب ومن حقه أن يستعملها، بل من واجبه أن يستخدمها.

● ولكن إذا أخذ رأيه السياسى صبغة دينية فإن الأمر يختلف؟

○ مامعنى أن يأخذ رأيه صبغة دينية؟

● يعنى يتسلح بسلطة الكنيسة الدينية المعنوية فى التأثير على رأى المواطن القبطى.

○ رجل الدين يقول رأيه، ولكنه لايستطيع أن يرغم أحدًا على اتباع أى رأى، بدليل وجود أقباط - حاليًا - فى كل حزب، ولم تأخذ الكنيسة موقفًا من واحد منهم - أيًا كان حزبه - وتقابل الكل فى محبة.

الكنيسة لاتحجر على أفكار الناس، ولاتدفعهم دفعًا فى اتجاه بعينه، ولكن إذا أبدت الكنيسة رأيها فى إحدى القضايا، فإنها تبديه كهيئة لها صفة المواطنة لاأكثر ولا أقل.

يمكن أن يوجه انتقاد لو أن الكنيسة تستخدم حرمات، تلقيها على الناس لتوجيه رأيهم، وهذا أمر لم يحدث أبدا.

المفروض فى الكنيسة أن تسهم فى خدمة وطنها بكل الطرق التى تبنى هذا الوطن من كل النواحى الروحية والخلقية، ولكن - أيضًا - لو كان هناك اتجاه وطنى صالح فلتدع إليه، وإذا كان هناك اتجاه سياسى صالح فلتدع إليه.

وعموماً فإن الكنيسة تتكلم على المبادىء الكلية ولاتدخل فى التفاصيل.

وذكرت لك - قبلاً - أنه إذا لم تبد الكنيسة رأيها يتهمها البعض بالسلبية، وإذا أخذ الأقباط موقفًا سلبيًا فى السياسة تطالب الكنيسة بأن تقوم بالتوعية كى يقلع الأقباط عن السلبية، أليس هذا أمرًا سياسيًا؟؟!

● **أنبا شنودة .. نشأت فى مصر عبر العقد الماضى من طبقة من الأغنياء الجدد. وبعض هؤلاء الأغنياء الجدد (من وجهة نظرى) لن يدخلوا إلى ملكوت الله إلا إذا دخل الجمل من ثقب إبرة؟**

وهذا يدفعنى إلى التساؤل عن شكل السعى وراء المال فى مجتمعنا، ولماذا يأخذ شكل الخلاص الفردى ولو على حساب المجتمع؟

○ مبدئيًا لاأستطيع أن أقول: إن جميع الأغنياء لايدخلون ملكوت الله، فهناك طائفة من الأغنياء يقومون بواجبهم الوطنى ويهتمون بمصالح الفقراء، ويسهمون فى الخدمات العامة والاجتماعية، ويؤدون واجباتهم كاملة من جهة الضرائب والجمارك وما إلى ذلك، ويعتبرون - كما يسميهم دستورنا - (الرأسمالية الوطنية) بحق.

ولكن لعلك تقصد الأغنياء الذى يهدفون إلى مصلحة ذواتهم فقط، وإلى الإثراء غير المشروع، والغنى على حساب ضياع أقوات الشعب، وهؤلاء هم الذين لايدخل أحدهم ملكوت الله إلا إذا دخل الجمل من ثقب إبرة!

نحن لانحارب الغنى - بصفة عامة - لأن هذا يعنى محاربة القطاع الخاص كله، بينما القطاع الخاص يؤدى دورًا وطنيًا منوطًا به.

نحن لانحارب الثراء، شريطة أن يكون الأغنياء وطنيين - وأيضًا - خيرين.

ولعل من الثراء المقوت الذى تقصده - كما هو واضح من سؤالك - هو ذلك الذى تكوَّن بطريقة غير سليمة، إما بالإجحاف بحقوق الآخرين، وإما بالإجحاف بحقوق الدولة.

وهذا الأمر يحتاج أن نتناوله أيضا كرجال دين، من الناحية الروحية البحتة، وليس من الناحية السياسية.

الدين يدعو كل ثرى أن يسهم فى أعمال الخير، سواء كانت خاصة بالدولة، أو بالجمعيات، أو الهيئات أو - حتى - الأفراد.

فى الإسلام توجد الزكاة. وفى المسيحية توجد العشور كحد أدنى، وإذا تمادى الإنسان فى الخير، تقول له المسيحية:

«إذا أردت أن تكون كاملاً. اذهب بع كل مالك وأعطه للفقراء».

وتقول: «طوبى للرحماء فإنهم يُرحَمون»، وتقول: «من له ثوبان فليعط الذى لاثوب له».

إذن الثراء الذى ليس فيه خير - بالضرورة - فيه شر.

ولكننى أعود فأكرر أن الثراء عموما ليس خطيئة، فهل تستطيع أن تمنع رجل أعمال ناجحًا من الإثراء ومن نمو هذه الثروة؟!

لا أعتقد .. ولكن المهم أن يثرى بطريقة خيرة، ويستخدم ثروته فى الخير..

أما الإثراء غير المشروع فهو نوع من الأنانية وكسر القوانين، وفيه نوع من عدم الالتفات إلى متطلبات المجتمع، وحاجة المعوزين والفقراء والمحتاجين.

يأتى بعد كل هذا، أن تقوم الدولة بأعمال معينة، لادخل لنا بها، منها محاربة التهرب الضريبى، ومعالجة موضوع القروض التى تؤخذ من البنوك دون ضمانات كافية، وتهريب الأموال إلى الخارج، واحتكار الأسواق، والتلاعب بالأسعار أو التحكم فى الأسعار، ومحاولة الاستيلاء على كل علاوة يحصلها موظف مسكين.

ومن ضمنها - أيضًا - معالجة موضوعات الرشوة التى تتسبب فى الإفساد الإدارى.

ومن ضمنها ملاحظة أمور التجارة، والتلاعب فى سوق العملة.

● كان لدى المجتمع المصرى فى معظم فترات تاريخه السوية درع من القيم يقيه الانحراف، ولكن فيما هو حدود للعدل وحدود للالتزام الاجتماعى، هذه الضوابط الداخلية والخارجية التى ذكرتها من الذى يضعها؟

○ من رأيى أن يجتمع - من جديد - مؤتمر اقتصادى كبير يضم رجال الأعمال، والخبراء فى كل ناحية من النواحى، ويضم كل وزراء الاقتصاد والمالية السابقين، ويتم بحث هذا الأمر بطريقة عملية من المتخصصين.

● لهنرى كيسنجر عبارة شهيرة يقول فيها : (الاقتصاد أخطر من أن يترك للاقتصاديين)؟

○ وهل استطاع كيسنجر بهذه العبارة أن يصلح اقتصاديات بلاده، التى يناقشها الجميع متخصصين أو غير متخصصين.

وقد قلت أثناء كلامى: إن المؤتمر إذا رأى أشخاصًا يمكن الاستفادة بهم فى هذا المجال من غير رجال الاقتصاد فليضموا إلى المؤتمر، بحيث يكون هناك تفكير

جماعى واسع لبحث الأمور بواقعية، وبحيث لايكون هناك فى هذا المؤتمر بعض المنتفعين من نواح اقتصادية معينة ترتبط بمصالحهم.

- **هذه التقلبات الاقتصادية والاجتماعية الحادة عبر عقود مختلفة فى مصر أثرت دون أدنى شك على الأنساق الفرعية التى تكوِّن الشخصية المصرية.. كيف تغيرت سمات هذه الشخصية من وجهة نظر قداستك؟**

○ الشخصية المصرية هى الشخصية المصرية! لم تتغير.. الجائز أن هناك تغيرات لحقت بعض أفراد لهم وضع خاص، ومصلحة خاصة.

ولكن مصر كمصر، وشعبها كشعب، لا أستطيع أن أقول: إن طبيعة أى منهما تتغير بتغير ظروف الاقتصاد.

هناك من اكتسبوا وانتفعوا، وهؤلاء يعدون قلة إذا ما قورنوا بجموع الشعب، وربما تغيرت سمات الشخصية عند بعضهم، ولكن هذا لايعنى تغييراً فى الكل.

الشعب المصرى عمومًا، مازال بسيطًا.. طيبًا.. تسهل قيادته إلى الخير.

إن وجدت أمراض اجتماعية، فهذا يحدث فى كل بلد، وإن وجد أفراد يلعبون باقتصاد الشعب، فهذا يحدث - أيضًا - فى كل بلد.

ولكن الغالبية من الشعب، التى ينبغى أن يهتم بها كل أحد، هى مجموع أفراد هذا الشعب، المحدودين فى دخلهم.. الطائفة المطحونة، وهؤلاء يحتاجون إلى عناية من البلد كله، وهؤلاء يلعب بهم الأغنياء، أو يلعب بهم المستفيدون من وراء ضياع هذه الأغلبية.

وهذه الأغلبية لم تتغير!

- **قيم هذه الأغلبية لم تعد ثابتة. لأن مصالحهم تغيرت؟**

○ النظم الاجتماعية تتغير، ولكن القيم لاتتغير.

القيم هى مثل أن نقول : (النزاهة - الحق - العدل - المساواة - محبة الخير - الوقوف إلى جوار المظلوم). وهذه القيم لاتتغير مطلقًا. لكن النظم الاجتماعية يمكن أن تتغير . .

كل بلد يستطيع أن يغير نظامه الاجتماعى دون أن يغير قيمه.

ولذلك يمكن أن نتحدث عن قيم ثابتة يؤمن بها العالم كله على اختلاف نظمه الاجتماعية، ونظمه السياسية والاقتصادية.

لكن هذه القيم تبقى قيمًا ثابتة، لأنها نابعة من الضمير، ومن التعاليم الثابتة فى كل الأديان.

● حتى إذا تعارضت المصالح مع القيم؟!

O إذا تعارضت المصالح مع القيم، وفضل الإنسان مصلحته، يكون هناك صوت داخلى يوبخه على كسر قيمه، وتوبيخ الضمير يمكن أن يدفع الإنسان للتنازل عن المصلحة والعودة لقيمه من جديد.

القيم هى ميراث أجيال وأجيال، وأيضًا هى ميراث ضمير غرسه الله فى الإنسان منذ البدء.

بمعنى أن هابيل الصديق قتله أخوه، واعتبر هذا العمل جريمة قتل، من دون أن تكون هناك وصية إلهية تقول : (لاتقتل).

ويوسف الصديق لم يساعده ضميره على ارتكاب خطيئة زنا، حتى لو كان مرغمًا عليه من سيدته، مع أنه فى ذلك الوقت لم تكن هناك وصية إلهية تقول: (لاتزن)، فأول شريعة مكتوبة، كانت شريعة موسى النبى، وقد جاءت بعد يوسف الصديق بمئات السنين . .

وهكذا فإن القيم مغروسة فى أعماق الإنسان قبل أن توجد وصية مكتوبة، أو شريعة مكتوبة . .

القيم لاتزال موجودة باختلاف البلاد والشعوب والأجناس.

الديون ليست حائطًا للمبكى

● **ولكن المواريث لاتكون دائمًا قيمًا، وإنما قد تكون أوضاعًا، وقبل هذا الحوار، شرفتنى «بدردشة» حول موضوعاته، وقلت لك: (الآباء يأكلون الحصرم والأبناء يضرسون) مشيرًا إلى أن مواريث جيلنا من جيلكم ليست قيمًا فحسب، ولكنها أيضًا أوضاع يصعب تغييرها.**

○ حتى المواريث من الأوضاع لنا الحرية فى تغييرها، وفى إصلاحها وكل دولة من الدول تراجع نفسها بين الحين والآخر، وترى ما هو الأصلح لها الآن، وقد تغير من نظمها ومن أوضاعها كى تتلاءم مع مصلحتها الآنية.

وقد مرت علينا فى مصر أوقات واجهنا فيها أوضاعًا هائلة، ولم نلق - فى هذا - باللائمة على المواريث، وغيرنا هذه الأوضاع فى مناسبات عديدة، مثل: التأميم.

● **التأميم قرار سياسى، وإذا كان تغير المواريث هو سياسة توضع، فإن هذا مرهون بقدرتنا على صناعة هذه السياسات فى سياق زمنى محدد، إنما حين تكون المواريث هى أوضاع لاطاقة لنا بتغييرها مثل الديون فإن الأمر يختلف.**

○ ورثنا ديونا، هذا أمر لاشك فيه، وورثنا أيضا نعمة من الله فى خير جديد، وهبه لنا، مثل: البترول.

فمن كان يظن أن تصل مصر إلى تصدير البترول أو حتى الاكتفاء الذاتى منه؟

أيضًا مسألة كدخل القناة، من كان يظن أنها ستصبح موردًا ضخمًا للدخل يصل إلى أكثر من مليار، بعد ما كانت تدر أربعين مليونًا من الجنيهات سنويًا.

أيضًا ورثنا مع الديون، ازدياد قيمة مصر السياحية.

وكذلك ورثنا قدرتنا - للمرة الأولى - على الإنتاج الحربى وتصديره إلى دول كثيرة.

كل هذا - إلى جوار الديون - يعطينا أملاً ورجاء فى المستقبل، ولابد أن ننجح فى التحرك من وضع البكاء على أطلال الديون، إلى وضع تجاوز المشكلة وحلها.

وفوق هذا، فنحن نرجو أن ينتبه العالم إلى تخفيف أعباء هذه الديون، أو فوائدها، أو جدولتها، أو تأجيل دفعها.

الرجاء موجود.

وإذا ورثنا ديونًا فقد ورثنا إلى جوارها عقولاً تستطيع أن تفكر فى سبب الديون، وفى طريق الحل.

وأقول لك: إن أنصاف الحقائق ليست إنصافًا للحقائق.

فنصف الحقيقة أننا مديونون، والنصف الآخر، أننا قادرون ـ بنعمة من الله، وبتوفيق منه، وبإخلاص شعبنا وقادته ـ أن نسدد هذه الديون بمشيئة الله.

■ ١٩٨٧ ■



دفاعاً عن الكنيسة..

البابا شنودة يخوض معركته

- الذين يتحدثون عن الإصلاح فى الكنيسة لم يحددوا ما هو الخلل الذى ينبغى إصلاحه!!
- جميع المطارنة والأساقفة أرسلوا بيانات لرئاسة الدولة فى مصر يعلنون فيها ولاءهم لرئيس الكنيسة وثقتهم به!
- الذين يثيرون الغبار علينا لايعرفون شيئاً عن داخلية الكنيسة، لأنهم ليسوا داخلها.
- طرح علىّ البعض دخول الكنيسة فى مشروع لتعبئة مياه نهر الأردن المقدسة فى زجاجات، فقلت لهم: إن المسيح شرب من نيل مصر ويمكننا أن نقيم المشروع على ضفافه.. فرجل الدين ليس على نياته!!
- قلت لجيمى كارتر: إذا كان اليهود هم شعب الله المختار، فأنت وأنا لسنا من شعبه!!
- محاكمات الكهنة يقوم بها مجلس له طابع كنسى وقانونى معاً!

- عندما سألت: هل يسمح المعترضون على أحكام المجالس الإكليركية بوقف أو إبعاد بعض الآباء الكهنة أن نفتح ملفات هذه التحقيقات؟ لم يجرؤ أحد أن يطلب هذا الطلب!!
- البعض يؤكدون أن شركات السياحة الإسرائيلية تضررت من قرارى بمنع سفر الأقباط إلى القدس فبدأت الحملة ضدى!
- إذا أدخلنا عناصر مدنية إلى المحاكم الكنسية نكون قد غيرنا صورة المجالس الإكليركية!
- حسابات الكنيسة مضبوطة، والذين يشككون فى الذمة المالية عليهم أن يحددوا موضوعاً بعينه للاتهام!
- قصة الكنيسة المصرية فى أميركا التى قادت لجنتها المعزولة حملة تشهير ضد البابا شنودة!
- الحملات ضدى يقودها بعض المخطئين من رجال الدين ومعهم راغبو الشهرة!
- التوبة تعنى إصلاح أخطاء الماضى أولاً!

«وسط أتون معركة كبيرة . . . وجد البابا شنودة (٧١ عاماً) بطريرك الأقباط في مصر نفسه.

- منشورات قبطية في الداخل والخارج.

- حملات صحافية متنوعة ومثيرة.

- رجال دين أصبحوا نجوم دنيا.. تتصدر صورهم الصفحات وهم يهاجمون قيادة كنيستهم وينتقدونها.

- وعلمانيون يختلط عندهم نبل الدفاع عن فكرة بحرارة الطموح الشخصي، فلا تعرف باسم أيهما يتحدث المنتقدون.

- وموقف صلب للبابا بعدم سفر أقباط مصر إلى القدس، إلا عندما يدخلها إخوانهم المسلمون.

- وكلام عن الرقابة المالية على أوضاع الكنيسة، وبناء تنظيم داخلي أكثر ديمقراطية وشفافية للبطريركية، ومجلات للكنيسة تشارك في الحملة، والدور السياسي للكنيسة، ومحاكمات الكهنة التي صارت أداة للبطش .. كلام . . . كلام . . . كلام!

- والرجل الذي ظهر على سطح الحياة العامة في مصر قبل ما يقرب من ربع قرن، وعرف بأنه النجم "الساطع" وسط جماعات الشباب القبطي، والذي لم يتوقف منذ هذا الحين لحظة واحدة عن خوض المعارك والتعرض للنفي والإبعاد والعودة، يجد لزامًا عليه - من جديد - أن يقتحم ساحة هذه المعركة الجديدة ويخوضها دفاعًا عن الكنيسة».

وهنا نص حواره معي :

● **ما الذي جعل أمور الكنيسة المصرية الداخلية تتحول إلى شيء**

ملقى على قارعة الطريق يدلى فيه كل من يريده بدلوه.. حتى فى الأمور العقيدية.. حتى فى الأمور التنظيمية؟!

○ لى فى هذه المسئولية ٢٣ عامًا، لم يحدث خلال العشرين سنة الأولى أى نقاش حول أمور الكنيسة، ولكن المشكلة بدأت حين أفسحت بعض دور الصحف صفحات لقلة من الناس لايمثلون الكنيسة فى شيء، وألقى هؤلاء بمواد لتلك الصحف، التى رأت فى نشر مثل هذه الموضوعات رواجًا للصحيفة، وانتشارًا للتوزيع، وهنا بدأت المشاكل.

● ما تقويمكم للجدل الدائر حول ما يطلق عليه قضية الإصلاح فى الكنيسة المصرية؟ هل لديهم تحفظات حول أن يثار هذا الجدل من حيث المبدأ، أو حول نقد تصرفات بعض قيادات الكنيسة؟

○ عبارة «إصلاح» مبهمة جدًا، لم يذكر رافعو لواءها أى شيء من التفاصيل، هم يتكلمون عن الإصلاح من دون أن يذكروا ما هو الشيء الذى يودون إصلاحه، أو ما هو المنهج الإصلاحى، أو ما هى النقاط التى يوجد فيها خلل يحتاج إلى إصلاح!

أما عن الكنيسة فى مجموعها، فهى تشعر أنها سارت خطوات طويلة جدًا إلى الأمام، وفى نمو يشمل كل نواحيه، ولذلك قوبلت هذه الحملة الصحافية بسخط شديد طوال السنة الماضية، وشعرت - شخصيًا - بمدى حزن الأقباط لما ينشر فى بعض الصحف، ومدى سخطهم عليه.

وفى الاجتماع العام الذى أعقده كل يوم أربعاء أسبوعيًا، وجدت وفودًا كثيرة تأتى من أبرشيات متعددة ليعلنوا ولاءهم للكنيسة، بل إن مطران إحدى المحافظات جاء ومعه ١٥٠ من الآباء الكهنة ليعلنوا سخطهم على كل هذا الذى ينشر فى الصحف، وقام جميع المطارنة والأساقفة بإرسال بيانات لرئاسة الدولة وقياداتها يعلنون فيها ولاءهم لرئيس الكنيسة وثقتهم به، وبعض ما يذكرونه من محبتهم لما يحدث داخل الكنيسة وتأييدهم له.

هذا بالإضافة إلى برقيات لاحصر لها وردت لى شخصيًا تحمل معانى المحبة والتأييد.

والمعروف أن الكنيسة شهدت نموًا كبيرًا خلال العشرين سنة الماضية، فى الرهبنة وازدياد عدد الرهبان ونوعيتهم من ناحية الثقافة الروحانية، وكذا زيادة عدد الأديرة، والعمران فيها ونشاطها الذى شهد توسعًا غير مسبوق، وكذلك فى الكهنوت، فقد كان الكهنة الذين رسموا فى أيامى على درجة عالية من الثقافة والروحانية، فقد قمت برسامة حوالى ٣٨٠ كاهنًا فى القاهرة والإسكندرية والمهجر، بالإضافة إلى ٧٠ أسقفًا وهو الأمر الذى لم يحدث من قبل، إلى جوار النهضة التعليمية فى الكنيسة التى أهتم بها كثيرًا فقبل أن أكون بطريركًا كنت أسقفًا للتعليم.

لقد أصدرنا - حتى الآن - ٧٨ كتابًا فى النواحى الروحانية والدعوية والعقيدية، بحيث أصبحت مجالات لتلمذة هذا الجيل كله فى الكليات اللاهوتية، وبعد أن كان عندنا كلية واحدة، أصبح لدينا سبع كليات، ومعاهد أخرى فى بعض الأبرشيات، وكليتان فى أميركا «واحدة فى جيرسى سيتى والثانية فى لوس أنجيليس»، وكلية ثالثة فى سيدنى باستراليا، إلى جوار النهضة الكبيرة جدًا فى المهجر، فبعد أن كانت لنا سبع كنائس فى أميركا وكندا واستراليا وأوروبا، أصبح لنا أكثر من ١٢٧ كنيسة، كان لنا كنيستان فى الولايات المتحدة، فأصبح لنا ٥٦ كنيسة «٥٤ فى الولايات المتحدة واثنتان فى البحر الكاريبى»، وكان لنا كنيستان فى كندا وأصبح لدينا ١٤، وكان لدينا كنيستان فى استراليا، فأصبح عندنا ٢١، وكذلك أصبح لدينا دير فى كاليفورنيا، ورسم له أسقف، وبعد أن كان لدينا كنيسة واحدة فى أوروبا أصبح لدينا ٣٨ كنيسة.

ونالت الكنيسة المصرية وضعًا ممتازًا فى الخارج من خلال مشاركتها فى الحوار اللاهوتى مع كل الكنائس.

- **أظن - فى هذا السياق - أن قداستك انتخبت كأحد رؤساء**

مجلس الكنائس العالمى، وأحد رؤساء مجلس كنائس الشرق الأوسط.

○ نعم، وهذا يدل على تقدير العالم للكنيسة المصرية القبطية.

ولكن فى وسط هذه الإنجازات، ووسط الجو الديمقراطى الذى سارت فيه الكنيسة، وجدنا بعض الأصوات تتحدث عن الإصلاح كما لو كان هناك خلل، ولو سألتهم ماذا تريدون من الإصلاح لايجيبون بشىء، ويخيل لى أن الإصلاح الوحيد الذى يريده هؤلاء هو أن يكون لهم سلطة فى إدارة الكنيسة.

● **ولماذا لاتكون لهم سلطة؟**

○ نحن ننظم العضوية فى الكنيسة، ولهذه العضوية أربعة أنواع : عضوية عامة هى لكل إنسان يؤمن بالمسيحية حتى لو كان طفلاً معمداً. والنوع الأرقى من هذا هو العضوية الروحية التى يكون فيها لهذا المسيحى حياة روحية ونقاوة قلب أمام الله، ويحضر الاجتماعات الروحية فى الكنيسة والقداسات، وتكون له الصفات المقدسة، كما ينبغى لإنسان روحى يعتبر عضواً سليماً فى الكنيسة. وأرقى من هذا عضوية ثالثة نسميها العضوية العاملة، وتشمل كل الذين يخدمون فى الكنيسة، سواء كانت خدمة تعليمية كتلك التى يقوم بها الوعاظ وخدام التربية الكنسية، أو كانت خدمة اجتماعية فى العناية بالفقراء والمحتاجين وكل الأنشطة الاجتماعية الأخرى، أو كانت خدمة إدارية، مثل: أعضاء مجلس الكنائس، ولجان السيدات التى تخدم فى الكنيسة. وقمة العضوية الكنسية هى أرقى من تلك الأنواع الثلاثة، وهى العضوية القيادية المفروض أنها تمر على كل تلك الأنواع وتتدرج فيها.

فإذا أتانا أى عابر طريق لاعلاقة له بالكنيسة ولا بروحانياتها، ولا باجتماعاتها، ولابحياتها الدينية، ولا بشعائرها، ولا بخدمتها، وطلب أن يقفز فجأة إلى المواقع القيادية فى الكنيسة، فهل يمكن أن يكون ذلك مقبولاً؟!

فإذا لم ينل مآربه، يثير الجو، ويطالب بالإصلاح الذى لايعنى - فى نظره - سوى أن يكون ضمن الذين يقودون دفة الكنيسة.

هؤلاء لايعرفون داخلية الكنيسة، لأنهم ليسوا داخلها.

وهم - لذلك بالضبط - يثيرون غبارا حولها، ونفس هذا الغبار الذى يثار حول الكنيسة يدل على عدم إخلاص لها، فلو أراد إنسان شيئًا من الإصلاح، فليطالب به داخل الكنيسة من دون النشر فى الصحف والمجلات، ومن دون أن يُشهِّر بكنيسته، فإذا كانت الكنيسة تعتبر أمه الروحية، فرجال الكهنوت فى الكنيسة يصبحون آباء روحيين له، فكيف يمكن لإنسان أن يدين أباه ويسب أمه «من الناحية الروحية»، ثم يقول: إنه مخلص للكنيسة.

الحــوار

● هناك تفسير لاتساع نطاق هذا الجدل وازدياد حدته. أحيانًا يقول: إنه يرجع لعدم وجود حوار داخل الكنيسة، فما مدى صحة ذلك؟.. هل أبواب الحوار مغلقة بالفعل، وألايفيد الحوار فى الكشف عن أى أخطاء طالما أنه لايوجد أى معصوم من الخطأ؟

○ الحوار مفتوح، ولكن ليس من الصالح أن يكون على صفحات الجرائد، الكنيسة المسيحية أسرة كأى أسرة فى الدنيا، لها خصوصيتها التى لايجوز أن تنشر على الملأ، والحوار ينبغى أن يكون فى جو من الحب والإخلاص، أما الذى حدث فلم يكن حوارًا، وإنما كان محاولة للتشهير.

وكما قلت: إن هؤلاء الأشخاص - الذين يثيرون الغبار - لايعملون داخل الكنيسة، ولذلك يلجأون إلى الحوار على صفحات الجرائد..

فى كل اجتماع لى «سواء الاجتماع العام الأسبوعى فى القاهرة، أو الاجتماعات العامة التى أقيمها أيام الأحد من كل أسبوعين فى الإسكندرية» أدخلت تقليدًا جديدًا لم يكن معروفًا فى كنيستنا من قبل، ويقضى بأن أتلقى أسئلة فى نواحٍ دينية، أو - حتى - فى الأحوال الشخصية والأمور العائلية، أو أسئلة فى التصوف الروحى، ونقاوة القلب أمام الله، أو أسئلة فى إدارة الكنيسة.

ويسود نفس الجو فى اجتماعاتى مع الآباء الكهنة، وكذا فى اجتماعاتى مع شعب أى كنيسة لاختيار كاهن جديد، أوزع عليهم أوراقًا وكل شخص يذكر ما يريده من الملاحظات أو الأفكار، وأجيب عليه أمام الناس داخل الكنيسة، أو داخل المقر البابوى، من دون أن نناقش هذه الأمور على صفحات الجرائد أو ندخل فيها غير المتخصصين، فليس كل إنسان يستطيع أن يناقش القوانين الكنسية، أو الأنظمة الكنسية، أو العلاقة بين الكهنوت والعلمانيين.

الذى أراه على الساحة هو محاولة أخذت شكل الهجوم والتشهير ولم تأخذ شكل الحوار، فالحوار معروف مكانه، ومعروف أسلوبه.

أريد أن أرجع إلى قولك: «لايوجد أحد معصوم»، وأنا أؤمن بهذا فعلا، وبناء على هذه القاعدة، وقع بعض الآباء الكهنة فى أخطاء لأنهم غير معصومين، وقدمتهم إلى المجلس الإكليركى، فحكم المجلس بإيقاف البعض.

والمجلس الإكليركى هو مجلس مكون من أربعة أعضاء من الآباء الكهنة المعروفين الكبار، ويعتبرون جزءًا منبثقًا من المجلس الملى العام، يرشحهم البابا، ويصدر بهم قرار من المجلس الملى، ويرأسهم البطريرك أو من ينيبه عنه، وهذه محكمة رسمية لها طابع كنسى، وفى الوقت نفسه لها الطابع القانونى لأن المجلس المحلى صادر بقانون من قوانين الدولة، ومن بين بنود هذه القوانين تكوين المجلس الإكليركى، إذن فالمجلس الإكليركى - بهذه الصورة - له طابع كنسى وطابع قانونى، وهو يحقق فى القضايا ويحكم فيها بكل رحابة صدر، ويعطى فرصة لمن يوجه إليه الاتهام لأن يقول كل ما عنده، وفى أحيان كثيرة كان الشخص يعترف بالتهمة الموجهة إليه ويطلب السماح ويسامح، ويتعهد بأنه لو رجع يصبح من الكهنوت فيوقف بدلاً من أن يشطب «يعنى حكمًا مخففًا».

ولكن لأن هذه مسائل كنسية بحتة، وحفظاً لسمعة الناس، فنحن لانذيع ما يتهمون به، ولا أسباب الحكم وحيثياته حرصًا على كرامتهم.

وإذا بالنتيجة تكون أن يتحمس البعض ويتهمون المجلس بالقسوة أو الظلم، ويطلبون إعادة التحقيق، كل هذا وهم لايعرفون شيئا على الإطلاق من حيثيات

الحكم، فكيف يمكن لإنسان أن يحكم بأن هناك ظلمًا، وهو لم يطلع على التهمة ولا على التحقيق، ولا على حيثيات الحكم، وقد قلت ذات مرة: إننا نحتفظ بسرية التحقيق، فهل يسمح لنا أحد المعترضين بأن نفتح الملفات؟، ولماذا لم يجرؤ أحد منهم أن يطلب هذا الطلب؟، لأنه يعرف ـ تمامًا ـ ما يوجد داخل الملفات.

إثارة الأجواء أمر سهل، أما العدل والحق والروحانية فشيء بعيد تمامًا عن كل هذه الاتهامات.

وأتذكر أنني قرأت لأحد الشباب يطالب في الصحف بأن يعيد البابا التحقيق مع الآباء الكهنة الذين أوقفوا أو شلحوا، وأن يجعل التحقيق أمام لجنة أخرى من ثلاثة من المطارنة القدامى. كيف هذا؟ لقد قلت إن المجلس الإكليريكي له تشكيل خاص بحكم القانون، فلو شكلنا لجنة من هذا النوع لاتكون هي المجلس الإكليريكي الذي يحكم.

وكأن هذا الشاب يطلب من البطريرك أن يخالف القانون، أما إذا كان المقصود هو لجنة مجمعية، فمن حق المجمع المقدس أن يشكل هذه اللجنة، وفي هذه الحالة يختار المجمع من يشاء من المطارنة، وتعتبر كأنها لجنة كنسية بحتة.

- **كم عدد الذين شلحوا ، وكم عدد الذين أوقفوا؟**

○ من وسط آلاف الكهنة، فإن من تعرضوا للعقوبة كانوا في حدود ٩ أو عشرة، قضى بعضهم فترة العقوبة وانتهت فترة عقوبته ورجع إلى الخدمة الكنسية، والبعض الباقي يعد على أصابع اليد الواحدة.

- **وماذا عن إعلانات الوقف والشلح التي كانت «وطني» (جريدة الأقباط في مصر) تنشرها قبل أكثر من عام والتي ذكرت أن ٢١ من رجال الكنيسة بينهم الأب دانيال البراموسي قد تعرضوا للعقوبات، ثم عرفنا من خلال الحملات الصحافية المتعددة بعد ذلك أن عدد الذين تعرضوا لعقوبات بلغ ٦٨ من رجال الكنيسة؟**

○ هذا غير صحيح، أما وقد ذكرت مسألة دانيال البراموسى، فهذا راهب وليس كاهنًا من الخدام الذين يخدمون، وللرهبان محكمة أخرى غير المجلس الإكليريكى، الرهبان لهم لجنة مجمعية مكونة من جميع رؤساء الأديرة القبطية لتنظر فى أمرهم، فهذه قضايا أخرى غير موضوع الكهنة الموقوفين.

دانيال البراموسى كان راهبًا وانحرف عن العقيدة الأرثوذكسية، وحاليًا هو بروتستانتى ليس أرثوذكسيًا، بل إنه متزوج، وكأنه بهذا أخرج نفسه من النطاق الرهبانى، وكسر نذره فى البتولية.

ويعتبر تزوج واحدة من بناته الروحانيين، لأنه أب والكل أولاده.

كشف نفسه، فعقيدته غير أرثوذكسية، ولا يؤمن بالرهبنة لأنه تزوج.

وما كان لنا أن نعلن هذا الأمر، إلا أنه أصبح معروفًا عند الجميع.

ووسط كل طائفة من الطوائف قد يوجد من يُعزل لأسباب خاصة، ونحن لاندخل فى نطاق أية كنيسة، ونقول لها: لماذا غيرت بعض القيادات أو لماذا فصلت فلانا أو علانا من الخدمة.

وفى كل دين - أيضًا - توجد عقوبات تقع على بعض الذين يخدمون فى النطاق الدينى وهذه المسائل يفترض أن تكون فى جو من السرية لحساسية الحديث عن رجال الدين.

«تطبيعيات» !

● يلاحظ بعض المراقبين أن هذه الحملة على الكنيسة والمنادية بالإصلاح والمتحدثة عن ظواهر سلبية فى الإدارة الكنسية تتجدد بالتلازم مع إعلان قداستكم لمواقف سياسية معينة تتعلق بالتطبيع وبرفضكم أن يحج المسيحيون للقدس إلا عندما يدخلها إخوانهم المسلمون.. فما تقويمكم لمثل هذه المقولات؟

○ لا أستطيع أن أدخل فى أعماق السياسة الخارجية، أو أبحث أمورًا ليست من تخصصى، ولكن قال لى البعض: إن عدم سماحى بالرحلات إلى القدس بالنسبة إلى الأقباط، أحدث تضررا عند المشرفين على شركات السياحة الإسرائيلية - بالذات - وأن اليهود يتضايقون من هذا الوضع، ولذلك بدأت المحاولات للهجوم على البابا، ولكننى لا أستطيع أن أؤكد أمرًا معينًا وإلا سأدخل فى دائرة غير تخصصى.

موقف الكنيسة واضح فى موضوع ذهاب الأقباط إلى القدس، وفى هذا السياق سأحكى لك يادكتور عمرو حكايتين:

الأولى : عندما زرت الرئيس جيمى كارتر فى أميركا فى (إبريل) لعام ١٩٧٧، وفى بداية اللقاء فاجأنى الرئيس الأميركى بسؤال : «هل كتبت - حقًا - كتابًا ضد اليهود؟» والواقع أننى لم أكتب كتابًا ضد اليهود، وإنما كنت ألقيت محاضرة عام ١٩٦٥ فى نقابة الصحافيين دعانى إليها الأستاذ حافظ محمود «نقيب الصحافيين وقتها»، وحضرها آلاف الناس وطُبعت فى كتاب، فقلت للرئيس كارتر: «لقد نشرت كتابًا قلت فيه: إن اليهود ليسوا ـ حاليًا ـ شعب الله المختار، لقد كانوا يحملون هذا اللقب قديمًا حينما كانوا الشعب الوحيد المؤمن بالله وسط عالم وثنى يعبد الأصنام، فى عصر موسى النبى وإيليا النبى، ولكن ـ حاليًا ـ بعد زوال الوثنية وانتشار الإيمان بالله فمن غير المعقول أن يختص الله ثلاثة ملايين من اليهود ويترك آلاف الملايين من المؤمنين». وختمت النقاش فى هذه النقطة بتعليق قلت فيه : «لو كان اليهود لايزالون شعب الله المختار لما كنت أنت أو أنا من شعب الله!!».

وابتسم الرجل وانتهى النقاش فى هذه النقطة.

أما الحكاية الثانية : فقد جاءنى رجل من فلسطين وقال لى: إن لديه مشروعًا جميلاً يتهافت عليه البعض، وهو أن تدخل الكنيسة شريكًا فى مصنع لتعبئة زجاجات من مياه نهر الأردن «تعمد السيد المسيح على يد يوحنا المعمدان فى نهر

الأردن، ويتهافت المسيحيون على هذا الماء المقدس»، فقلت للرجل : إن عندى مشروعًا آخر، فالسيد المسيح عاش سنوات فى مصر هو والعائلة المقدسة، وطبعًا شرب من ماء النيل، وتقدس بشربه منه، كما تقدس بغطسه منذ ألفى عام، فلماذا لانقيم المشروع على ضفاف النيل ونعبئ زجاجات من مياهه. . وابتسم الرجل وانصرف بعد أن عرف أن رجل الدين ليس على نياته!!

صحافة وضمانات !

● يرى البعض - أيضًا - أن أمر الكنيسة يهم كل المصريين باعتباره مؤسسة وطنية، ولقداستكم قول بالغ الدلالة والثراء فى هذا المجال وهو : «مصر ليست وطنًا نعيش فيه بل وطن يعيش فينا»، فهل توافق أن يكون الحوار حول بعض قضايا الكنيسة حوارًا وطنيًا لايقتصر على الأقباط؟

○ لو اعتمدنا هذا المبدأ، فلندخل كل الهيئات الدينية فيه، وليست الكنيسة فقط، وحينئذٍ تفقد الهيئات الدينية خصوصياتها وتتحول إلى مسألة عامة.

ثم أريد أن أقول: إن الهجوم على رجال الدين - أيًا كانوا - وجعلهم مادة صحافية يؤثر على القيم فى نفس الوطن، ويؤثر على القيادة الروحية وليس فقط على القادة الروحانيين، ومن هنا كان الموضوع حساسًا، وخصوصًا أن الذين ينشرون لايحققون أولاً. إنما المنهج السائد هو اتهام ينشر من دون تحقيق، ثم يترك لمن يوضع موضع الاتهام أن يرد أو لايرد، فإذا قدم ردًا، فربما يكون هناك رد على الرد، بحيث يتسع الموضوع ويصبح مادة صحافية.

هل من الصالح - عمومًا - أن يكون رجال الدين مادة صحافية، ثم إذا لم يرد رجل الدين المتهم تزداد الحملة مرة أخرى ويسودها الظلم لأنها من جانب واحد، وكأن الذى يسبق إلى الصحافة هو الذى يفوز بنشر مفاهيمه حتى ولو كانت خاطئة.

● مادمت قد تعرضت للصحافة، فإن بعض الذى ينشر فيها يأخذ على قداستك أنك أصبحت طرفًا فى الخلاف داخل الكنيسة بدلاً من أن تكون حكمًا بين المختلفين، فما ردك على هذا؟

○ إذا كانت الرئاسة الدينية هى التى تصدر حكمًا فلا نسميها طرفًا ولكننا نسميها حكمًا، فهى تسمى طرفًا لو كانت هناك خصومة شخصية، ولكن كل المسائل التى تعرض علىّ هى أمور موضوعية لاتمثل خلافًا شخصيًا، فإذا عاقب أب فى أسرة ابنه على خطأ ارتكبه هل نقول: إن الأب أصبح خصمًا وطرفًا وليس حكمًا؟!

الأب من حقه أن يؤدب ابنه سواء كان أدبًا جسديًا أو أدبًا روحيًا.

البابا حكم وله سلطة أن يحكم بمقتضيات وضعه الدينى أو وضعه الكنسى.

ثم إن تعبير خصومة غير موجود فى المحيط الكنسى، فالكنيسة لاتقيم خصومات مع أحد وإنما علينا أن نحتفظ بنقاوة الجو الكنسى، فإذا وجدنا ما لايتفق مع هذه النقاوة لا أقول: إن من حقنا أن نحكم، بل أقول: إن من واجبنا أن نحكم، فإذا لم نصدر حكما سيقول الناس: إن هناك تسيبًا.

● يقال - أيضًا - إن قداستكم لم تضعوا ضمانات كافية لعدالة المحاكمات الكنسية، وأنها تحولت إلى أداة للبطش بالمخالفين فى الرأى حول أمور تنظيمية أو إدارية لادينية، وبخاصة فى ظل تولى الأنبا بيشوى لها، ومن الاقتراحات التى طرحت لضمان عدالة هذه المحاكمات اقتراح بوجود مستشار قضائى من المحاكم المدنية فيها، فما رأيكم فى هذا الاقتراح؟

○ الذين يتكلمون عن الضمانات لم يذكروا ما هى هذه الضمانات.

الضمان الأول: هو ضمير الذى يتولى المحاكمة، والعجيب أن بعض أولاد الكنيسة يتجرأون على اتهام القضاء الكنسى، بينما لا يجرؤن أن يتهموا القضاء المدنى.

سأكون سعيدًا لو سمعت ما هى الضمانات المطلوبة، وإذا عرفت ما هو النقص فى الضمانات الموجودة، فالتحقيق لايتم عن طريق شخص واحد هو نيافة الأنبا بيشوى، وإنما يقوم به مجلس مكون من خمسة أعضاء تحت رئاسة الأسقف، وهو يعطى مجالاً للمواجهة وللتحقيق، وأحيانًا تطول مدة التحقيق فتتعرض للانتقادات، وأحيانًا أخرى تقصر مدة التحقيق فنتعرض كذلك للانتقادات!

أما أن ندخل مدنيين كقضاة فى هذه المحاكمات، فهذا يؤدى إلى تحول المجلس إلى صورة غير صورته، ويتنافى مع القانون الصادر به المجلس الإكليركى.

كذلك فإن القاضى المدنى متخصص فى القوانين المدنية، ومفروض أن يحاكم الكاهن بقوانين كنيسته، وإذا دخل العنصر المدنى - أيضًا - أفقد المجلس سريته لأن كل الأعضاء آباء كهنة يلزمهم الكهنوت بالسرية. أما العنصر المدنى فليس هناك ما يلزمه.

ذمة مالية!

- **تضمنت الحملة على قيادة الكنيسة مسألة حساسة تناولتها بعض المنشورات التى يصدرها أقباط مصريون، عندما شككت فى الذمة المالية لبعض القائمين بالحسابات ومنهم مقربون من قداستكم، كما أثيرت بعض قضايا المقاولات فى منشآت الكنيسة، فهل اتخذتم إجراءً للتحقيق فى مثل هذا الاتهام؟**

○ فى الواقع لايوجد اتهام محدد - كما قلت - من حيث الذمة المالية..

هم يطلقون تهمًا على عواهنها، وهذا أمر مقصود به التشهير، ولايحدد تهمة معينة.

- **ضمن الاتهامات أن قداستك توكل لأحد أقربائك مسائل محاسبية مهمة شابتها مخالفات؟**

○ لم يقل أحد شيئًا محددًا، أيام البابا «كيرلس السادس» الذى سبقنى كانت حالة البطريركية المالية منهارة لدرجة أن الرئيس جمال عبد الناصر تبرع عام ١٩٦٧ بمبلغ ٣٠ ألف جنيه للبطريركية لسداد العجز فى مرتبات الموظفين، وزاد انهيار الحالة المالية حين صدر قانون برفع الأجور، بينما لم يكن لدينا ما نسدد به هذه الزيادة.

لقد بذلنا جهودًا جبارة لإصلاح الوضع المالى، وقد تجاوز هذا الوضع - حاليّا - سداد الديون إلى إيراد موجود فى البنوك، ويقوم بإدارة الوضع المالى فى البطريركية جهاز إدارى من الموظفين تحت إشراف لجنة مالية من أعضاء المجلس الملى، وإذا كان أحد أقربائى يشارك فى الأعمال المحاسبية للبطريركية فهو محاسب مشهور جدّا، يقوم - متطوعًا - بكل ما يلزم للبطريركية من دون أن يتقاضى أجرًا، وكل الحسابات جاهزة، وليس فيها أى خلل، وقد أصدر المجلس الملى العام بيانًا بأن كل الحسابات منضبطة ولايوجد ما يعيبها. ولا أحد يستغل منصبه فى البطريركية.

هيراركى!

● **بمناسبة هذه المنشورات التى أصدرها أقباط مصريون فى الداخل، ما هو تقويم قداستكم لبعض المنشورات التى أصدرتها ـ أيضًا ـ بعض الجماعات القبطية المصرية فى الخارج؟**

○ ما حدث لم يكن مصدره جماعات قبطية فى الخارج، وعلى العكس من ذلك فالجمعية المصرية - الأميركية برئاسة شوقى فلتقوس كراس أدانت من خلال مجلتها الحملة الصحافية على الكنيسة والمنشورات التى صدرت ضدها فى الداخل أو الخارج.

ما جرى - بالضبط - هو أن إحدى الكنائس المصرية فى أميركا كان يصلى فيها راهب، وقمت بنقله لظروف معينة، فأقام أصدقاؤه الدنيا ولم يقعدوها على هذا الأمر، ورفعوا قضايا ضدنا فى المحاكم الأميركية، وتضمنت القضايا التى

رفعوها إثارة لمسألة حساسة جداً وهى : هل الكنيسة مجتمع يديره مجموعة المؤمنين والمصلين فيه، أم أنه مجتمع يديره الهيراركى أو الرئاسة الدينية «وهو الأمر السائد فى الكنائس التقليدية مثل الكنيسة الأرثوذكسية المصرية»؟. الهيراركى الدينية هى التى تعين القسس فى الكنيسة المصرية، وهى التى تعين مجلس الكنيسة.

وفى المحكمة ثبت أن الكنيسة المصرية هيراركية، وأن اللجنة التى تدير الكنيسة اسمها «بورد أوف ديكونز» يعنى مجلس شمامسة، وبالتالى يوجد من يرسم هؤلاء الشمامسة ويعينهم، وبالتالى فالهيرارك موجود.

حكم ضدهم فى المحكمة الأولى، وحكم ضدهم فى الاستئناف، ولم يكن أمامهم سوى Supereme Court التى توازى النقض والإبرام فى مصر فلم يلجأوا إليها لأن تكاليفها مرتفعة ولها شروط معينة منها المدة التى ترفع فيها القضية، وأصبح الحكم نهائيًا، فلما فشلوا فى القضية نقلوا الموضوع إلى الصحافة والمنشورات، وكان من الممكن أن نأخذ إجراء بشأنهم، لولا أننا حافظنا عليهم كأولاد لنا، لقد مارست لجنة الكنيسة القديمة التى أبعدت مع الكاهن عمليات تشهير واسعة، وكانوا يظنون أنهم بهذه الحملات يمارسون ضغطًا على البطريرك لكى يعيد لهم كاهنهم، إلا أننى لم أتراجع لأن الذى يحكم تصرفاتى فى هذه الأمور هو ضميرى وليس الضغوط الخارجية أو النشرات أو مقالات الصحف.

يطالبوننا بالإصلاح، فهل معاقبة المخطئين لتنقية الجو الكنسى ليست من الإصلاح؟! عندنا فى الكتاب المقدس آية تقول : «مبرئى المذنب ومذنب البرىء كلاهما مكرهة للرب». مذنب البرىء ضد الحق، ومبرئى المذنب ضد الحق، والله هو الحق، ومن يقف ضد الحق فهو ضد الله. لقد التحمت هذه المجموعات ببعضها بعضًا، ومنهم من ينشر فى الصحف منددا بكنيسته، وضموا إليهم بعض المخطئين من الكهنة، وضموا إليهم بعض راغبى الشهرة الذين يتصورون تحقيقها عن طريق مهاجمة الكنيسة، لعل هذه الشهرة تنفعهم فى انتخابات عامة مقبلة.

من طبيعة الأقباط أن يحبوا كنيستهم، ويحبوا رجال الدين فى الكنيسة، وهذه الحملات خلقت سخطًا على هؤلاء، وكثير مما ينشرونه فى الصحف يحمل أخطاء كنسية وعقيدية يمكن أن تمسك عليهم ليحاسبوا بها حينما يحين الموعد لذلك.

● نعود إلى نقطة موازنة الكنيسة، لماذا لا تخضع إيرادات الكنيسة ونفقات البطريركية لإشراف الجهاز المركزى للمحاسبات درءاً للقيل والقال؟

○ غالبية أموال الكنيسة من أوقاف تشرف عليها هيئة الأوقاف القبطية وتحاسب الكنيسة، هناك جهاز إدارى / مالى فى شكل لجنة مالية من المجلس الملى، ورقابة من هيئة الأوقاف القبطية، ولم يثبت وجود أى خلل، وصدر بيانان من المجلس الملى فى القاهرة، والمجلس الملى فى الإسكندرية منذ شهور ونشرا فى مجلة «الكرازة» واحتوى البيانان شهادة بانضباط الأمور المالية والمحاسبية، وقد شعر الأقباط أن الذين قاموا بالتشهير ليسوا مخلصين للكنيسة وحاولوا الإساءة لسمعتها لأول مرة.

● لماذا دخلت مجلة «مدارس الأحد» وهى جزء من إصدارات الكنيسة طرفًا فى الهجوم على الكنيسة وقيادتها؟

○ لقد كنت رئيس تحرير هذه المجلة فى وقت من الأوقات، وكنا نكتب فيها عن المبادئ الكنسية السليمة بغض النظر عن الأشخاص؛ أما فى أيامها الأخيرة فقد بدأت تتناول الأشخاص، وسعت صحيفة «الشعب» التى تمثل حزب «العمل الاشتراكى» المعبر عن الاتجاه الإسلامى إلى نشر بعض مقتطفات مما ورد فى مجلة «مدارس الأحد» وبالذات موضوع شلح الكهنة، وبدأت مجموعة مدارس الأحد فى توزيع أعدادها التى تتضمن هذه المقالات فى الأديرة، وعلى المصلين الذين يأتون طلبًا للبركة أو للصلاة، أو للرهبان الذين زهدوا العالم وابتعدوا عنه، وهنا اجتمع رؤساء الأديرة وأدانوا المجلة، فأصدرت حكمًا عليها.

● وماذا كان الحكم؟

○ الحكم بمنعهم من التعليم والخدمة الكنسية لأنهم يشككون الناس، ويشهرون بالكنيسة.

● **وماذا فعلتم حين سألكم البعض عفواً عنهم إذا تابوا؟**

○ قلت لهم رأيى فى التوبة من واقع الكتاب المقدس وتعاليم الإنجيل نفسه، فعندما تاب العشار على يد المسيح قال : «إن كنت ظلمت أحدًا فى شىء أرد أربعة أضعافه» . . فمبدأ التوبة لايعنى أن الإنسان منذ الآن لا يخطئ، وأن تتعلق التوبة بحياته المستقبلية، إنما أيضًا عليه أن يصلح الماضى.

وسأروى لك قصة فكاهية توضح هذا المعنى.

ارتدى أحد الكهنة من الريف ساعة بكاتينة ذهبية أهداها إليه شخص، فرآها أحد النشالين فقرر أن يسرقها، فمشى وراء الكاهن، فلما دخل الكنيسة دخل النشال خلفه، فقال له : أريد أن أعترف لك، فسأله : ولماذا اخترتنى وأنت لاتعرفنى؟، فأجابه : للهيبة والشيبة والروحانية التى تشع منك، وجلس النشال راكعًا على ركبتيه يعترف للكاهن، وأثناء الاعتراف سرق الساعة، ثم واصل اعترافه للكاهن ذاكرًا أنه أيضًا سرق، فقال له الكاهن : ربنا يغفر لك ويحل لك، وبهذا أخذ النشال الساعة والحِل وخرج!!

المفروض أن يقول هذا الكاهن البسيط : إذا كنت سرقت فلترجع المسروق إلى صاحبه لكى يغفر الله لك . . هل فهمتنى يادكتور عمرو؟! . .

علمانيون وشفافية!

● **كل ما كنا نذكر يرتبط بمسألة أوسع يطرحها بعض المثقفين الأقباط، وهى تحديث الجهاز الإدارى للمؤسسة الكنسية لينسجم مع العصر - من وجهة نظرهم - ومن دون أى مساس بالجوانب العقيدية التى تظل ملكًا لرجال الدين، فعلى سبيل المثال يقال: إن المجلس الملى هو من تراث قديم عندما كان هناك نظام الملل، وكان لكل ملة مجلس يدير شئونها، وأن هذا الوضع لم يعد مناسباً للعصر.. فما رأيكم فى هذه الدعوة؟**

○ عبارة «تحديث» من العموميات مثل عبارة «الإصلاح»، فأى نوع من التحديث يقصدون، نحن نستخدم كل الوسائل الحديثة، مثل: الكومبيوتر والأجهزة، وكل الذين يعملون فى الحسابات لهم شهادات كبرى فى التجارة والاقتصاد.

أنا أحب لمن يقدم اقتراحًا أن يكون اقتراحه واضحًا محدد المعالم، ولكن كلمة «تحديث» ربما قرأوها فى الكتب من دون أن يفهموا ما هو المقصود بالتحديث عمليًّا.

● ربما كان المقصود هو ما كنا نتحدث عنه قبل قليل عن دور مجتمع المؤمنين فى إدارة أمور كنيستهم إلى جوار الهيراركى الكنسى؟

○ نحن لانهمل خدمة العلمانيين داخل الكنيسة، والمجلس الملى يتكون من ٢٤ عضوًا برئاسة البابا، وكلهم من العلمانيين حاليًّا ما عدا اثنين، وفى كنيسة - فى الوطن أو المهجر - توجد لجنة من العلمانيين للأمور العلمانية والإدارية تحت رئاسة الكنيسة، وتأخذ قراراتها بأغلبية الآراء.

لكن ليس معنى استخدام العلمانيين إلغاء الكهنوت لأن هذا ليس نظامًا كنسيًّا، وإلا كنا نغير الكنيسة من الأرثوذكسية إلى شىء آخر!

نحن شعب متدين يطلب فيه المسيحى بركة رجال الكنيسة، ويطلب فيه المسلم بركة ودعوات الأئمة، فهل يريدون أن يسيطر العلمانى على رجل الدين بحيث يصبح رجل الدين موظفًا عنده؟!

● من الآراء المطروحة - أيضًا - فى الإصلاح، إيجاد هياكل تنظيمية ديمقراطية فيها نوع من الشفافية التى تعكس الآراء المختلفة داخل الكنيسة، هل تعتقدون أن هناك أى خطر على الكنيسة إذا تحقق ذلك؟

○ الشفافية أيضًا لفظ من الكتب، ومن يطالبوننا به لم يدخلوا الكنيسة ولم يعرفوا أن لدينا هياكل تنظيمية دقيقة تتوافر لها الشفافية بالفعل، يحدث هذا فى

جهاز للأملاك والأراضى، وجهاز للأحوال الشخصية، وجهاز للمدارس والمعاهد.. هم يريدون الإيحاء بأنه لايوجد نظام فى الكنيسة على الإطلاق.

لماذا لم يطالبوا بهذه المطالب فى عصر سابق على وجودى؟!

السبب أننى عندما جئت أسست جوّا معينًا من الديمقراطية سمح بهذا.

لقد أرسيت مبدأ أن الشعب يختار راعيه، ونفذت هذا المبدأ تماما فى رسامة الأساقفة والقسس، أول ترسيم قمت به كان فى محافظتى البحيرة والغربية، زرت المنطقة وجمعت أمامى كل طوائف الشعب وأخذت رأيهم، وفى يوم الرسامة قلت: ليكون لكم أسقف؟ فقالت القيادات أمام هيكل : «نعم»، قلت: «هل ترونه مستحقًا لدرجة الأسقفية»؟ قالوا : «نعم»، وهكذا فعلت مع شعب البحيرة، ثم وقفت أمام آلاف المصلين فى الكنيسة وقلت : «هل يوجد واحد منكم معارض فلنبدأ فى رسامة الإنسان؟»، فصفق الجميع، فقلت : «فلنبدأ فى طقس الرسامة».

هم يحاربون مطالبين بأشياء يعلمون حق العلم أنها من خصائص هذا الجيل الذى يتولى أمر الكنيسة الآن.

وتسأل أيهم ما هو عملك البنّاء فى الكنيسة فلاتجد شيئا على الإطلاق، ويبدو أن هناك تخصصات حتى فى الموقف من الكنيسة، فهناك من يبنون ولا يهدمون، وهناك من يهدمون ولايبنون!

كل هذه الضجة ليست بنيانا وهى خالية من روح المحبة، وهؤلاء المهاجمون ليست لهم شركة فى البناء وليس لهم إرث!

لو كان البابا لايملك إصدار أوامر أو أحكام كيف سيدير الكنيسة إذن؟! وهل مطلوب منه أن يدير أمور الكنيسة من خلال ضغط الصحافة أو من خلال ضميره الداخلى؟

. . . .

وسرح البابا شنودة الثالث بعيدًا وهو يشير أمامه إلى منضدة يعلوها ميزان من «حجر الألباستر» المصرى.. ثم قال : «انظر ماذا أضع أمامى دائمًا.. ميزان هو رمز العدالة.. هو رمز هذا الضمير الداخلى.. الذى يتجاهلونه ويستمرون فى إثارة الحملات»!!



البابا شنودة

وقفة مع المثقفين الأقباط

- سأكون في مصر في المراحل النهائية لحملة الانتخابات البرلمانية وهي أهم المراحل.
- الأقباط لايفكرون «لحيظة» زمان في أن عددهم أو قلة عددهم يرتب لهم أو يمنع عنهم حقوقاً سياسية!!.
- لا أدفع بالأقباط إلى أي حزب سياسي، ولنا أعضاء في كل حزب لهم محبة.
- لعل الوفد حين يتكلم عن علاقته بالأقباط يقصد وقت أن كان مكرم بن سعد !!
- موقفي من إسرائيل والقدس لم يتغير - أبداً - من أيام جمال عبدالناصر!

- المشكلة فى انتقادات مثقفين أقباط للكنيسة، إن بعضهم انتحل صفة مثقف لنفسه، ونفاها عن الآخرين!

- هناك اتجاه شعبى فى موضوع القدس، ومن وقف ضده اختار أن يكون ضد الشعب!

- الذين هاجموا الكنيسة ممن يسمون «المثقفين الأقباط» تعرضوا لهجوم مضاد من المسلمين والأقباط على حد سواء!

- لم أجبر قبطيًا واحداً ممن زاروا القدس على نشر إعلان توبة فى الصحف!

- الفكر والشعبية هما اللذان يحددان حجم دور رجل الدين فى المجتمع، وليست العمامات البيضاء أو السوداء!
- الإرهاب ليس – فقط – نتيجة لجماعات التطرف، ولكنه سمة لجو فكرى يحاول أن يسود!

الحوار مع البابا شنودة الثالث، بطريرك الأقباط فى مصر، يطرح منظومة متكاملة ومتشابكة من المعادلات الصعبة ـ فى آن واحد ـ دينية كانت. . . أو سياسية. . . أو فكرية.

فعلى المستوى السياسى، يقر الجميع بأن للرجل دوراً سياسيّا، ووطنيّا يمارسه فى أوسع نطاق، وبحضور شخصى ساطع.

ولكن هذا الدور – من جانب آخر يلقى بتساؤل كبير على الذهن العام، عن مدى إسهام الإقرار به، فى ترسيخ فكرة المرجعية لرجل الدين فى أمور السياسة، أيّا كان لون العمامة التى تعلو رأسه، أبيض أو أسود.

وعلى المستوى الفكرى، فإن الرجل أصبح طرفًا حاضرًا فى كل اشتباك أو التباس ثقافى أو ذهنى، يطرح رأيًا ورؤية، تحمل – فى نظر الكثيرين – صفات الرجاحة والرشاد.

ولكن هذا الحضور – فى ذاته – يثير قضية أعمق، حدودها – ببساطة – أن ما يعترف به العقل الجماعى لشخص، لايجب أن يكون حقّا مكتسبًا لكل من يجلس فى مقعده أو يحمل لقبه، لأن المكانة لاتورث، كما يورث المكان.

وعلى المستوى الدينى فإن الرجل صاحب دعوة ـ بل دعوات ـ للتسامح واللقاء والالتقاء على مواقف قومية عامة، وهو ـ أيضاً ـ صاحب مبادرات لافتة فى هذا السياق تخترق التقليدى والمألوف، وتقدم ما يقرب من الاكتشافات التى تيسر السبل والوسائل لتحقيق هذا اللقاء والالتقاء.

لكن هذه الدعوة - تطرح من طرف ثان - فى وقت حاول فيه الإرهاب تسميم مناخها، كما حاولت فيه المتاجرة بالدين إفساد بعض احتمالات تحققها.

. . . .

وفى حوار من هذا الطراز الذى يطرح منظومة متكاملة من المعادلات الصعبة، قابلت البابا شنودة فى ختام زيارته لبريطانيا التى بدأت يوم ٢٥ سبتمبر الماضى، واستمرت لأربعة أيام زار فيها كنيسة الأقباط فى كينزنجتون، واجتمع مع كهنة أوروبا فى المقر البابوى فى برمنجهام، ثم قابل الأقباط فى أسقفية برمنجهام، وزار الكنيسة القبطية فى أسكتلندا، ودشن حامل الأيقونات، ثم عاد إلى لندن ليحضر حفل عشاء أقامه السفير المصرى د. محمد شاكر، ويلتقى بوفد الجالية المصرية برئاسة د. أشرف مروان.

وفى الحوار الذى دار فى فندق «جروفنر هاوس» (مقر إقامة البابا أثناء الزيارة) طرح الرجل جوانب رؤيته لقضية مشاركة الأقباط فى الحياة السياسية، والانتخابات البرلمانية المقبلة، وموقفه من قضية القدس، وحملات الهجوم على الكنيسة التى يشنها بعض المثقفين الأقباط.. وهنا نص الحوار:

● يتساءل البعض عن مغزى غيابكم عن مصر فى رحلتكم السنوية، فى فترة الاستعداد للانتخابات البرلمانية، هل قصدتم ذلك لإبعاد الكنيسة عن الصراعات الانتخابية؟

○ هى مسألة غير مقصودة، وموعد زيارتى محدد قبل تحديد موعد الانتخابات البرلمانية، ومع ذلك سأكون فى مصر، وقت إجرائها، وليس فى وقت الحملة الانتخابية.

الحملات تأخذ مدداً طويلة، ولكن مراحلها الأخيرة هى أهم المراحل وسأحضر هذه المراحل الأخيرة.

● لمسنا هذا الموضوع فى حوارات كثيرة بيننا قبل اليوم، ولكننى أحس أن كلام قداستكم هذه المرة فيه نبرة إيجابية، فهل تشعرون أن هناك مشاركة أوسع من الأقباط فى العملية الانتخابية هذه

المرة؟ وكيف تقوِّمون التنافس الحادث الآن بين الأحزاب على أصوات الأقباط؟

○ كنت أدعو الأقباط إلى المشاركة فى الانتخابات، وأن يفصحوا عن رأيهم فى كل المناسبات، فالاشتراك فى الانتخابات هو حق وواجب فى آن واحد.

المشكلة التى كانت تقابلنا - بصراحة - هى أن يقوم الأقباط بتسجيل أسمائهم فى سجلات الانتخابات، بعض الصعوبات كان ناجمًا من السلبية، والبعض الآخر من ظروف موضوعية. كون الكثير من سكان القاهرة، ليسوا - أصلاً - منها، بما يحتاج منهم إلى السفر لوضع وتسجيل أسمائهم فى السجلات، ثم إن هناك بعض التعقيد الإدارى الذى يتناقض مع الروح الإيجابية الطيبة التى نلمسها من كل المسئولين فى هذا الإطار.

● ومع ذلك فهناك نسبة كبيرة من الأقباط مسجلين فى القوائم الانتخابية .. وبالمناسبة هل لديكم تقدير دقيق لعدد الأقباط فى مصر؟ نحن أمام أرقام عديدة، منها أرقام رسمية قديمة، ومنها الرقم الذى يكتبه الدكتور نبيل لوقا بباوى على لافتة تجاور الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، فما هو الرقم الصحيح؟

○ لايوجد رقم دقيق فى مصر عن تعداد الأقباط، ولكن هناك مؤشرات منطقية، فالتعداد فى مصر - عموماً - يزيد على التوالى، فعدد السكان فى مصر فى أواخر الستينيات وبداية السبعينيات كان ٣٠ مليون نسمة، والآن بلغ التعداد ٦٠ مليون نسمة، أى أن العدد تضاعف، وهو ما يشمل الكل مسلمين وأقباط، بما يجعلنى أقدر عدد الأقباط اليوم فى مصر بحوالى ثمانية ملايين.

وعلى أية حال فنحن نستطيع أن نتبين أعداد أولادنا بطرق بسيطة، لأن من واجب كل كاهن أن يزور كل أفراد الشعب ويتعرف عليهم، ومن هنا نعرف تقريباً الأعداد. إن مشكلة التعداد تحتاج - بكل تأكيد - إلى حل علمى، ومازال بعض أصحاب الأفكار الغربية يتصورون أنه لو ظهر أن عدد الأقباط كبير، فإن ذلك يرتب لهم المطالبة بحقوق سياسية معينة، وهذا أمر غير صحيح، فالأقباط

لايفكرون «لحيظة» زمان فى أن عددهم أو قلة عددهم يرتب لهم، أو يمنع عنهم حقوقاً سياسية!

مكرم ابن سعد !

● **بهذا المعنى هل لدى قداستكم مخاوف من حدوث مزايدات حزبية على دور الأقباط فى الانتخابات .. فنحن نرى - مثلاً - أن حزب الوفد يقول: إنه البيت السياسى للأقباط، فهل توافقون على ذلك؟**

○ أنا - شخصيًا - لا أدفع بالأقباط إلى أى حزب من الأحزاب، بدليل أن لنا أعضاء فى جميع الأحزاب السياسية، وهم أشخاص لهم محبة عندنا.

● **ولكن الوفد يدعى أن هناك أساساً تاريخيًا لعلاقته بالأقباط؟**

○ علهم يقصدون وقتما كان مكرم عبيد هو ابن سعد، فهذا هو التاريخ الذى يجمعهم بالأقباط، ولعلهم - أيضاً يقصدون الزمن الذى ضم فيه الوفد المصرى الذى ذهب لمفاوضة الإنجليز ثلاثة من كبار الأقباط.

وعلى أية حال ليس مهمًا الحزب الذى ينتمى إليه الأقباط، ولكن المهم هو تحديد ما الحزب الذى يرحب بالأقباط حينما ينتمون إليه.

● **وما الحزب الذى يرحب بالأقباط الآن؟**

○ أرجوك لا تدخلنى فى السياسة.

أنا أتكلم عن مبادئ عامة، فالمرء يدخل إلى حزب، ليصبح أحد كوادر هذا الحزب، ويسعى لأن يرتفع من مكانة إلى مكانة داخل هذا الحزب. أما إذا وجد المرء نفسه فى وضع هامشى لايتحرك، فلن يذهب إلى هذا الحزب مرة أخرى.

من الطبيعى لأى إنسان مسلماً كان أم قبطيًا، أن يترك حزباً لايرحب به.

ما يشجع أى مواطن على الانضمام لحزب هو : مبادئ الحزب - أولاً - ثم مدى ترحيب الحزب به.

أما عن مبادئ الحزب، فبرامج أحزابنا تتفق على خطوط عامة رئيسية، وربما

يخرج عنها حزب معين، ويترك خروجه هذا أثراً على مدى ترحيبه بالأقباط.

انتحال صفة مثقف !!

● **انتقد بعض المثقفين الأقباط موقف قداستكم ضد الأقباط الذين زاروا القدس .. ماردكم على هذا الانتقاد؟**

○ موقفى بالنسبة لموضوع إسرائيل واليهود والقدس لم يتغير أبداً منذ أيام جمال عبدالناصر، حين دعانى - آنذاك - الأستاذ حافظ محمود نقيب الصحفيين الأسبق لألقى محاضرة فى نقابة الصحفيين عام ١٩٦٥ أى منذ ٣٠ عاماً - وكان عنوان محاضرتى هو : «إسرائيل فى رأى المسيحية».

وما قلته فى المحاضرة هو - بالضبط - ما أقول الآن.

وعندما صرت بطريركاً دعيت فى أواخر نوفمبر عام ١٩٧١ من الأستاذ على حمدى الجمال نقيب الصحفيين الأسبق لإلقاء محاضرة فى النقابة، وكررت نفس مبادئى وأفكارى، التى لم تتغير إلى اليوم.

أما عن انتقاد بعض المثقفين الأقباط لموقفى من الذين زاروا القدس، فهذا - فى الواقع - وليد ظاهرة أن بعض الناس انتحلوا صفة (مثقف)، ولقب (مثقف) لأنفسهم ونفوها عن الآخرين، ومن ثمّ أصبح من حقهم أن يصدروا أحكاماً مطلقة فى أى موضوع وفى كل موضوع، ومن وجهة نظرهم أيّا كانت مسبباتها أو بواعثها.

● **هل هؤلاء المثقفون الأقباط المنتقدين للكنيسة هم أفراد - فى نظركم - أم جماعات يربط بينها موقف واحد؟**

○ هم أفراد، وأكرر. . أفراد لهم اتجاه خاص، والذين هاجمونى من الذين أسميتهم «المثقفون الأقباط» قوبلوا بهجوم مضاد عنيف من المسلمين والأقباط على حد سواء.

موضوع القدس فيه اتجاه شعبى عام، لانقاش فيه، والذى يقف موقفاً مضادّا، يكون تفكيره واختياره ضد الشعب.

○ نحن قاسينا كثيراً من اليهود، وقاسينا نقاسي، مصريين وعرباً، ولهذا رحب الجميع بموقفي، ولا أستطيع أن أصف لك الحب الكبير، والترحاب الفائق الذى قوبلت به فى لبنان، ليس فقط من جانب المسيحيين، ولكن من بعض الشيوخ الأئمة الكبار من المسلمين، وقال لى أحدهم :« أنت لست بابا الأقباط فقط . بل أنت بابا العرب»!

ومن أجل هذا أقول: إن الذين هاجموا موقفى من القدس كانوا شواذاً فى قاعدة جماهيرية عريضة، لم تقابل هجومهم بأى شعور طيب.

● **هل أجبرتم الأقباط الذين زاروا القدس على نشر إعلانات فى الصحف يعلنون فيها ندمهم على مافعلوا ويطلبون الغفران؟**

○ كيف أجبرهم وأنا لا أعلم من هم؟!..

أنا لا أعرف من هو الذى خالفنى وذهب إلى القدس!

● **قد أوافق على أنك لاتعرف .. ولكن - بالقطع - أنت تستطيع أن تعرف!**

○ ولا - حتى - أستطيع، فالذين ذهبوا إلى القدس، فعلوها خلسة، ومن ثمّ لا أستطيع أن أعرف.

● **إذن لماذا نشروا هذه الإعلانات؟**

○ نشروا هذه الإعلانات ، لأننى أصدرت عقوبة ضد الذين خالفوا، وهنا قام الذين أتعبهم ضميرهم بنشر الإعلانات التى يلتمسون فيها العفو.

● **وماذا كانت العقوبة؟**

○ هى عقوبة كنسية بحتة، ونصها منعهم من التناول فى الكنيسة.

● **وما التناول؟**

○ هو الاشتراك فى بعض المشاعر الدينية فى قداس الكنيسة.

قيادة استثنائية!

● **من الملاحظ أن مايطلق عليه الاستقطاب العلمانى / الإكليروسى، أو (المثقفون فى مواجهة رجال الدين) دخل مرحلة جديدة وشديدة .. كيف تقوّمون عناصر هذه المرحلة؟**

○ عندما حدثتك عن الذين ينتحلون صفة مثقف، قصدت أنهم يحتكرون لأنفسهم - فقط - هذه الصفة، فمن الجائز أن يكونوا مثقفين فعلاً، ولكن ليسوا هم المثقفين الوحيدين، لأن عندنا عشرات الآلاف من المثقفين.

وعلى أية حال، لا أفهم ما الذى يريدونه هؤلاء بالحديث عن الاستقطاب بين المثقفين ورجال الدين . . فهل تفهم أنت؟!

● **نعم .. فهم يتحدثون عن أن المثقفين العلمانيين هم الذين يجب عليهم قيادة الدور السياسى للأقباط وليست الكنيسة، وهم يتحدثون عن أن الوقت جاء لتظهر قيادات قبطية جديدة ذات طابع يصفونه بأنه عصرى، ويتواءم مع زمن جديد تسود فيه أفكار ليبرالية عالمية؟**

○ وما الذى يمنعهم؟!!

إذا حدثت مشكلة خاصة بالأقباط، وكانوا يستطيعون الحركة فيها، ولم يتحركوا، ثم تحركت الكنيسة، فهل هذا عيب؟!

يقولون: اتركى الأمر للعلمانيين ياكنيسة، بينما الأمر كان أمامهم فى البداية، ولم يهتز لأحدهم جفن.

إذا أراد هؤلاء أن يصبحوا قيادات للكنيسة، فليتفضلوا، ولكن القيادات تكون بالانتخاب، فإذا لم ينجحوا فى الانتخابات، فما ذنب الكنيسة؟!

عندنا فى الكنيسة ما يمكن أن يسمى بالعضوية الكنسية، والعضوية الكنسية تشمل أربعة أنواع :

- الأول : (عضوية عامة) لكل مسيحى معمد فى الكنيسة، وهى تشمل - حتى - الطفل الرضيع.

- والثانى : (عضوية روحية) أهم، وهى تشمل كل الأشخاص الذين يحضرون إلى الكنيسة، والوافدين على اجتماعاتها، يعترفون، ويتناولون، ولهم حياة روحية فى الكنيسة (وطبعاً هناك أسماء مسيحية لاتدخل الكنيسة إطلاقاً، وربما ضمنها بعض هؤلاء المثقفين).

- والثالث : (عضوية عاملة) وتشمل شمامسة الكنيسة، الذين يقومون بالخدمة الاجتماعية فى الكنيسة، والاهتمام بالفقراء.

- والرابع (عضوية قيادية).

من يهاجمون الكنيسة - بكل أسف - جماعة من العلمانيين، لاعلاقة لهم بالكنيسة، وكل ما يعرفونه عن المسيحية، أن لهم اسم مسيحى، وهم لايحضرون إلى الكنيسة، ولايخدمون فيها، ثم يطالبون بأن يكونوا قادة هذه الكنيسة، وهؤلاء لن يقبلهم أحد لأنهم غرباء بالنسبة للمجتمع الكنسى.

- **هذا الكلام يفتح النقاش فى نقطة غاية فى الأهمية، فالجميع يرى أنكم قيادة وطنية دينية استثنائية، ولكن البعض يتحسبون على الدور السياسى الذى تمارسون، والذى قد يفتح الباب من بعدكم لأن يطالب رجال الدين بنفس حدود الدور من دون أن تكون لهم صفاتكم الاستثنائية؟**

O كل إنسان له شخصية وعقلية وإمكانياته، وجميع هذه العناصر تبنى مواقفه، وإذا لم تتوافر هذه الصفات فى شخص بشكل معين، فلن يستطيع أبداً أن يقوم بدور شخص آخر تتوافر فيه العناصر التى ذكرت بمستوى وشكل مناسبين.

- **من جانب آخر ألا تؤدى ممارستكم لهذا الدور الوطنى العام إلى مطالبة بعض الذين يمثلون جماعات الإسلام السياسى للجمهور**

بأن يوافق ويقر دوراً سياسيّا يحاولون ممارسته.. «بعبارة أخرى ألا يعتبر خطابكم السياسى والدينى يرسخ فكرة السلطة الزمنية للكنيسة أو للمؤسسة الدينية بشكل عام، ويجعل المرجعية فى المجتمع للعمامات السوداء أو العمامات البيضاء»؟ .

○ هناك - فى هذا الإطار - عنصر (الفكر الذى يقود إلى دور)، وعنصر (تأثير رجل الدين على الشعب الذى يخاطبه)، فإذا لم يكن لرجل الدين تأثير على الشعب الذى يخاطبه، انتهى - على الفور - دوره، ومن جانب آخر ليست كل العمامات البيضاء أو السوداء لها دور، وإنما - فقط - يكون أصحاب الأدوار هم ذوى الفكر والشعبية معاً، وفى آن واحد.

السباب ليس وسيلة للحوار مع البابا

● جزء من رذاذ الحملة التى تتعرضون لها الآن، أصاب كنيستكم هنا فى بريطانيا (كنيسة مار مرقص فى كينسينجتون). ما هو تعليقكم على الهجوم الذى تعرضت له الكنيسة؟

○ عندما فتحت الصحافة أبوابها لكل من يريد أن ينتقد الكنيسة، تقدم كل من له مشكلة خاصة لينتقد كما يشاء، وينال من سمعة غيره كما يشاء.

من فعل هذا هو إنسان دائم الانتقاد، وجد أن الشعب لا يلتفت إليه، فذهب إلى صحافة تفتح بابها لكل هؤلاء المنتقدين، وكان رأيه لايمثل إلا شخصه، فى كنيسة فيها آلاف.

● لماذا لا تنظمون حواراً مع المختلفين معكم من الأقباط حول الوضع داخل الكنيسة المصرية، لمناقشتهم وتفهم أسبابهم؟

○ عندى مبدأ، وهو أن الهجوم والعدواة ليسا - أبداً - الخطوة الأولى للحوار. .

وبغير إقرار هذا المبدأ، فإن كل من يريد أن يقابل البابا ويحاوره، ما عليه إلا

أن يسبه مسبتين فى جريدة، وهذا ليس مبدأ سليماً، ثم إن الابن الذى يهاجم أباه الروحى على مستوى الجرائد، ليس إنساناً متديناً فى الحقيقة، وثالثاً فإن بابى مفتوح للحوار مع أى إنسان، وكان فى إمكان هؤلاء أن يقابلوننى قبل المهاجمة، لولا أنهم يريدون نشر هذا الهجوم لأسباب فى أنفسهم.

● هل الأسباب التى فى أنفسهم هى - فقط - موقفهم من قضية القدس، كما ذكرت لى فى حديث سابق ، أم أن هناك سبب آخر؟

○ ليس الموقف من القدس هو السبب الوحيد باستمرار، فهؤلاء أشخاص ليس لهم أى نشاط إيجابى فى خدمة الكنيسة، وهم يرون أن نشاطهم الإيجابى الوحيد هو الهجوم، الذى هو فى حقيقة الأمر نشاط سلبى، ولو استعرضنا كل الأسماء التى هاجمت لانجد فيها من يخدم الكنيسة خدمة واضحة، أو من لم يخدم على الإطلاق، ومن ناحية أخرى هناك أشخاص يرون فى الهجوم مجالاً للدعاية. وفى النهاية فإن بعضهم يجد فى الدفاع عن المخطئين مجالاً خصباً لحركته!، مثل هؤلاء الذين هاجموا أحكام المجلس الإكليركى ضد بعض الكهنة.

● كم يبلغ عدد الكنهة الذين حكم عليهم؟

○ لا يتعدى أصابع اليدين.

● وما تقويمكم للأنباء التى نشرت عن كونهم ٢١ (فى البداية) بينهم الأب دانيال البراموسى؟

○ أبداً لم يبلغوا هذا الرقم، ودانيال البراموسى هذا ترك العقيدة الأرثوذكسية، وبعد أن كان راهباً، كسر النذر الرهبانى، وتزوج.

العدد - كما قلت - لايصل إلى عشرة، ونحن كرجال دين، لانشهر بغيرنا، فالذى يحكم عليه، لانتحدث عن أخطائه أمام الجمهور، ولا فى المجلات، إلا أن بعض الكهنة الذين حكم عليهم شهروا بأنفسهم حينما شكوا شكوى عامة قائلين : حُكم علينا!!

تغيير الجو ؟

● نعود فى نهاية الحوار إلى ما بدأنا به .. هل تتوقعون - قداستكم - وصول بعض الأقباط إلى مجلس الشعب عن طريق الانتخابات هذه المرة، أم سيقتصر وجودهم على المعينين ككل مرة، بما يعكس روحاً إيجابية أو سلبية تسود الأقباط فى موضوع المشاركة السياسية؟

○ أعتقد أن بعض الأقباط سينجحون هذه المرة، والسلبية ليست أبداً من الأقباط، ولكنها قد تكون سلبية الجو العام، الذى تنتشر فيه أفكار لاتفسح المجال أمام الأقباط ليشاركوا مشاركة سياسية إيجابية.

نحن نريد أن تتغير الروح العامة، وأن يتغير الجو العام، فالإرهاب ليس نتيجة لحركة الجماعات المتطرفة فحسب، ولكنه سمة من سمات تيار فكرى يحاول أن يسود.

دعونا نتذكر أيام كان سعد زغلول يرشح قبطيًا فى دائرة كلها من المسلمين فينجح، ويرشح مسلماً فى دائرة كلها أقباط فينجح، حيث كان عامل الدين ليس الحافز لانتخاب هذا أو ذاك، وإنما كان الحافز هو أن تنتخب مصر الكفاءات الصالحة بغض النظر عن الديانة.

■ ١٩٩٥ ■



البابا شنودة :

عن القدس .. وأقباط المهجر .. والعزلة السياسية

● أموال الأقباط قضية مغلوطة، لأن السؤال الذى تثيره ينسحب على غير الأقباط.

● لأصحاب الضجة من أقباط المهجر أقول: إن أمريكا لن تتخلى عن مصالحها وسياساتها العامة من أجل طائفة يدعون التحدث باسمها.

● يجمعنى بفضيلة الأمام الأكبر طنطاوى، ما هو أكثر من كوننا «صعايدة»!

● الأقباط تعلموا درس احترام قيادتهم الدينية بعد مخالفة زيارة القدس.

● أنا أفرح حين يقول البعض: إنهم زعماء الأقباط، ولكن بشرط ألا تكون الزعامة زعماً.

● ألاحظ تقدماً كبيراً فى خروج الأقباط من عزلتهم السياسية، فقد اشتركوا فى الانتخابات البرلمانية الماضية بستين مرشحاً.

- من يهاجموننى من جماعة أقباط المهجر، عملهم الوحيد هو الصياح!
- أصبح لنا ١٥٤ كنيسة فى الغرب، وكانوا سبعة قبل أن أتولى أمور الكنيسة!
- لانملك التفريط فى قضية القدس، فلم يتغير شىء فى الظرف العام، حتى نتغير نحن!
- من يتكلم عن تكوين لوبى فى أمريكا يجب أن يفهم أن هذا اللوبى ينبغى أن يكون لخدمة القضية العربية، والقضية الوطنية، وليس لإثارة مسائل طائفية!
- مشاكلنا الداخلية تحل - فقط - داخل بلادنا!
- الحروب التى يشنها بعض الأقباط على البطريرك لم تؤثر عليه فى محيط الأقباط، ولافى محيط المسلمين!
- ليست هناك تعليمات كنسية لدفع الأقباط إلى دخول الانتخابات، ولكننى دعوتهم إلى الايجابية.
- هناك توافق بين رؤى السياسيين من الليكود ورجال الدين المتعصبين الذين يريدون الأرض، ومن هنا يستهدفون المصالح العربية والمصرية!
- أدعو الشباب لأن يكون عصاميًا، وألا ينتظر من الدولة أن توظفه!
- التزمت مرض اجتماعى ليس من الدين فى شىء!

قام البابا شنودة الثالث بزيارة إلى بريطانيا لمدة استمرت أربعة أيام، قام - خلالها - بافتتاح كنيسة قبطية جديدة فى «جولدرز جرين» شمال لندن، ومارس - خلالها - مايعرف بالعمل الميدانى للرعاية وترسيم الأساقفة فى لندن وبرمنجهام، كما ألقى محاضرة يوم الثلاثاء الماضى فى «سواس» (مدرسة الدراسات الإفريقية بجامعة لندن) عن : (الرهبنة القبطية بين الماضى والحاضر).

وتعد هذه الرحلة الرعوية لبابا الإسكندرية، وبطريرك الكرازة المرقسية، رقم ١٢ فى زياراته للغرب، وتشمل - أيضاً - زيارته للولايات المتحدة وكندا.

وقد أقام سفير جمهورية مصر العربية وعميد السلك الدبلوماسى العربى فى بريطانيا د. محمد شاكر مأدبة عشاء، احتفاء بزيارة البابا، حضرها لفيف من قيادات الكنائس المصرية فى بريطانيا، وأعضاء مجلس إدارة جمعية الجالية المصرية، وتبادل فيها د. شاكر والبابا شنودة الكلمات التى شملت الإشادة بموقف القيادة الدينية للأقباط من موضوع القدس، ودعوة البابا للعرب بأن تتوحد كلمتهم ومواقفهم.

وقد أجريت حواراً شاملاً مع البابا شنودة، فى دار السفارة المصرية بساوث أودلى فى وسط لندن، شمل آراءه فى الحملة التى تتعرض لها الكنيسة المصرية من بعض الجماعات القبطية فى الخارج، وبعض العناصر فى الداخل، كما شمل تأكيداً على مواقفه من قضية القدس، وموضوع ثروات الأقباط الذى يثار الآن، وكذا دعوته لأن يستقبل شباب مصر القرن الجديد بروح عصامية تعتمد على أدوات العصر.

وهنا نص الحوار :

- **كيف نجعل من إسهام الرأسمالية القبطية، إسهاماً يصب فى مجرى عمومى، غير معلق على شرط القبطية.. بمعنى آخر، فإن**

إسهام المتمولين الأقباط عبر الكنيسة فى النهوض بمسئوليتهم الاجتماعية، قد يزيد كثيراً، عن إسهامهم عبر وسائط عامة أخرى فى النهوض بذات المسئولية، فكيف نجعل هذا الإسهام من مصريين إلى مصريين، بغض النظر عن تعلية نغمة الانتماء الدينى هنا أو هناك.

○ قبل أن تناقش هذه القضية، لابد أن تسأل نفسك عن الحملة التى رفعت عنوان أموال الأقباط، فهناك رؤوس أموال كثيرة لغير الأقباط، فلماذا التشبث بالحديث عن رؤوس أموال قبطية!

لقد وجد من أطلقوا هذه الحملة أن أى مساس بالمحيط القبطى يساعد على زيادة توزيع الصحف!

ولقد ظل البعض يعتمد على مهاجمة البطريرك، ومهاجمة الكنيسة، بغية زيادة توزيع المجلة، وتكلمنا فى هذا الموضوع حتى سئم الناس، فنبدأ الكلام فى موضوع آخر وهو رؤوس الأموال القبطية.

● **هل أموال الأقباط - فى تقدير قداستكم - بنفس الضخامة التى توحى بها الموضوعات الصحفية؟**

○ أنا أعرف أن الأقباط الذين يشتغلون فى مجال «البيزنيس» ناجحون فى عملهم، ويقومون بخدمة حقيقية من أجل اقتصاد مصر، سواء فى الصناعة أو فى التجارة، ويوجد مثلهم مئات الأضعاف من المسلمين، وهم يقومون بأعمال اقتصادية ناجحة ولايمسهم أحد، فلماذا يصبح الأقباط موضع مساس بهذا الأسلوب.

مناقشة القضية يمكن أن تكون بحثاً فى أثرياء مصر إذا أرادوا.

أنا مازلت لا أفهم الحديث عن تاريخ أقباط كانت لهم مساهمات فى بنوك، وتوفوا من قديم العهد، ما معنى هذا؟، هل نريد أن نشير إلى أن هناك ثراء لبعض الأقباط بالذات، وأن هذا الثراء له تاريخ ممتد وطويل؟

لماذا التركيز على الأقباط - بالذات - وما الجريمة التى ارتكبها هؤلاء، إلا أنهم من رجال الأعمال الناجحين؟!

إذا أراد شخص أن يتكلم عن ظاهرة عامة فليتكلم، وليسأل نفسه سؤالاً بسيطاً، ما هى المصلحة العامة التى تعود على مصر، وتعود على المجتمع، وعلى الاقتصاد القومى - عموماً - من كل هذا الكلام؟!..

إن هؤلاء يخسرون الأقباط بمثل هذه المقالات أو الحملات.

● **ولكن، فلتسمح لى - قداستك - إنهم لايخسرون التوزيع، وإذا سلمنا بمقولتكم عن أنهم يخسرون الأقباط، فلماذا يقبل الأقباط على شراء هذه الصحف والمجلات، إذا لم تكن تسعدهم، أو تشبع احتياجاً داخليًا عندهم؟**

○ هم يشترون هذه المطبوعات حبًا فى الاستطلاع.

● **كم مرة فى تصور - قداستكم - يمكن أن يشترى الإنسان مطبوعاً لمجرد حب الاستطلاع، لابد أن هناك عاملاً آخر؟**

○ حب الاستطلاع هو خصيصة تستمر مع الإنسان حتى الموت، ولكن الناس يختلفون فيما يريدون أن يستطلعوا!!

دقة قديمة

● **من زاوية العصرية، يطرح البعض أفكاراً لا أعرف - على وجه التحديد مدى ثقلها أو واقعيتها، عن تولى العلمانيين أمور الكنيسة المصرية، وأن الأقباط يحتاجون إلى زعيم مدنى دينى عصرى، ليس - بالضرورة - من الإكليروس الذين ينظر هؤلاء إليهم بوصفهم «دقة قديمة».**
ما هو تقويم قداستكم لهذا النوع من الأفكار؟

○ الباب مفتوح أمام جميع العلمانيين، ومن يستطيع أن يعمل خيراً فليتقدم.. هل نحن منعنا أى إنسان علمانى أن يتقدم ويعمل عملاً جيداً؟

نحن لم نمنع أحداً.

● **ولكن ذلك لايمنع من أنهم يختارون موعد زيارتكم السنوى هذا للغرب، لإثارة ضجة كبرى، لعل بعض ملامحها ما تعلنه جماعة أقباط المهجر، ورئيسها شوقى فلتقوس كراس فى الولايات المتحدة، أو ما تثيره جماعة أقباط المهجر فى كندا... متى - فى رأيكم - تتوقف هذه الحملات؟**

○ علمتنا الحياة أن العمل الإيجابى البناء، يتم فى صمت جليل أما الذى يصيح من هنا وهناك فى انتقاد من دون أن يعمل، فله الحرية أن يصيح كما يشاء، وسنظل - نحن - نعمل للناس بمحبة.

وقد وجدت أن الكثيرين من الذين يتصايحون وينتقدون عملهم الوحيد هو الصياح والانتقاد، ويمكن لأى إنسان أن يستعرض تاريخهم ولن يجد لهم رصيداً مدوناً فى العمل الحقيقى.

أنا لا أقرأ - كثيراً - لهؤلاء، فليس لدى متسع لقراءة مايكتبون، وجهدى كله منصب فى العمل.

اليوم لنا فى الغرب ١٥٤ كنيسة، وكان لنا سبع فقط قبل أن أتولى، وفى بريطانيا كانت لنا كنيسة واحدة مؤجرة، فأصبح لنا ١٢ كنيسة، نحن نعمل ونشتغل، وصدقنى أنا - حتى الآن - لا أعرف ما الذى يريده هؤلاء، فإذا كنت تقرأ لهم، فأعطنى فكرة وسوف أرد.

● **سوف أقبل التحدى وأجيب قداستكم، فالكثير من المراقبين يرون لهذا الهجوم جانباً سياسيّا يستهدف الكنيسة الوطنية، وأنا لا أنسى حواراً دار بينى وبين قداستكم الكاتدرائية المرقسية فى العباسية قبل عامين، عندما بدأت حملة من هذا النوع، وقلت لى: إن سببها هو موقفكم من قضية القدس؟**

○ موقفى من القدس، أشعر أنه محل تقدير من كل الوطنيين وقد سمعت اليوم فى حفل العشاء الذى أقامه السفير محمد شاكر، سفيرنا فى بريطانيا، كلمات منه أسعدتنى عن موقفى من قضية القدس.

كما أننى وجدت تقديراً كبيراً فى البلاد العربية التى زرتها لهذا الموقف، ولو فرطنا فى موقفنا من القدس لكان لذلك أثر شديد السوء وردود فعل لا أعرف مداها.

لقد قدر كثير من العرب ثباتى على المبدأ، فى وقت تغير فيه الكثيرون، وبصراحة، فنحن لانملك التفريط فى قضية القدس، ثم ما الذى تغير فى الظرف العام حتى نتغير نحن؟!

• مهاجموكم يتحدثون عن فكرة الأقليات أحياناً، ويتحدثون عن حقوق الإنسان، ويحاولون أن يصنعوا من أية حادثة صغيرة قبة، ويصدرونها إلى جهات تتلقفها بسعادة..

○ هذه كلها عناوين مخترعة. والحقيقة أن الموضوع هو مواقف الكنيسة القومية، فإذا كان للكنيسة موقف وطنى، وللبابا موقف وطنى، فهل يلام أحدهما؟!

كل هذه الصيحات التى ارتفعت لم تأت بأية نتيجة على أية حال.

• أنا أحاول أن أستطرد فى سرد ما طلبت منى سرده، فهم أيضاً يتحدثون عن رغبتهم فى تكوين لوبى، وأن يكون لهم ممثل فى الكونجرس..

○ من يتكلم عن تكوين «لوبى» فى الولايات المتحدة الأمريكية، ينبغى أن يفهم أن هذا اللوبى يجب أن يكون فى خدمة القضية العربية، وفى خدمة القضية المصرية، وليس لإثارة مسائل طائفية.

ولايجب أن يظهر أحدهم أن الولايات المتحدة الأمريكية ستنساق إلى تشجيع طائفة، وتنسى مصالحها وسياساتها العامة فى المنطقة. وأخيراً فإن هذا الصياح لن يدفع أحداً فى أمريكا إلى شىء يتناقض مع حدود هذه السياسات العامة.

مشاكلنا الداخلية تحل ـ فقط ـ داخل بلادنا، وطرحها فى الخارج، لايحلها، بل يعقدها أكثر، والمسألة ـ فى النهاية ـ ليست مواقف تبدو بطولية، ولكنها يجب

أن تكون عملاً من أجل حل المشاكل بطريقة هادئة، لاتنزل إلى مستوى العداء، والتشهير بالبلد، والصراع، وإنما تعتمد العقل فى التعامل مع أى مشكلة بالنظر إلى الأمور من كل الزوايا.

ومع ذلك - فمازلت أتساءل - عن هؤلاء الذين احترفوا الصياح فى الخارج، ومنذ فترة طويلة، ما الذى وصلوا إليه؟، لقد تركوا العمل البناء، ودخلوا فى دائرة الهدم، ولم يصلوا إلى أية نتيجة.

نحن يمكن أن نصل بالحب لأبنائنا، وبالحب لوطننا إلى أكثر مما يحاول غيرنا أن يصل إليه بالتشهير.

● **هل حاول نفر من هؤلاء الأقباط الذين يهاجمونكم فى الخارج أن يتصلوا بقداستكم؟**

○ لا .. ويكفى علينا المشاكل فى الداخل!

● **وما المشاكل التى تحدث فى الداخل؟**

○ مشاكل يصطنعها بعض الأشخاص الذين يهاجمون الكنيسة من داخل مصر، وليس من خارجها.

● **وما هو هدفهم فى نظر قداستكم؟**

○ الزعامة!!

● **أليس لهذه الزعامة إجراءات مرعية، يعرفها المسلمون قبل الأقباط .. ثم هل منصب البابا هو منصب «زعامة»؟!**

○ اسأل هذا السؤال للذين يبحثون عنه!

● **أنا قابع - هنا - فيما وراء البحار، ولا أستطيع أن أسألهم؟**

○ (يضحك) وراء البحار.. عقل لايحار، ولكنى أود أن أقول لك شيئاً: كل أهل العالم يؤمنون بالتخصص، فرجل الدين له تخصصه، ورجل الزعامة له

تخصصه، ومع ذلك فإذا أراد الإنسان أن يصل إلى الزعامة فليعمل عملاً قويًا، فيحبه الناس، ويركنون إلى زعامته، وليقدم إلى الناس منهجاً يؤهلهم إلى ما يطمحون إليه، وإلى ما يريده لهم، وهنا سوف يلتف الناس حوله.

وكما قرأت لبعض هؤلاء - ممن نشرت أنت لهم فى السنوات الماضية، فإنهم يريدون من البطريرك أن يترك لهم كل الأمور ليديرونها، وينسحب هو ليتولوا - هم - الزعامة!

الأمر متروك لهم بدون أن أترك أنا . . فلمُاذا لم يعملوا شيئا؟!

يقولون: إنهم يريدون أن يكونوا زعماء الأقباط. . نعم . . كونوا زعماء الأقباط، وأنا أفرح أن يكون الجميع زعماء، على ألا تكون زعامتهم «زعماً»!!

الزعامة ليست منصباً، فسعد زغلول عندما صار زعيماً لمصر، أوصلته زعامته إلى المناصب، ولم توصله المناصب إلى الزعامة.

جهاد الإنسان وخدمة الآخرين هما اللذان يوصلانه إلى الزعامة.

ومازلت أسأل، ما الذى خدم به هؤلاء مواطنيهم، وأى خير قدموه إلى المصريين كيما يصيروا زعماء.

أنا لم أقف فى طريق أحدهم كيلا يصبح زعيماً على أية حال!

حديث إلى السكرتير!

- **ألحظ سلوكاً متكرراً، ينخرط فيه مهاجموك، حين يندفعون إلى استرضاء قداستكم بعد كل مرة يمارسون فيها هذا الهجوم، ثم تعود ربما لعادتها القديمة، وقد تأملت هذا السلوك - من الناحية الدرامية - فوجدته غريباً، ما هو تفسيركم له؟**

○ أنا أتأمل هذا السلوك - أيضاً - باستغراب، وسأحكى لك قصة لطيفة، فقد جاء أحدهم إلى سكرتيرى، وقال له: «أنا أحب البابا جدًا. . وقل له ألا يأبه بما ينشر فى الجرائد»، إذن فالحب يمارس بالكلام فقط.

على أية حال فرجل الدين له طريقة، والرجل العلمانى حر فى أن يفعل ما يشاء، وإذا كان أحد هؤلاء يعتقد فى شعبيته، فلماذا لم يرشح نفسه فى المجلس الملى، وينجح ويقوم بدور؟!

ولدهشتى فهم يقولون : «نحن لاننجح لأننا لم ندخل على قائمة البابا»!

فإذا كان البابا له هذه الشعبية وهذا التأثير، فلماذا يحاربونه، وما الذى سيصلون إليه من هذه الحروب!

صدقنى هذه الحروب لم تؤثر على مركز البابا فى محيط الأقباط، وحتى فى محيط المسلمين.

● موضوع (عزلة الأقباط عن العمل السياسى) لمسناه - معاً - غير مرة، هل تعتقدون - قداستكم - أن تقدمًا قد حدث فى هذا السياق؟

○ بالطبع حدث تقدم، ويكفى أنه فى الانتخابات البرلمانية الماضية، ترشح ستين من الأقباط، ودخل منهم ستة إلى انتخابات الإعادة، وهو أمر لم يحدث فى الدورات السابقة، ومعنى هذا أن ظاهرة صحية وجيدة أصبحت تسيطر على موقف الأقباط من العمل العام، ألا وهى الإيجابية والمشاركة.

● هل تسمح - قداستكم - أن أسألك سؤالاً تجيب عليه بصراحة؟

○ نعم . . إذا أمكن.

● هل كان هذا بتعليمات كنسية؟

○ أنا لا أتدخل إلى هذا المستوى أبداً، ولكننى أقول : مارسوا واجبكم السياسى لكى لاتوصفوا بالسلبية، واخدموا الوطن بكل الطرق (حتى ما كان سياسيًا منها)، ولكننى لا أتدخل فى التفاصيل.

● ما تصوركم للتطورات الماسة بعملية السلام، فى ظل تولى اليمين الإسرائيلى للحكم، بما يطرح قضية الموقف من القدس مرة أخرى؟

○ المفترض فى القيادة السياسية أنها علمانية، ولكن وضع الليكود أو اليمين الإسرائيلى، يجعله معبراً عن رؤى رجال الدين المتعصبين فى إسرائيل الذين يريدون الأرض، ويسير ساسة الليكود فى نفس طريقهم.

أما عن قضية القدس، فقد أعلنت إسرائيل أنها تتمسك بها تمسكاً كبيراً، بينما العرب يرون أن القدس بلدهم، وقد أخذت منهم بالقوة، وينبغى أن يسترجعوها، ولكن - مع ذلك - لاتوجد خطة عملية لهذا الأمر. ومن هنا يبقى للعرب أن يبحثوا عن خطة عملية يصلوا بها لاسترجاع المدينة المقدسة.

● ذهب بعض الأقباط المصريين إلى القدس، وخالفوا - بذلك - تعليماتكم، ولكنهم عادوا بعد ذلك واستتابوا على صفحات الجرائد. فى تقديركم من الذى دفع هؤلاء لمخالفتكم؟

○ أهاجهم البعض بزعم أن البابا غلطان!

● وما وجه الخطأ فى تعليمات قداستكم التى صدرت عن التزام وطنى حقيقى؟

○ قالوا كلاماً صعباً، وهو أن البابا يزايد على بابا روما، وعلى الحكومة المصرية، وعلى السلطة الفلسطينية، وأنه ملكى أكثر من الملك، وغير ذلك من الدعاوى التى لامعنى لها.

● وما الذى رد الأقباط الذين خالفوكم إلى صوابهم بمجرد دعوتهم؟

○ لقد كانوا تحت تأثير الإثارة، ولكن الأقباط - فى صميمهم - يحبون قيادتهم الدينية، وضميرهم يتعبهم إذا كانت قيادتهم الدينية غير راضية.

● هل مازال بعضهم يكرر الزيارة؟

○ لا .. من يكرر الزيارة هم أفراد قلائل يعيشون خارج دائرة الكنيسة كليّا.. وعموماً الأقباط أخذوا درساً.

● وما هو الدرس؟

○ ألاّ يخالفون القيادة الدينية فى مثل هذه الأمور.

● وكيف تلقوه؟

○ تلقوه بالتوبة والإعلان فى الجرائد.

● وماذا حدث قبل الإعلان فى الجرائد؟

○ البعض قال: لم نكن نعرف، والبعض قال: لقد خدعونا، وقالوا إن البابا موافق!

الإمام الأكبر

● يحتل فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى مكانة أثيرة فى نفوس المصريين، ويرون فيه رمزاً للسماحة يتناغم مع طبيعة الدين ذاته، ولاحظنا ذلك الود الذى يجمع قداستكم به .. فهل نجحتما فى ترجمة هذا اللقاء والالتقاء الشخصى إلى صيغ تعاون عملية فيما بينكما .. وماذا كانت؟

○ نحن صديقان، سواء فى المشاعر أو الفكر، وكما قلت - مرة - فإن لنا باستمرار فكر واحد ورأى واحد.

والإمام الأكبر إنسان عظيم الخلق، سمح، وإذا أراد أن يثبت رأيه فى قضية دينية، يتكلم بمحصول وفير جدًا من آيات القرآن، من دون أن يرجع إلى ورقة محضرة، فهو فقيه رفيع المستوى.

● ألا تظن أن كونكما «صعيديان» قد خلق أرضية شخصية مشتركة بينكما؟

○ (يضحك) الموضوع ليس مسألة بلديات، فصحيح أنا من أسيوط، وهو من سوهاج، ولكن العامل المشترك بيننا هو الفكر المشترك، والثقة المتبادلة، وهذه الثقة توفر جوًا من التفاهم المقبول من الجانبين.

● وعمليًا كيف ترجمتما ذلك؟

○ العلاقة بيننا تترجم نفسها - عمليًا - فى أننا كلما التقينا، وجدنا نفسينا برأى وطنى واحد، كما أن هناك استعداد متبادل لقبول كل منا للآخر، ولم يحدث - أبداً - أن ناقش أحدنا أمراً مع الآخر بشىء من التعصب.

المصرى !

- **قداسة البابـا - دعنـا نختتـم هـذا الحـوار، بزاويـة فيـها فكـرة كنت تذكرها لى ـ دومـاً ـ عن (التطلـع إلـى قـدام)، ولنتحـدث عن (المصرى) عـلى مشـارف القـرن الواحـد والعشريـن.. ما هـى العناصر الأساسيـة التى تنتظـم بنيانـه الثقافـى والروحـى، ومـا هى وسائلنا لتوظيف هذه العناصر فى التخديم على مشروع النهضة؟**

○ أولاً إذا بعدنا عن تطورات التكنولوجيا ومستواها المتقدم فى عالم اليوم، فإننا نكون قد بعدنا عن مسايرة الاتجاه السائد فى كل بلاد الدنيا.

لابد أن نتطور عمليّا وعلميّا، وهذا يدعونا إلى مراجعة أسلوب مناهجنا العلمية كما لابد أن يدفع الشباب إلى إعادة النظر فى أسلوب حياتهم العملية، وأنا - مازلت - أرى فيهم من يريد أن يجلس على مكتب، ويصبح مديراً فحسب، بما جعل التهافت غلى دخول الجامعات موجه - فقط - للحصول على الألقاب، كما جعل أعداد المتبطلين كبيرة.

فى كل عام يتقدم للجامعات أكثر من أربعمائة ألف طالب، فمن أين ستجد الدولة وظائف لكل هؤلاء؟

أنا أرى أن نهتم بالتدريب المهنى منذ الصغر، وكلما ارتقى التدريب المهنى، وصل إلى مشارف التكنولوجيا العالية، وبحيث يكون الشاب الذى لايستطيع أن يساير هذا الركب العلمى المتقدم، قد تحصل مهنة فى يده.

التعداد السكانى - فى هذا الجانب فقط - لايمثل مشكلة، فنحن نعرف أن الصين هى أكثر بلاد العالم سكاناً، ومع ذلك - وبالتدريب المهنى استطاع كل إنسان أن يجد عملاً، وأصبح كل هذا التعداد الضخم أن يخدم الصناعة، ويختص بجزء بسيط من أجزاء آلة هذه الصناعة.

لابد أن ندرب شبابنا مهنيّا، ومن يريد أن يرقى بفكره، فليدخل الجامعة ويمارس الوظائف التى تحتاجها البلد - بالفعل - كمهندس أو طبيب أو محاسب، أو مدرس.

لابد أن نستعد للقرن المقبل بالمهنة، وبالتكنولوجيا.. بالعمل اليدوى، وبالإلكترونيات.

أريد أن يلبس شبابنا الأفرول، ويتعامل مع الآلات بيديه، فحين تمتلئ أيدى هذا الشباب شحماً، سيمتلئ عقله إضاءة، وسيكون مفيداً لمستقبل مصر.

● **هذا عن البناء العلمى أو المهنى، ولكننا نتكلم - أيضاً - عن البناء الروحى .. فى تقدير قداستكم، ما هى الحدود الفاصلة بين التدين والتزمت، وبين العصرية والانفلات، وكيف يمكن أن تتكامل فى عقل ونفس المصرى مكونات الارتباط بالعصر، والتمسك بالتقاليد فى آن واحد؟**

○ التمسك بالدين شىء فاضل، ولكن التزمت ليس من الدين فى شىء!

التزمت مرض اجتماعى، لأن الله حين خلق الإنسان، خلقه ليكون سعيداً ومنبسطاً (عكس التوتر).

التزمت هو نوع من التوتر، والتوتر لايمثل النفسية السليمة، وهو يخيف الناس من التدين، ولايمكن أن يعكس الحقيقة الدينية السليمة.

الفضيلة هى المساحة أو الوضع الوسط، بين تطرف يمينى، وتطرف يسارى، وكلمة التطرف تعنى تجاوز المعقول سواء بالتطرف يميناً أو يساراً.

الدعوة إلى الدين لاينبغى أن تكون بتخويف الناس، والتدين ينبغى أن يكون بكامل إرادة الإنسان.. الله أعطانا وصايا، وأعطانا حرية، وهو يحاسبنا بعد ذلك.

الخير ليس هو عمل الخير بمقدار ما هو محبة الخير، فهناك من يعمل خيراً

خجلاً، أو تظاهراً، أو مجاراة لجو، أو تخوفاً من الانتقاد، أو رغبة فى مديح، ولكن هذا ليس هو الخير.

والتزمت - من جانب آخر - يدخل الناس فى جو من الكآبة، بحيث إن البعض - ربما يعتبر الضحك خطيئة!!

الضحك من الإيمان، لأنه يشعر الناس بأن المتدين يمكن أن يكون سعيداً، وأن يضحك، ويفرح، ويحتفظ بمثله وقيمه، ولكن التزمت نوع من التضييق على الناس، ويخالجنى - أحياناً - شعور - أن بعض هؤلاء المتزمتين، يتزمت أمام الآخرين، وينفرج وهو بعيد عنهم!!

● جرت مياه كثيرة تحت الجسور منذ كنتم طالباً فى شبرا الثانوية بنين، وأصبح الشباب غير زمان. فى تصوركم هل يمكن لأمة كمصر ٦٠٪ من تعدادها من الشباب أن تحقق النهضة بالصفات السائدة فى شباب اليوم؟

O شبابنا بخير، ولكنه يحتاج إلى أن يكون عصامياً ولا ينتظر - كما قلت - أن يأتيه الخير عبر التعيين فى الحكومة، لابد أن يرى هذا الشباب ما هى الأبواب المفتوحة أمامه، وما هى المساحات المتاحة له، وأن يعمل بكل جهد وعلم وتعب وكفاح إلى أن يصل .. ولابد أن يصل.

وهنا كن متأكداً أنه سيحقق النهضة لمصر.



د. يونان لبيب رزق

نسيج الوطن.. ونسيج الفتنة

- ضربت ثورة يوليو الطبقتين اللتين كان الأقباط يشاركون فى الحياة السياسية دفاعًا عنهما!
- احتكار الكنيسة لتمثيل الأقباط سياسيًا ظاهرة فى غاية الخطورة ينبغى مواجهتها!
- هناك - الآن - لون من ألوان الصحوة المدنية فى مواجهة هيمنة الإكليروس على العمل السياسى للأقباط فى مصر!
- الرافد الأساسى فى تكوين المصريين الحضارى والثقافى هو الإسلام، فلماذا لاتكون جماعة الإخوان مفتوحة لغير المسلمين؟!
- حارة النصارى سقطت منذ منتصف القرن الماضى، وأصبحت مصر حارة واحدة لكل أبنائها.

«يدخل مجموعة من المثقفين الأقباط المصريين تباعًا إلى ساحة حوار نفتحه معهم بما يكمل جوانب الصورة التى طرحتها رموز عديدة من المثقفين المصريين فى كتبنا السابقة.

ويناقش هؤلاء التحديات الفكرية والسياسية التى تواجه المجتمع المصرى، ويحددون الحجم الحقيقى لأحداث الفتنة الطائفية ويفصحون عن الأخطاء والخطايا التى اعتورت سلوك الأقباط والمسلمين من خلالها بما يعكس مجموعة من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية، كما يحددون طريق الخروج من وضع الاستقطاب الاصطناعى إلى الوضع الطبيعى للتعايش داخل حدود الوطن وداخل حدود الوطنية!».

● **وجهت انتقادك إلى السلوك الانعزالى للمواطنين فى مصر، وبخاصة ميلهم لعدم المشاركة على المستوى السياسى والعام، فهل هذا- فى تصورك - سلوك مقصود تحرص عليه بعض الجهات أم أنه سلوك تلقائى؟**

○ ما يسمى بعزلة أو سلبية الأقباط، له أسبابه النفسية وغيرها.

فدخول الأقباط فى نسيج الوطن المصرى ـ شأنهم شأن كل الطوائف التى كانت موجودة فى مصر سواء كانت طوائف عرقية أو دينية ـ لم يحدث إلا فى القرن ١٩م، مهما ادعى البعض أن الأقباط كانوا أصحاب دور فى الثورة العرابية أو غيرها.

دور الأقباط السياسى الحقيقى لم يظهر إلا فى أواخر القرن ١٩، وخصوصًا بعدما ظهر من يسمون بأصحاب المصالح الحقيقية، مثل: طبقة ملاك الأراضى الزراعية (من المصريين وليس من الأتراك)، وقد كان الأقباط شريحة مهمة للغاية داخل هذه الطبقة التى بدأت تلعب دوراً سياسيًا فى ظل الاحتلال من خلال

حزب الأمة المؤسس عام ١٩٠٧، والذى ضم جوار تلاميذ الشيخ محمد عبده مجموعة أخرى كبيرة من الأقباط أصبحوا أعضاء فى مجلس إدارته.

وبهذا المعنى لم يكن اشتراك الأقباط فى أحداث ثورة ١٩١٩ مفاجأة، وإنما سبق ذلك ممهدات كثيرة لاشتراكهم فى الحياة السياسية ليس بصفتهم أقباط، ولكن بصفتهم مواطنين مصريين.

● **هل يمكن أن تلقى الضوء بتفصيل أكبر على تلك الممهدات؟**

O تمثلت هذه الممهدات فى بعض العناصر الاجتماعية والاقتصادية، مع بروز دور طبقة الملاك من جهة والطبقة الوسطى الجديدة أو طبقة الأفنديات من جهة أخرى.

وكان الأقباط يشكلون عنصرًا مهمًا فى المجموعتين، ففى طبقة الموظفين (الأفنديات) كان عددهم يتراوح ما بين ٣٠-٤٠ فى المائة، ووصل فى بعض المصالح الحكومية، مثل: وزارة المالية، أو مصلحة السكك الحديدية إلى ٧٠ فى المائة تقريبًا، وفى طبقة الرأسمالية الزراعية انتشر الأقباط ما بين كبار إلى متوسطى ملاك، وعرفت الحياة الزراعية فى مصر أسماء قبطية كبيرة بهذا المعنى.

وهكذا بدأ الأقباط يلعبون دورًا نشطًا فى حياة مصر العامة منذ أواخر القرن التاسع عشر، من خلال إصدار الصحف، والدخول فى الأحزاب، والاشتراك فى وضع الدساتير.

وبالتالى، فإن ما حدث عام ١٩١٩ كان تعبيرًا عن حقيقة مصرية الثورة، وأن الأقباط أصبحوا يشكلون شرائح مهمة للغاية داخل الوطن المصرى.

وعندما جاء الوفد ليطرح شعاره (الدين لله والوطن للجميع)، ويشرك الأقباط فى قيادته من خلال وحدة الهلال مع الصليب، كان هذا طرحًا مقبولاً من الأقباط.

ولو كان هذا الطرح تم فى ظل الجامعة الإسلامية أو فى ظل الدولة العثمانية لما قوبل بهذا الشكل، ولكن طرحه عام ١٩١٩ فى ظل الاحتلال الإنجليزى، جعل منه أمرًا مقبولاً ويلقى حماسًا من الجميع.

ومن ثمّ كان اشتراك الأقباط فى الحياة المصرية من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ على هذا النحو الملحوظ والقومى مقبولاً فى ظل التركيبة الاجتماعية العامة، وتركيبة المصالح الاقتصادية، ثم - بالضرورة - النشاط السياسى.

وكانت مشاركتهم متحققة فى أى حزب من الأحزاب، باستثناء الإخوان المسلمين - بالطبع - ولو أن الإخوان قاموا - فى وقت ما - بضم أعضاء من الأقباط.

أية جماعة سياسية كانت حريصة على وجود الأقباط فيها، فأى جماعة سياسية تمثل - فى نهاية الأمر - طبقة ما، فإذا كان الوفد يمثل مصالح الطبقة الوسطى سنجد الأقباط فيه، وإذا كان الأحرار الدستوريون يمثلون مصالح كبار الملاك الزراعيين، سنجد الأقباط موجودين فيه، وإذا كان مصر الفتاة يمثل الطبقة الوسطى الصغيرة فإن الأقباط كانوا موجودين فيه، ولو أن النزعات الإسلامية لمصر الفتاة كانت تؤدى أحياناً إلى ابتعاد الأقباط عنه.

الكل فى واحد

ولكن ما حدث عام ١٩٥٢ أن حكومة الثورة أخذت على عاتقها أن تنوب عن الأمة أقباطًا ومسلمين لتحقق فكرة (الكل فى واحد)، وترتب على هذا أن الكل لم يعد يشارك فى السياسة إلا تحت مظلة التنظيمات السياسية التى أنشأتها كهيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى.

وتحت هذا الظرف، تم ضرب الطبقتين اللتين كان الأقباط يشاركون من خلالهما فى الحياة السياسية والعامة، وهى طبقة كبار ومتوسطى ملاك الأرضى الزراعية، وجماعة الأفندية من المدنيين الذين حل العسكر محلهم فى إدارة شئون الحياة المدنية.

ولم يكن بين عسكر الثورة أقباط كثيرون، إذ إن وجود الأقباط ـ عمومًا ـ فى الجيش لم يكن محسوسًا، فقد جمع محمد على عند بداية إنشائه للجيش مائتين من أقباط الإسكندرية وأدخلهم كتائبه، وعلى الرغم من ذلك فإن الأقباط

لم يكن لهم وجود مؤثر بدرجة كبيرة فى الجيش، شأنهم شأن بقية المصريين، يتخوفون من الحرب والموت والعمل العسكرى، ثم إن مهنة الحرب كانت لوقت غير قليل مهنة دولة الخلافة وليست - حتى - مهنة المسلمين من المصريين وكان محمد على يقول : «ليس على الرعية حمل السلاح»، وكان الأقباط أكثر مجموعات الرعية ابتعاداً عن حمل السلاح، على أساس أن الحرب طوال العصور الإسلامية كانت مرتبطة بفكرة الجهاد، ثم إن قيادة الجيش منذ بدأ تأسيسه فى عهد محمد على كانت من المماليك والأتراك، وبدأت بأول مجموعة ضباط وكانوا خمسمائة من أبناء المماليك ذهبوا إلى مدرسة أسوان الحربية لإعدادهم، ثم نشأت بعد ذلك مدرسة أبوزعبل الحربية لتدريب أبناء المماليك على يد كولونيل سيف ليصبحوا ضباطاً.

وأصبح هؤلاء فى داخل الجيش يشكلون طبقة عليا، بينما أبناء الفلاحين كانوا جنوداً. ومن هذا الباب دخل الأقباط إلى الجيش بوصفهم أبناء فلاحين، وبخاصة من الصعيد، وبالتالى لم يدخلوا الجيش من باب مدرسة الجهادية أو المدرسة الحربية.

ثم جاءت أيام الخديو سعيد، والخديو إسماعيل لنسمع عن ظهور بعض الضباط من أبناء الفلاحين، ولكن لم يكن بينهم قبطى واحد، ولو استعرضنا أسماء الضباط فى الثورة العرابية فلن نجد بينهم قبطيّاً واحداً.

ولم يدخل الأقباط المدرسة الحربية إلا بعد الاحتلال الإنجليزى لمصر ودخول القاهرة فى ١٣ (سبتمبر) ١٨٨٢، وعند بدء إنشاء جيش جديد، وتقديرى أنهم دخلوا الجيش فى جدود ضيقة، ليست عندى إحصاءات بذلك، ولكننى أستقرئه لعدة أسباب منها: عزوف الأقباط عن الحرب، ورغبتهم فى دخول الإدارة المدنية، فمنذ عصر المماليك وهم مسئولون عن الحسابات والضرائب، وكذلك - ما أشرت إليه - من ارتباط فكرة الحرب بفكرة الجهاد، وبخاصة أن مصر ظلت حتى ١٩١٤ جزءاً من دولة الخلافة العثمانية.

أقبل الأقباط على المدرسة الحربية أو الكلية الحربية بعد ثورة ١٩١٩، وبالتالى فهذا أمر حديث، وإذا كان قد تم بشكل ملحوظ فإنه حدث فى دفعة ١٩٣٦ التى

قبلت بعد معاهدة ١٩٣٦، التى تقرر بمقتضاها زيادة عدد الجيش المصرى، فقبلت أكبر دفعة فى تاريخ الكلية الحربية.

ومن كل ما سبق مفروض ألا نتوقع أن نجد الأقباط يشكلون عنصراً مؤثرًا فى «الجونتة» العسكرية الجديدة التى جاءت إلى الحكم عام ١٩٥٢.

ومن ثمّ، فإن دورهم السياسى سيتقلص خضوعًا لفكرة انتهاء الحكم المدنى، وضرب كبار الملاك الزراعيين، وطبقة الأفنديات من الموظفين، والمثقفين المدنيين الذين انتهى دورهم، والأحزاب السياسية التى انتهى دورها أيضًا.

أصبح الدور السياسى الوحيد الذى تم احتكاره هو للجونتة العسكرية الحاكمة، وظهرت القضية الخالدة فى الحياة المصرية العامة وهى قضية أهل الثقة وأهل الخبرة.

المصادرة

- **كانت مصادرة «الجونتة» العسكرية الحاكمة بعد ١٩٥٢، على الحياة السياسية وإدارتها فى مصر، أمرا ترك تأثيراته على القوى المدنية، مسلمة كانت أو قبطية، فلماذا - إذن - ظهر هذا التأثير طويل المدى بالميل إلى الانعزال والعزوف على الأقباط - بالذات - بشكل أكبر؟**

O مَنْ على الساحة السياسية الآن بعد عودة التعددية؟!

مصطفى كامل مراد زعيم حزب الأحرار، ستجده من المجموعة العسكرية وخالد محيى الدين زعيم حزب التجمع - مع كل احترامنا له - ستجده من المجموعة العسكرية، وأغلب زعماء الحزب الوطنى الديمقراطى (الحاكم) ستجدهم ضباطًا قدامى، وبالتالى فإن من احتكروا الحياة العامة فى مصر منذ الثورة مازالوا موجودين، ومعهم شرائح طبقية وجود الأقباط فيها محدود، مثل طبقة رجال الأعمال التى يعتمد عليها الحزب الوطنى الديمقراطى، ومعظم هذه الطبقة

من المسلمين الذى عاشوا فترات طويلة فى دول الخليج، وكذلك ممثلو العصبيات من محترفى السياسة المتتشرين فى كل الأحزاب، وهؤلاء حجم الأقباط فيهم قليل لأن عصبيات الأقباط كانت تنشأ حول ملكيتهم للأراضى الزراعية، وهذه انتهت بطبيعة الحال.

أما الوفد - بالذات - فقد كان أملاً كبيرًا بالنسبة للأقباط عندما أعلن عن عودته عام ١٩٧٨، ولكن ما حدث من تحالف الوفد مع الإخوان المسلمين عام ١٩٨٤ فى الانتخابات البرلمانية أدى إلى عزوف الأقباط عن الوفد.

وعلى أية حال، فإن فؤاد سراج الدين على الرغم من تعيينه إبراهيم فرج، وهو قبطى، نائبًا له، يظل فى ذهن الأقباط مرتبطًا بأنه هو الذى أضعف وجودهم فى الوفد مرتين، أولاهما: من خلال أزمة الكتاب الأسود، ولعبه دوراً أساسيًا فى الصراع بين مكرم عبيد والنحاس عام ١٩٤٢، وثانيتهما: بتحالف الوفد مع الإخوان عام ١٩٨٤.

وهنا ضاع أمل الأقباط فى الوفد واستمرت عزلتهم.

أما حزب التجمع (اليسارى)، فإن الأقباط موجودون فيه، ولكنهم ليسوا موجودين بالدرجة المؤثرة المرجوة، ربما يكون ذلك لما أصاب اليسار ـ عمومًا ـ من ضعف.

وبالنسبة لحزب العمل الاشتراكى، فإنه امتداد لمصر الفتاة الذى ذكرنا أن الوجود القبطى فيه كان شاحبًا، ثم إن حزب العمل الاشتراكى زاد من حدة توجهاته بحيث لم تصبح مجرد «توجهات» إسلامية، ولكنها أصبحت تحالفًا سافرًا مع الإخوان.

ومن ثمّ، فإن ما هو متاح للمواطنين الأقباط أصبح محدودًا جدًا فى مجال العمل السياسى، ويضاف إلى هذا - بالطبع - المناخ العام، وتصاعد مد التيار الدينى الذى أحدث شعورًا بالهلع لدى الأقباط الذين يرون أن العمل السياسى فى مثل هذا الجو مخاطرة، إما بالصدام مع تيار التطرف الإسلامى، وإما بالصدام مع مؤسستهم الكنسية!

فلقد أفرز المناخ العام الجديد فى مصر ظاهرة الزعامة الدينية، وبعدما كان زعماء الأقباط ورموزهم الوطنيون فى الماضى، من أمثال: موسى واصف ومرقص حنا ومكرم عبيد، أصبح البابا شنودة - الآن - هو زعيم الأقباط السياسى، وهى مسألة فى غاية الخطورة وينبغى مواجهتها.

لقد قدم الأقباط المصريون توكيلاً للبابا شنودة بأن يكون زعيمهم السياسى والمتحدث السياسى باسمهم، وأخطأوا فى ذلك خطأً بالغًا لأنهم كرسوا - بهذا - الانفصال بينهم وبين مواطنيهم المسلمين.

إبعـــاد

● ما رأيك فى الدور الذى تقوم به بعض الجماعات القبطية فى المهجر، والذى وصل إلى حد مطالبة إحداها بتدخل دولى لحماية الأقباط فى مصر .. وهل تعتقد أن هذا الموقف هو مجرد رد فعل انفعالى لبعض الحوادث الطائفية أم أن له أبعاداً أكثر عمقًا؟

○ العناصر النشيطة فى الأقباط المهاجرين ليست من العناصر حديثة الهجرة، وفى تقديرى أنهم يحكمون على ما يجرى فى مصر بمنطق المجتمعات التى هاجروا إليها.

لقد انفصلوا عن مصر، ولم يعد لديهم شعور بطبيعة العلاقات وتشابكها داخل مصر، وإذا كانوا يتصورون فى وسيلة التدخل الأجنبى أنها تحقق مصلحة الأقباط فى مصر، فهم يضرون بهذه المصلحة، لأن هذا يؤكد الفرقة بين المواطنين الأقباط والمسلمين، ويسلبون المواطن القبطى أهم أسلحته، وهى رفضه لأن يعامل بوصفه قبطيا، وإصراره على أن يعامل بوصفه مصريًا، كما أن مثل هذا التصرف يؤدى إلى إعطاء زعماء الجماعات الإسلامية المتطرفة فرصة وصم الأقباط بالخيانة بوصفهم يستعدون قوى الغرب على الوطن المصرى.

ويضاف إلى هذا - فى معرض دعوة أقباط المهجر للتدخل الأجنبى ـ أننا يجب أن نكون على يقين بأنه لن يحمى المواطن المصرى قبطيًا كان أم مسلمًا إلا

الوحدة الوطنية، فالمصريون المسلمون فى الخليج أو الأقباط المصريون فى أستراليا وكندا لن يحموا هذا الوطن.

وعلى سبيل المثال: ينادى هؤلاء بالتدخل لأن ١٤ قبطيًا قتلوا فى ديروط، وأعلم أن هذا حادث مستفز للغاية ومثير، ولكن لماذا هذه الحادثة - بالذات - التى تؤدى لتدخل الغرب؟! ولماذا لم يطالب أحد بتدخل الغرب يوم قام المتطرفون بقتل أكثر من مائة رجل شرطة بعد اغتيال السادات؟!

الزعيم المتوج

● **هل تتصور أن تصرف أقباط المهجر هذا يعكس تنسيقاً أو اختلافاً مع كنيستهم فى مصر؟**

○ هذه خطورة تسليم القيادة السياسية للكنيسة، فعلى الرغم من بعض الضعف الذى أحاط بالبابا شنودة مؤخراً نتيجة تحديات رجال الكنيسة له، فإنه لايزال الزعيم السياسى المتوج للأقباط، ويؤكد هذه الزعامة استمرار ولاء الأقباط المصريين فى الخارج لكنيستهم، والحقيقة أن ولاء الأقباط فى الخارج لكنيستهم شىء عظيم لأنه يحقق ارتباطهم بمصر، ولكن أن تكون هذه الصلة وسيلة لأن يمارس هؤلاء ضغوطاً على كنيستهم هنا فى مصر، أو وسيلة لأن تعقد معهم كنيستهم صفقات سياسية خاصة، فهذا شىء خطير، لأنه مع عزلة الأقباط وعزوفهم عن العمل السياسى، يظل باب السياسة مفتوحاً مهما لاقى الأقباط من عنت نتيجة رداءة المناخ العام الحالى، وهو ما يمكن أن يتغير بالصبر وبالتطور.

أما أن يسلم الأقباط قيادتهم للبابا وينتظروا ممارسة أقباط المهجر للضغوط على الغرب، فهذا فيه ابتعاد عن جادة الصواب تماماً.

لقد بدأت جريدة وطنى القبطية فى مصر، نشر بعض المقالات السياسية، وبدأ يتبلور ما يمكن أن نسميه تياراً سياسيًا مستنيراً يتحدث باسم الأقباط بما يجعلهم بعيدين عن الانزلاق لفكرة الزعامة السياسية المطلقة للكنيسة، وبعيدين عن الانزلاق لأفكار كالتى يروجها أقباط المهجر.

● ما نوعية العلاقة التى تربط بين ذلك التيار الذى ظهر فى جريدة وطنى وبين الكنيسة؟

○ منذ وقت طويل كان هناك صراع بين من يسمون أنفسهم بالعلمانيين ومن يسمون أنفسهم بالأكليروس، وهو الصراع الذى وصل إلى ذروته عام ١٨٧٤ بإنشاء المجلس الملى، الذى استطاع العلمانيون من خلاله فرض رقابتهم على الكنيسة.

هناك الآن نوع من الصحوة المدنية فى مواجهة هيمنة الإكليروس على العمل السياسى للأقباط فى مصر.

لا علاقة

● هل هناك علاقة بين ما يحدث داخل الأروقة القبطية المصرية، وما يسمى فى الشام - مثلاً - صحوة الأرثوذكس؟

○ مصر لها خصوصيتها ومسألة الربط بينها وبين ما يحدث خارجها صعبة للغاية.

نحن نوافق على الربط بين أقباط مصر والأقباط فى المهجر باعتبار أنهم فى نهاية الأمر أقباط ومصريون، أما ما يحدث لشعوب أخرى فليس قابلاً للتطبيق على مصر.

فى الشام أو لبنان ستجد أن النظام الطائفى مازالت له جذور من خلال المجتمعات شبه المغلقة، ومن خلال التقسيمات الجغرافية.. ولكن هذا فى مصر مستحيل.

● كيف يؤثر تزايد التوتر الطائفى فى بعض المناطق المصرية على مستقبل العلاقة إجمالاً بين المسلمين والأقباط من وجهة نظرك؟

○ هذا يؤثر بالسلب - يقينًا - وهناك مخاوف قبطية تجاه سلوكيات بعض المسلمين، وكل هذا يؤدى فى نهاية الأمر إلى حالة من الانكماش، ولا أود أن أقول: التربص.

وقد أبدو متفائلاً، ولكن هذا التفاؤل مبنى على أساس معرفة قوية بالتاريخ لأنه - تاريخيًا - من الصعب جدًا حدوث عملية الفصل البدائية - هذه - بين المواطنين المصريين أقباطًا ومسلمين.

حارة النصارى سقطت منذ منتصف القرن الماضى، ومصر أصبحت حارة واحدة لكل أبنائها.

ومحاولة تقسيم مصر بمنطق العصور الوسطى أو العصر العثمانى إلى حارات للأقليات هو عملية تاريخية مستحيلة، لأن المصالح الاقتصادية متشابكة، والعلاقات الاجتماعية متداخلة، ومسألة النسيج المتشابك ليست تعبيراً إنشائيًا، ولكنه أمر متحقق فى الواقع بشكل كامل.

نحن نتحدث عن أن العالم كله أصبح قرية كونية، فكيف نستطيع أن نجعل من مصر قرى وحارات منفصلة ومستقلة ومتمايزة!

الصدامات ذات الصبغة الطائفية حالة مؤقتة أصابت مجموعات من الأقباط ومجموعات من المسلمين، وهى غير قابلة للاستمرار أو التطور.

تنظيمات

● **هل يتحمل المتطرفون الإسلاميون وحدهم مسئولية هذا التوتر، وما هو تصورك لحقيقة ما يتردد عن وجود تنظيمات قبطية متطرفة أيضًا؟**

○ إذا كنت تقصد تنظيمات متطرفة بمعنى حمل السلاح فهذا غير موجود، وغير قابل للوجود. أما مسألة الانكماش أو شيوع شكل من أشكال التعصب فى الجانب القبطي فهى موجودة، ولعلها تظهر مثلاً فى أسماء الأفراد، ففى ثورة ١٩١٩ كانت الأسماء المشتركة بين الأقباط والمسلمين (أشرف - شريف - طارق - منال - نهى. . . . إلخ). أما الآن فهناك اتجاه متشدد للتمييز فى الأسماء، وأزعم أن رجال الدين المسيحيين يلعبون دورًا فى هذه المسألة فتظهر أسماء (أبشوى وكيرلس وغيرهما).

نعم هناك شكل من أشكال التعصب من جانب الأقباط، وهو تعصب يتمثل في درجة الانكفاء أكثر مما يتمثل في درجة العدوانية والتحدي، لأنهم لايملكون أن يكونوا كذلك.

● **ألم يأخذ مثل هذا التيار شكلاً تنظيميًا؟**

O لا يستطيعون.. فهم أقلية، ولو حملوا السلاح فسيدخلون صراعًا غير متكافئ، والأفضل لديهم دائمًا أن يحتموا بالدولة.

أخنوخ

● **في إطار الحديث عن فكرة العزلة التي بدأنا بها حوارنا، جرت محاولة قبل أعوام قليلة لتشكيل حزب قبطي، وتم احتواؤها بسرعة وانتهت، ومع ذلك هل تعتقد أن تلك المحاولة كانت تعبر عن اتجاه واسع بين الأوساط القبطية المصرية، وأنها الوجه المعاكس لميل الأقباط إلى الانعزال عن الحياة السياسية في مصر؟**

O حدثت هذه المحاولة منذ سنوات قليلة، وعندها قامت إحدى المجلات المصرية بمحاولة تحرى رأي عدد من المثقفين الأقباط والمسلمين حول الأمر، وكتبت في هذا تعقيبًا تحت عنوان: (أخنوخ فانوس .. هلم خارجا)، وقد كان أخنوخ فانوس هو أول من فكر في إنشاء حزب قبطي في مطلع هذا القرن في مصر، وتعبير (هلم خارجا) هو التعبير الذي قاله المسيح عندما أقام أليعازر من الموت، ومن ثمّ فقد اخترت هذا العنوان للإشارة إلى أن فكرة طرح مثل هذا الحزب من جديد تبدو كمحاولة بعث الميت، وتحتاج إلى معجزة، وهو مشروع محكوم عليه - مسبقًا - بالموت.

ليس هناك مصري عاقل - ناهيك أن يكون قبطيًا - يمكن أن يوافق على إنشاء حزب للأقباط لأسباب عديدة، أولها: أن هذا الحزب سيكون تجسيدًا للوجود القبطي بما سيسهل مهمة أي شخص يريد أن يضرب الأقباط، وثانيا: أنه سيكون

تكريسًا لفكرة المواطنة على أساس شهادة الميلاد، فإذا كنا نشكو من انعزال الأقباط عن ميدان السياسة، فكيف نقبل أن يدخلوا باب السياسة من خلال حزب دينى يزيد من عزلتهم بدلاً من الأحزاب المدنية؟!

عندما أنشأ أخنوخ فانوس - وهو رجل بسيط التعليم - حزبه لم يجد من ينضم إليه سوى بعض أقاربه فمات حزبه فى المهد.

المشكلة الآن - بدقة - هى المناخ العام، فإذا كان صحيحًا أن الجماعات المتطرفة تحصل على المال والسلاح من خارج الحدود كما نقرأ فى الصحف أنهم يفعلون سواء من إيران أو السودان، فكيف يمكن السيطرة على الطرف الآخر كيما يحاول الحصول على العون من خارج الحدود؟!

أشعر أن المستهدف من هذه اللعبة كله هو دور مصر كقوة إقليمية، وكل من يعطون السلاح والمال من وراء الحدود يستهدفون هذا الدور، ولابد من النظر لأى طرف من الأطراف يحاول البحث عن العون من وراء الحدود أتى تصرفًا يرقى إلى مرتبة الخيانة الوطنية.

حـــوار

- **قام عدد من الإخوان المسلمين بإجراء حوار مع بعض المثقفين الأقباط قبل عدة أشهر، ما رأيك فى فكرة هذا الحوار؟ وإذا كنت قد تابعته فما هو تقييمك له ثانيًا؟**

○ حقيقة لم أتابعه، وإن كنت دعيت إليه، واعتذرت لسبب بسيط هو أننى مازلت مصممًا على أننى مواطن مصرى قبل أن أكون قبطيًا.

أنا مندهش من كل هذا الحوار، لأنه يجعل الناس تشعر وكأن الحكومة غائبة فى مصر، وكأنه ليست هناك أحزاب سياسية أو صحافة فى البلد، وأنه لم يعد على الساحة المصرية ليقرر مصير مستقبل مصر سوى هذه المجموعة التى اعتبرت نفسها ممثلة للأقباط، وسوى قيادة جماعة الإخوان المسلمين.

لم تعد هناك سوى مجموعة تجلس لتتحدث عن مشاكل مصر وكأنها قادمة من المريخ من دون أن تنخرط فى الحياة العملية من خلال الأحزاب والصحف وغيرها.

مع هذا الحوار بدا وكأن مصر انقسمت إلى مسلمين وأقباط، وهذه مسألة غير مقبولة أساساً.

إخـــوان

● فى هذا السياق - أيضًا - تطرح من وقت لآخر وبشكل ملحٍّ فكرة إنشاء حزب إسلامى فى مصر، فهل توافق على هذه الفكرة وماهو تقويمك لتأثير مثل هذا الوضع على العلاقة بين المسلمين والأقباط؟

○ الإخوان المسلمون موجودون على الساحة السياسية منذ ١٩٣٨، بل وقبل ذلك بعشر سنوات على ساحة العمل العام، بما يوجب أن يكون لهم وجود شرعى.

ماداموا يمثلون قوة سياسية فالمفروض أن تعبر عن نفسها بتنظيم، وهو موجود، وبالصحف وهى موجودة.

وصحيح أننى - كمصرى وليس قبطيًا - تنتابنى مخاوف من وجود جماعة سياسية دينية بحكم ما يمكن أن يترتب على ذلك من مضاعفات، ولكن الواقع يقول: إنهم موجودون فعلاً، ولن يأتوا من العدم أو الفراغ، ويظل ما يخشاه المواطن المصرى مثلى هو احتكار الحقيقة، واحتكار الدين، وأن يعتبر هؤلاء أنفسهم أنهم المؤمنون وأن غيرهم ليس كذلك.

وربما تجد مثل هذه الممارسات استجابة لدى بعض الناس، ولكن جموع المثقفين ينظرون إليها بوصفها مسألة خطيرة، لأنها تقتل الديمقراطية، فما معنى اتهامك لى بأننى عدو الإسلام أو بأننى كافر كلما تحاورت معك؟!

هذا يعنى إبطال الحوار الذى تقوم الديمقراطية على أساسه.

الرافد الأساسى فى تشكيل المصريين الحضارى والثقافى هو الإسلام، فلماذا لاتكون جماعة الإخوان المسلمين مفتوحة لغير المسلمين؟

أنا لست خصمًا لفكرة أن يكون للإخوان المسلمين تنظيم شرعى، وذلك بدلا من أن يعملوا بهذا الشكل الذى تستغله السلطة - أحياناً - ويستغله آخرون أحيانًا أخرى.

● وردت فى حوارنا فكرة تمثيل الكنيسة للأقباط تمثيلاً سياسيًا مطلقًا. إلى أى مدى يمكن أن يتنوع اقتناع الأقباط بهذا الأمر بين أن تمثلهم الكنيسة تمثيلاً كاملاً أو منقوصًا أو تتولد لديهم رغبة بالتحول عن هذا الحال تمامًا؟

○ كانت فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات هى فترة الاقتناع الكامل عند الأقباط بهذا الأمر، ولكن بمرور الوقت ومع اقتناعى بأننا الذين نصنع الطغاة، ومع ممارسات القيادة الدينية القبطية وجدنا أنها جمعت بين يديها القوة الدينية والقوة السياسية وربما القوة المادية لأن التبرعات تصب عندها فى النهاية، وترجمت هذا كله إلى شكل من أشكال الاستبداد بالسلطة، وهذا خلق - بالمقابل - تيارًا رافضًا حتى وسط رجال الدين الذين تعرض بعضهم للعزل، كما ظهر تيار رافض آخر تمثل فى بعض المنشورات القبطية التى تنتقد تصرفات البابا المالية، والسياسية، وكذلك ظهر - كما سبق أن أوضحت - تيار المثقفين العلمانيين الأقباط، وبالذات الدكتور ميلاد حنا، ليعكسوا إحساسًا قبطيًا جديدًا لأن إمساك البابا بكل مقاليد السلطة بهذا الشكل أدى - فى النهاية - إلى إضفاء مزيد من الجو الدينى على العمل السياسى فى مصر.

وكان هذا الإحساس والتحرك الذى تمثل فى المقالات التى سبق أن أشرت لها فى صحيفة وطنى، هو بداية تحول وإعراض من جانب أقباط مصر عن القيادة السياسية البابوية.

لقد اتضح للجميع أن إسباغ كل هذه الملامح الدينية على الميدان السياسى فى مصر، هو طريق مسدود، يوضع فيه الأقباط جميعًا فى سفينة يقودها البابا، والمسلمون جميعًا فى سفينة يقودها المشايخ، وفى النهاية تصطدم السفينتان وتغرقان بغض النظر عن أن السفينة الصغيرة ستغرق قبل الكبيرة، وتتجمع الحيتان العملاقة من حولنا لتفترس أشلاءنا.

إذن فهناك اتجاه - الآن - للحد من سلطة الزعامة الدينية للأقباط، والمستنيرون فى طريقهم إلى خلق شكل من أشكال الزعامة المدنية وفقًا لهذه الفكرة.

- **إلى أى مدى نجح هؤلاء المستنيرون فى خلق شكل من أشكال الزعامة المدنية بما يتجاوز - فى الواقع - حدود نشر مقال صحفى هنا أو هناك؟**

○ نحن فى مرحلة صناعة هذه الزعامة البديلة، إلا أن أهم الأشياء هو أن هناك إحساسًا عامًا لدى الأقباط المصريين بخطورة استئثار الزعامة الدينية بالزعامة السياسية أيضا، وهناك شواهد كثيرة لهذا الإحساس. أما متى يترجم هذا الإحساس إلى شكل من أشكال العمل السياسى؟ فهذه مسألة مازالت مرهونة بظروف لم تتوافر عناصرها واقعيا بعد.



د. يونان لبيب رزق

أيام لها تاريخ.. وأيام بلا تاريخ!

● بعض رجال الثورة تبنوا فكرة أن تاريخ مصر يبدأ بعد ١٩٥٢!

●حقيقة الفارق بين لجنة هيكل، ولجنة السادات لكتابة تاريخ مصر!!

●عبد الرحمن الرافعي كان نموذجًا للكتابة غير العلمية للتاريخ!

●الرافعى كان انتقائيًا جدًا ، وهدفه إظهار مصطفى كامل على أنه باعث الحركة الوطنية.

○ (توظيف التاريخ) كان هو الفاصل بين الأيام التى لها تاريخ، والأيام التى بلا تاريخ!!

○ الصحفيون والمحامون كتبوا (التاريخ الشائع) أكثر من الأكاديميين..

○ ما يحدث فى المجتمعات المتخلفة حين تعجز عن مواكبة ركب التقدم هو (هروب إلى الماضى)، وليس (حنينًا إلى الماضى).

○ العجز عن الالتحاق بالمستقبل والحنين المرضى إلى الماضى سبب قوة الجماعات السلفية الإسلامية والقبطية، والوفدية والشيوعية!!.

○ لم يكن سلطان باشا بالمعنى الذى ذكره المؤرخون، كما لم يكن عرابى بطلاً بالمعنى الذى ذكره المؤرخون كذلك!

○ التيارات السياسية التى تحفل بها الساحة المصرية الآن عاجزة عن أن تنقل البلد إلى المستقبل.

○ السلفية السياسية والاجتماعية والثقافية دليل ارتداد إلى القرن ١٩، وليس العبور إلى القرن ٢١!

○ الصراع المفتعل بين التيارات يحبسنا فى عصر ما قبل الكونية والحداثة ويمنعنا من الانتقال إلى القرن الجديد.

○ نهج النقاش بين لطفى الخولى وسعد الدين وهبة يؤكد غياب النقاط الأولية للوفاق الوطنى!!

○ «الدستوريا أفندينا» صيحة أزعجت المعتمد البريطانى، وتفسير أحد العمد لها أراحه وطمأنه!!

○ صراع الحقب أضاع فرصة مصر فى التراكم التاريخى!

O الأهرام هو أكثر الصحف تعبيراً عن معنى (القومية)!

أيام هذا الرجل، عاش بعضها وعايش بعضها، وأخبر عن بعضها، وتأمل وفكر فى بعضها.

حين يكتب تاريخ ويوميات عصر بعينه، يحاول أن يجعل (رأيه) خارج نطاق كتابته، ويحتفظ (برؤيته) عنصراً حاكماً فى هذه الكتابة.

ولكن بعد أن يتأمل ويحلل ويكتب بحيدة المؤرخ وتجرده، يفصح عن شلال دافق من الآراء والانحيازات، بحيث تظهر هذه الآراء فى مكانها من سياق تجربته الذاتية وبحثه العلمى، راسمة ملامح (أيام لها تاريخ) وقسمات (أيام بلا تاريخ).

ومع الرجل . . مع د. يونان لبيب رزق صاحب (الأهرام . . ديوان الحياة المعاصرة) الذى ينقل صورة التاريخ فى أحضان جريدة وصاحب مركز الدراسات التاريخية. . كان هذا الحوار، الذى بات موقعه فى هذا الكتاب استكمالاً لبحثنا فى دروب العقل القبطى، ووضعاً للخطوط تحت الإسهام (القومى) لهذا العقل بتجاوز التسكين فى خانة هذه الديانة أو تلك.

وهنا نص الحوار :

- **«إعادة كتابة التاريخ» جملة تتردد كثيراً فى الأدبيات المصرية المعاصرة، ولكننى أتوقف كثيراً أمام معناها الحرفى، كما أتوقف كثيراً أمام معناها المجازى.. فإذا سلمنا بالمعنى الحرفى، فإن التاريخ الحقيقى يصبح حقيقة غائمة وعائمة لايمكن التثبت منها، كما لايمكن التعامل معها من أرضية يقينية، وإذا سلمنا بالمعنى المجازى فإننا نعترف - حينئذٍ - بأن تغير السياق السياسى والاجتماعى والثقافى والقيمى، الذى نبحث من خلاله أحداث التاريخ، يؤدى إلى تغير (رؤيتنا) لهذه الأحداث، وأحياناً تغليب (رأينا) فانظر ماذا ترى؟**

O مسألة إعادة كتابة التاريخ، تكررت كثيراً فى الحقبة الناصرية، وكانت رد

فعل لما سمى بالعهد القديم، وما ساده من أفكار عن التاريخ.

فقد كان هناك تصور لدى رجال الثورة، أن تاريخ هذا العهد القديم كتب، بشكل يلائم مزاج القصر الملكى، خصوصاً وأن عدداً من كبار المؤرخين كانوا يهدون كتبهم إلى جلالة الملك شخصيًا، ولعل أشهر هؤلاء، أستاذى الذى أكن له كل إحترام الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، الذى أهداه رسالته عن طريق التعليم من عهد محمد على إلى جلالة الملك فاروق الأول.

ولم يكن د. أحمد عزت وحده، وإنما كان هناك غيره كثير، وأصبح معروفاً أن هناك مدرسة للمؤرخين مؤيدة للقصر، وهى مدرسة الأستاذ شفيق غربال، وفى المقابل كانت هناك مدرسة مؤيدة للحركة الوطنية ممثلة فى الوفد، وتضم عدداً من الصحفيين على رأسهم الأستاذ توفيق دياب، ومدرسة أخرى مؤيدة للحزب الوطنى وهى مدرسة عبد الرحمن الرافعى.

كل هذا أدخل فى روع رجال الثورة، والدكتور ثروت عكاشة بالتحديد، أنه يمكن إعادة كتابة تاريخ مصر بشكل يلائم الحقبة الناصرية ويتفق مع فكرة وتصور أن تاريخ مصر يبدأ بعد عام ١٩٥٢، وكان هذا - بالضبط - ما صرح به د. عكاشة ذات مرة للمرحوم د. محمد أنيس، وأستاذنا - أطال الله فى عمره - الدكتور أحمد عبد الرحيم.

ظلت الفكرة تترى حتى أوائل السبعينيات، إذ رأى الأستاذ محمد حسنين هيكل، بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، أن يقيم فى الأهرام مركزاً لكتابة تاريخ الثورة من ١٩٥٢-١٩٧٠، وجمع من أجل ذلك لجنة، وكان لى الشرف أن أكون عضواً فيها، وكان من ضمن الأعضاء هدى عبد الناصر. وحاتم صادق، وتوفيق إسكندر، والآن يوجد فيها أيضاً حسن يوسف، وقد كانت لجنة مشكلة تشكيلاً «هيكليّا» إذا جاز التعبير!!

وبعد ما بدأنا نعمل فى هذه اللجنة، واجتمعنا أربع أو خمس اجتماعات فى «الأهرام»، وجدنا الأستاذ هيكل ينبه إلى أن الفكرة محل قولان، وفهمنا - منه - ولم يصرح، أن الرئيس السادات لديه فكرة بديلة.

وبعد ذلك - مباشرة - توقفت هذه اللجنة، وبعدها - أيضاً - صدر قرار بتشكيل لجنة لإعادة كتابة تاريخ مصر، ومفهوم إعادة كتابة التاريخ لدى هذه اللجنة كان يبدأ من ١٩١٩ ويمتد حتى السبعينيات، وكانت هذه اللجنة برئاسة السيد محمد حسنى مبارك (نائب الرئيس فى ذلك الوقت)، إلا أنها ضمت عدداً من الأعضاء ليست له صلة بالتاريخ المصرى الحديث، باستثناء الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الجليل، وكانت تضم مؤرخين اثنين هما الدكتور جمال زكريا (وهو متخصص فى تاريخ الخليج) والدكتورة سيدة إسماعيل (متخصصة فى تاريخ الإسلام)، وبعد ذلك ضمت الدكتور بطرس غالى، وشخصيات عامة، ولكن ليس لها صلة بالتاريخ، وكان إنشاء هذه اللجنة كما فهمته، عملاً إحلاليّاً للجنة التى كان هيكل يزعم إنشاءها، وقد ثبت صدق هذا التنبؤ، إذ لم تسفر هذه اللجنة عن شيء بعد سنة أو سنتين، سوى أن بعض العسكريين ومن ضمنهم اللواء مصطفى ماهر نجحوا فى جمع بعض الوثائق الخاصة بالثورة، والتى لم تكن متاحة لأيدى الباحثين، وهى محفوظة الآن فى قصر عابدين.

إذن كان هذا هو كل العائد من هذه اللجنة التى بدأت ضخمة. . ولكن مفهوم (إعادة كتابة التاريخ) ظل موجوداً ومطروحاً.

● وهل - يادكتور يونان - يوجد مثيل فى أى بلد من بلاد العالم لفكرة إعادة كتابة التاريخ؟

○ لا . . بالطبع لايوجد !!!

التاريخ عندنا نوعان : (التاريخ العلمى) ، و (التاريخ الشائع).

وقد كان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى نموذجاً للمؤرخ غير العلمى الذى لم يتخرج من قسم التاريخ، وليست له صلة بالكتابة العلمية، ولايملك الأدوات العلمية للتاريخ.

كانت هذه مدرسة المؤرخين الهواه، وعملها هو التاريخ الأكثر شيوعاً.

كان عبد الرحمن الرافعى رجل من أبناء الحزب الوطنى، وقد كتب تاريخه من وجهة نظر هذا الحزب، وإذا نظرت لمؤلفاته ستجد أن مؤلفاته بدأت (بمصطفى كامل بعد الحركة الوطنية) و (محمد فريد رمز التضحية والإخلاص)، وعلى أساس هذان الكتابان تناول تاريخ مصر، فابتدأ من عصر الحملة الفرنسية، ثم قدم عصر محمد على (جزءًا)، وعصر إسماعيل (جزأن)، ثم مصر والسودان فى أعقاب الاحتلال البريطانى، ثم مصطفى كامل - كما ذكرنا- ثم محمد فريد، وبعدهما ثورة ١٩١٩ (ثلاثة أجزاء)، ثم ثورة ١٩٥٢.

ولقد كان الرجل انتقائيًا جدًا، فقد تبنى - مثلاً - فكرة شائعة عند المصريين أن الفترة من ١٨٨٢ - ١٨٩٢، هى فترة ميتة، وأن الحركة الوطنية اختفت فيها، بعد ما عانت صدمة الاحتلال، وعاشت فى حالة من الخضوع والاستسلام، وهذا ما أبرزه الرافعى فى كتاب (مصر والسودان فى أعقاب الاحتلال).

وقد تأثرت بهذه الفكرة - فى البداية - حتى أننى عندما أردت الكتابة عن هذه الفترة نقلاً عن الأهرام فى (ديوان الحياة المعاصرة)، فقد كنت متصوراً أن هذه الفترة الميتة سوف تستغرق من ١٠ إلى ١٢ حلقة، ولكنها امتدت - معى - لتأخذ ٩٩ حلقة، وقد خرجت من هذا بدلالة أن هذه الفترة لم تكن ميتة، وإنما وقع عليها ظلم شديد من جانب عبد الرحمن الرافعى، ليس لأى سبب، إلا أن الرافعى - حين أراد أن يكتب عن مصطفى كامل بوصفه باعث الحركة الوطنية - أراد أن يظهر الحركة الوطنية قبله على أنها ماتت، حتى يؤكد على معنى أنه (باعثها)!!

وهنا تظهر درجة الانتقاء، وكيف أن فكرة ماسيطرت على مؤلف فأعاد كتابة التاريخ وفقاً لوجهة نظره.

وبالمثل فقد ظلم عبد الرحمن الرافعى، أحمد عرابى ظلماً كبيراً فى كتابة «الثورة العربية والاحتلال البريطانى»، لأن الحزب الوطنى كان يكره أحمد عرابى، ويعتبر أنه السبب المباشر فى الاحتلال البريطانى.

كما لم يتعاطف مع سعد زغلول فى كتابه ذى الثلاثة أجزاء (ثورة ١٩١٩)، فقد كان الرافعى واحداً من ٢٤ نائباً يمثلون الحزب الوطنى فى البرلمان مع سعد زغلول، وكانت كل وظيفة هؤلاء النواب هى إقلاق وإزعاج سعد، وعلى الرغم من الإجماع على الدور الوطني البارز الذى قام به سعد زغلول، فلم يكن الرافعى متعاطفاً معه.

بالعربى كانت هذه الأسباب التى جعلت الرافعى عام ١٩٥٢ هو المؤرخ الأثير لدى ثورة يوليو، واعتبرته مؤرخها رغم أنها كانت متعاطفة مع العرابيين أكثر.

المهم هنا هو فكرة توظيف الثورة للتاريخ توظيفاً سياسيّا الأمر الذى يتناقض مع فكرة أن مصر دولة لها تاريخ، وأن هذا التاريخ، هو تاريخ ثرى لم يتيسر لدول أخرى كثيرة.

تأليف؟

● **سوف أقاطع الحديث هنا، فمن كل ما سبق من أقوال فى دفتر هذا الحوار يبين - بوضوح - أن الفاصل بين (الأيام التى لها تاريخ) و(الأيام التى بلا تاريخ) هو هذه العمليات المتوالية لإعادة كتابة التاريخ، والتى حادت بالوقائع عن أصلها وحقيقتها، إذن فهذا التدخل الصناعى كان السبب.. أو أن لك رأيًا آخر؟**

○ هذا بالضبط ما أردت شرحه، حيث ذكرت فكرة (توظيف التاريخ).

وفكرة توظيف التاريخ لأغراض سياسية تنشأ أساساً نتيجة تعدد القوى فى مجتمع بعينه.

ففى بعض الدول التى يسودها حكم الأسر البطريركية مثلاً، لايوجد فيها صراع سياسى بالمعنى المتعارف عليه، كما لاتوجد أحزاب سياسية، ولاثورات ولا مفكرين، ومن ثمّ تنتفى حكاية إعادة كتابة التاريخ. أما فى دولة مثل مصر فيها هذا الزخم، وهذا التعدد فى القوى السياسية، والقوى الحية، فإن ظهور مفهوم

أو فكرة (إعادة كتابة التاريخ) يعد أمراً وارداً، وطبيعيـًّا.

بمعنى آخر عندما يجيء الرافعى ويهاجم عرابى، ويجيء شفيق غربال ليصف إلى جوار الملك، فإن وجود هذه القوى السياسية المتعددة يخلق ما يسمى التوظيف السياسى.

ولقد كانت المشكلة فى مصر، أن التوظيف السياسى فيها زاد عن أى حد، لأن تاريخها كله حفل بالمسائل الصراعية (بين أحزاب وقوى وعصور وعهود).

وهذا التوظيف هو الذى كان وراء فكرة إعادة كتابة التاريخ، والتى تعنى - كما قلت فى سؤالك - أن نحيد بالوقائع عن أصلها وحقيقتها.

● **سأسألك سؤالاً مباغتاً وبسيطاً .. لماذا استقر فى الذهن العام فى مصر أن التاريخ هو تاريخ الحكام والساسة، وليس تاريخ العوام وملح الأرض؟**

○ هذا مرتبط بمسألة توظيف التاريخ، التى دفعنا إليها نسق كامل من المؤرخين الأوائل.

● **ومن المؤرخون الأوائل؟**

○ كان عبد الرحمن الرافعى على رأسهم، بالإضافة إلى كثيرين ظهروا فى أجيال بعده منهم طارق البشرى، وهناك مفارقة فى هذا السياق وهى أن المحامين والصحفيين كتبوا التاريخ الشائع أكثر من الأكاديميين.

وأنا أرى أنه لو قام شخص ليس طبيباً بمعالجة مريض، فإن النتيجة لن تختلف كثيراً عن قيام واحد لم يدرس التاريخ بكتابة التاريخ، وبخاصة عندما يشيع تاريخه أكثر من التاريخى الأكاديمى.

لأن هؤلاء - فى الغالب - شخصيات عامة لها علاقات نتيجة عملها فى الصحافة مثلاً، بما ييسر انتشار وجهة نظرها.

وهذا لم يحدث للمؤرخين إلا فى حالات نادرة مثل حالة الدكتور محمد أنيس، وحالة الدكتور عبد العظيم رمضان وأنا شخصيـًّا.

قليل من المؤرخين، راحت كتاباتهم فى الصحافة، أما مؤلفات باقى المؤرخين، فهى على أرفف المكتبات سواء فى رسائل علمية، أو كتب علمية (دمهاتقيل) مليئة بالهوامش والالتزام بالشكل العلمى، ولاتفيد القارئ العادى، بمقدار ما تهم القارئ المتخصص.

وأعود - هنا - لأقول: إن الفكرة الشائعة عن التاريخ عندنا هى تاريخ الحكام وهذا ما تمتلئ به مؤلفات المؤرخين الهواه، ولكن الحقيقة أنه يوجد تاريخ علمى سواء فى رسائل لم يقدر لها أن تنتشر، أو فى كتب علمية، وكلها اعتنت بشدة بما أسميته ملح الأرض.

● ألم تشعر أبداً أن هذه الدراسات همشت الناس .. لأننى مازلت أعتقد أن محور الكتابة التاريخية هو الحكام؟

○ بالعكس توجد دراسات أكاديمية عن أشياء صغيرة جدّاً، مثل: (الأوقاف فى العصر العثمانى) أو (العلماء والمشايخ فى القرن ١٩).

وأنا - مثلاً - أقدم برنامجًا فى التليفزيون غير منتظم بشكل كاف، ومع ذلك يتركز رد فعل الجمهور حول سؤال : (من أين تأتى بهذا الكلام؟)، والإجابة - ببساطة - هى أننى أقرأ كتباً ورسائل علمية وأستخلص منها ما أذيعه على الناس!

مثل هذا قام به الأستاذ أحمد بهاء الدين فى كتابه أيام لها تاريخ عندما حكى قصة «جمهورية زفتى» بشكل مبسط معبر، وكان فى هذا التاريخ يركز تركيزاً كاملاً على ما تسميه ملح الأرض.

الحنين؟

● هناك خلط فى الذهن العام - أيضًا - بين ما نسميه الارتباط بالماضى، أو الحنين إلى الماضى، أو الانجذاب إلى مرجعيات ماضوية وبين دراسة التاريخ.. فهل هناك علاقة فعلية بين الأمرين؟

○ ظاهرة الحنين إلى الماضى، هى ظاهرة عامة، وقد تأخذ شكل الظاهرة الصحية، أو تأخذ شكل الظاهرة المرضية.

والحنين إلى الماضى - في تقديرى - جزء من التركيبة الإنسانية، سواء عند المتقدمين، أو عند المتخلفين، ولكنها - بالقطع - أكثر حدة فى المجتمعات المتخلفة أو الدول المتخلفة، وبالذات حين تعجز عن مواكبة التقدم، وحينئذ يكون ما يحدث فيها هو (هروب إلى الماضى) وليس (حنينًا إلى الماضى).

بمعنى آخر يشعرون أنهم غير قادرين على التقدم إلى المستقبل، فيعودون إلى الكهف مرة أخرى، وهكذا فعل أهل الكهف عندما أفاقوا ووجدوا المجتمع تغير فرجعوا مرة ثانية للكهف، وهذا هو جزء من التركيبة الإنسانية، التى ترى - فى لحظة العجز - أن كل ما فى الماضى جميل ورائع.. (هذا هو الاستخدام المرضى)، وهو سبب من أسباب قوة بعض الجماعات السلفية، وليست الإسلامية فقط، ولكن الجماعات السافية القبطية والوفدية والشيوعية.

ولايحدث هذا الحنين على المستوى السياسى فقط، ولكن أيضاً على المستوى الاجتماعى، فحين أتكلم فى (ديوان الحياة المعاصرة) عن الباشوات، أشعر أن الناس تستمتع بأن تسبح بخيالها فى هذا العصر، وتتمثل وتشخص أفندينا والأعراف والتقاليد السائدة وقتها.

ولكن فى مقابل ذلك، يوجد توظيف صحى للحنين إلى الماضى، يقوم على طرح فكرة أننا جزء من حركة التطور العقلانى العامة، ولهذا فإننى فى كتاباتى أميل إلى أن أقول: إن التاريخ هو تاريخ البشر، وهؤلاء البشر لهم إنجازات ولهم انتكاسات، وليس فيهم شخصيات حدية مائة فى المائة، مثل أبطال الأفلام المصرية، التى عادة ما يكون البطل فيها جميل ووسيم، بينما يكون العزول قبيح وكريه.

وعندما أدرس التاريخ أول ما أفعله أن أصدم طلبتى، فأقول لهم - مثلاً - هل تعرفون أن مصطفى كامل كان يقترض من محمد فريد ولايرد ما اقترض!

وأن محمد فريد كان على علاقة بسيدة عندما سافر إلى فرنسا! وما أريده عبر هذه الصدمات أن أظهر لهم أن أبطال التاريخ هم فى النهاية بشر وليسوا ملائكة، بينما مؤرخ هاوٍ، مثل: عبد الرحمن الرافعى كان يصورهما على أنهما رمزان للطهر والعفاف.

وكذلك سعد زغلول كان محاميًا شهيرًا، ولكنه كان يلعب القمار، وخسر أموالاً كثيرة، كما خسر عزبة، ولكنّ هذا لا يقلل من قدره كزعيم سياسى، فهذه هى طبيعة التاريخ البشرى، فهو ليس تاريخ ملائكة، أو تاريخ أناس جاءت من المريخ، وهذا هو الخطأ الذى يقع فيه المؤرخون فى مصر بتغليب هذه الصور النمطية (لبطل التاريخ) أو (خائن التاريخ)، فمثلاً سلطان باشا فى الثورة العرابية، ينظرون إليه باعتباره رجلاً خائناً للثورة العرابية، مع أنه كان من مؤيدى الثورة العرابية طوال الوقت، وكان أكبر مالك للأراضى الزراعية فى الصعيد، ولما أراد المحيطون بعرابى التقرب إلى الفلاحين، بطرح فكرة نزع ملكية الأغنياء واحتكارهم للأرض، وجد الرجل أن مصالحه تضررت، فامتنع عن تأييد العرابيين، حتى جاء ويلسون قائد حملة الاحتلال إلى القاهرة، فقدم له سيفاً ذهباً، فاعتبر هذا دليلاً على خيانة سلطان باشا، مع أن التفسير العلمى لحالته كان أنه رجل تضررت مصالحه فبعد أن كان منحازًا مع، أصبح منحازاً ضد، ونظرته للإنجليز - وقتها - أنهم خلصوه من الرجل الذى كان يريد الاستيلاء على أملاكه (عرابى)، كما أن نظراته للإنجليز - وقتها - لم تكن نظرة إلى مستعمر احتل مصر ٧٢ عاماً، فلم تكن تلك فكرة قائمة فى ذلك الحين (١٣ سبتمبر ١٨٨٢)، ولكن الفكرة كانت أنهم جاءوا لتأديب عرابى ثم الانسحاب.

فإذا وضعنا هذه الأمور كلها فى الخلفية، ربما لاننظر إلى سلطان باشا من خلال الصورة النمطية لخائن.

بل إذا أمعنا النظر إلى صورة عرابى، ربما لانرى فيها ملامح البطولة كاملة، ففى ليلة معركة التل الكبير كان عرابى يقيم حلقة ذكر لجنوده، لأن الإنجليز خدعوه وأفهموه أنه لن تكون هناك معركة فى هذا اليوم فعمل حلقة ذكر حتى

يحمس جنوده ويطمئن أن ربنا معه. ولهذا لم تستغرق معركة التل الكبير أكثر من دقائق، لأن طرفاً كان يجهز الدفوف والأذكار، بينما كان الطرف الآخر يجهز البنادق.

عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول وسلطان باشا كانوا بشراً لهم انتصاراتهم واحباطاتهم، فورانهم وانكسارهم، نبالتهم وخطاياهم.

تيــارات!

- **بالنظر إلى التيارات الرئيسية السائدة فى الحياة الفكرية المصرية المعاصرة، وبالنظر إلى الجذور التاريخية لهذه التيارات، هل تتصور أن بإمكان هذه التيارات ورموزها ومتشيعيها أن ينقلوا مصر إلى القــرن ٢١، وهــل تعتقــد أن هذه التيــارات فقــدت القدرة على التوليد الذاتــى لمزيد مــن الأفكــار والمفاهيــم، وهــو الأمر الذى يعد سمة سياسيــة للتيارات الإنسانيــة الفكريــة الحيــة؟!**

○ نعم هى عاجزة عن أن تنقل مصر إلى المستقبل!

- **لماذا؟**

○ لأن النقل الحضارى ليس نقل التكنولوجيا، وليس معنى أن عندى عشرات من الأولاد الذين يعرفون كيفية الكتابة على الكومبيوتر، أن هذا يمثل النقل.

بل إن انتشار السلفية الفكرية، أو الدينية أو سلفية الملابس، هو دليل على ارتداد المجتمع إلى القرن التاسع عشر، وليس العبور إلى القرن ٢١، وهذا هو دليل ساطع لفشل التيارات الفكرية الموجودة على سحب المجتمع إلى القرن المقبل.

المشاريع الضخمة، مثل: سيناء وتوشكى لن تنقل البشر إلى القرن المقبل، لأن البشر هم الذين يصنعون المشاريع، وليست المشاريع هى التى تصنع البشر!

فمثلاً المشروع القومى لسيناء، مشروع مكتوب بشكل جيد جداً، ولقد درسناه فى مجلس الشورى ولكننا نظل أمام فهم وسلوك إنسانى يقول: بأن المصرى جهز نفسه كى يذهب إلى سيناء ويعمل خمسة أيام فى الأسبوع ثم يعود إلى القاهرة، وهذا مخالف لما تم فى أمريكا حين كان الناس مستعدون لاقتحام المجهول، وهذا هو ما صنع أمريكا، وهذا أيضًا ليس موجوداً فى نفوسنا أو عقولنا!!

استعداد اقتحام المجهول نما فى نفس الغرب فى القرن ١٦، أيام ماجلان وكريستوفر كولومبوس، اللذين اقتحما المجهول فيما وراء المحيط الأطلنطى أو بحر الظلمات، الذى كان شائعاً عنه أنه ينتهى عند نقطة معينة، ويسقط الناس بعدها فى الجحيم، ولكن المكتشفين الغربيين تحدوا هذا الفهم، وتحدوا المجهول، بينما نحن ليس لدينا الرغبة فى المخاطرة، حتى فى سيناء (المدروسة من خلال مشروعها القومي)، فنحن لانصنع مجتمعات جديدة، ولكن نسافر إلى مجتمعات فى حاجة إلى عملنا، على حين الأوروبيون قادرون على صناعة مجتمعات جديدة.

. . . .

والعنصر الثانى الذى يمنعنا من الانتقال إلى القرن الجديد هو الصراع المفتعل بين التيارات، لأننا مازلنا نعيش فى فترة ما قبل الكونية، وما قبل الحداثة وتجمدنا نتيجة لهذا.

وقبل أن أجىء إلى لندن - على سبيل المثال - رأيت مناظرة تليفزيونية بين لطفى الخولى وسعد الدين وهبة حول موضوع كوبنهاجن. ولم يتفقا أبداً خلال مناقشتهما الطويلة، مع أن فى أى مناقشة هناك نقاط اتفاق، وهناك نقاط اختلاف بين الفرقاء.

وأنا لا أقول: إن أيهما على حق، ولكننى أؤكد أن هذا اللون من النقاش يدل على أنه لاتوجد نقطة وفاق وطنى.

وهذا النهج لايصنع مستقبلاً، ولكنه يصنع صراعًا، والتقدم الذى صنعته الحضارة الغربية كان من خلال القدرة على الحوار، الذى يخلق التطور، ولاينحاز إلا للرأى الأمثل.

وأنا - حقيقة - فى حيرة، ولا أعرف إذا كانت هذه الظواهر التى نتكلم عنها ناتجة عن تركيبة شخصية، أو أنها ناجمة عن طبيعة النظام السياسى.

فالحكومات - عندنا - فى العالم العربى على صواب مطلق، والمعارضة على خطأ، فإذا حصل انقلاب وصلت المعارضة إلى الحكم، فإنها تصبح على صواب مطلق، ومن كان فى الحكم يصبح على خطأ مطلق.

هذه التركيبة يجب على المثقفين أن يتخلصوا منها، ويبرئوا أنفسهم من هذه السمة، فأنا مندهش من مثقف يتهم الحكومات العربية بأنها مستبدة لاتؤمن بالرأى الآخر، بينما هو فى مناقشة بسيطة وفردية يبدو أكثر استبداداً وأكثر ميلاً إلى نفى الآخر وعزله.

● وما التيارات التى تنتمى إلى عصر ما بعد الكوكبية وما بعد الحداثة إذن؟

○ نحن فى علم التاريخ، لاننزع كثيراً إلى التنبؤ، إلا أننا نفهم أن العولمة ليست مجرد نظام اقتصادى أو نظام معلومات، ولكنها فى نفس الوقت نظام فكرى.

هى نظام فكرى ليس بمعنى الذوبان فى محيط أفكار الآخرين، ولكن بمعنى القبول ببعض هذه الأفكار..

الخندقة وراء ترويع الناس وتخويفهم من الآراء الوافدة هو أمر خاطئ، فلماذا لا أختار ما يناسبنى من هذا الفكر الوافد، وأصدر ما عندى.

جائزة نوبل للأستاذ نجيب محفوظ دلالة على قدرتنا على هذا التصدير.

الحداثة تعنى Modernisation، وهو أمر يفترض المشاركة، فأنت لاتجلس مشاهداً فقط، وتتمترس وراء دعاوى تصف أى فكر وافد بأنه اختراق ثقافى، ثم تربطها ربطاً سياسيًّا بالوجود الاستعمارى.

ولقد كتبت عاموداً صحفيًّا مرة تحت عنوان : «أهل الكهف وأهل الهامبورجر»، وقلت: إن لدينا مشكلة هؤلاء الذين لايريدون أن يقبلوا أى شيء يأتيهم من الغرب، وهؤلاء الذين يريدون أن يقبلوا كل شيء من الغرب. . فكيف نجد صيغة وسطاً بين الكهف والهامبورجر . . هذه هى القضية!!

تجديد ؟

- **(فكر التجديد) و (تجديد الفكر) عنوانان يطرحان نفسيهما على رأس قائمة أولويات الساحات الثقافية والسياسية والاجتماعية المصرية، إلى أى مدى يمكن لأحدهما أن ينتظم الحالات الفاعلة على هذه الساحات، وهل نتصور أن لأحدهما أرجحية على الآخر من حيث القدرة على التحقق؟**

○ هذا مرتبط ارتباطاً شديداً بالإجابة على السؤال السابق، ففكر التجديد يعنى قبول الوافد، وتجديد الفكر معناه أن تقوم بإعادة تقييم للفكر الجديد الذى تقبلته . . وهذا هو فهمى.

لابد أن نخاطب العالم بلغته، ولن نستطيع أن نخترع لغة خاصة، ثم نطلب من العالم أن يفهمها، ولغة العالم - بهذا المعنى هى فكره التجديد، وعندما نخاطبه بها نكون قد جددنا فكرنا.

ولكن لدينا مشكلة هى أن مثقفينا مغرمين بالتعقيد، وهذا هو سر عدم قبول القواعد الجماهيرية لهم بدرجة كافية، وهذا - أيضاً - سر انتشار دعوة السلفيين حين يقدمون إلى هذه القواعد الجماهيرية قواعد مبسطة، وينتشرون بينها هذا الانتشار الكبير.

وسأحكى لك أمثلة قديمة تؤكد هذا المعنى، والمثل الأول فيها كان عام ١٩٠٨، حيث ثارت مظاهرات فى القاهرة - فى هذا الوقت - تهتف: «الدستور يا أفندينا» تأثراً بالانقلابين اللذين حدثا فى هذه السنة فى تركيا وفى فارس، وانتهيا بفرض الدستور سواء على السلطان عبد الحميد، أو على شاه إيران؛ وقد

انزعج المعتمد البريطانى جداً من المظاهرات المصرية التى تحمل فى القاهرة المطلب نفسه، فبعث إلى القناصل البريطانيين فى المدن الصغيرة (المنيا - الإسكندرية - الزقازيق .. إلخ) طالباً معرفة رد فعل الناس، فبعث إليه أحد هؤلاء القناصل قائلاً: «لقد ذهبت إلى عمدة ووجهت له سؤالاً مباشراً عن رأيه فى الحياة (النيابية) فهب العمده واقفاً وقال : «ربنا يكفينا شر المحاكم والنيابة»!!، وبعد هذا بعث المعتمد البريطانى إلى حكومته قائلاً : (اطمئنوا الريف بخير»!!

والحادثة الأخرى المشهورة كانت عام ١٩١٣، عندما رشح أحمد لطفى السيد نفسه فى انتخابات الجمعية التشريعية أمام أحد العمد فى المنصورة، وسقط، ولما التقى الاثنان - بعد ذلك - فى معزى قال العمدة لأحمد لطفى السيد : «هل تعرف لماذا سقطت يالطفى بك؟» فأجابه : «هذه قواعد الديمقراطية»، فقال له : «السبب أنك ذهبت إلى الناس وقلت: إن المساواة معناها أن تتزوج الست أربعة مثل الرجل، ورفض الناس..»، وكانت هذه - مرة أخرى - الفجوة بين المثقف والجماهير.

هـويـة؟

● **فشل آخر للمثقفين قد يكون دافعاً لسؤالى الجديد.. فبغض النظر عن الإشكاليات المعاصرة فى موضوع صوغ التاريخ وكتابته، فهناك - فيما أتصور - وعلى نطاق النخبة الثقافية والفكرية المصرية، إشكالية هوية، فيما يتعلق بالنظرة إلى هذا التاريخ، فصرنا نسمع عن مصر الفرعونية، ومصر العربية القومية، ومصر المتوسطية، ومصر الإفريقية.. هل ترى أى ثقل لهذا اللون من الجدل؟ وما هى تفضيلاتك العلمية فى هذا الشأن؟**

○ كان لى تعليق فى مجلس الشورى ذات مرة على خطاب الرئيس، أشدت فيه بتنويهه عن الزعامات المصرية (عرابى - مصطفى كامل - سعد زغلول - جمال عبد الناصر - أنور السادات)، وقلت: إن هذا يعنى (مدرسة التراكم)،

وهى المدرسة التى أنتمى إليها، ففكرة التراكم التاريخى موجودة فى العالم المتقدم، واهتمام الناس القادمين من الدولة المتقدمة بزيارة الفراعنة، تأتى من أنهم يعتبرون أن فرعون رقم (١) هو بداية للتاريخ البشرى، ومن ثمّ هو بداية تاريخهم هم.

المسألة ليست حبّا للآثار فحسب، ولكنها فكرة التراكم التاريخى والقبول بها.

ولكن لسوء الحظ هذه الفكرة: ليست مقبولة فى مجتمعنا كثيراً، حيث تأتى ثورة ١٩٥٢ - مثلاً - وتقول: ليس قبلنا تاريخ، ينبغى أن تعاد كتابة التاريخ، وأظهرت ١٩١٩ عداء لمصطفى كامل، على حين كشف مصطفى كامل عن عدائه لعرابى، وكرهت مصر ما بعد محمد على، مصر ما قبل محمد على، وليس هذا فقط، بل إنه فى العصر الفرغونى جاء رمسيس ليمحو اسم أبيه من المسلات فيما أسميته (حرب الخراطيش)، وكأنه لايكون لمصر تاريخ إسلامى إلا إذا أغفلنا سيرة الحقبة التى سبقت الفتح. . وهكذا.

تاريخنا المدون كله لمدة ٧ آلاف سنة يعادى بعضه البعض، كل سنة ضد السنة التى سبقتها.

وهكذا انتفى التراكم التاريخى، وهذا التراكم هو ما يصنع التقدم.

عندما جئت إلى بريطانيا للمرة الأولى ودلفت إلى دار الوثائق فى «كيوجاردن» وجدت بورتريه على الحائط لرجل فى القرن التاسع عشر، وكان أول ما خطر فى ذهنى أنه رئيس وزراء سابق، ولكن عندما اقتربت من اللوحة، رأيت اسمه مكتوباً عليها : (لورد فلان)، ولم أعرف اسمه رغم أننى دارس للتاريخ الإنجليزى، ووجدته موظفاً بسيطاً، فى بدايته، ولكنه فطن إلى جمع الأوراق المتناثرة فى إدارات حكومة جلالة الملكة، ونظمها فى مكان خاص، ثم فهرسها، ورتبها، وهو - بهذا المعنى مؤسس دار الوثائق، ومنحوه لقب «اللوردية»، ووضعوا صورته فى مدخل الدار.

كيف ننظر نحن «للأرشيفجى»، وكيف نظروا هم إليه بوصفه حارس التراكم؟! هذه ببساطة هى صناعة التقدم.

● **حدثنى يحيى حقى عن أن التأريخ، ووثائق التأريخ تبدأ ـ حتى ـ من تذكرة الترام، وملصق (أفيش) المسرح .. هل ترى فى هذا مبالغة، أم أنك من أنصار هذا المعنى، وكيف تصف أمة افتقدت وعيها أو إدراكها بالتأريخ لهذه «الفتافيت» من حياتها وعمرها؟**

○ يقيناً أوافق على رأى الأستاذ يحيى حقى!

والقضية ليست تذكرة أوتوبيس، أو ملصق مسرح، ولكن القضية هى: كيف تقرؤها فى إطار العصر؟

فلقد أشار الجبرتى ـ مثلا ـ إلى مسألة قائمة الطعام عند الفرنسيين، وكان مندهشاً جدًا من حكاية أنهم يختارون ما يأكلون، على حين كان المصريون فى الخانات يجلسون على الطبلية ويأكلون أكلاً تقليديًا، مثل: الفتة واللحمة والأرز، وبعض الأكل التركى، مثل: المحاشى والضلمة، ثم اندهش الجبرتى مرة أخرى حين وجد أسماء أطعمة غريبة ووجدهم قائمين بالخدمة. كما وجدهم جالسين على موائد منظمة و «ممدودة» على حد تعبيره، كما لفت نظره موضوع «الفوط» على السفرة!

إذن قراءة (قائمة الطعام) كوثيقة تاريخية لابد أن تتم فى إطار الثقافة أو الحضارة السائدة فى عصرها.

القضية ليست الورقة، ولكن كيف تستخدمها وتقرؤها.

فى عام ١٨٩٦ وقعت الحكومة المصرية عقداً مع شركة الترام البلجيكية، وبمقتضى هذا العقد، حدد ثمن التذكرة بأربعة مليمات، وخصصت عربة سيدات، وقرروا عدم ركوب الناس بالأقفاص، فيما يسمى عقد شركة الترام الكهربائى مع نظارة الأشغال.

وإذا قرأت هذا العقد سوف أخرج - وفقاً للزاوية التى شرحتها حالاً - بصورة للعصر، وبعد هذا إذا قرأت الأخبار فى الصحف بأن العربجية ساروا فى مظاهرات

فى الشوارع وهتفوا : «الكهربائية . . الكهربائية. . بكره تموت ألف وميه»! فإننى سأفهم هذه الأخبار فى إطار فهمى للوثيقة المتمثلة فى عقد شركة الترام، وسوف أخرج بصورة عامة للمجتمع ولفئاته التى تضررت، والأخرى التى استفادت.

● فلنعد إلى الأهرام - يادكتور يونان - ولنتأمل ديوان الحياة المعاصرة، وننظر إلى تاريخ مصر من خلال صفحات جريدة .. فهل تعتقد أن صحف اليوم فى مصر يمكن أن تصبح وسيلة ينظر منها المؤرخ - بعد عدة عقود من الزمان - إلى تاريخ مصر، وكيف - فى رأيك - سيوصف هذا التاريخ حينئذٍ؟

○ إذا كنا اتفقنا على أن تذكرة الترام تصلح كوثيقة، فإنه من الأكيد أن الجريدة المصرية تصلح، ولكن القضية - أيضاً - هى كيف تقرؤها.

هناك من قالوا: إن الجريدة المصرية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر تحولت إلى نشرة حكومية. . فليكن. . ولكننى أستطيع من خلالها أن أخرج بموضوعات هامة، وهذا ما فعلته باحثة إسرائيلية خرجت بموضوعات عديدة من صفحة الوفيات بعد أن أدخلت مفرداتها إلى الكومبيوتر، وخرجت بشبكة علاقات القربى والمصاهرة بين العائلات المصرية.

صفحة الوفيات تبدو ولأول وهلة أنها لاتصلح لكتابة التاريخ، ولكن هاهى باحثة اعتمدت عليها فى كتابة رسالة علمية.

وفى عهد عبد الناصر وجدنا من يتحدث تاريخيّا عن الحكومة بوصفها شيئًا مطلقًا، وإرادة مطلقة، ومن ثمّ يتقصى أخبارها فى الصحيفة وفقًا لهذا المفهوم، بينما هذا غير دقيق، فقد عرفنا حالات كثيرة فى هذا العهد يكون فيها القرار غير مشمول بتعاطف أجنحة كثيرة فى الحكومة.

وسمعنا الكثير - أيضاً - عن الأستاذ محمد حسنين هيكل بوصفه الصحفى الأوحد، ولكننا لانستطيع أن نقرأ الصحف كوثائق تاريخية فى إطار الاقتناع المطلق بهذه الفكرة، فقد كان هيكل على صراع شديد مع أجنحة من الاتحاد الاشتراكى العربى، وهاجمته جريدتا الجمهورية والمساء بعنف، فلم يكن إذن

صحفى النظام الأوحد، ولانستطيع القبول بهذه الفكرة كحقيقة مطلقة يتم تفسير التاريخ وفقاً لها.

● ولكننى أسألك عن قراءة صحف الوقت الحاضر قومية وحزبية.. كيف تترجمها تاريخياً؟

○ عندنا صحف قومية ثلاثة هى : الأهرام والأخبار والجمهورية.

والأهرام – من دون انحياز – هو أكثر الجرائد تعبيراً عن الصحافة القومية، بمعنى أنه يضم أقلاماً عديدة، ومن مدارس عديدة، متباينة، والمفترض أن هذا لايتفق مع منطق الصحافة، لأن الجريدة يفترض أن بها لونًا، وتنطق بلسان معين ولها وجهة نظر. ومع ذلك فإن الأهرام يحقق فكرة «الهايد بارك» هذه فى الصحافة العربية مستبدلاً فكرة (تعبير الصحافة عن رأى وموقف) إلى فكرة (تعبير الصحافة عن العصر كله) بتعدديته وشفافيته وكوكبيته.

● وماذا عن صحف الأحزاب؟.. وإذا قرأناها بعد خمسين عاماً.. فماذا نفهم؟

○ سوف يفهم منها أشياء كثيرة، منها تأثير بعض الدول على ما يكتب فى هذه الصحف، التى تتجنب تماماً التعرض لهذه الدول المانحة، كما ستبرز مسألة العلاقة بين هذه الصحف والأحزاب التى تمثلها ومدى الحرية المتاحة لها من قبل قيادة الحزب.. هذا عن الجانب السلبى، ولكن من الجانب الإيجابى سيفهم أن الحرية المتاحة أكثر ليست حرية العمل السياسى، بمقدار ما هى حرية التعبير، وهامش حرية التعبير فى هذه الصحف واسع جدًا، بما يفرز ظاهرة عجيبة، هى أن الصحيفة تكتب وتنشر كلاماً لا يتناسب مع قوة الحزب الذى تمثله.

● د. يونان.. هل تشعر أنك تعيش فى الماضى؟

○ أنا – طبعاً – أعيش مع الماضى، وأتعايش مع الحاضر!!!!!

■ ١٩٩٧ ■



د. رفيق حبيب

الأقباط.. والكنيسة.. والأسرار الغامضة!

- للمتطرفين الأقباط «أمراء» ولكنهم لايحملون السلاح!
- ما هى حقيقة المنشورات القبطية ضد الكنيسة؟!
- تفكير البعض فى الاستعانة بالأجنبى لايعنى نفى الوطنية، ولكنه يعكس الشعور بالخوف!
- للكنيسة دور مهم فى سلبية الأقباط فى مصر.

«ثم كانت الشهادة التالية من المثقفين الأقباط المصريين فى ساحة الحوار للدكتور رفيق حبيب صاحب المؤلفات التى تثير قدرًا كبيرًا من الجدل فى الحياة السياسية والفكرية المصرية، وتثير القدر ذاته من الجدل فى أروقة الكنيسة وأوساط الأقباط. . فهو الرجل الذى يبدو أمام الذهن العام فى مصر وكأنه الذى يميط اللثام عن الأسرار الغامضة للكنيسة ويطرحها للمناقشة فى الشمس والهواء».

● **هل تعتقد أن كل جماعات الإسلام السياسى من فكر وطبيعة واحدة.. أم أن بينها تمايزاً وتحديداً .. هل ترى أن هذه الجماعات متطرفة بالضرورة؟**

○ هناك تمايزات واضحة بين جماعات الإسلام السياسى سواء فى تفكيرهم الدينى أم فى جوهر موقفهم من المجتمع.

أما عن كونها متطرفة، فإن التطرف يمكن أن يكون سائدًا بين معظم هذه الجماعات، أو بتعبير أدق البعد عن المألوف.

يسود بين هذه الجماعات التشدد الذى يصل إلى مرحلة يكون فيها تشددًا فى غير محله، ويمكن أن يكون هذا هو القاسم المشترك بينهم، ولكن كل جماعة تختلف فى موقفها من المجتمع، وفى فكرها السياسى، وفى أدائها تجاه المجتمع الذى يكون - غالباً - أداءً يميل إلى الرفض.

● **على الجانب الآخر، هل استدعى هذا الموقف وجود أشكال من التطرف القبطى تنتظمه جماعات بعينها؟**

○ لا أعتقد أن وجود جماعات متطرفة على الجانب القبطى هو مجرد رد فعل لوجود جماعات متطرفة على الجانب الإسلامى.

وهى جماعات - غالباً - ما تسمى بأسماء قياداتها وهم أشباه أمراء، ويوجدون

فى شكل قائد وحوله مجموعة، وهى جماعات صغيرة ولاتزيد - فى بعض الأحيان - على عشرين فردا، وتصل فى بعض الحالات إلى وجود كاريزما حوله بضعة آلاف.

القضية المهمة عند الحديث عن الجماعات المتطرفة الإسلامية أو المسيحية أن نفرق بينها من حيث الموقف من استخدام السلاح، والموقف من العمل السياسى، لأن الغالب على الجماعات المسيحية أنهافكريّا متطرفة وسلوكيّا متطرفة، ولكنها لاتعمل بالسياسة وليس لها خطاب سياسى وأيضاً لاتستخدم السلاح.

عـــزلة

● **لماذا ليس لها خطاب سياسى؟**

○ لأنها فى مجملها أميل للانعزال، مثل: بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة المنعزلة، والتى لانسمع عنها إعلاميّا لأنه ليس لها نشاط سياسى.

● **أليس موضوع الانعزال عن العمل السياسى أو مشاركة المجتمع فى حركته العامة موضوعًا يتعلق بالأقباط بوجه عام، وليس بجماعات معنية؟**

○ أعتقد أن مستوى الانعزال - هنا - مختلف.

فإذا تكلمنا عن العزلة بمعنى عدم الذهاب إلى صناديق الانتخابات أو عدم دخول الأحزاب، فهذا موضوع يختلف عن عزلة الجماعات القبطية المتطرفة التى تستهدف الانعزال عن المجتمع نفسه، والانعزال عن نسق القيم السائد فى المجتمع، بل والانعزال عن تركيبة المجتمع نفسه، والتميز بشدة عنه، والتعامل معه باعتبار «آخر»، أو كما يسمى فى الاصطلاح اللاهوتى المسيحى «العالم»، بينما تصبح الجماعة هى : «الجماعة المؤمنة» وهناك فجوة عميقة بين الاثنين، والاحتكاك بينهما غير مرغوب فيه، فلعل العالم يؤدى إلى تنجيس الجماعة المؤمنة النقية. إذن نحن بصدد مستوى من الانعزال الشعورى والنفسى والاجماعى، أى انعزال على جميع المستويات، وهو ما يختلف عن

حالة السلبية أو البعد عن العمل العام التى يمكن أن تسود على مستوى الأقباط عمومًا.

الكنيسة

● ما مدى مسئولية الكنيسة القبطية فى مصر عن هذه الحالة من الانعزال لدى الأقباط عمومًا، وأيضًا عن ظهور تلك البؤر المتطرفة على المستوى الفكرى والسلوكى فى الحياة القبطية فى مصر، وعلاقة هذا باحتكارها التمثيل السياسى والزعامة السياسية للأقباط.

○ للكنيسة دور مهم فى سلبية الأقباط فى مصر، لأن الكنيسة بعد ثورة (يوليو) ١٩٥٢ بدأت مرحلة تاريخية تستعيد فيها دورها تدريجيًا، بجذب الأقباط إلى الكنيسة، فى الوقت ذاته الذى أصبحت فيه مساحة العمل السياسى فى مصر محدودة للغاية.

عندما جذبت الكنيسة الشعب إليها كان ذلك على أساس أن يكونوا جماعة كنسية واحدة، لهم اهتماماتهم الدينية المحضة، بعيدين عن الانشغال بالهم العام أو القضايا الاجتماعية.

أصبح انتماؤهم للكنيسة حياتيًا يمارس بشكل يومى، وبهذا الشكل سيطرت هذه المؤسسة - تمامًا - علي الجميع.

وبعد ذلك أصبحت الكنيسة تمثل هذه الجماهير سياسيًا فى مرحلة السبعينيات.

● ما العوامل التى ساعدت على نجاحها فى الوصول إلى هذا الهدف فى السبعينيات؟

○ المناخ العام فى مصر هو الذى فتح الباب أمام الطرح الدينى السياسى، وبالتالى كان دخول الكنيسة إلى هذا المجال ليس مخاطرة كبيرة، ففى ذات الوقت الذى كانت الدولة تطلب فيه من الكنيسة أن تؤيدها ببيان سياسى فى أمر ما، فإنها كانت تسمح - عمليًا - للكنيسة بأن تقوم بإصدار بيانات سياسية من تلقاء

نفسها بعد ذلك وفى أمور أخرى.. بمعنى آخر أن الدولة أعطت مشروعية لهذا الدور.

فى المرحلة الحالية نجد أن الكنيسة تدفع الأقباط إلى الخروج من السلبية، ولكنها فى واقع الأمر تدفع الكنسيين إلى الخروج من السلبية كممثلين عن الكنيسة التى أصبح لها جماهيرها المنمطة من خلالها والتابعة لها والتى يمكن أن تعمل لمصلحة المؤسسة ككل.

والشىء المفقود خلال هذه العملية، هو أن يكون المسيحى مواطنًا فى الشارع يتحرك بتموجات هذا الشارع، ويعبر عن نفسه سياسيًا طبقًا للتفاعلات العادية للشارع المصرى بوصفه مصريًا.. هذا هو الاختلال الذى حدث.

- **هل يمكن إلقاء الضوء على المنهج الذى ألمح بعضًا من عناصره فى الحياة القبطية العامة بظهور من يعارضون – الآن – هذا التمثيل السياسى المطلق من جانب الكنيسة لأقباط مصر؟**

○ هذه المعارضة لها تاريخها الذى يعود للخلف إلى بدايات المجلس الملى، ومحاولة العلمانيين «أعضاء الكنيسة غير الإكليروس» القيام بدور داخل الكنيسة، فى فترة ما كان الأقباط يقومون بدور كمصريين فى الشارع السياسى المصرى.

ما يحدث الآن هو عكس هذا، الإكليروس يقوم بكل الدور داخل الكنيسة، ثم يسيطر على القبطى فى الشارع العام، وهناك بعض الاعتراضات لكنها غير فاعلة وغير مستمرة وتكاد تكون مجرد كلمات هنا وهناك.

القضية الحقيقية هنا هى أن الذى يعارض الكنيسة – الآن – يشعر أنه يعارض كيانًا مؤسسًا ضخمًا جدًا، وله جماهيره الضخمة، وبالتالى فهو مهدد بأن يرفض من المؤسسة ومن الجماهير.

والكثيرون يبتعدون عن هذه المغامرة.

- **لكن التجربة العملية قد تثمر لونًا من ألوان الإحساس العام فى هذا الإطار، فمسألة تمثيل الكنيسة السياسى للأقباط تمثيلاً مطلقًا**

دفع بهم - عمليًا - إلى ما يشبه الحارة السد، وبالتالى قد يخلق هذا الوضع لونًا من ألوان المناخ النفسى والميل النفسى للتخلص من هذه الحالة تدريجيًا .. فهل توافق؟

○ هذا الكلام صحيح جدًا، لأن وضع المسيحيين كجماعة دينية متبلورة داخل مؤسستهم الكنسية، ثم قيام المؤسسة بالتعبير عنهم خلق لونًا من ألوان الطائفية السياسية، وبالتالى أصبح لهذا الوضع مطالبه الطائفية السياسية التى وضعها فى حيز ضيق جدًا من الحركة يختلف عن الحركة فى الشارع المصرى عمومًا.

● **فى هذا السياق لفت نظرى - أيضًا - عمليات تجريد بعض رجال الدين المسيحى الذين بلغ عددهم ٢١ شخصًا منهم القس دانيال البراموسى، ونشرت إعلانات بهذا المعنى فى صحيفة وطنى - فى تصورك - هل ترى أن تيارًا فكريًا بدأ ينشأ بالفعل داخل رجال الدين المسيحى يقاوم فكرة التمثيل السياسى المطلق من جانب الكنيسة لأقباط مصر؟**

○ لا أعتقد أن هذا صحيح، لأن معظم رجال الدين الأرثوذكس الذين تم حرمانهم، حرموا لأسباب دينية كأن يكون لهم خطاب دينى متميز جعل منهم زعماء وقادة كاريزميين، أو لأسباب إدارية أنهم لم يطيعوا التعليمات البابوية، وليس لأسباب سياسية يعارضون فيه الدور السياسى للبابا.

فلأن البابا كاريزما فهو لايتحمل وجود كاريزما آخر، ومن جانب آخر هناك مجال للتجديد فى الفكر والتجديد فى الخطاب عند هؤلاء، وهو ما يعتبره البابا خروجًا عن الأرثوذكسية ويقوم بحرمانه.

فى الوقت ذاته فإن ظهور كاريزما أخرى يستتبع قيامها بدور، فهى تجمع جماهير وتجمع أموالاً، فيكون لها ثقل ووزن يعكس صراعًا وتنافسًا بين هذه الكيانات.

هناك - بالفعل - من يعارض البابا لدوره السياسى سواء على مستوى الشعب أم مستوى الإكليروس، ولكنهم مازالوا كيانًا غير منظم وغير فاعل، ولايعبرون عن أنفسهم بخطاب محدد يخلق لهم تيارًا عبر الزمن.

● وقعت فى يدى - أيضا بعض المنشورات التى يصدرها أقباط مصريون ضد البابا وضد الكنيسة.. فى تصورك ماذا تعكس هذه المنشورات سواء فى الشارع القبطى أو فى الكنيسة نفسها؟

○ هذه المنشورات يمكن تصنيفها إلى نوعين، أحدهما: مبنى أساسًا على وجود معارضة من شعب كنيسة ما لقرارات بابوية خاصة بهذه الكنيسة، والمثال البارز هنا جماعة شيكاغو فى أميركا.

فقد صدرت قرارات بابوية بتغيير كاهن هذه الكنيسة، ورفضت هذه الجماعات القرار، ونشب الصراع.

أما النوع الثانى من المنشورات: فيعبر عن رفض جماعة قبطية لتصرفات وسلوك البابا، وبخاصة فى موضوع السياسة، فنجد فيها ذمًّا واضحًا لحواراته الصحافية، بالإضافة إلى استرجاع صورة البابا كيرلس السادس والمقارنة بينه وبين البابا شنودة، وإقرار حقيقة أن البابا هو رمز دينى وليس رمزًا سياسيًّا، وبالتالى لايجوز له أن يتصرف ويصدر قرارًا سياسيًّا.

هذه المنشورات لها مضمون أكثر من المنشورات الأخرى التى تعبر عن الخلافات الكنسية.

فى المهجر

● فى هذا السياق ما رأيك فى الدور الذى تقوم به بعض الجماعات القبطية فى المهجر، والذى وصل إلى مطالبة إحداها (الجمعية المصرية الأميركية برئاسة شوقى فلتقوس كراس) بتدخل دولى لحماية الأقباط المصريين؟

○ هذه الجماعات بدأت نشاطها منذ أواخر السبعينيات وهى لم تعبر - فقط - عن رد فعل للأحداث الطائفية التى شهدتها مصر، بمقدار ما عبرت عن نزعة لوجود دور سياسى قبطى.

أتصور أن هذه النزعة تعود - تاريخيًا - إلى جماعة الأمة القبطية التى ظهرت واختفت فى الخمسينيات، وأتصور أن هذه النزعة ترتبط بفكرة الأمة القبطية والشعب القبطى والتاريخ أو التراث القبطى، فهذه الجماعات تتعامل مع أقباط الوطن باعتبارهم حالة مثل الأرمن، حالة شعب يبحث عن هويته ويحاول تجميع الشتات، وتجميع التراث.

وهذه الجماعة بالذات منذ بدايتها فى أواخر السبعينيات بدأت بعمل سياسى وبتحالفات سياسية وبالتعامل مع الدول الغربية، وأصبحت تمثل نقطة بارزة للعمل السياسى القبطى، فقد طالبت مثلا بمطالب نمطية سياسية منها أن يكون للأقباط عدد معين من المقاعد فى البرلمان لايرشح لها إلا أقباط فى مواجهة أقباط، وبالتالى فكل مطلبهم أن تكون هناك شرعية طائفية سياسية للجماعة القبطية، وأيضًا يحاولون جمع أقباط الشتات - كما يسمونهم - باعتبار أن أقباط الشتات هم قوة يجب أن تتجمع وتحافظ على هويتها فى المهجر، وتحافظ على تراثها ولغتها.

ويكون هذا التجمع فى شكل هيئات قبطية تمارس نشاط جماعة الضغط السياسى التى تضغط على الدولة الغربية من أجل تحقيق مصالح ومطالب للجماعة الموجودة داخل مصر.

- **ما مدى تمايز هؤلاء أو اتفاقهم مع حركة الكنيسة المصرية فى هذا الإطار، وبخاصة أنهم إذا كانوا يسعون إلى تمييز الأقباط على غرار الأرمن، فإن للكنيسة دوراً فى هذا أيضًا بمخاطبتها لأقباط مصر بكلمة «الشعب القبطى» على سبيل المثال؟**

○ أعتقد أن مجلة (الأقباط) التى تصدر من أوروبا، والتى تصدر من الجمعية المصرية - الأميركية فى الولايات المتحدة يمكن أن تحدد لنا المسافة الفاصلة ما بين هذه الجماعات والكنيسة.

ففى أواخر السبعينيات كان هناك تناغم فى الفكر واللغة السياسية وتجانس بين هذه الجماعات والكنيسة، حيث كانت تبدى اعتزازها الدائم بالرمز البابوى، حيث كان البابا يقدم فى هذه الفترة نفسها عملاً سياسيًا رافضا فى مواجهة الدولة.

أما حين خرج البابا من منفاه فى الدير بعد وفاة السادات، فإنه لم يقدم شيئًا من الرفض والتمرد فى مواجهة الدولة.

وهنا بدأت هذه المجلات تأخذ موقفًا حذرًا منه، وأظهرت أن هناك نوعًا من التكاسل فى مواجهة الدولة أو التواطؤ معها، وأشارت إلى ما أسمته «موائد الوحدة الوطنية» أو دعوات الطعام التى تقيمها الكنيسة لبعض الرموز المسلمة فى مناسبات معينة مثل شهر رمضان المعظم، والتى تثيرهم جدًا باعتبارها نوعًا من النفاق للمسلمين على الرغم من وجود مشاكل يعانى منها الأقباط.

إذن هناك فجوة بين الكنيسة وأقباط المهجر بسبب أسلوب وكيفية التعبير عن الرفض والتمرد، كلما كانت الكنيسة لاتظهر رفضها وتمردها، أى : كلما كانت تؤيد الدولة على طول الخط.

علاقة

● **كيف يؤثر تزايد التوتر الطائفى فى بعض المناطق المصرية على مستقبل العلاقة - إجمالاً - بين المسلمين والأقباط؟**

○ خطورة هذه الأحداث تتمثل فى أنها تساعد على تزايد وجود الإحساس بالتمايز بين المسلمين والأقباط، وفى الوقت نفسه يسهل حدوثها - أحياناً - بسبب وجود هذا التمايز.

إذن هناك علاقة تأثير وتأثر، والقضية الخطيرة فى مصر - على هذا النحو - هى الإحساس بوجود تمايز بين المسيحيين والمسلمين على مستوى من لايحملون السلاح، أو على مستوى الشخص العادى غير المتطرف.

● **بقدر أكبر من التفصيل.. ما هى مجموعة الأسباب ذات العلاقة بسلوك الدولة التى تؤدى إلى زيادة مقدار هذا الانفصال، أو لا تؤدى على الأمد المنظور إلى حل حاسم لهذا الموضوع؟**

○ على المستوى الأمنى : من الملاحظ أن هناك أحداث عنف طائفى حدثت، وكانت لها بوادر قبل حدوثها ولم يتم منعها، وعلى الرغم من أهمية منع هذه

الأشياء، فلايوجد شيء يستحق أن نمنع حدوثه أمنيًا أكثر من أى نزاع طائفى، ولكن هناك اتجاه ما لدى الجهاز الأمنى بترك مساحة للتنفيس للجماعة المتطرفة خارج نطاق توجيه الغضب العام للنظام مباشرة، وبالتالى كانت فلسفة الأمن - فى هذا الموضوع - أن يحمى النظام نفسه لا أن يحمى المجتمع.

وعلى مستوى آخر فإن المعالجة السياسية غائبة تمامًا لهذا الأمر، فالمعالجة الموجودة - حاليّا - ليست أكثر من احتفالات بخطب سواء فى الإعلام أو فى ندوات تقام فى مناطق الأحداث بعد حدوثها، وفى تصورى أن المعالجة الحقيقية يجب أن تكون للجذور، والجذور هى تصور كل طرف عن الآخر على مستوى المجتمع، وأهم ما يهمنا - فى هذا الإطار - ألا يحمل أى طرف صورة سلبية عن الآخر.

ولم تحدث على المستوى الإعلامى، أو على مستوى أداء النظام السياسى معالجة من هذا النوع.

القضية الثانية التى يثيرها هذا الموضوع هى أهمية وجود تعاون على مستوى الشارع، لأن التجربة تثبت وجود تعاون على مستوى رجل الشارع البسيط مسلمًا كان أم قبطيّا، وهذا التعاون كفيل بأن يزيل أية شوائب فى لحظة لأنه يكشف أننا - جميعًا - نعيش المشاكل نفسها ولنا الآمال نفسها، ويمكن أن نتحرك من أجلها.

وهنا لم يحاول النظام السياسى أن يخلق مثل هذا العمل المشترك الذى ترك لبعض المحاولات الفردية هنا وهناك.

ثـــورة؟

- **عندما قامت ثورة (يوليو) أممت العمل السياسى عن طريق إلغاء الأحزاب والجمعيات وغيرها مما يعرف بمؤسسات المجتمع المدنى، وضمن هذه الإجراءات اختفى الدور السياسى للأقباط من خلال هذه الأوعية التى كانت قائمة قبل الثورة، ولكن عندما**

عادت التعددية السياسية إلى مصر بدا وكأن الأقباط كانوا أكثر المصريين تأثراً بهذا المنع طويل الأمد .. لماذا؟

○ الأقلية دائماً تكون أكثر حذراً، ليس فقط لأنها لاتأخذ المبادأة، ولكن لأنها غالبًا ما تؤجل دورها حتى تأتى بعد الآخرين بمساحة زمنية تكفى للشعور بالأمان.

من جانب آخر، عندما عاد الأقباط للحركة، عادوا بوصفهم معبرين عن المؤسسة الكنسية، ومن كان منهم خارج هذه المؤسسة حاول أن ينشئ علاقة معها قبل عودته، وفى الوقت نفسه حاول أن يستدعى من داخله جذوره الدينية التى - ربما - تركها منذ صباه.

فنجد أنهم - جميعًا - أخذوا الإطار نفسه فتحركوا وخلفهم المؤسسة التى تؤيدهم وفى هذا قدر من الإحساس بالأمان والإحساس ـ أيضًا ـ بأنهم يتحركون لصالح مؤسسة أكبر حجمًا وأكثر قدرة، وتستطيع حمايتهم، ولكنهم فى النهاية ـ وفى هذا ما يجعل الكثيرين يعتقدون أنهم كانوا الأكثر تأثرًا بالمنع طويل الأمد لمؤسسات المجتمع المدنى ـ لم يستطيعوا أن يعودوا كما كانوا من قبل لمصلحة الشارع ومن الشارع.

إحيـــاء

- **هذا الإحياء الدينى القبطى العام ألا يثير ألوانًا من التمايز بين الطوائف المسيحية المختلفة، من حيث رؤية بعضها لتعبير الكنيسة عنها، أو رؤية البعض الآخر لعدم تعبير الكنيسة عنها، وبالتالى يخلق تعبيرات سياسية عن الطوائف موازية لتعبير الكنيسة السياسى عن الأقباط؟**

○ هناك - بالفعل - تمايز فى الأدوار السياسية ما بين الطوائف فى الفكر الدينى، ولكن الدخول فى معترك العمل السياسى يجعل التمايز أكثر حدة، وأكثر تأثيراً على العلاقة بين الطرفين.

فإذا عدنا إلى لحظة الصدام بين الرئيس السادات والبابا شنودة، فإن واقع الأمر أنه كان صداما بين البابا بوصفه رمزًا والسادات بوصفه رمزًا هو الآخر، ولكن الصدام لم يكن على مستوى جميع الرموز الدينية المسيحية الأخرى، وبالتالى فإن المواجهة التى حدثت كانت على وجه الخصوص مع البابا شنودة، ومن ثمّ عزل.

لقد أخذت الطوائف الأخرى مواقف متباينة من الأزمة، مثل: الطائفة البروتستانتية التى لم تدخل هذا الصراع، ومنها من آثر ألا يدخل فى صدام مع الدولة، وفى الوقت نفسه يكون على موقف شبه مؤيد للبابا، مثل: الطائفة الكاثوليكية.

ومع ذلك ففى الوثائق المكتوبة حرص الجميع ألا يظهر أى تمايز بين الطوائف فى هذه اللحظة، لأن الجميع أدركوا أنهم يجب أن يكونوا طرفًا واحدًا فى مواجهة الأزمة، وهذا الموقف هو ما دفع ببعض المحاولات بعده لتوحيد الأطرف الكنسية بمختلف طوائفها والتنسيق بينها فى شكل نشاط مشترك بين الطوائف الثلاث، وقد استمر فترة قليلة ولكن سرعان ما حدث صدام، وأظن أننى كنت طرفًا فى هذا التوقف بسبب كتاباتى، فبعد صدور كتابى «الاحتجاج الدينى والصراع القائم فى مصر»، ثم صدور كتابى «المسيحية السياسية فى مصر» حدث حوار حول هذه الكتب، وتدخل البابا بالكتابة عن هذه الكتب رافضًا لها.

● **وماذا كانت وجهة نظره فى رفض هذه الكتب؟**

○ الرفض كان لمناقشة ما يحصل داخل الكنيسة أمام الجميع بمبرر أن ما تعمله الكنيسة ورموزها هو عمل دينى، ومن ثمّ إضفاء صبغة مقدسة على العمل الكنسى.

إضفاء أى بعد سياسى أو معنى سياسى على نشاط الكنيسة ورموزها يجعل الكنيسة محل مساءلة من قبل المجتمع، أما أن يكون نشاطها دينيًا صرفًا، فهذا يمنع المساءلة، لأنها هنا قضية دينية عقائدية ليس لأحد علاقة بها.

لقد حاول البابا إظهار كتاباتى على أنها هجوم بروتستنتى على الكنيسة القبطية، ومن ثمّ أوقف التعاون بين الكنيسة القبطية والكنيسة البروتستانتية منذ عام ١٩٩٠.

- **هل أخذ هذا الشكل من أشكال الاختلاف حول قابلية الأمور الكنسية للطرح العام أى شكل سياسى محدد فى الاختلاف بين الكنيستين أو الطائفتين؟**

O أعتقد أن معظم الطوائف اتفقت على منع طرح ما بداخل الكنيسة على المجتمع، لأن حالة الانعزال والتقوقع داخل الكنيسة حدثت على مستوى جميع الطوائف، وبالتالى أصبحت الكنيسة تألف أن تتعامل مع المجتمع من خلال متحدث رسمى دون أن يدخل المجتمع إلى قلبها ويعرف ما بداخلها، وهذا الوضع خلق شعورًا بالأمان، بحيث أصبح خرق جدار الصمت يؤدى إلى اختفاء الشعور بالأمان، وأظن أن هذا ما جعل رد الفعل البابوى على كتاباتى عنيفًا وحادًا جدًا.

اجتذاب

- **تتخذ معظم الأحزاب السياسية المصرية مواقف إيجابية واضحة تجاه الأقباط، ويحاول بعضها اجتذابهم وبخاصة حزب الوفد.. فما تفسير إعراض معظم الأقباط حتى الآن عن العمل السياسى؟**

O هناك ملمح مهم فى الخطاب القبطى، وهو ما يجعل الأقباط ـ دائمًا ـ يشكون أحوالهم إلى الدولة، وينتظرون منها أن تضع أسماءهم على قوائم الحزب الوطنى، وبالتالى ترعى دخولهم إلى البرلمان، وهنا نستطيع أن نلمح عدم ثقة فى المناخ العام، ونلمح القدرة على السيطرة والمجازفة بالعمل السياسى الحر المباشر من خلال أحزاب المعارضة الأخرى.

نحن نرى فى السلوك القبطى الارتكان إلى الدولة باعتبارها مالكة السلطة وبالتالى عليها أن تمنح الأقباط مطالبهم، وهذا الأسلوب نفسه هو أسلوب الكنيسة مع الدولة، فهى مؤسسة تطلب من المؤسسة الأعلى منها أن تعطيها حقوقها أو ترعى مصالحها.

إذن هم ينتظرون تحقيق مطالبهم بشكل سلطوى من أعلى عن طريق الدولة.

وهكذا بدأ الأقباط يتعاملون مع القضية بالأسلوب نفسه وبالمنطق نفسه، ففى الانتخابات البرلمانية الأخيرة وجهوا اللوم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم على أن الأقباط على قوائم الحزب كانوا قليلين، كذلك فى الأحزاب الأخرى، وفى المستقلين.

● وفيما يتعلق بحزب الوفد خصوصًا.. ألم يؤد التاريخ الخاص بهذا الحزب إلى تسهيل انضمام أو انخراط الأقباط فى عمل سياسى عام عبر هذا المنبر الحزبى بالذات؟

○ ربما يكون تحالف الوفد مع الإخوان عام ١٩٨٤ أثر على هذا، إلا أنه قبل هذا التاريخ لم تكن المشاركة القبطية واضحة تمامًا.

فالدافع إلى الانخراط فى العمل السياسى فى الأحزاب المعارضة غير موجود لدى الأقباط، فالسائد أن يتعاملوا مع الدولة وليس مع معارضة الدولة لأن هذا يمنح الشعور بالأمان، وكأن لسان حالهم يقول: «نحن أقلية .. نواجه تيارات سياسية تعارضنا. . وبما أننا الأضعف فلنتحالف مع الدولة ولا نتحالف مع أحزاب المعارضة التى يمكن أن تضعف وضعنا أكثر».

وساعد على هذا - بالطبع - قدر من التربية الكنسية التى تقوم على طاعة أولى الأمر حتى مع وجود رفض داخلى له، لأنه يحقق الشعور بالأمان.

وبالتالى أصبح التكييف السياسى للشعور بالأمان لدى الجماعة القبطية هو عدم الدخول فى معارضة سياسية مع الدولة، ويبقى - وبالتالى - الحزب الوطنى (الحاكم) هو مجالهم، حيث ينتظرون أن تأتى كل استجابات المطالب منه ومن رئيس الدولة مباشرة.

● أعلن البابا رفضه لتدخل أجنبى يسعى لحماية الأقباط فى مصر، ومجرد طرح الفكرة - فى حد ذاته - يوحى بأن الأمر مطروح فى الذهن العام لبعض الأقباط، ما هى تصوراتك عن علاقة الخارج بالداخل فيما يخص الأقباط؟

○ هذه القضية يعتريها كثير من عدم الوضوح، ويمكن اختصارها إلى بدائل

مطروحة، منها ما يتصوره بعض المسيحيين من أن الغرب هو الذى يحميهم، والأمر الثانى هو الرعب الذى يشعر به المسيحيون من إحداث الفتنة، ومن ثمّ فإنهم قد يبحثون أيضًا عما إذا كان هناك آخر سيحميهم لأنهم غير قادرين على حماية أنفسهم.

- **أنا مواطن مسلم وأشعر بالرعب من أحداث التطرف، ولكننى لم أفكر أبداً فى الاستعانة بالأجانب، فلماذا تقنعنى بأنه تفكير طبيعى لدى الأقباط؟**

O الخطاب الذى ينادى الغرب بحماية المسيحيين لايمكن أن يكون علنيّا إلا من أقباط المهجر. أما بعض أقباط مصر الذين يؤمنون بهذه الفكرة فإنهم لايصرحون بها، إما لأنها مستحيلة عمليّا، وإما لخوفهم من الآخر؟

- **المسألة ليست اعتبارات عملية، ولكنها مسألة عقيدة وطنية للتكامل القومى، ما الذى يجعلها تصاب بمثل هذا الوهن؟**

O هناك مساحة من الاهتزاز.. فالشخص الذى يدرك أنه معرض للقتل، ثم يدرك أن هناك أغلبية تكرهه، ثم يدرك أن الدولة لن تحميه قابل أن يفكر فيمن سيحميه، فتعميم الخوف هو الذى يخلق هذه المشكلة، فكلما كان لدى المسيحى إحساس بأن هناك فئة تضر مصالحه، فإن هناك فئة أوسع تحمى مصالحه، ذلك أن القضية - هنا - تأخذ بعدًا مختلفًا، وهذا لايعنى نفى الوطنية ولكن القضية تنحصر فى مدى الشعور بالخوف.

حزب

- **ضمن هذا المناخ الذى يصبغ كل شىء بصبغة دينية، تطرح أفكار عن قيام حزب سياسى إسلامى، ويحدث إحياء لبعض أفكار قبطية قديمة عن قيام حزب قبطى، وتوضع هذه ـ أحيانًا ـ فى مواجهة تلك. ما هى ـ فى تصورك ـ الصعوبات العملية التى**

تحول دون ظهور مثل هذه الأحزاب؟ وما هى الاحتمالات التى ترجح ألا يتحول الجدل فى مصر إلى جدل دينى بدلاً من كونه جدلاً سياسيًا حال قيام هذه الأحزاب؟

O عائق قيام أحزاب دينية يأتى من الصفوة الحاكمة والدولة والنظام السياسى الذين يرفضون هذا، كما يأتى من بعض أحزاب المعارضة.

إذا قامت أحزاب دينية سيكون هناك جدل سياسى / دينى فى مصر، وستعلو النظرة الدينية فى الجدل السياسى.

ولكن إشكالية قيام حزب دينى - فى تصورى - ليست السماح أو المنهاج. ولكن القضية فى اعتقادى مرهونة بسؤال : هل يوجد كيان اجتماعى سياسى له رؤية دينية سياسية يمكن أن يكون فاعلاً ومؤثرًا إذا ظهر بحيث إذا منع وجوده تختفى الإشكالية السياسية / الدينية، وإذا وجد تظهر هذه الإشكالية؟

السماح بقيام مثل هذه الأحزاب سيفتح الشارع السياسى لكل الصراعات ليعبر كل طرف عن نفسه، وهنا سيصعب على النظام أن يتحكم فى هذا الشارع السياسى، ويصعب عليه أن يلعب لعبة التوازنات بين عدد قليل من الأحزاب التى قد تفتقد الشرعية داخل الشارع السياسى.

● **ما الأسلوب الذى تراه الأنجح فى مواجهة ظاهرة التطرف: القبضة الأمنية، أم الحوار مع المتطرفين، أم مزيد من الديمقراطية؟**

O أتصور - من الوجهة الاجتماعية- أن التطرف حالة رفض تنتج عن وجود أشياء كثيرة يصعب قبولها، وبخاصة مع وجود ظروف كثيرة ضاغطة على الأجيال الجديدة.

وعلى سبيل المثال: فإن أمام الشاب أن يتحرك من خلال الأحزاب السياسية، خاصة على مساحة لابأس بها من الديمقراطية، ولكنه يختار أن يتحرك داخل جماعة دينية قد لايجد فيها أية مساحة من الديمقراطية.

إن هذا الشاب لايبحث عن الديمقراطية، ولكنه يبحث عن زعامة دينية تسيطر

عليه وتعطيه شعورا بالأمان، إذن فالقضية أنه - أساسًا - رافض للوضع الذى يعيش فيه وغير متكيف مع هذا الوضع، وغير قادر على الشعور بالأمان فى أى مستوى.

● هل ترى أن هذا الرفض الاجتماعى ناجم من أوضاع اقتصادية. مخلة بالعدالة، أو أوضاع دينية تم فرضها على المجتمع؟

○ الأزمة الاقتصادية والأزمة على مستوى القيم مسئولتان، وعندما تزداد مساحة الرفض نعرف أن الأزمة أصبحت على كل المستويات، وغالبًا فإن الأخطر فى هذا السياق هو أزمة القيم وليست الأزمة الاقتصادية، فاهتزاز السلم القيمى لدى الشباب هو الذى يؤدى مباشرة إلى حالة الرفض سواء للفجوة بين ما يتوقع الشاب تحقيقه وما يحققه بالفعل، والاختلال بين ما يطلب المجتمع من الشاب وما يمكن للشاب أن يقوم به، والاختلال الحاد فيما تنادى به القدوة فى المجتمع سواء كان رب الأسرة أو القدوة السياسية من خطاب قيمى، وما يستطيع الشاب أن يفعله عمليًا، أى اختلال الفجوة بين القيم اللفظية والقيم العملية.

كذلك هناك شعور بما يحدثه الوضع الاقتصادى من خلل بحيث أصبح من يتمتع بالحياة هو من يخرج على القانون، وهذه الصورة - فى حد ذاتها - تفقد الشاب أى إيمان له بالمجتمع، والتفسير البسيط المباشر أن هذا المجتمع فاسد، وخارج العقيدة، والله ليس معه، فيصل الشاب إلى فكرة أن يحمل سيف الله للجهاد.

ووجود خلل فى كل الهياكل التى يشكلها المجتمع هو الذى يجعل التطرف ظاهرة.

■ ١٩٩٣ ■



د. ميلاد حنا

البحث عن الأراخنة!

- أفكار أقباط المهجر عن إحياء اللغة القبطية ومفردات حياة المجتمع القبطى مثل أفكار إحياء الديناصور!
- الأقباط فى مصر لن يكونوا أرمن تركيا!
- القبول بحزب للإخوان - الآن - يعنى تسليم السلطة لهم كما حدث فى الجزائر.
- جماعة وطنى تضغط - الآن - على الكنيسة من أجل عودة الأراخنة!
- عندما أمم عبد الناصر الحياة السياسية للأقباط أصبحت القيادة - تلقائيًا - للعمامة السوداء!

«والدكتور ميلاد حنا رمز عتيد من رموز المثقفين الأقباط يدخل ساحة هذا الحوار ليضفى عليه سمتًا خاصًا هو مزيج من الأسطورة والتاريخ، ويرى أن الاستقطاب الطائفى وعلاجه هو أمر يتعلق أول ما يتعلق بالبناء العقلى لأمة تبنى تعدديتها السياسية - من وجهة نظره - على تعددية دينية».

وهنا نص الحوار :

● أيًا كان رأيك فى الاستقطاب الطائفى - سواء كان طبيعيًا أم مصطنعًا - فهل ترى أن تعلية لهجة الخطاب الدينى من الجانبين فى مصر كانت أمراً ساعد على هذا الاستقطاب بأى مقدار؟

O ماوصلنا إليه - الآن - فى مصر هو نتيجة لعوامل كثيرة طويلة من الصعب الغوص فيها بكليتها، بعض منها عوامل داخلية، والبعض الآخر عوامل خارجية، لكن المؤكد أن نقطة البداية كانت مرحلة السادات عندما أعطى حق الانطلاق للتيار الدينى بحيث يوجد بكل صوره، وكان رد الفعل الطبيعى - وقتها - أن تقوقع الأقباط حول الكنيسة، ولا يعنى هذا التفويض السياسى للكنيسة لتمثيل الأقباط، لأن هذا التفويض السياسى فى مصر لم يكن مطلقًا فى أية مرحلة من المراحل.

كانت الكنيسة تقوم بالرعاية الدينية والروحية من دون حق التمثيل السياسى على الإطلاق.

طوال تاريخ الأقباط كانوا يتركزون فى طبقتى الباشوات الإقطاعيين والأفندية، وكان رجال الدين فى كنفهم، وكنا نرى العمدة أو الصراف أو الرجل الثرى فى القرية والقسيس الذى يتبعه ويحصل منه على مرتب وبعض مكاييل من الغلة، وفى الأسقفية أو المطرانية كنا نرى باشوات، من أمثال: قلينى باشا، وفخرى

أمين عبد النور بك، وأمين بك بطرس، وعائلات كخياط وويصا، ومعهم الأساقفة أو المطارنة الذين يحمونهم.

وعلى مستوى المجلس الملى كنا نرى قيادات قبطية كثيرة، مثل: بطرس باشا غالى وإسكندر بك القصبجي وإبراهيم فهمى المنياوى وغيرهم من الشخصيات الكبيرة التى تعطى وجودًا ورعاية للبطريرك.

وقد ظهر هذا الوضع - بقوة - أيام الوفد الذى كان مشكلا من الباشوات الذين يحكمون فى مصر، والباشوات الأقباط الذين يحمون الكنيسة فتصلى الكنيسة لهم!!

وعندما جاء عبد الناصر، وترك الأثرياء الأقباط مصر، وأمم هو الحياة السياسية المصرية لصالح الضباط الأحرار الذين لم يكن فيهم قبطى واحد أصبحت قيادة الأقباط - تلقائيا - للعمامة السوداء.

الكنيسة كانت هى التنظيم الوحيد الذى يلوذ به الأقباط بعد أن ألغيت الأحزاب والجمعيات وفر الأثرياء، ولم تعد هناك - حتى - نواد للأقباط، مثل: نادى رمسيس.

وقد أراح هذا الوضع عبد الناصر، لأنه كان يريد تمييزًا واضحًا يسهل ملاحظته، والبطريرك كان واضحًا بشكله وملابسه وحركته، وبالتالى كان الأقباط واضحين تحت ملاحظته ومراقبته.

واختلف الوضع حين جاء السادات لأنه اصطدم بالأنبا شنودة، وهو رجل له تطلعات سياسية قديمة وميول زعامية، وقد كان شنودة شاعر الكتلة الوفدية فى فى شبرا، وتطلع لأن يكون زعيمًا، مثل: مكرم عبيد، ولكنه ـ لسبب أو لآخر ـ دخل الدير وأصبح بطريركا.

وعندما جاء السادات وسمح للإخوان وللجماعات الإسلامية بالعمل، فإن البابا شنودة - من جانبه - عمل هو الآخر فى اتجاه مضاد، وأصبح الأقباط تابعين للأنبا شنودة وأصبح هو رئيسهم، ولا تخرج زعامة قبطية إلا من عباءته، فالوزير أو عضو البرلمان القبطى دائمًا حريص على أن تكون الكنيسة راضية عنه.

أصبحت الكنيسة هى المؤسسة السياسية الأولى للأقباط، وهذا الأمر شرخ مصر، لأنه حولها إلى مؤسسات دينية، فالتيار الإسلامى تتنازعه مؤسستان هما: مؤسسة الدولة أو الإسلام الرسمى، وتضم الأزهر ووزير الأوقاف والأئمة وهيئة العلماء، والإسلام غير الرسمى ممثلاً فى عامة الشعب الذين أعطاهم الشارع تفويضًا بأنهم ممثلوه بأكثر مما كانت مؤسسات الإسلام الرسمى تمثلهم. أما الأقباط فكانت لهم مؤسسة واحدة.

هب ودب!

● بعدما انتهت فترة الصراع الحاد ما بين شخصيتى الأنبا شنودة والرئيس السادات، بدا أن هناك استقطابا من نوع آخر داخل أروقة الحياة القبطية ذاتها، ما بين الإكليروس من جهة وما بين المفكرين العلمانيين من جهة أخرى، فإلى أى مدى يمكن أن تكون حركة هذا التيار ناجحة؟

● أزعم أننى أمثل تيار العلمانيين الأقباط، ولى فيه توجه ورؤية، فأنا رجل متدين بقدر معتدل مثل أى مصرى، وعلى الرغم من أن الجذور دينية مثل أى مصرى أيضًا.

وترجع معرفتى بالأنبا شنودة إلى أننا كنا زعماء فى حركة مدارس الأحد منذ عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩، وكنت علمانيًا وسياسيًا وحققت ذاتى، وهو كان دينيا وأصبح زعيمًا من خلال هذا التوجه.

ومن ثمّ حين أتحدث عن التيار العلمانى، فأنا على وعى بأفكار التيار الدينى، وأعرف أين يلتقى التياران أيضًا..

ومن ضمن النقاط التى يلتقيان فيها، أن هناك خللاً فى الحياة العامة المصرية لايجعل للأقباط وزراء فى الوزارة، وإن من تعينهم الحكومة فى مجلس الشعب (البرلمان) من الأقباط هم من يطلق عليهم (من هب ودب)، ومن حارقى البخور والزاحفين على البطون من أجل منصب.

وهذه المهزلة دفعت الأقباط فى مصر إلى التساؤل : لماذا لاتوجد شخصيات محترمة لتمثلنا؟!

وربما وجد الأقباط بعضًا من هذه الشخصيات فى التيار المدنى العلمانى، ودفع هذا إلى دخول شخصية أخرى إلى هذا التيار.

أنا توجهى اشتراكى - كما هو معروف - ولكننى وجدت أن موضوع الاشتراكية وإعادة توزيع الثروة هو موضوع مؤجل، وأن القضية التى تفرض نفسها حاليًا هى : هل تحكم مصر بدولة دينية أو بدولة مدنية؟!

وتغير الدور الرئيسى لى، فرفضت عرض خالد محيى الدين لأصبح نائب رئيس حزب التجمع، وعرض فؤاد سراج الدين لأصبح سكرتير عام الوفد، لأن قضية الأحزاب وتداول السلطة من خلالها - فى نظرى - هى الأخرى أصبحت مؤجلة، وآثرت أن أدخل إلى المعترك القبطى بهدف إحياء التراث المصرى فى مشاركة الأقباط فى الحياة السياسية.

● تقول : «التراث المصرى»، فهل هذا من وجهة نظرك يعنى إحياء ما يسمى تراثًا «قبطيًا»؟

○ طبعًا لا . . هناك تراثان، أحدهما قبطى دينى يتبناه - الآن - أقباط المهجر ويسعى إلى إحياء اللغة القبطية، ومفردات المجتمع القبطى، وهذا أمر مستحيل كإحياء الديناصور، وهناك تراث قبطى آخر وهو التراث السياسى الذى يسعى إلى تحقيق مجتمع المواطنة على أساس الحقوق المتكافئة لجميع المواطنين من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العنصر أو العقيدة.

توجهنا كعلمانيين مستقبلى وليس سلفيًا، وللجزئية ذاتها أنا ضد السلفية القبطية بمقدار ما أنا ضد السلفية الإسلامية.

نحن نسعى لاستخدام زخم الحضارة التاريخى لمصر لدفعها فى اتجاه المواطنة ولكى يعيش ناسها فى القرن ٢١، ولهذا السبب كنت سعيدًا بأن أصبح عضوًا فى المجلس الأعلى للثقافة لأمارس دورًا حضاريًا وثقافيًا كقبطى فى حياة بلدى.

ولهذا السبب عكفت على دراسة التاريخ لأستخرج منه ما يدفع هذه الحركة، فوجدت فى مصر خصوصية بديعة هى Political Pluralism أو التعددية السياسية كنتيجة للتعددية الدينية، وهو أمر لاتعرفه المنطقة من حولها «التى لاتعرف التعددية الدينية أو السياسية».

عندما جاء الإسلام إلى مصر امتزجت أفكار وأساطير الفراعنة والأقباط والمسلمين السنة والمسلمين الشيعة، ورأينا عادات وتقاليد فيها هذا المزيج، مثل: الجنازات، والاحتفال بالأربعين، وعيد عاشوراء، وشم النسيم، وأكل القلقاس فى عيد الغطاس، وأكل البلح فى عيد النيروز. وهذا تراث مصر الذى يتربع الإسلام على قمته.

الأعمدة السبعة للشخصية المصرية، تدور حول رقائق تاريخية أربع هى : الفرعونية، واليونانية - الرومانية، والقبطية، والإسلام، ولكن ما أدعو إليه أن تكون هذه الرقائق شفافة متصلة، ومع الرقائق الأربع ثلاثة أعمدة أخرى - بحكم الجغرافيا - هى : أن مصر عربية وتتحدث وتفكر بالعربية، ثم هى بحر أوسطية ولا أنسى فى هذا الصدد مقولة الخديو إسماعيل بأن مصر جزء من أوروبا، ثم مصر إفريقية ومستقبل مصر فى إفريقيا.

كل مصرى فيه هذه الأعمدة السبعة بدرجات متفاوتة، والبلد نفسه يتفاوت فيه الثقل النسبى لأحد هذه الأعمدة بحسب المرحلة التاريخية التى يمر بها، ففى فترة عبد الناصر كان العامود العربى أقوى الأعمدة، وعند طه حسين كان العامود البحر الأوسطى أقوى من الجميع، وعند الشيخ متولى الشعراوى العامود الإسلامى أقوى ولكن لابد أن يكون هناك مؤثر قبطى فى شخصيته حتى ولو بمقدار فتلة، وكذلك مؤثران فرعونى ويونانى، والبابا شنودة سنجد عنده العامود القبطى أقوى ولكن فى تكوين شخصيته عامود إسلامى كبير.

المسيحية القبطية مصرية وهذه خصوصيتها، فليست عالمية «يونيفرسال»، مثل: كتلة الكنيسة الكاثوليكية، ولكنها محلية مصرية يدخل فى تكوينها الأعمدة السبعة للشخصية المصرية.

ومع هذه الخصوصية لابد أن تستمر حياة الأقباط فى مصر حتى ولو حكمت إسلاميًا، فالأقباط - فى مصر - لن يكونوا أرمن تركيا.

والأقباط لن يكونوا أهل البوسنة والهرسك، هم جزء من تراب مصر ولابد أن يعيشوا فيها، ولكن ما نسعى إليه كيف يعيشون مرتاحين.

لكى يحدث ذلك لابد من المشاركة بين الأقباط والمسلمين وليس المناصفة بالطبع، فحتى فى عهد المماليك كان الباشكاتب الذى يملك الخزانة قبطيًا، وفى عهد محمد على كان الجوهرى إلى جواره قبطى، وعمر مكرم تحرك مع الأقباط لمواجهة الفرنساوية، وحزب مصطفى كامل (الحزب الوطنى) كان يضم أقباطًا، وعندما خرج منه الأقباط بعد أن أخذ توجهًا إسلاميًا يغازل الخلافة التركية سقط هذا الحزب وانتهى.

أما سعد زغلول فكان من أول دقيقة حريصًا على مشاركة الأقباط، ولولا مشاركة الأقباط ما نجح كحاكم مصرى فى الحصول على تصريح ٢٨ (فبراير)، وما أمكن الحصول على استقلال مصر الجزئى عام ١٩٢٢، وما أمكن الحصول على دستور ١٩٢٣.

أنين

● **كلمتنى عن الفترة التى أمم فيها عبد الناصر النشاط السياسى، وأن أقباط مصر كانوا الأكثر تأثراً بهذا التأميم، إلا أننى لم أسمع ولم يسمع أحد من المؤرخين الذين أصاخوا السمع وقتها أنينًا قبطيًا فى هذه الفترة بمقدار ما سمعناه فى عهد السادات ونسمعه ـ الآن ـ فلماذا اختفى احتجاجكم فى عهد عبد الناصر الذى تقولون: إنكم أضرتم فيه؟**

○ أقباط مصر جزء من شعبها الذى عاش عصور القهر الطويلة، وتحمل كل ما فيها، والثورة التى فجرها الوفد أنعشت الحياة المصرية السياسية، وأعطت روحًا جديدة تؤكد أن الأفكار الليبرالية يمكن أن تسود مصر.

هذا المتغير أوجد توازنات جديدة وروحًا جديدة تتطلع اليوم إلى حقوق الإنسان، وثورة المعلومات وجمعيات الحريات والحركة الثقافية الفكرية التى تبحث عن تجسيد جديد لهوية المصريين.

وإذا كان الأقباط هم جزء من المصريين، فلماذا لايكونون مشاركين فى الحكم، ليس معنى المشاركة هو الاقتسام، فهناك فارق جوهرى بين الصياغة اللبنانية والصياغة المصرية، ومن ثمّ أصبح الوجود القبطى متحققًا بعد ثورة ١٩.

ولكن عندما جاء عبد الناصر جعل من الأقباط كيانًا مهمشًا، ولم يصبح لديهم فى البرلمان عضواً واحدًا إلا بطريق التعيين، وتحت لافتة (من هب ودب).

أنا فى حديثى كله لا أنظر للأقباط بمقدار ما أنظر إلى مصر، مشاركة الأقباط فى الحكم ليست لحماية الأقباط ولكنها لحماية الصيغة المصرية، وهى حبوب المصل التى يتعاطاها الضمير المصرى ضد الأصولية مسيحية كانت أو مسلمة.

- **حين عادت التعددية السياسية إلى مصر بدت وكأنها غير قادرة على اجتذاب الأقباط إلى الهياكل والتشكيلات السياسية التى بدأت عملها منذ ١٩٧٦، بل إن حزبًا كحزب الوفد له تراث وتاريخ مع الأقباط، لم ينجح فى اجتذابهم إليه .. ما هو تفسيرك؟**

○ أقباط مصر تحركوا عام ١٩١٩ ضد عدو مشترك هو الاستعمار، وأنجزوا مهمتهم التاريخية، والآن لايوجد استعمار - بالمفهوم التقليدى - وبناء عليه، فإن أى تحرك سياسى للأقباط سيكون رد الفعل له تحركًا إسلاميًا فى المقابل.

التحرك - إذن - لن يكون مصريًا عقلانيًا بمقدار ما هو أصولى أو إرهابى.

ومن ثمّ لايرغب أقباط مصر فى إعطاء فرصة لهذا التيار لكى يتكون على حساب نشاطهم الحزبى.

فالأقباط لاتفرق معهم أن يكون لديهم عشرة نواب فى البرلمان أو عشرون فهؤلاء سيصفقون وأولئك سيصفقون، كما لاتفرق معهم أن يكون لهم وزير أو اثنان أو ثلاثة فى مجلس الوزراء.

ما يفرق مع الأقباط ويهمهم هو البيع والشراء وملكية البيوت والتعليم وحقوقهم فى بناء كنائس وحقوقهم فى أن يتعبدوا بالطريقة التى يرونها.

فى سنة ١٩٢٤ مع إلغاء الخلافة العثمانية لم يكن أقباط مصر مهتمين بإلغاء الخط الهمايونى الذى يحدد عملية بناء الكنائس فى مصر لأنهم كانوا مهمومين بتحقيق استقلال مصر، فقد كان هناك إحساس بالمواطنة، ولم يكن أحد يتصور عودة الدين للحكم بعد سيادة قيم الليبرالية وعصر النهضة.

على أية حال، فالأقباط اليوم متقوقعون على مطالبهم داخل الكنائس ولايودون ممارسة نشاط سياسى حزبى لكيلا يسمحوا للتطرف بالحركة استغلالاً لهذا النشاط.

وردة !

● تبدو مسألة مشاركة الأقباط التى لمستها غير مرة - فى هذا الحوار فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية ـ وكأنه تثبيت لوردة فى عروة الجاكيت، فأنت عضو مهم فى التجمع، ومع ذلك هل تشعر أنك تشارك بالفعل فى تحريك هذا الحزب، أم أنك.وردة فى عروة جاكيت خالد محيى الدين يثبت بها استنارته وتقدمه؟

○ النظام كله System من أيام عبد الناصر حتى الآن هو نظام الوردة والجاكيت!! وسواء كان هذا فى الحكومة أو فى حزب التجمع فهو نظام اجتماعى كامل.

وبمثل هذا الإحساس يفتشون الآن فى الإدارة المصرية عن شخصية قبطية مائعة ليس لها طعم، ليضعوها فى المكتب السياسى للحزب الوطنى «الحاكم»، لتصبح هى الأخرى وردة فى عروة الجاكيت.

ولهذا السبب ليست هناك فاعلية فى الأحزاب والمؤسسات السياسية.

عندما يتحول النظام ككل إلى شكل ديمقراطى وثقافى وحضارى ويمارس فيه

الأفراد أدوارهم بفاعلية ستجد شيئًا جديدًا قد ظهر، وفى هذا الوقت سيعمل الأقباط وسيقومون بدورهم التاريخى، وسيبرز دور الأفندية وينكمش دور الكنيسة.

وهذه عملية واسعة ستأخذ وقتا، وهى مشروطة بعوامل داخلية كثيرة اجتماعيّا واقتصاديّا وسياسيّا، وبعوامل إقليمية، فمثلاً: كيف تقبل الأصولية الإسرائيلية أو الأصولية الإيرانية من دون أن تقبل بظهور الأصولية المسلمة والقبطية فى مصر.

ثم فى الإطار العالمى، إذا كان الاتحاد السوفيتى تفكك فالتبلور الطبقى أصبح غير وارد، والتبلور الوطنى أصبح غير وارد، بل وسقطت يوغسلافيا نفسها صاحبة الاندماج القومى، والتى كانت وردة فى عروة جاكيت المجموعة الشيوعية كلها.

سقطت الوردة كما سقطت كل العراوى.

ولكن نظام (الوردة والعروة) لم يسقط فى المنطقة العربية أو مصر، لأننا لم نتجاوز أزمتنا الحضارية بعد.

أرفض الفكرة التى يروج لها البعض قائلين: إن مصر لن تحكم بأصولية إسلامية لأن هذا مطلب أميركى، فحماية مصر لايمكن أن تأتى من أميركا، ولايهم أميركا كثيرًا أن تحمى مصر.

نحن مع التكامل والاندماج القومى لأنه مشروعنا للعبور من أزمتنا الحضارية، وبهذا المنطق عندما اندلعت فى (أكتوبر) الماضى أحداث فتنة طائفية فى منطقة إمبابة بالجيزة أسرعنا إلى إجراء حوار مع الإخوان المسلمين وحوار آخر مع الحكومة، فأما حوارنا مع الحكومة فكان سيئا عبر لجنة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، التى لم نر لها هدفًا سوى لىّ ذراع الأقباط ليأخذوا منهم تصريحًا بالموافقة على تطبيق الشريعة الإسلامية، وقد رفضت هذا، ورفض البابا شنودة، وجعل الأساقفة يقفون معى، بعد أن أصر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى هذا الحوار أن يبتز من الأقباط (ثلاثة أساقفة وقسيسا واثنين من المدنيين) موافقة على تطبيق الشريعة، وقلنا لهم : افعلوا ما تريدون، ولكن لن تأخذوا منا موافقة.

أما حوار الإخوان المسلمين فكان متحضراً وجميلاً، وقد دفعنى أن أبحث مع الأستاذ أنطوان سيدهم رئيس تحرير جريدة وطنى تشكيل مجموعة من الأقباط تنسق فيما بينها للقيام بالحوار مع الإخوان، فأنشأنا ما أسميناه جماعة وطنى.

تضاغط

● **ألا تمثل هذه الجماعة فى دورها السياسى لونًا من ألوان التضاغط على المساحة التى تمارس فيها القيادة الكنسية دورها السياسى؟**

○ بالضرورة سيحدث هذا، وكانت أولى مقالاتى فى وطنى، تمارس ضغطًا على البطريرك لكى يعود دور الأفندية من الأقباط المدنيين فى الكنيسة، وهم الذين يسمون الأراخنة وهى جمع كلمة «أرخى» أو «أرشى» التى تعنى رئيسًا.

البابا شنودة - الآن استبعد الرؤساء، ونحن نضغط لندخل هذه العناصر العلمانية المدنية إلى الكنيسة.

هذا هو الطريق الوحيد لمشاركة قبطية ذكية فى الحياة السياسية، بدلاً من ترك الأمر لعناصر مدنية متواضعة المستوى تستعين بها، من أمثال: فكرى مكرم عبيد.

فإذا كانت الحكومة تريد وردة فى العروة فلتكن وردة حقيقية وليست صناعية.

هذا - إذن - شكل ضغطا على الكنيسة، وأمامنا طريق طويل، ولكننا حريصون فيه - كل الحرص - ألا نتحول إلى حزب سياسى.

● **مع حرصكم ألا يكون لكم حزب سياسى، لماذا اخترتم الإخوان بالذات لإجراء الحوار المسلم - القبطى معهم؟**

○ كانت المبادرة للحوار من الإخوان وبشكل فردى وانتقائى، ولأننا لانملك حزبًا، فقد اختاروا مجموعة من الشخصيات الشهيرة وسادت النوايا الطيبة والنبيلة فاستجبنا.

هذه المجموعة القبطية المستنيرة حاولت من قبل الحوار مع البابا لتحقيق الإصلاح والتهدئة فأغلق الباب، وقالت لنا الكنيسة : إذا أردتم المجىء كأفراد لأخذ البركة فلا مانع، أما كمجموعة فهذا مرفوض.

وذهبنا إلى الدولة لعمل حوار حول قضية الفتنة الطائفية، فوجدنا من يقول : من أنتم؟ وهل عندكم تفويض من الأقباط بتمثيلهم؟!

نحن شاركنا فى هذا الحوار دون أن نقبل فكرة وجود حزب للإخوان، فإنشاء حزب للإخوان - الآن - يعنى تقديم السلطة لهم، بحيث يتكرر ما حدث فى الجزائر، وهذا أمر مرفوض، فالوضع الحالى أحسن مئات المرات من أى احتمالات مفزعة تأتى بها مثل هذه الأحزاب الدينية.

وربما كانت حسابات النظام فى مصر هى أن وجود قدر من الأصولية الدينية، وتهديداتها المعروفة، سيجبر الغرب على استمرار إعطاء مصر معونات وتأييد، ومن ثمّ سوف يقضى على فكرة التعددية وتداول السلطة ليبقى النظام الحالى يقود معركته ضد الأصولية.

إلا أن هذه الحسابات - جميعًا - قصيرة النظر، لأنه لا حل أمام هذا النظام لمواجهة الأصولية ولدعم قوته سوى طريق من ثلاثة عناصر، هى :

- توسيع رقعة الديمقراطية.
- مشاركة حقيقية للأقباط فى السلطة.
- مزيد من التحرك للهيئات الأهلية.

وما لم تتحرك السلطة بوعى وفهم فى الاتجاه الصحيح، فإن الظروف قد تتطور إلى عكس ماتريد، لأن الطرف الآخر لديه تمويل ودعم من خارج الحدود إيرانيا كان أم سودانيا، ولديه خبرة الجزائر وله تنظيماته، ولن تحمى أميركا أحدا، بل يمكن أن تترك مصر فى مستنقع الأصولية لخمسين أو ستين سنة، ومن ثمّ أقول: إن الحرب بين الغرب والإسلام وهمية وهبيلة، فالإسلام لن يستطيع أن يغزو الغرب ويجعله مسلمًا، كل ما يستطيعه المسلمون هو أن يبنوا جامعًا فى لندن أو باريس أو واشنطن، ولكنهم لن يجعلوا الغرب مسلماً لأنه ببساطة ليس مسيحيًا، الغرب دينه التكنولوجيا.

ومن جانبه لايفكر الغرب فى القضاء على المسلمين لأنهم مليار و ٢٠٠ ألف.

وعلى هذا النحو فلن يتدخل أحد لحماية نظام من خطر الأصولية، ولكن على هذا النظام أن يحمى نفسه بالنقاط التى ذكرتها.

خصوصية

● **فى حديثك عن الخصوصية المصرية لمست حركة الأحزاب والسلطة والمثقفين والكنيسة، ولكنك لم تتعرض للمكونات الرئيسية للعقل المصرى سواء وليدة التنشئة الاجتماعية أم التعليم السياسى؟**

○ أداء الدولة فيه تناقضات.

فإذا نظرت إلى وزير التعليم فستجده حضاريًا مثقفًا يحمى حضارة مصر ويسعى إلى تطوير التعليم، بينما وزير الأوقاف يبيع للسلطة فكرة أن الخلاص لمصر هو فى الانتماء الإسلامى، ومن ثمّ يعلم الأولاد فى الكتاتيب، ويعطى جوائز للأطفال من حفظة القرآن الكريم، وستجد الدولة تتحرك فى الاتجاه الأول وفى الاتجاه الثانى بالقوة نفسها.

وسنجد السياسة الإعلامية متأثرة بنواح تمويلية معينة تصعد من شأن الفكر الأصولى، وسنجد وزير الثقافة يرسم لوحات، ويقوم بأنشطة فنية وثقافية ولكنه لايسهم فى صياغة الفكر والثقافة المصرية وغير مسموح له بهذا.

الدولة فى تناقض ولكن أهم طرقها للحركة فى مواجهة كل ما يحدث هو صياغة العقل والوجدان المصرى التى تعتمد على الإعلام والثقافة والتعليم بالدرجة الأولى.

بغير هذا فستظل الدولة فى مواجهتها للتطرف معتمدة على الشرطة والجيش، وهذه مؤسسات لاتعرف إلا أن تقول للرئيس : «تمام يافندم مسكنا الأصوليين وقضينا عليهم».

المجتمع الذى أفرخ هؤلاء الأصوليين الذين أمسك بهم الجيش أو قضت عليهم الشرطة، سيفرخ مثلهم ٢٠٠ مرة بعد ذلك، لأن مناخًا سياسيًا وحضاريًا واقتصاديًا معينًا يسوده.

الحل - كما - قلت يتمثل فى تغيير نظام التعليم ونظام الإعلام وقواعد الخطاب الدينى لكل من المسيحية والإسلام فى مصر.

■ ١٩٩٣ ■



وليم سليمان قلادة:

حكايات الصفوة القبطية!

- الكنيسة المصرية بدأت «مستقلة» فى بلد «مستعمر»!
- طرد مصر من المسيحية العالمية كان بسبب استقلالية كنيستها.
- الإرسالية الأميريكية كانت أشرس من الإنجليزية فى هجومها على الكنيسة المصرية واعتبرت النموذج المصرى للمسيحية منحطًا وفاسدًا تمامًا كالمومياوات!
- الكنيسة المصرية كانت الفصيلة الأولى التى واجهت محاولات التغريب ونسخ التراث!
- خفنًا على تجربة عبد الناصر من مجلس الكنائس العالمى.. فقررت الكنيسة القبطية دخول المواجهة!
- الصفوة القبطية حاولت تعليق قصورها وتقصيرها على شماعة البابا شنودة!

- رفيق حبيب يستهويه التناسق والتقابل بين الظاهرتين المسيحية والإسلامية بغض النظر عن الكم والكيف!
- الإخوان لديهم برنامج سياسى ودستورى بديل.. أما أى تجمع قبطى فهو لايريد إلا النظام القائم بكل مبادئه الأساسية.
- البروتستانت الذين هاجموا الدور السياسى للكنيسة الأرثوذكسية هم مصريون، ولايمكن القول: إنهم يعبرون عن الخارج.. وفى الوقت نفسه لايمكن نسيان وتجاهل رواسب الإرساليات القديمة فى فكرهم.
- المسلمون والأقباط كانوا فى كل مراحل التاريخ المصرى مستضعفين!

«صيحة مواجهة التغريب ومحاولات نسخ التراث، لم تعد حكراً على جماعات الإسلام السياسى فى مصر، ولم تعد بنود الخطاب السياسى لهذه الجماعات - بغض النظر عن التفاوتات الفقهية والحركية والإعلامية - هى الساحة الوحيدة لظهور هذه المقولات. ففى ساحة العقل القبطى المصرى جدل يحمل اللافتة نفسها، ويرفع ذات العنوان حيث تبدو ملامحه من خلال العلاقة بين المذاهب المسيحية المختلفة.

مهمة هذه الحوارات أن تستجلى وتحاول الكشف، ولكن فى إطار القوام المصرى الوطنى والعقلى الذى ينبذ التطرف ويحتقر الفتنة، وفى هذا الإطار يأتى حوار المستشار وليم سليمان قلادة كأحد المثقفين الأقباط فى مصر».

- **إلى أى مدى تؤثر العلاقة بين المذاهب المسيحية فى مصر على الوعى القبطى، وما هو تأثير التجاذب بين هذه المذاهب على دفع العقل القبطى على الارتباط بالخارج أو بالداخل؟**

○ فى ستينيات القرن الأول جاء مرقس الرسول إلى مصر ونشر المسيحية، والتأم المصريون ـ منذ البداية ـ فى كنيسة محلية تجمعهم وتعلمهم وتحتضنهم فى مواجهة الاضطهادات العديدة.

من الممكن أن نعتبر أن الكنيسة المصرية كانت (مستقلة) فى بلد (مستعمر)، فمصر كانت ولاية تابعة لروما، ثم تابعة لبيزنطة، ولكن الكنيسة المصرية كانت مستقلة، رئاستها فى مصر، ولاتتبع أية كنيسة فى العالم.

أتصور أن المصريين فى أعماقهم، أو عقلهم الباطن كانوا يريدون أن تكون بلادهم ككنيستهم مستقلة!

لقد ظل سمت الاستقلال مهيمناً على كل أنشطة الكنيسة المصرية خلال هذه الآونة، ودخلت به هذه الكنيسة المعارك الدينية والمعارك الوطنية فى مواجهة الخارج.

كان بطاركة الكنيسة القبطية هم الزعماء المعبرون عن مصر كلها، وشملت طقوس الكنيسة من بدايتها وحتى اليوم، فى كل قداس صلوات مخصوصة من أجل أرض مصر وزروعها وثمارها وشعبها، وهى صلوات شعر تعبر عن الافتتان بجمال مصر، وتوجه الشعب إلى الانتماء إلى هذه الأرض، والتعب من أجلها، وخدمتها الخدمة الحقيقية، وتوزيع المحصول بالعدل، أى أن الكنيسة خلعت البردة الدينية على العمليات الاقتصادية والإنتاجية، بحيث أخذ الانتماء إلى مصر منذ البداية طابعاً دينيّا، حين كانت خدمة البلد هى واجب دينى يحاسب عنه المؤمن أمام الله، ثم كان بطاركة الكنيسة المصرية بحكم خلفيتهم العلمية اللاهوتية يتصدون بالمواجهة لـ (الخارج) أيضًا.

ففى البداية أنشئت مدرسة إكليريكية لاهوتية فى الإسكندرية، لأن الإسكندرية كانت خليفة أثينا التى تضم كل الفلاسفة والعلماء اليونانيين، بعد أن صاغها الإسكندر الأكبر على هذا النحو كمركز ثقافى ومن بعده البطالمة، ومن هنا كانت الكنيسة المصرية تواجه فى الإسكندرية تحدياً فكريّا حقيقيّا، ونهض علماؤها منذ البداية بمهمة المواجهة مع هؤلاء الفلاسفة، وحقق العلماء الأقباط الكنسيون أعلى مستوى من استيعاب الفكر اليونانى والفلسفة الإغريقية، وكانت الأسماء العظيمة المشهورة : إكليماندوس، وأورجيانوس، بان تينوس من آباء الإكليريكية اللاهوتية فى الإسكندرية الذين تتلمذ الأساقفة والبطاركة من الكنائس الأخرى عليهم، وبحكم هذه الخلفية، وهذه المكانة، كان البطاركة المصريون يرأسون المجامع والمؤتمرات المسكونية التى تبحث فى أمور العقيدة، وفى أمور الدين، وكانت لهم مواقف أثارت اعتراض ومقاومة كنائس الدول التى تستعمر مصر.

ومن هؤلاء شمامسة شبان أمثال أثاناسيوس ذى الخمسة وعشرين ربيعاً، الذى عبر عن الرأى المسيحى السليم بحزم فى مثل هذه المجامع، بما أثار روما وبيزنطة.

بل إن بطريرك الإسكندرية ذهب إلى عاصمة الإمبراطورية فى بيزنطة وحرم بطريرك الإمبراطورية، وقام بترحيله إلى مصر فى أخميم حيث دفن هناك.

كانت الكنيسة القبطية تعبر عن الشموخ المصرى فى مواجهة الخارج، لدرجة أنها تعرضت لمؤامرة عام ٤٥١ فى مجمع مشهور اسمه «خلق دنيا» طردت

الكنيسة المصرية فى نهايته، وطرد بطريركها «ديوسكوروس» من المسيحية العالمية.

كنيسة بهذا الماضى وهذا الرسوخ لابد أن تكون مستقلة فى تعليمها وفى وجدانها، فهى كنيسة ليست وافدة وهذا ما أثار عليها الهجمات طوال عصر الاستعمار، ومع مجىء الإرساليات.

عندما كان لورد كرومر هو المعتمد البريطانى فى القارة كتب كتاباً عن مصر أسماه Modern Egypt أو مصر المحدثة، وأورد فيه ملامح عن الأقباط المصريين، راوياً «أن هؤلاء الأقباط قابلونا بمشاعر خالية من الصداقة»، وقال: إنه لم يجد فرقاً بين الأقباط والمسلمين فى المسائل العامة، وكان الفارق الوحيد أن هذا يصلى فى مسجد وهذا يصلى فى كنيسة.

المواجهة!

- **أشرت - منذ لحظات - إلى دور الإرساليات فى الهجوم على الدور الوطنى للكنيسة المصرية، فهل كانت هذه الإرساليات - بكل تطورات دورها اللاحقة - تشكل منفذاً للارتباط بـ(الخارج) على حساب (الداخل)؟**

○ شغلنى موضوع الإرساليات فترة طويلة فى الستينيات، ونشرت دراستى عنه فى كتاب اسمه «الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية».

فإذا ما نحينا الإرساليات الكاثوليكية جانبًا لضعف دورها، فسنجد أننا أمام نوعين من الإرساليات البروستانتية، وهما: الإرساليات الإنجليزية، والإرساليات الأميركية.

الإرسالية الإنجليزية كانت لها طريقة بالغة الدهاء، إذ لم تكن تريد أن تفصل الأقباط عن كنيستهم، فقد فتحوا مدرسة لاهوتية تعلم الأقباط تعاليم الكنيسة الإنجيلية وهم بملابس الكنيسة القبطية، لكى تضمن أن يقوم هؤلاء بنشر التعاليم

فى مصر، من دون مقاومة من الناس، وهو الأسلوب نفسه الذى اتبعتة الإرسالية الإنجيلية فى الهند، إلا أنه فشل فى مصر فشلاً ذريعاً، وهجر الأقباط المدرسة اللاهوتية الإنجيلية وأغلقت أبوابها، وأرسل أصحابها إلى مراكزهم الرئيسية يقولون: إنهم لم يستطيعوا التأثير فى الأقباط.

وقد وردت هذه القصة فى مذكرات سكرتير إرسالية «سى . إم . إس» (Church Mission Society)، والذى ذكر - أيضاً أن هذه الإرسالية رحلت عن مصر ولم تعد إليها إلا فى أعقاب الاحتلال.

كانت كوادر هذه الإرساليات ذات مستوى رفيع، من خريجى كمبردج وأكسفورد، وقد جاء أحدها عام ١٨٩٨ ويدعى دوجلاس ثورنتون، ودعا بعضاً من قيادات القبط لإقناعهم ببدء إجراء مواجهة عقائدية مع المسلمين، كجزء من محاولات النفاذ بين مكونات الأمة، وقد كتب خليفة ثورود سيرته بعد ذلك مؤكداً أن جميع الأقباط الحاضرين رفضوا القيام بهذا العمل.

كانت الإرسالية الأميركية أشرس فى مواجهتها مع الكنيسة القبطية، وقد كتب تشارلز واطسون ابن أندرو واطسون (أحد كبار مؤسسى هذه الإرسالية) قائلاً : «عندما وصلنا إلى مصر وجدنا نموذجاً منحطاً للمسيحية وليس له علاج، لقد فسد - نهائيًا - مثل: مومياوات قدماء المصريين، والحل الوحيد هو هدم هذه الكنيسة تماماً، بحيث ينضم من يريد أن يبقى مسيحيًا إلى كنائس البروتستانت».

وعندما قام البطريرك كيرلس الخامس بعمل تحريم على إدخال أبناء الأقباط إلى مدارس الأميركان، ذهب إليه واحد من زعماء الإرسالية الأميريكية اسمه جون هوك بصحبة القنصل الأميركى، وقال للبطريرك : «لماذا تمنع المصريين من دخول مدارسنا، لقد جئنا لنعلم الإنجيل للأقباط؟».

وهنا استشاط كيرلس غضباً صارخاً بأن المصريين يعرفون الإنجيل قبل أن توجد أميركا فى الوجود، وإذا كانت الإرسالية تريد تعليم الإنجيل فلتذهب إلى قومك فى أميركا وتصالحهم (كان ذلك وقت الحرب الأهلية الأميريكية).

كانت الكنيسة القبطية - إذن - هى الفصيلة الأولى التى واجهت محاولات نسخ التراث والتغريب.

والشيء اللافت أن مواجهة الإرسالية الأميريكية كانت قبطية / مسلمة، فعندما كان مشايخ المسلمين يرون الإرسالية الأميريكية فتحت مدرسة فى أى مكان وبدأت فى توزيع صحيفتها (الشرق والغرب)، كانوا يبلغون الكنيسة القبطية لفتح مدرسة فى مواجهتها ويساندون هذه المدرسة الوطنية.

دالاس ومجلس الكنائس!

● **أود أن نعبر سنوات الأساس التاريخى لدور الكنيسة المصرية الوطنى أو مواجهتها لمحاولات التغريب والاختراق، لندرس عناصر موقفها فى المجالين نفسهما الآن؟**

O بعد زوال عصر الاستعمار التقليدى، ومع بدء نشوء الدول الحديثة، تفككت الإمبراطوريتان الفرنسية والبريطانية، واستقلت الدول الصغيرة فى آسيا وإفريقيا وحصلت على عضوية الأمم المتحدة، ولم تعد هذه الدول تمثل تلك الساحة القديمة التى يرسل فيها التجار الإرساليات كطلائع تمهد للسيطرة.

ومن ثمّ كان لابد أن تتحول الإرساليات فى هذه البلاد وتأخذ وضع الكنائس المستقلة، ويضمها مجلس هو مجلس الكنائس العالمى، الذى كان مكاناً لتجمع مؤسسات الإرساليات وتنظيم العمل بينها، وكان أول مؤتمراته فى أمستردام عام ١٩٤٨.

عندما بدأ هذا المجلس رفضت الدول الشرقية أن تدخله، فقد كان هذا هو وقت بداية المواجهة الشرسة بين الشرق والغرب، والتى كان يهندس لها جون فوستر دالاس، أحد أعضاء مجلس الكنائس العالمى، وفيما يبدو أن تكوينه الأول كان دينيّا كنسيّا.

وبدأ هذا المجلس ينشط فى ضم كنائس العالم الثالث التقليدية العريقة، ثم بدأت نشاطاته تأخذ منحى اقتصادياً اجتماعيا يواجه تجارب التنمية المستقلة، والتحول الاشتراكى، والتى كانت تجربة عبدالناصر المصرية أهمها وعندما قرأ

مجموعة من الشباب القبطى المثقف هذه الكتابات فى الستينيات، قاموا بمساعدة الكنيسة القبطية بإعداد المنشورات للرد على مجلس الكنائس العالمى ووزعوها فى الكنائس القبطية، ووصلت هذه المنشورات إلى مجلس الكنائس العالمى فأحدثت انزعاجاً شديداً، وبدأت الردود ترد من باريس وغيرها لتعكس هذا الانزعاج الشديد.

ولم يكن هدف المجموعة القبطية - التى كنت أنتمى إليها - أن تخرج مصر من عضوية مجلس الكنائس العالمى، فهو منظمة دولية مثل الأمم المتحدة، أو المؤتمر الإسلامى، وإذا كان بعض زعماء هذه المنظمة يفرضون عليها توجهات وقرارات معينة، فإن هذا لايعنى انسحاب مصر منه، نحن - فقط - قمنا بالرد والمواجهة لندعم مواقف مندوبينا هناك.

وقد أثمرت مواجهتنا فى كثير من الأحيان، فعند عقد الجمعية العمومية لمجلس الكنائس العالمى فى نيودلهى عام ١٩٦٤، فى ظل ضغط صهيونى للوصول إلى قرار بإدانة معاداة السامية، يمكّن لها من مزيد من النفوذ على المجلس، قام مندوب الكنيسة القبطية فى مصر وهو الأنبا صموئيل، وقال : «أرجو أن يسجل أنه حين تُذكر إسرائيل فى هذا القرار، فإن هذا يعنى إسرائيل الكتاب المقدس، وليس إسرائيل ككيان سياسى، فنحن فى مؤتمر دينى، والكلام فيه لابد أن يكون دينيّا».

وهنا قام الغربيون من أعضاء المجلس بالتراجع أمامه قائلين : «نرجو من مندوبى الكنائس الآتية من العالم الثالث التى لم تقترف جرائم معاداة السامية أن تصمت، فنحن هنا لنعتذر عما اقترفناه - نحن - فى حق اليهود».

وهكذا فإن الكنيسة القبطية المصرية كانت أول من تصدى للهيمنة الغربية على مجلس الكنائس، وتصدى علماء لاهوت شرقيون، وكنائس شرقية - بعد ذلك - لمواقف المجلس، وكان من بينهم بعض العلماء الروس فى معاهدهم فى باريس أو نيويورك.

ومع مرور الوقت بدأ العالم الثالث يحقق السيطرة على المجلس، ووصلت كنائس العالم الثالث إلى احتلال منصب سكرتير المجلس لأكثر من مرة.

ثم بدأ المجلس يفقد قيمته مع انتهاء الحرب الباردة، ولم تعد لديه السطوة المؤثرة التى كانت فى الستينيات.

● ما تأثيره الحالى فى مصر؟

○ لم يعد له تأثير يذكر، ففى المجال الدينى العقائدى، التأثير غير وارد، وفى المجال السياسى هناك حقيقة - لابد من ذكرها - وهى أن الكنيسة القبطية ليس لها نظرية سياسية أو اقتصادية مختلفة عن النظام الموجود فى مصر، وهذه مسلمة من مسلمات الحياة المصرية منذ ثورة ١٩١٩، فقد ذهب عدلى يكن - أيام المواجهة مع سعد زغلول - ليحصل على تأييد الأنبا كيرلس، فقال له : «يا ابنى أنا أعطيت ختمى لسعد باشا»!! أى أن تأييد الكنيسة للنظام لاينظر حتى لأتباعها من ديانتها.

أما التأثير الشكلى لمجلس الكنائس العالمى، فيمكن أن يكون فى جانب الكنيسة القبطية لو لعبت دورها جيدًا فى هذا المجلس من خلال الحضور الإيجابى، وكان هذا هو مقصدنا كمثقفين أقباط من نقد مجلس الكنائس العالمى، بحيث نحقق قيام الكنيسة القبطية بتقديم مفاهيمها وخبرتها السياسية للعالم.

● ألا تفعل الكنيسة المصرية هذا؟

○ لابل تفعل، وتقدم خبرتها، وهناك قسم فى المجلس اليوم اسمه قسم الحوار الاسلامى / المسيحى، وكل المصريين الذين يذهبون إليه يقدمون خبرة الوحدة المصرية.

● من المصريون الذين يحضرون عادة اجتماعات مجلس الكنائس؟

○ واحد من رؤساء المجلس - الآن - هو البابا شنودة، ومن قبله كان الأنبا

صموئيل هو الذى يحضر الاجتماعات، والآن يذهب بعض الأساقفة للمشاركة فى المناقشات.

● أمن المفروض - حتمًا - أن يكون المشاركون من مصر «إكليروس» من رجال الكنيسة؟

O ليس ضروريًا.

● لماذا - إذن - لم تذكر لى اسماً واحداً من المشاركين خارج حدود «الإكليروس»؟

O أخيراً - جدّا - أقيمت ندوة لمجلس الكنائس العالمى فى جنيف عن الحوار الاسلامى / المسيحى، وذهب إليها شاب صغير متفتح من الجيل الجديد اسمه سمير مرقص، وقدم ورقة ممتازة إلى المؤتمر كانت مختلفة تماماً عن الأوراق الأخرى، لأنها كانت تعكس الواقع المصرى.

بروتستانتيات

● على ذكر الشباب الجديد المتحمس، تبدو بعض الوسائل التى تتبعها الكنيسة البروتستانتية فى مصر، أو حتى بعض الأساليب التى يستخدمها الكاثوليك قابلة لأن تجتذب جموعًا أكبر من الشباب، على حين أصبحت الطبيعة المحافظة للكنيسة الأرثوذكسية المصرية مرادفاً فى ذهن بعض أفراد هذا الجيل لمعنى الجمود، بما دفعهم إلى الإقبال على النشاطات الاجتماعية للكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية.. ما هو تقويمك لحجم هذه الظاهرة؟

O الكنيسة القبطية تقوم بأنشطة عديدة، ولكنها لاتجيد الإعلان عنها، سواء اجتماعياً أو ثقافياً أو رياضياً.

- **أوافق على هذا لو كانت المسألة مجرد اختلاف فى أسلوب الكنائس الأخرى، ولكن إذا تعدى الخلاف ذلك إلى تلك الجدلية السائرة الدائرة الآن ما بين البروتستانت والأرثوذكس فى مصر حول جوانب أخرى للعمل العام، منها الدور السياسى للكنيسة بما يشتمله من إشارات عن الدور السياسى للبابا.. فالأمر - جد - مختلف وهو ما أطلب فيه إيضاحاً وإفصاحاً.**

○ مسألة الدور السياسى للكنيسة، ودور البابا، مطروحة طرحاً مغلوطاً، فالبابا فى كل تصريحاته ومقالاته يقول مبادىء عامة مما يمكن أن يقوله أى متدين فى أى دين.

أما الذين يقولون كلامًا كثيراً عن أن البابا احتكر الزعامة السياسية، وأصبح الزعيم المتوج للأقباط، ويسد الطريق على الأراخنة والعلمانيين، فهم يجسدون بهذا معنى أن الصفوة القبطية تعلق قصورها وتقصيرها على شماعة البابا شنودة.

الأنبا شنودة لم يمنع أى واحد من هؤلاء أن يقوم بأى دور يريد، فميلاد حنا ملء السمع والبصر، ويونان لبيب يمارس أدواراً عامة تبدأ من التدريس فى الجامعة، وتنتهى بالمشاركة فى لجان التحكيم حول طابا وحلايب.

لابد أن نقارن بين حال الصفوة الآن وحالها قديماً حتى نعرف حجم قصورها، وهذه - بالمناسبة - ظاهرة عامة وليست قبطية.

فعندما ذهب الثلاثى المشهور (سعد زغلول - عبد العزيز فهمى - على شعراوى) إلى السير ليجنت وندت المندوب السامى البريطانى بعد الحرب العالمية الأولى، وطلبوا حضورهم مؤتمر الصلح لعرض قضية مصر، سألهم عن صفتهم التى يحضرون بها، فقامت حركة جمع التوكيلات الشعبية من الأمة لمبايعة (الوفد) بالذهاب إلى مؤتمر الصلح.

وفى هذا الوقت كان هناك مكان يجتمع فيه أفراد الصفوة القبطية اسمه «نادى رمسيس»، فلما وجد هؤلاء أن لجنة جمع التوكيلات ليس فيها اسم قبطى واحد، ذهبوا إلى سعد زغلول معاتبين فأخذهم بالأحضان، وأضاف - فوراً - عدة أسماء قبطية إلى اللجنة.

هذه هى إيجابية الصفوة كما يجب أن تكون، وقتما كان العمل السياسى لايؤدى إلى مكاسب أو مغانم أو مناصب.

أما اليوم فالصحف مفتوحة، والأحزاب مفتوحة، وهذه الصفوة القبطية محجمة، فهل منع البابا شنودة أحداً؟!

الحياة السياسية فى مصر عاجزة عن استيعاب الناس، وعاجزة عن دفعهم للمشاركة بإيجابية.. يتساوى فى هذا الأقباط والمسلمون، فما دخل البابا شنودة؟ هناك انسحاب من الحياة السياسية.. اضطر الرجل أن يتدخل ليملأه، فهو يقول: «مصر وطن يعيش فينا ولا نعيش فيه».

● سؤالى لم يكن عن موقف الصفوة القبطية عامة من البابا شنودة، ولكنه كان عن موقف المثقفين المنتمين إلى كنائس أخرى (بروتستانتية) بالذات؟

○ لعلك تقصد كتابات الدكتور رفيق حبيب، وقد كنت فرحاً به كمثقف مسيحى صاعد وواعد. ورفيق باحث من النوع الذى يستهويه التقابل والتناسق ما بين جوانب الظاهرة التى يدرسها وهذا ما يثير اعتراضى، فإذا كان هناك إخوان مسلمون فليس من الضرورة أن يكون هناك إخوان أقباط، وإذا كانت هناك جماعات سياسية إسلامية، فليس من الضرورى أن تكون هناك جماعات سياسية قبطية.

هو يقيم بناءه السياسى النظرى على هذا الأساس من مجموعة من المتقابلات، بما يبدو جميلاً، لابل ومقنعاً لدى الدارسين، من دون أن يكتشفوا الخلافات الحقيقية بين الجوانب التى تتم المقارنة بينها.

عندما كنا ندرس القانون المقارن، كان الأساتذة يقولون لنا: إن هناك نظريتين لدراسة القانون المقارن، أولاهما أن تكتشف المتشابهات بين القوانين والأنظمة التى تقوم بالمقارنة بينها، وهى الطريقة التى تؤدى إلى التداخل، وعدم تكوين صورة واضحة عن أى من النظم التى نقارن بينها، والطريقة الأخرى هى المقارنة بين الخلافات والتي تكون أكثر تحديداً.

رفيق حبيب ينظر إلى جماعة الأمة القبطية التى كانت ظهرت عام ١٩٥٤ كنظير للإخوان المسلمين ورفعوا شعار: (الإنجيل دستورنا)، وهى جماعة انتهت - عمليّا - منذ سنوات، وهو ينظر إلى أن الأسر الجامعية القبطية تعد معادلاً موضوعيّا للجماعات الإسلامية، وهذا خطأ كبير من ناحية الكم والكيف، فالسؤال هو : ماذا يريد الإخوان؟ وماذا يريد أى تجمع قبطى على المستوى العام؟!

الإخوان لهم نظام سياسى ودستورى متكامل ومختلف عن النظام القائم، وهم يريدون تطبيق نظامهم. أما كل التجمعات القبطية فهى لاتريد إلا النظام القائم بمبادئه الأساسية، حتى لو تشابهت الشعارات.

جماعة الأمة القبطية كانت مجموعة من الأشخاص يعملون بأسلوب ساذج قاموا - بمقتضاه - بخطف البطريرك عندما ظهروا ودقوا أجراس الكنيسة وظنوا أنهم قاموا بانقلاب، ولكن فور أن أمسك بهم رجال الشرطة، جاءوا يسعون إلى البطريرك طالبين سماحته وتقبيل يده، وانتهت بعد ذلك سيرة هذه الجماعة. أما الإخوان فضُربوا على يد إبراهيم عبد الهادى، ثم ضُربوا على يد عبدالناصر مرتين، وفى كل مرة يعودون للظهور لأن لديهم تنظيماً قويّا وبرنامجاً يطلبون تحقيقه.

فكيف يمكن أن تكون هذه المقارنة مقبولة من الناحية العلمية قبل ما عداها من نواحٍ؟

● **بصراحة هل تعتقد أن هذا الانتقاد القادم من الكنيسة البروتستانتية للكنيسة الأرثوذكسية عن الدور السياسى، هو انتقاد فى إطار رؤية (الخارج) لـ (الداخل)، أم أنه انتقاد فى إطار رؤية (الداخل) لـ(الداخل)؟**

○ لايمكن أن أتجاهل أن الذين يوجهون هذه الانتقادات هم مصريون، وأنا لست من البساطة، بحيث أقول بعبارات كاسحة: إنهم يعبرون عن الخارج، ولكننى - فى الوقت نفسه - لا أستطيع أن أنكر أن هناك رواسب من وقت جيل آباء الإرساليات فى مصر، تظهر فى الكتابات والوجدان البروتستانتى.

● **هل لديك دليل على مثل هذا الكلام؟**

○ أنا لا ألقى الكلام من دون دليل، فهناك كتاب ألفه واحد من زعماء البروتستانت فى مصر هو القس لبيب مشرقى عام ١٩٥٨، وكان اسم الكتاب «مذكرات قسيس» وجزء من هذا الكتاب عن رحلة القس إلى أميركا فى عز المواجهة مع الغرب، وفى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر، ويقول فيه: إنه فور أن نزل من السفينة فى ميناء أميركى، أخذ يقبل الأرض والجدران، وذكر أنه كان يسير فى الشارع مع صديق أميركى فأشار إلى أحد الشحاذين قائلاً: «هذا منظر من مصر»!!

● **وكيف ترى ظلالاً لمثل هذه الأفكار، ولكتابات آباء الإرساليات القدامى على التناولات الفكرية للجيل الجديد من البروتستانت؟**

○ التحامل الذى تحتويه كتب الدكتور رفيق حبيب على الكنيسة القبطية هو تحامل بالغ الضراوة، لا بل أن هذه الكتب تتجاهل تطور المشروع المصرى، وأنا أشعر أن رفيق يصنع تركيبة قد تكون فيها المقدرة الذهنية، ولكنها - فى صميمها - لاتعبر عن المشروع المصرى.

• عمَ تعبر إذن؟

○ هو يريد أن يمد جسوراً مع التيار الإسلامى الصاعد على حساب الكنيسة القبطية، وتجد عنده لوناً من ألوان التبنى لمقولات هذا التيار الإسلامى الصاعد.

• هل يمثل الدكتور رفيق حبيب فى هذا نفسه أم يمثل كنيسته؟

○ هناك قطاعات من البروتستانت استنكروا ما جاء فى بعض كتب رفيق حبيب، وعبر أفراد هذه القطاعات عن ذلك للكنيسة الأرثوذكسية، لا بل إن والده الدكتور صموئيل حبيب وهو رئيس الطائفة الإنجيلية تعرض - كما سمعنا - لانتقادات بسبب كتابات رفيق من جانب الإنجيليين أنفسهم.

• تقول إن الدكتور صموئيل حبيب الأب تعرض لانتقادات بسبب كتابات الدكتور رفيق حبيب، فهل ينفى - هذا - أن رفيق كان يعبر عن تيار يمثل كنيسته؟

○ لا أستطيع أن أجزم بهذا .. صدقنى!

• إذا لم تكن تستطيع أن تجزم بهذا، فهل تعتقد أن ما ذكرت عن فكرة مد الجسور مع الإسلاميين الصاعدين يمكن أن تكون فكرة تلقى تشجيعاً من (الخارج) بأكثر مما تجد من (الداخل)؟

○ هذه مسألة تتعلق بقوى الإسلام السياسى الصاعدة نفسها، بغض النظر عن المعنى المتضمن فى سؤالك.

• نحن فى هذا اللون من الحوارات لا نتكلم عن المعانى المتضمنة؟

○ لا أستطيع أن أجزم بأن هذه الفكرة عن مد الجسور هى فكرة دولية.

• حتى بعد أن أشرت - قبل ذلك - إلى تأثيرات جيل الآباء فى الإرساليات، ثم إلى كتابات لبيب مشرقى، وكذلك أن كتابات رفيق حبيب لاتعبر عن المشروع المصرى موحياً بتأثير (الخارج)؟

○ أن لا أتكلم إلا ومعى الدليل، وصنعتى هى التى عودتنى ذلك، فقد كنت قاضياً، لا أستطيع أن أحكم إلا ومعى الدليل.

وعن الهجرة !

- **هل يجد المواطن القبطى فى مصر ـ كما يحاول البعض أن يروجوا فى الكنيستين الإنجيلية والكاثوليكية، بفتحهما أبوابهما لجميع الطوائف، وبالعصرية الواضحة فى أداء كل منهما ـ فرصة للارتباط بالخارج، أو الهجرة بالوجدان؟**

○ أستطيع أن أزعم أننى أعبر عن الوجدان القبطى فى مجموعه، ومسألة الهجرة لاتمثل، على الإطلاق، بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأقباط، حلاً لأية مشكلة.

القبطى - الآن - مهموم بأن يكون له وجود وحضور حقيقى، ومجد فى كل مجالات العمل المصرى، ومهموم بأن يسود مفهوم المواطنة بكل نتائجه العملية، فمفهوم المواطنة فى مصر لم يتبلور ولم يستقر، كمعطى نظرى مستورد من الخارج، كأفكار الثورة الفرنسية، أو كالأفكار الدستورية السائدة فى الخارج.

مفهوم المواطن فى مصر، ظهر واستقر كنتيجة لحركة مصرية وطنية ودستورية، شاركت فيها جميع مكونات الجماعة المصرية، فعلى مدى التاريخ المصرى كان هناك انفصال بين الحاكمين والمحكومين، وكان الخلاف تامًا عنصريًا وحضاريًا ودينيًا ولغويًا، من حكم الرومان والوثنيين، إلى البيزنطيين المسيحيين، إلى المماليك، إلى العثمانيين.

المصريون جميعًا كانوا محكومين، وكان تدينهم هو تدين المحكومين، لم يمارسوا الحكم، ولم يجتهدوا فى فقه السياسة.

الجميع كانوا مستضعفين، فصلة القبطى الفلاح بالمسلم الفلاح كانت أقوى من صلة المسلم الفلاح المصرى بالمملوك الأمير أو العثمانى.

ثم إن التاريخ المصرى كله يمكن أن نختزله فى كلمة واحدة، هى كفاح المحكومين لاختراق حاجز السلطة من أسفل إلى أعلى لكى يجلسوا فى مقاعد الحكام.

هناك صفحات فى خطط المقريزى اعتبرتها اكتشافًا مهمّا، فقد عدّد المقريزى الثورات التى قامت فى مصر فى القرن التاسع، حين كان الهدف الأساسى للأمويين الحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال فى مصر، حتى من قبائل العرب التى كانت تسكن الجوف الشرقى أو الجوف الغربى (الصحراء الشرقية أو الصحراء الغربية) والتى تعلم أفرادها الفلاحة، وحصلوا على أراضٍ فى الوادى معفاة من الضرائب، ثم تفرض عليهم الضرائب بعد ذلك عندما تثمر الأرض.

وقد ظلت الضرائب تتصاعد لاتستهدف أقباطاً أو مسلمين، وإنما تستهدف الحصول على أكبر المال.

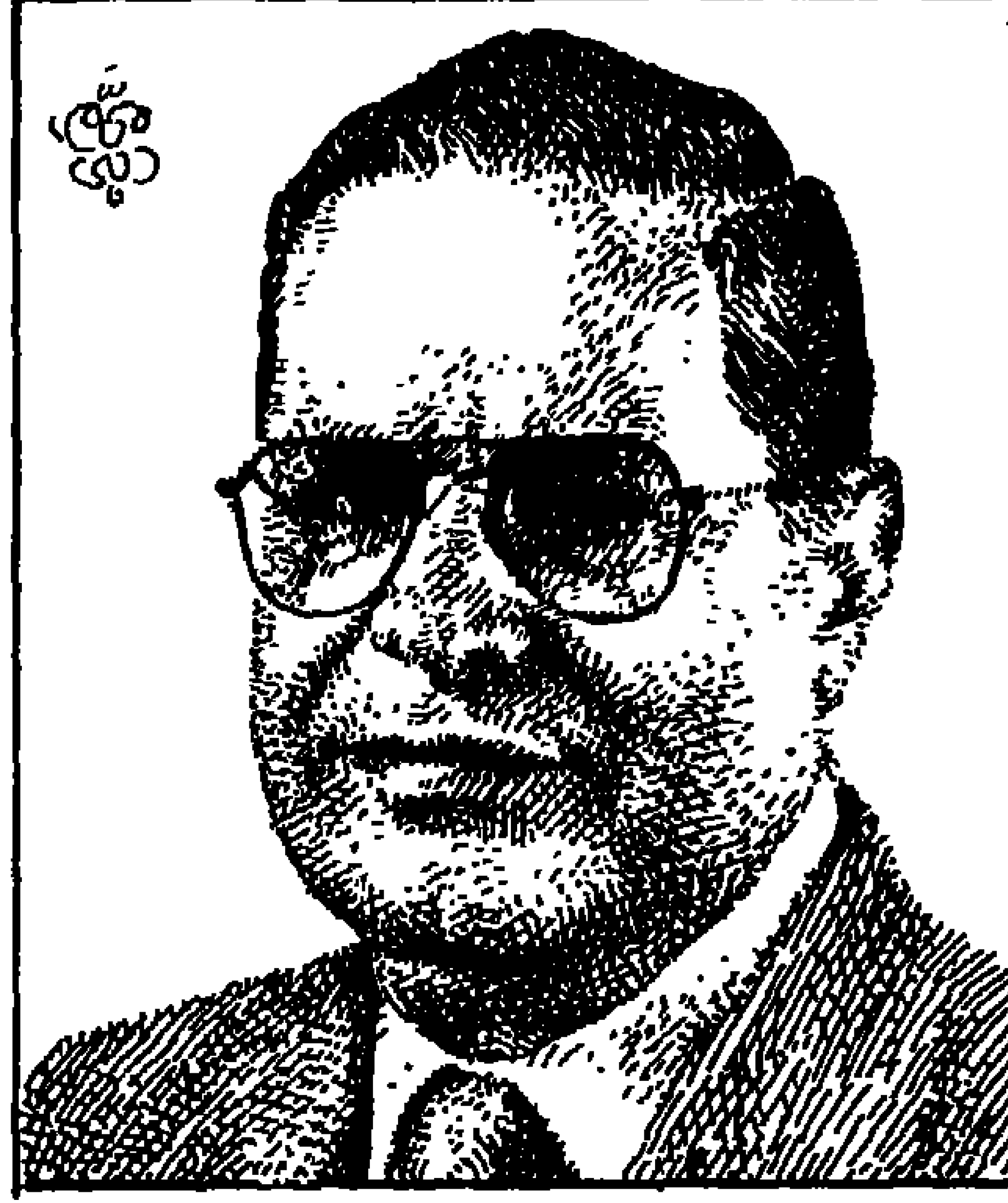
وهنا حدث انتقاد (ثورة) الأقباط فى عام ١٠٧ هـ.

ثم انتقاد العرب فى المواجهة التى حدثت بين قبائلهم وبين السلطة عام ١٦٧هـ، إلى أن يقول المقريزى : «إنه مع حلول ٢١٦ هـ انتقد أسفل الأرض كله» أى الوجه البحرى كله، لأن الجميع كانوا يشعرون بظلم واحد وكانوا تحت حالة واحدة، فقاموا بثورة عارمة، لم تستطع الحامية المصرية مواجهتها فجاء المأمون بنفسه على رأس جيش وأخمد الثورة، إلا أنها لم تخمد إلا مؤقتاً حتى عام ٢٥٧هـ، أى لمدة أربعين عاماً، قامت بعدها الدولة المصرية المستقلة على يد ابن طولون ولم تعد مصر ولاية قط، لابل وأصبحت فيما بعد خلافة على يد الفاطميين. ثم فى تاريخ الجبرتى، يصف المؤرخ قيادة الثورة ضد الوالى العثمانى التى تسعى لتولية محمد على وكانت تتكون من الشيخ الأمير، والشيخ الشرقاوى، والسيد عمر مكرم، والقاضى، وجرجس الجوهرى.

وهكذا بدأ اختراق الحاجز الأفقى، وتدعم ذلك فى أيام الخديو إسماعيل واحتياجه إلى الشعب، ومن ثمّ قيامه بانشاء مجلس شورى النواب، حيث جلس

النواب الأقباط من أول جلسة إلى جوار النواب المسلمين وبالانتخاب، ولم يظهر مبدأ التعيين إلا مع الغاء تجربة إسماعيل باشا الديمقراطية بواسطة نظم الاحتلال.

هذه هى الحركة التى أفرزت مبدأ المواطنة، وليس هناك شىء اسمه النظم الدستورية، وإنما هناك حركة وطنية دستورية جاءت النظم تعبيراً عنها.



الدكتور صموئيل حبيب:

هــــذه العلمـــــانيـــة..

- الشعب فى البروتستانتية يتحرك معًا .. والسلطة والقرار ينبعان من المجتمع وليس من الأفراد!
- الكنيسة الأرثوذكسية مازالت تؤمن بأن سلطة الإكليروس هى الأولى.. ونحن نرى أن سلطة الشعب هى السلطة الأولى.
- دخلنا حوارات لاهوتية مع الأرثوذكس فى مصر.. ليس بهدف تغيير الرأى، ولكن بهدف فهم وجهات النظر!
- لا يجوز للكنيسة أن ترتبط بحزب .. ولكن المفروض أن تشجع شعبها للانتماء إلى الحزب الذى يستريح إليه!
- نؤمن بأن رجل الدين يجب ألا يتدخل فى السياسة.. والدين يفسد حين يقحم نفسه فى السياسة!
- انفصال الدين عن السياسة لايعنى اعتزاله المجتمع.

- العلمانية مدرستنا الفكرية التى نما اقتناعنا بها بسبب خبرة العصور الوسطى وخبرة العصور الحالية!
- قوانين الكنيسة الأرثوذكسية القديمة تتفق معنا، ولكنها تمارس أحياناً وتستضعف أحياناً!
- المشاركة الشعبية لاتكون بالتبرعات، ولكن بالإسهام فى إصدار القرار!
- الإنقاذ الحقيقى لأية أقلية يكمن داخل مجتمعها!
- كلما ازداد المد الدينى إسلامياً أو مسيحيا اهتم بالشكل أكثر من المضمون!
- لكى أكون متديناً يجب أن أعنى بالفقير الجائع مسلماً أو مسيحياً.
- المتطرفون على الجانبين يرون فى حريات وديمقراطيات الغرب نبعاً للفساد!
- مجتمعاتنا تنظر إلى الغرب نفس نظرة القرى إلى المدن!

الشهادة الآتية حول موضوع العلاقة بين المذاهب المسيحية فى مصر كانت من خلال حوار مع الدكتور الأب صموئيل حبيب رئيس الكنيسة الإنجيلية البروتستانتية.

أفاض الرجل فى شرح جوانب التمايز الفكرى والحركى للكنيسة الإنجيلية عن الكنيسة الأرثوذكسية، مع التأكيد على انتفاء الطابع الصراعى فى علاقة الكنيستين.

وتحدث مطولاً عن الاتهام المزمن الذى تواجهه الكنيسة الإنجيلية فى مصر بأن عرى ارتباطها بالخارج أوثق من عرى ارتباطها بالداخل

وتنبأ بانحسار المد الدينى فى العالم كله، وبداية عصر من الاعتدال يتخطى وضع تغليب الشكل على المضمون الذى أقره التطرف إسلاميًا كان أو مسيحيًا.

وكان هذا الحوار :

- **العلاقة بين المذاهب المسيحية فى مصر - مرة أخرى - اختارت ساحات جدلها على مستوى التحرك المجتمعى، وعلى مستوى التحرك السياسى، والأمران فيهما نقاش دائر سائر منذ فترة ليست بسيطة.. هل يمكن أن تحدد معنا أبرز نقاط الالتقاء وأهم نقاط الاختلاف؟**

O فى مصر لدينا كنيسة الأقباط الأرثوذكس القديمة التى يعود تاريخها إلى القرن الأول الميلادى، وكلنا كمسيحيين نحمل تراثها ـ بطريقة أو بأخرى ـ ونسميه تراث الشهداء من أيام عصور الاضطهاد فى القرون الثلاثة الأولى للمسيحية.

نعم نحن نعود إلى هذا التراث الذى نعتبره تراث كل المسيحيين فى مصر، وهو جزء من التراث المصرى يعقب الحقبة الفرعونية.

ثم نأتى للقسم الآخر من المذاهب المسيحية الموجودة فى مصر، والذى يضم المذهبين الإنجيلى والكاثوليكى: الإنجيليون هم بروتستانت أتباع حركة إصلاح مارتن لوثر، والكاثوليك أتباع الكنيسة الكاثوليكية فى الفاتيكان.

والتداخل الموجود داخل الشعب المسيحى فى مصر سواء عن طريق الزواج المختلط (زوج إنجيلى - زوجة أرثوذكسية مثلاً)، أو عن طريق ماعداه من العمل الكنسى المشترك، أصبح دافعاً لأن يكون الارتباط بالكنيسة الأرثوذكسية أو الإنجيلية أو الكاثوليكية ارتباطًا متداخلاً إلى حد كبير.

وعلى الرغم من أن شريعة العقد - حسب النظم الأخيرة فى قانون الدولة - توجب أن يكون العقد متجانسا بين اثنين من مذهب واحد، فإن الواقع يقول: إن عدداً كبيراً من المتزوجين يكون من مذهبين، حتى ولو كتب فى العقد ـ صوريًا ـ أنهم ينتمون إلى مذهب واحد.

إذن هناك تداخلات بين المذاهب المسيحية المختلفة، وهى تداخلات أسرية، وتداخلات مجتمعية، وتداخلات كيانية بلا حد، وإن كان هذا لايمنع من وجود اختلافات بينة ومهمة بين المذاهب.

البروتستانت يؤمن بالحرية والديمقراطية الكاملة، والقرار أو السلطة ينبعان من المجتمع وليس من الأفراد، وهذا ما يجعلنا نتمتع بميزات الديمقراطية على الرغم من صعوبتها.

● **كيف تراها صعبة؟**

○ الديمقراطية - أحياناً - تكون بطيئة، فهى تفترض وجوب تجاوب الشعب معها ومع خط التقدم، ولكى يتحرك الشعب مع خط التقدم فإنه يحتاج إلى وقت، وخصوصاً فى المجال الدينى.

الناس فى الجوانب الدينية يتمسكون بالقديم - دائماً - ولكى تدفع الشعب خطوة إلى الأمام فإنك تحتاج إلى أن تحرك الشعب معاً.

جذور!

● **مادمنا - فى بداية جدلنا - تعرضنا للأصول فلابد أن أشير إلى**

جذور البروتستانتية فى كراسات الإنسانيين فى ألمانيا، ثم فى حركة الإصلاح ضد الكنيسة الكاثوليكية التى شغلت ثلثى الكتابة بالألمانية ما بين ١٥١٨ و ١٥٢٥، ثم فى منشورات مارتن لوثر ضد الكنيسة الرومانية، وضد الجيزويت.. أكان ارتباطكم بهذا التراث ذى الطابع المنشوراتى للبروتستانتيين هو السبب فى تبنيكم الآن هذا اللون من ألوان النشاط «الكتابى» فى محاولة إحداث التغيير داخل العقلية المسيحية من وجهة، أو فى انتقاد الكنيسة الأرثوذكسية المصرية من جهة أخرى؟

○ مارتن لوثر بدأ بثورته الإصلاحية داخل الكنيسة، ولم يكن هدفه هو الانفصال عن الكنيسة الكاثوليكية، ومشكلته بدأت عندما صدر تعليق قرارات الحرمان، فاضطر إلى أن ينشئ كنيسة أخرى.

ونظراً لطبيعة الحياة فى أوروبا فى القرون الوسطى، واتسامها بشكل شبه قبلى، فإن أتباع مارتن لوثر ـ بعد حرمانه ـ تجمعوا ـ حتى داخل الكانتونات الألمانية ـ وبدأوا يخوضون حروباً جزء منها كان دينيّاً لاهوتيّاً، والجزء الآخر كان سياسيّاً.

ولابد ـ اعترافاً للحقيقة والتاريخ ـ أن نقول: إن الكنيسة الكاثوليكية تغيرت، وبالذات بعد مؤتمر الفاتيكان الثانى، واعترفت بنقاط ضعفها، فالكنيسة مؤسسة يديرها بشر والبشر معرضون للضعف.

وهكذا عاون التطور الرائع لكنيسة الكاثوليك بعد الفاتيكان الثانى أبناءها على التقدم ومجابهة العصر.

نقاط الضعف التى كانت قائمة وسبباً فى الصراع بين مارتن لوثر وكنيسة الكاثوليك ليست قائمة اليوم، لا .. بل إن هناك كرادلة وقيادات كاثوليكية يطالبون باعتبار مارتن لوثر أحد قديسى الكنيسة الكاثوليكية على الرغم من السائد بأنه تسبب فى قسمة الكنيسة.

- **يا دكتور صموئيل .. ما أسألك عنه ليس صراع مارتن لوثر مع كنيسة الكاثوليك، ما أقصده هو ما يمكن اعتباره صيغة مصرية محدثة للصراع، ولكن - فى هذه المرة - بين البروتستانت وبين قيادات الكنيسة الأرثوذكسية؟**

○ لا أستطيع أن أقول: إن هناك صراعاً بين الكنيسة الإنجيلية والكنيسة الأرثوذكسية فى مصر، ولكن أستطيع القول: إن هناك اختلافاً فى وجهات النظر، وأيضا فى العقيدة.

وهناك علاقات طيبة بين الأبرشيات الأرثوذكسية والقيادات الإنجيلية فى معظم الأحيان، وإذا ظهرت خلافات فهى لاتتعدى المشكلات الشخصية.

أما عن الخلاف الفكرى فيكمن فى أن الكنيسة هى السلطة الأولى عند الأرثوذكس، بينما نحن نؤمن بأن سلطة الشعب هى السلطة الأولى.

نحن نؤمن بأن الشعب هو الذى ينتخب الراعى، وينتخب القس، والقس يرتسم.

نحن نؤمن بأنه لاسلطات كهنوتية فى القسس، مهما اختلفت كفاءاتنا كقسس، فنحن - فى النهاية - متساوون أمام الله وأمام النظام الكنسى فى الرتبة والمكانة.

هذا فى الوقت الذى يوجد فيه نظام صارم للرتب فى الكنيسة الأرثوذكسية.

وكان لنا - أخيراً - فى السنوات الخمس الأخيرة حوارات لاهوتية بين الأرثوذكس والإنجيليين، وهدف الحوار - علميّا - ليس أن أغير رأيك أو تغير رأيى، ولكن أن أفهم وجهة نظرك، وتفهم وجهة نظرى، ومن ثمّ ينشأ نظام احترام متبادل لوجهات النظر، وتتولد عبر اللقاء الفكرى راحة نفسية وعلاقات إنسانية.

○ ديمقراطية النظرة إلى القيادة الكنسية - تعاوناً أو صراعاً - هى ما طرحه

البروتستانت كما كنت تقول، مؤكدين أن السيادة للشعب وليس للإكليروس. ولهذا ترديداته أيضاً فى التراث التاريخى المتمثل فى انتقادات مارتن لوثر التى وصلت فى بعض منشوراته إلى ابتكاره هو وميلانكتون شخصيات دالة على القيادات الكنسية التى كان يهاجمها مثل : (البابا الحمار) و (القس العجل).. وبالتالى فكيف يمكن أن ينشأ حوار بين كيانين يتعاملان مع مجتمع واحد، ويحافظ على الحدود التى تنتظم أيّا من الكيانين من دون التعرض إلى موضوع ديمقرطية النظرة إلى القيادة الكنسية، والتى هى واردة عند البروتستانت تراثيّا وحاليّا؟

○ الاختلاف والانتقاد هنا يشبه الاختلاف بين مدرستين فلسفيتين، فاختلافى عنك فى الفكر أو المذهب الفلسفى لايعنى أن نتطاحن أو نتشاجر، ولكن يمكننا أن نعامل بعضنا البعض من موقع الاحترام المتبادل، والاعتراف بأن فكرك الفلسفى أو اللاهوتى وأسلوبك وطريقتك يمكن أن تبنى المجتمع مثل فكرى بالضبط. تغير العصر، واختلاف الظروف طرحا الاختلاف ولكن فى إطار تعدد الرأى وليس الصراع.

- **أتظل رؤيتكم لطبيعة الدور السياسى لإكليروس الكنيسة الأرثوذكسية فى إطار تعدد الرأى؟**

○ للسياسة مستويان :

النطاق السياسى الضيق: الذى يشمل البرلمان ونظام الحكم والأحزاب.

والنطاق السياسى الأشمل: الذى يتم فيه التعرض لقضايا التعليم والإسكان والإعلام.

الكنيسة مطالبة بأن تدخل إلى النطاق الأشمل، والشعب المسيحى مطالب بأن يدخل إلى النطاق الأشمل، والمسلمون مطالبون بأن يدخلوا إلى النطاق الأشمل.

أما النطاق الضيق فدور الكنيسة فيه قيمى وتوجيهى، فلا يجوز للكنيسة ككنيسة أن تكون عضواً فى حزب، ولكن الكنيسة من المفروض أن تشجع الشعب للانتماء إلى الحزب الذى يستريح إليه.

ففى دولة شيوعية (سابقاً)، أو فى دولة من الدول ذات القوانين التى تهضم حقوق الإنسان من واجب الكنيسة أن تعترض وترفض من دون أن يدفعها هذا الدور إلى التغلغل فى السياسة. أومن بأن دور رجل الدين لايتداخل فى السياسة، ويجب ألا يكون رجل الدين وزيراً على سبيل المثال.

ولو رجعنا إلى أيام القرون الوسطى عندما كانت الكنيسة والدولة شيئًا واحدًا، سنجد أن السياسة أفسدت الدين حين تحول الدين إلى خدمة مصالح شخصية.

وإلى جوار إفساد الدين حدث إفساد للسياسة حين أصبحت السياسة متحيزة تعبر عن وجهة واحدة فى الكنيسة، فإذا كانت هناك أقليات غير تابعة للكنيسة فى مثل هذا المجتمع، فإن حقوقها ستضيع لأن الكنيسة تحتكر السلطة السياسية.

أنادى بالعلمانية مثل كل بروتستانتى، لأن العلمانية هى مدرستنا الفكرية، وهذه هى خبرة العصور الوسطى وخبرة العصور الحالية.

لابد من فصل الدين عن السياسة، وهذا لايعنى أن يعتزل الدين المجتمع، فإذا كان هناك ما يشوب أو يهدد القيم الخلقية والمعنوية فى القوانين والنظم السياسية يكون للكنيسة دور، وكذلك المؤسسة الدينية الإسلامية.

إذا كان هناك قانون خطأ لابد للمؤسسة الدينية أن تنبه الدولة إلى أن هذا القانون لايعطى الحقوق للفقراء - على سبيل المثال - أو أنه يساند الأغنياء، أو لايحقق العدل الاجتماعى، ومن ثمّ يمكن للكنيسة - فى هذا السياق - أن تتداخل بالتنبيه لإقرار الحق ولإقرار العدالة.

كل المجتمعات فى العالم المستنير تعنى بالفقراء والمحرومين والهامشيين والمظلومين، وبالفئات المستضعفة من الشعب لكى تقوم العدالة الاجتماعية.

والمؤسسة الدينية يجب أن تنبه إلى توخى هذا الطريق، ولكن المؤسسة الدينية يجب ألا تتبع الأساليب الغوغائية، ولكنها تتدخل من خلال القنوات الشرعية لتحمى الدولة من الانحراف، أو من سيطرة مجموعة من الأفراد قد يحاولون توجيه قرارها ضد المستضعفين.

فردية !

- **ألا يمثل هذا الاقتناع العميق - لديكم - بتشجيع العلمانية وتبنى سلطة الشعب وإرادته لوناً من ألوان الاصطدام بفكرة الكنيسة الأرثوذكسية عن سيادة الإكليروس على العمل العام؟**

O إذا عدنا إلى القوانين الأصلية القديمة للكنيسة الأرثوذكسية سنجد أنها تتفق معنا فى أمور كثيرة، ولكن هذه القوانين أحياناً تمارس، وأحياناً أخرى تستضعف!

- **لماذا تمارس أحياناً وتستضعف أحياناً؟**

O هذه القوانين تمثل قيماً فردية يتبناها كلٌّ فى موقعه.

والكنائس الأرثوذكسية تمثل طوائف مختلفة حول العالم منها الروم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس والأقباط الأرثوذكس ولا نستطيع أن نأخذ الأخطاء (الفردية) فى أى من هذه الطوائف، أو أى من هذه الكنائس باعتبارها حكماً على مذهب كامل. الكنيسة الأرثوذكسية فى جذورها الأصلية ترى أن السيادة للشعب، ويظهر هذا فى انتخاب البطريرك من الشعب وليس من المجمع المقدس.

وبالتالى فإن هناك جوانب معينة لو ركزت عليها الكنيسة الأرثوذكسية وعمقتها ستسير فى الطريق نفسه الذى نسير فيه، وستعطى السلطة للشعب، وتتبنى الأسلوب الديمقراطى فى العمل.

كل مطران فى أبرشيته ينبغى أن يكون مع مجلس يعمل معه، ولو تغيرت طبيعة هذا المجلس من مجلس استشارى إلى مجلس يصدر جزءاً من القرارات لأصبحت السلطة للشعب.

وفى الكنائس البروتستانتية المصرية، كل قسيس معه مجلس منتخب من شعب الكنيسة، ولهذا المجلس سلطة إصدار القرار، وهو الذى يدفع المرتب للقسيس ومعنى ذلك أن القسيس هو رئيس المجلس أو رئيس الكنيسة، ولكن ـ فى الوقت

ذاته - تظل السلطة للشعب، وبهذا فنحن نعمق جذور الديمقراطية، وهو أمر خطير لأن المشكلة الحقيقية فى المجتمع المصرى أو فى أى مجتمع من مجتمعات العالم الثالث هى مدى مقدرة مثل هذه المجتمعات على بناء الأسس الديمقراطية التى تمكن من مواجهة المشكلات الاقتصادية والثقافية وغيرها.

المشاركة الشعبية لاتكون بالإسهام المالى فحسب مثلما شاع فى مجتمعنا، ولكن تكون بالإسهام فى إصدار القرار أولاً.

خارجيـــات !

- **إقبال الناس على النشاطات العصرية والمنفتحة للكنيسة الإنجيلية فى مصر هو لون من ألوان البحث عن الآخر (الخارجى) بأكثر من البحث عن الآخر (الداخلى)، بمعنى كونها محاولات فردية للارتباط بمذاهب لها اتصال أكبر بالغرب المخلص من وجهة نظرهم.. ما هو تقويمك لهذه الظاهرة؟**

O سنتناول الظاهرة من جانبين:

الجانب الأول : ينبغى فيه تقرير أنه لايوجد - اليوم - مايمكن أن نسميه فقهاً شرقيّا، وفقهاً غربيّا، ولايمكن النظر إلى مصر بمعزل عن المجتمعات الدولية أيّا كانت، ففى التراث المصرى ماجاءنا من إفريقيا، وما جاءنا من العالم العربى، وما جاءنا من أوروبا وأميركا، وقد اختلطت كل هذه العناصر معاً فى بناء الحضارة المصرية بطريقة يصعب فيها - جداً - تمييز جانب عن جانب آخر.

الجانب الثانى : لايجوز فيه - إطلاقاً - أن يقول أحد: إن القوى المخَلصة (بفتح الخاء) تأتى من الخارج، فالذى يبحث عن الخلاص من الخارج هو الضعيف، والأقليات فى مصر ليست أقليات ضعيفة، ولكنها محترمة ولها تقديرها وكيانها داخل المجتمع المصرى، ولها جذورها التاريخية القديمة.

الذى ينتظر الخلاص من مجتمعات غربية هو الذى ينكر قيم حضارته، وإضافة إلى ذلك لابد لنا - فى مصر - أن نكون متأكدين من أن جذور الحضارة الغربية أصلها شرقى وشرق أوسطى، وجزءاً كبيراً منها أصله مصرى.

الانقاذ الحقيقى لأية أقلية يكمن داخل مجتمعها، وهذا يوجب على المجتمع - من الطرف الآخر - أن يبذل جهداً متجانساً بين مكوناته - أغلبية وأقلية - وأن يدفع الجميع لتحرك مشترك نحو العمل العام الذى يضم الكل.

والأقلية فى أى مجتمع لكى تكون ناجحة لابد أن يكون هدفها العام هو تنمية المجتمع ذاته، وفى الكتاب المقدس قال إيليا النبى : «بسلام الوطن يكون لكم سلام»، السلام الحقيقى يضم الأغلبية والأقلية.

ومن هنا فإن استفادتنا من الخبرات والفكر عبر العالم هى فائدة للوطن كله، لأن الحضارة والثقافة ليست حكراً لأحد، وبخاصة بعد سيادة وسائل الانتقال الحديثة ووسائل الإعلام الحديثة التى لم تجعل من الممكن أن تنعزل بؤرة لوحدها.

اتهـــــام

- **الكلام عن الارتباط بـ (الخارج) له مبرره فى ذهن البعض، حين يوضع فى الاعتبار دور الإرساليات القديمة فى مصر، وبالتالى فإن هؤلاء يرون أن أى نشاط تقوم به الكنيسة الإنجيلية فى مصر لابد أن يكون مستوعَباً أو مرتبطاً بشكل ما بالآخر الخارجى؟**

○ هذا جزء من الاتهام القائم ضدنا.

العمل الإنجيلى بدأ فى مصر - من دون شك - عن طريق عمل مرسلى، وكذلك العمل الكاثوليكى.

فى وقت الإرساليات كان نقل الفكر من بلد إلى بلد يتم عن طريق مجموعة من الناس تنتقل من مكان إلى مكان، لكن هذا العصر انتهى وأصبحنا

نصدر بعض قياداتنا الفكرية للغرب تحمل التراث والفكر، الوضع - إذن - تغير إلى ما نسميه اليوم : الإرسالية التبادلية، فكما هو ممكن أن يأتى واحد غربى إلى مصر لمشروع ثقافى أو لمشروع اقتصادى، أو للتعاون مع الدولة، أو للتعاون مع الكنيسة، أصبح ممكنا - أيضاً - أن يذهب بعضنا من الكنيسة المحلية إلى الغرب للقيام بالدور نفسه.

من جانب آخر، فإن الكنيسة الإنجيلية على الرغم من أنها بدأت عن طريق عمل مرسلى منذ ١٤٠ سنة تقريبًا، فإنها خضعت لشروط آبائنا الواضحة التى تقول: إن الكنيسة المصرية مستقلة إداريًا وماليًا.

إذن فمن بدء التراث المصرى، كان التكون الكنسى وطنيًا ومصريًا.

المرسلون فى البدء كانوا أعضاء فى الكيان الأم لكن الرئاسات كانت مصرية، وفى بعض الدول الأخرى لم يكن هذا هو الوضع.

نعم كانت الرئاسات مصرية، ولكن المناخ الإنجيلى بدا واضحا فى كنائسنا بما فيه من سلطة جماعية وقيادة جماعية، وتقدم فكرى تظهر فيه الحرية والقدرات القيادية لعدد أكبر من الشعب، والقيادة عندنا - فى هذا السياق - تضم الرجال والنساء، رجال الدين والعلمانيين.

- **إلامَ تؤدى هذه الجدلية الدائرة - الآن - بين أجيال مختلفة ومذاهب مختلفة من مسيحيى مصر بالنسبة لشكل العمل الكنسى فى الكنيسة الأرثوذكسية؟**

○ لا أنكر أن هناك تقدمًا كبيرًا فى الكنيسة الأرثوذكسية فى المرحلة الأخيرة، وأصبح هناك اهتمام بأن تكون القيادات متعلمة ومثقفة.

اهتمام الكنيسة الأرثوذكسية - فى السنوات الأخيرة - بالتعليم اللاهوتى ساعد القيادات الدينية وبخاصة الإكليروس فى أن تكون لهم فرصة الدراسة الدينية المكثفة على مستويات علمية كبيرة.

بلا جدال بدأت نهضة تقدمية فى الكنيسة الأرثوذكسية بعد دخول البروتستانتية إلى مصر منذ ١٤٠ عامًا، فمع دخول الحركة الإنجيلية أصبح الكتاب المقدس يقدم إلى الشعب باللغة العربية (بعد أن كان العهد الجديد باللغة اليونانية والعهد القديم باللغة العبرانية)، بعد أن قامت الكنيسة الإنجيلية بترجمته.

وبالتالى أصبح الكتاب المقدس فى يدى قيادات علمانية أرثوذكسية من الرجال والنساء ليقوموا - ليس فقط - بأدوار خدمية، ولكن بأدوار لتدريس الكتاب المقدس بنهج الكنيسة الإنجيلية نفسه.

- **حين تشير إلى أن الإكليروس يتلقى تعليماً يؤدى إلى تشكيلة وضع متقدم داخل الكنيسة الأرثوذكسية، أو تشير إلى أن بعض العلمانيين يتولون - الآن - تدريس الكتاب المقدس باللغة العربية على نهج الكنيسة الإنجيلية نفسه داخل الكنيسة الأرثوذكسية، فأنت تبتعد كثيراً عن علاقة كل هذا بالعمل السياسى سواء من حيث الاتهام الذى وجه إلى الدور السياسى للبابا شنودة من بعض المثقفين الإنجيليين، أو إحجام المثقف القبطى عن العمل العام وقيام الكنيسة بهذا الدور نيابة عنه؟**

○ هذه هى قضية الثمانينيات التى تمثل زيادة إعطاء الورقة السياسية لرجال الدين سواء فى المجتمع المسيحى، أو فى المجتمع الإسلامى.

وهذه الظاهرة ترجع إلى تباعد بعض القيادات السياسية العلمانية فى الكنيسة عن العمل السياسى، بما أعطى فرصة لرجل الدين المسيحى لأن يقوم بهذا الدور.

وهذه الظاهرة ستتغير فى الحقب المقبلة.

- **علام بنيت إعتقادك بأنها ستتغير فى الحقب المقبلة؟**

○ بنيت اعتقادى على حركة بندول الساعة التى تؤكد اتجاه هذا البندول إلى أقصى اتجاه بعينه بعد أن يصل إلى أقصى الطرف النقيض!

العالم فى سنواته الأخيرة يسعى إلى الاعتدال، فهناك - مثلاً - نزعة إلى الاعتدال فى اختيار الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وهناك نزعة إلى الاعتدال فى اختيار الرئيس الأميركى الحالى بعد عصر الريجانية وعصر بوش.

طبيعة الأمور أن يسود الاعتدال بعد الحقب التى يسودها التطرف الدينى على مستوى العالم، لابل إننى أتصور أن الحقب المقبلة ستشهد نظرة تمتد أبعد عن الدين!! وهذه النظرة تختلف مقاييسها ما بين المجتمع الشرقى والمجتمع الغربى.

فالبعد عن الدين يبلغ آفاقاً أبعد فى المجتمع الغربى من المجتمع الشرقى، فالفروق النسبية قائمة، ولكن الاتجاه واحد فى حركة التاريخ.

تراجـــع

- **ما الذى يدفع - من وجهة نظرك - فى مصر إلى تراجع المد الدينى؟**

○ التطرف الدينى قد يكون معقولاً فى بدايته، ولكن مع مرور الزمن يأخذ مظاهر شكلية أكثر من المضمون، وأكثر من الواقع.

بل وفى وقت من الأوقات مع استمرار التطرف يصبح الشكل أهم من المضمون ووراء الشكل يكون الفساد، سواء كان ذلك فى الديانات الحية أو غير الحية.

فعندما بدأت الجماعات الدينية تتطرف فى مصر جهة الحرَفيْة، بدأت بمرور الزمن تهتم بالشكل سواء كان الملابس، أو اللحى، لابل أصبح بعض المجرمين يتخذون هذا الشكل وسيلة لتغطية إجرامهم وإتقان هذا الغطاء.

ومن هنا بدأ الناس أو الجمهور يرفضون هذه الصورة، ويطالبون بالعودة إلى الأعتدال الذى يعنى تغليب المضمون على الشكل.

العودة إلى المضمون هىَ العودة إلى الحقيقة، وبمرور الزمن سيبدأ الناس فى الظن بأن - حتى - العودة إلى المضمون مع التحيز والعزلة والتقوقع، لاتعنى الحقيقة، فمضمون الدين لايمكن أن يكون منعزلاً عن المجتمع الأكبر.

لكى أكون متدينًا لابد لى أن أعتنى بالفقير الجائع مسلماً أو مسيحيًا.

- **أى شكل أخذه تطرف المد الدينى فى الوعى المسيحى فى مصر؟**

○ أخذ شكل الاهتمام بالعبادة والتقوقع، والبعد عن المجتمع، والبعد عن السياسة، وهجرة الخدمات العامة.

ومن أخطر الجوانب التى طرأت على الوعى المسيحى فى تقوقعه، فكرة إلغاء العقل البشرى وترك كل شىء إلى السماء، بينما العقل البشرى - وهو أخطر ما خلق الله - له مسئولياته فى تطوير الخليقة وبنائها لصالح الانسان، وهذه إرادة الله سبحانه وتعالى التى تأبى تحجيم العقل البشرى.

انغلاق العقل هو أخطر أثر للتطرف الدينى، والمأساة أننا - مرات كثيرة - نحاول أن نميز بين المسيحى والمسلم، ولكن الحقيقة أن تراث الأرض ولون المناخ وطبيعة التفكير والمشكلات التى نعيشها تؤثر على المسيحى وعلى المسلم بطريقة واحدة.

صحيح أن المسيحى لايستخدم أساليب العنف، ولكن التقوقع الفكرى، أو الإرهاب الفكرى عند المسلم وعند المسيحى لون واحد.

والفارق بين الحالتين هو أن التطرف الإسلامى قد يرتبط بتغيير نظم الدولة أو الدعوة لهذا التغيير.

وفى هذا كله يظل التطرف هو الذى يمنع - حتى من تحقق الغاية الدينية، حين يشد الإنسان لكى ينغلق ولايرى المجتمع ولايرى تطور الحضارة ولايرى تطور التاريخ الذى هو جزء من الدين، فرواية التاريخ تحتل جزءاً كبيراً من الكتب المقدسة.

معـــاداة !

- **لماذا يرتبط فكر التطرف الدينى المحافظ على الجانبين المسلم والمسيحى بفكرة معاداة الغرب؟!**

○ عند المتطرفين تصور أن الحريات والديمقراطيات فى الغرب هى نبع الفساد.

مشكلة من المشكلات الكبيرة أننا نرى أى اختلاف عن حضارتنا بوصفه شرّاً.

الاهتمام بالشكل الدينى يربط الإنسان - إلى حد كبير - بالحضارة السابقة القديمة، ويرفض التفاهم مع الحضارة الحديثة أو التصالح معها.

والواقع أن قيام هؤلاء بنعت الحضارة بأنها خطأ أو صواب، هو خطأ فى حد ذاته، فلا يمكننى من موطن حضارتى أن أحكم على مجتمع غيرى، وليس من حق غيرى أن يحكم على حضارتى، ولكن جزءاً من التطرف ومن التقوقع الفكرى أن أعطى لنفسى سلطة الحكم على أى مجتمع آخر، أو على أية حضارة أخرى.

فعندما تذهب إلى مجتمع ريفى تجد من يقول لك: إن المدينة الكبيرة المجاورة مليئة بالشر والفساد، لأنه يرى فى نوع الحضارة السائد فى هذه المدينة شكلاً مغايراً لما تعود التقوقع عليه فى القرية وتعود التعامل معه!!

ليس لأحد أن يحكم على التاريخ سوى التاريخ ذاته، ومن قلب التاريخ، ومن حق الإنسان داخل التاريخ أن يحكم على الحضارة التى يعيش فيها ويسوسها بالطريقة المقبولة من القيم الدينية الثابتة، ومن التقدم العلمى والمجتمعى.

■ ١٩٩٣ ■



إدوار الخراط :

ترابها زعفران !!

- مصادفة الميلاد ليست هي التي تصنع النسق المجتمعي المغاير!
- أميل إلى الاعتراف بالدور الوطني للكنيسة القبطية ورفض الدور السياسي.
- الدور السياسي للكنيسة سيؤدي إلى شرخ في جسم واحد لوطن واحد!
- السادات خلق فرانكشتاين الذي دمره في النهاية!
- رموز المسيحية في مصر أعلنت عدة مرات أن تطبيق الشريعة لاخلاف عليه مادام لم يمس العقيدة!
- الإحساس المضخم بالأشياء في الغربة دفع البعض إلى التنكر للمؤسسة المصرية، وتوهم العون من الغرب!

- شكاوى الأقباط من بعض الظواهر لاتعالج باستصراخ قوى أجنبية، ولكن بالمشاركة بإيجابية فى الحياة السياسية.
- لم أدل بحديث إذاعى فى باريس أطالب فيه بتدخل أجنبى لحماية الأقباط.. وهذا كذب صريح.. أتحدى أصحابه أن يثبتوه!
- نشاطات البروتستانت تساندها مؤسسات قد لاتكون معادية للوطن، ولكنها من خارج الوطن!
- علاقة الإنجيليين بنظائرهم فى الخارج ليست عضوية أو مؤسسة.
- حرصت على أن يكون ميخائيل أو تادرس فى رواياتى مصريين قبل أن يكونوا أقباطا!

ثم كانت شهادة الأديب إدوارد الخراط تكمل جوانب فى صورة الوعى القبطى العام وتفصح عن زوايا فى مشهد الوعى المصرى العام.

مزج ما بين الرؤية الإبداعية والرؤية السياسية فى وصف تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الشخصية المصرية وعلى المكون القبطى فيها.

ونفى - إطلاقاً - ما تردد عما أشيع حول تصريحات له إلى محطة إذاعة فرنسية يستصرخ فيها الحماية من الأجانب.

وقال: إنه معجون فى التراث العربى المصرى الإسلامى، وأن الوصف الوحيد الذى يجب أن يلتصق باسمه هو أديب مصرى.

حدد العلاقة بين المذاهب المسيحية مشيراً إلى وطنية دور الكنيسة الأرثوذكسية، والتى لاتوجب دوراً سياسيًا لها يؤدى إلى شرخ الوجدان الوطنى العام.. وأشار إلى علاقة الكنيسة الإنجيلية بالخارج، والتى وصفها بأنها ليست علاقة مؤسسية عضوية ولكنها علاقة تشاور. مؤكداً أن إمكاناتها تساندها مؤسسات ربما لاتكون ضد الوطن، ولكنها - بالتأكيد - من خارج الوطن.

وكان هذا الحوار :

- **بوصفك مبدعًا أديبًا تهتم بتفاصيل (الشخصية) .. هل تعتقد أننا نستطيع - فى ظرفى الزمان والمكان الحاليين - أن نخضع أقباط مصر إلى الأنساق العامة نفسها التى تتكون منها الشخصية المصرية المحدثة.. أم أن هناك تغيرات استوحت الخارج بأكثر مما استوحت الداخل فرضت نفسها عليها؟**

O السؤال يتضمن لونًا من التفرقة غير المفصح عنها، وهى تفرقة غير واردة أساساً، فأقباط مصر لايختلفون عن أى مصرى، إلا بمصادفة الميلاد.

مصادفة الميلاد ليست هى التى تصنع النسق المجتمعى المغاير.

● **حتى مع استخدام بعض رجال الدين ـ أحياناً ـ لكلمة : الشعب القبطى؟**

○ كلمة (الشعب القبطى) لها معنى خاص، يختلف عن المصطلح عليه . . فالكلمة يقصد بها التفرقة أو وضع مقابلة بين الإكليروس فى الكنيسة، وبين العامة، أو ما يسمونه فى الكنيسة القبطية (العلمانيون والدينيون).

المجتمع القبطى فى مصر ـ مثلاً ـ يستخدم كلمة «العلمانيين»، بمعنى آخر مختلف اختلافًا كاملاً عن المصطلح السائد فى الخطاب السياسى العام، والخطاب الثقافى العام فى مصر، كما يستخدمها بمعنى مغاير تمامًا عن المصطلح الغربى.

العلمانى فى الكنيسة القبطية هو غير الكهنوتى، وهو ـ أيضاً ـ الشعب.

أما الإكليروس فهو الكهنوت والقساوسة والشمامسة وغيرهم، ولذلك يقال: «أراخنة الشعب»، أى كبار الأقطاب.

إذن وجبت التفرقة أو الحرص الدقيق فى استخدام المصطلح، فالشعب القبطى كلمة لاتعنى – إطلاقـًا – أى نوع من أنواع الفصل بينه وبين الشعب فى مصر بعامة، وبالطبع فإن من نافلة القول: إن نقول إن أقباط مصر هم مصريون أولاً وأخيراً. . وهذا أمر لايحتاج إلى تدليل أو تأكيد، إلا فى الأيام الأخيرة التى تفشت فيها ظواهر الردة الاجتماعية والثقافية.

● **هذا ما قصدت حين بدأت حديثى، فالسمات التى تتكون منها الشخصية القومية لأى شعب هى حقائق متغيرة نسبية، وليست حقائق ثابتة، ومن ثمّ فإن ما أسميته ظواهر الردة الثقافية والاجتماعية لابد أن تكون ألقت بتأثيراتها على سمات الشخصية القومية بعامة، أو أحدثت تغيراً فى النظرة إلى أقباط مصر بوصفهم مكونًا أساسيًا من مكونات هذه الشخصية، أو أحدثت تأثيراتها بشكل محدد على هذا الفصيل من فصائل الشعب فى**

مصر مستغلة سيادة مناخ التطرف، أو نفسية الأقلية.. فما تقويمك لهذه الاحتمالات؟

○ أنساق الشخصية المصرية فيها عناصر متغيرة، ولكنها ليست متغيرة بشكل مطلق، وبغض النظر عن التحليل العلمى والاجتماعى فأنا أعتقد فى حسى وتفكيرى، وبوصفى كاتبًا ومحبًا للفن، أن لدى لونًا من اليقين أشبه بالميتافيزيقية بأن هناك شيئًا ثابتًا فى الشعب وشيئًا ثابتًا فى الوطن لن يتغير.

قد يكون هذا غير مبرر عقليًا، ولكنه مقبول بل راجح، التغير لم يحدث فى نظرة أفراد الشعب إلى الشخصية القومية للأقباط، ولكنه حدث بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على فئة معينة من الفقراء، انتمى بعضهم إلى جماعات تحركها قوى سياسية داخلية وخارجية.

فى هذه الجماعات يقف الذى أستطيع أن أسميه : (المضلل) أو (المتحمس) أو (المثالى)، وهو النموذج الذى نجده فى كل فئة سياسية أو فكرية.

هذا النوع من الشباب المثالى الذى تدفعه ضغوط الحياة المختلفة بأنواعها الكثيرة والمتزايدة إلى التشبث بمثال وهمى أو فكرة وهمية، ومستعد - فى سبيلها - إلى التضحية بكل شىء، وهو الشباب الذى يشكل القواعد فى هذه الجماعات، بغض النظر عن أن القيادات لها أهداف وغايات سياسية واضحة تتخفى تحت قناع الخطاب السياسى الإسلامى الجذاب بطبيعته للناس وللمستوى الثقافى السائد، وصولاً إلى غايات ربما، بل هى - بالقصد - مخالفة لهذا الخطاب الإسلامى، لأنها غايات سياسية واضحة وسافرة هدفها الوصول إلى السلطة أو الوصول إلى الحكم.

التغير الذى أحدثته هذه الجماعات هو الذى ولد تأثيرًا على سمات الهوية القومية بعامة، وأيقظ بعض أفكار التفرقة فى صدور أو أذهان البعض.

مذاهب !

- **أشرت فى حديثك إلى العلاقة بين الإكليروس والعلمانيين،**

التى يبدو أنها علاقة جدلية تتراوح شداً وجذبًا فى سياقات متنوعة ومختلفة، وكانت تترجم نفسها فى أواخر عهد الرئيس السادات فى التسليم المطلق بالدور السياسى الرئيسى للكنيسة القبطية، ولكن الأمر الآن تغير، بتحرك جماعات كثيرة من العلمانيين لتبحث عن دورها السياسى. ما هو تأثير نظرة المذاهب المسيحية المختلفة إلى هذه القضية على تشكيل موقف الجماعة القبطية فى مصر بشكل عام؟

O أميل إلى الاعتراف بأن الكنيسة القبطية لها دور وطنى، ولكن ليس لها دور سياسى. الدور الوطنى أدته الكنيسة طوال عمرها، بوقوفها ضد الرومان وضد التدخل الأجنبى والاستعمار.

أما مسألة الدور السياسى فمرفوضة، لأنها ستحدث تفرقة أو شرخًا فى جسم واحد لوطن واحد.

السياسة لايؤخذ فيها بالعقيدة الدينية أو الانتماء الدينى، أو بمصادفة الميلاد.

السياسة تقوم بها أحزاب علمانية بالمعنى الدقيق والصحيح، الذى لايدخل فى أطر أو أنساق دينية، وأعتقد أن الذى دفع الكنيسة أيام السادات إلى أن تقوم بدور سياسى هو تراكم ظروف وملابسات سياسية فى فترة ما بعد ثورة ١٩٥٢، بحيث أدى هذا التراكم إلى تقييد النشاط السياسى ليس للأقباط - فقط - ولكن للشعب كله، وللمجتمع المدنى كله.

كان من الطبيعى أن يتأثر الأقباط أكثر بهذا الذى جرى بعد الثورة بحكم الفرق الحادث بين العصر الليبرالى الذى كان لايمانع ولايجد غضاضة فى أن يكون سكرتير الوفد ـ أكبر حزب شعبى ـ قبطيًا، وأن يكون وزير المالية أو وزير الخارجية قبطيًا، وبين عصر الثورة الأول الذى كان فيه التمثيل القبطى مجرد رمز فى بعض الوزارات الهامشية التى تخضع مع غيرها لسلطة أبوية علوية تمارس مهمة الوصاية الكاملة على مصائر ومقدرات الوطن كله.

وحدث الصدام فى المرحلة الساداتية بين الدولة والكنيسة نتيجة لتراكم هذه الظروف، ونتيجة لقيام السادات بتشجيع أو إنشاء أو تكوين ـ أو ما شئت من ظلال هذه المعانى ـ الجماعات الإسلامية، لأغراض سياسية تخصه، ولا تخص الوطن.

كانت الأسباب تخصه فى صراعه مع القوى الناصرية واليسارية والشيوعية، ولكنه ـ كما اتضح فيما بعد ـ خلق فرانكشتاين الذى دمره فى النهاية.

كانت عناصر الوضع ـ وقتها ـ تشمل غياب المنظمات السياسية الشعبية، وتشمل تدخلاً من الدولة فى شئون تمس العقيدة مسّا حميماً مثل بناء الكنائس، أو الصيحة الهوجاء التى جعلت من تطبيق الشريعة نوعًا من محاربة العقيدة الأخرى، بينما أكدت رموز المسيحية الكنسية أنه لاخلاف على تطبيق الشريعة مادامت لم تمس العقيدة المسيحية فى مسائل الزواج والطلاق، أو مسألة تعدد الزوجات أو غيرها.

وأدى هذا النوع من الصدام إلى أن تتخذ الكنيسة لنفسها دوراً ليس لها.

ولكن يظل من المهم جدّا التأكيد على أن السياسة يجب أن تظل بعيدًا عن نطاق العقائد والكهنوت وكل هذه المسائل التى لاشأن لها به، فالسياسة نشاط يشارك فيه الجميع بغض النظر عن دياناتهم.

- **نأتى لنقطة علاقة المذاهب المسيحية ببعض ورؤيتها لهذا التجاذب بين العلمانيين والكنيسة فى إطار التطورات التى يمر بها الوطن، وهل الانتماء لمذهب بعينه يدفع هذه الرؤية إلى الارتباط بالخارج على حساب الداخل؟**

○ أنا علمانى، ولست متدينًا، ولكننى أحترم الأقباط والعقيدة، وأنا ككاتب أستمد من الرموز القبطية المصرية شذرات فى أعمالى الفنية تكون مضيئة وتبذر التبصر الأعمق - فيما أرجو - فى الروح المصرية والحسّ الإنسانى العام.

وبالتالى فإن رؤيتى ستكون موضوعية إلى حد بعيد، وتقوم هذه الرؤية على أنه فى العقود الأخيرة، بدأت ظواهر هجرة العمالة وكثرة السفر للخارج، ومن

ثمّ فإن الجماعات التى عاشت فى الغربة وقعت تحت تأثير الثقافات الجديدة، وبخاصة إذا وضعنا فى اعتبارنا أن الابتعاد عن الوطن باستمرار يضخم الإحساس بكل شيء بدءًا من حجم زلزال تعرضت له القاهرة، وانتهاءً ببعض أحداث فتنة طائفية، وهذا الإحساس المضخم يؤدى إلى التنكر للمؤسسة الوطنية، والاعتماد على عون متوهم من الغرب.

شكاوى الأقباط من بعض الظواهر فى مصر لاتعالج بالاستصراخ بقوة غربية، ولكن علاجها الوحيد هو المشاركة بإيجابية فى الحياة السياسية المصرية.

إذاعـــة!

● **تحدثنى عن هؤلاء الذين استصرخوا الخارج، ولكن هناك من يرددون فى الوسط الثقافى المصرى أنك أدليت بحديث إذاعى فى فرنسا، وطلبت فيه تدخلاً أجنبيّا لحماية الأقباط فى مصر .. فهل هذا صحيح؟**

○ بل هذا كذب صريح، وأتحدى من يرددوا هذا أن يثبتوه.

إن أى من يقرأ أعمالى أو يعرفنى، يدرك أن مثل هذه المقولات تتناقض تناقضًا أساسيّا معى، وهذا هو المنطق الوحيد المقبول بغض النظر عن الوقائع، وعلى العكس فقد سئلت سؤالاً فى حديث إذاعى فى فرنسا يقول : «هل للأقباط مناطق خاصة يعيشون فيها بمصر؟» فثرت ثورة عارمة.

ولقد سئلت فى هذا الحديث أيضًا سؤالاً يبدأ بعبارة (بوصفك كاتبًا قبطيّا) فرفضت قائلاً: «أنا كاتب مصرى، ونجيب محفوظ كاتب مصرى وليس كاتبا مسلما».

أنا كاتب مصرى أنتمى لثقافة عربية - وبالتحديد - إسلامية لأنها الثقافة السائدة، لقد تربيت فى داخل هذه الثقافة، وكانت لى بعد ذلك الطقوس والمعتقدات والرموز والشفرات الدينية والفنية القبطية والمسيحية، والعادات والتقاليد التى تعود - فى صميمها - إلى المصرية القديمة. . دمى معجون بالثقافة العربية والإسلامية.

هذا كل ما قلته فى الحديث الإذاعى.

- **نعود إلى رؤية المذاهب المسيحية فى مصر، لاهتمامات الوعى القبطى والاختلافات بينها، ومدى كون هذه الاختلافات معبرة عن ارتباط بالخارج بأكثر مما هى معبرة عن ارتباط بالداخل.**

O منذ أربعين عامًا كانت المذاهب المسيحية الغربية فى مصر كالكاثوليكية والبروتستانتية بمختلف ألوانها وأشكالها تعتبر - دائمًا - هامشية، وإلى حد ما غير مقبولة بشكل عام، وكانت الكنيسة القبطية - من حيث المعتقد الدينى - تمثل الكتلة الأساسية للجماعة المسيحية. ولكن من ميزات وعيوب المؤسسات العريقة أنها تنقل التقليد والتراث وتحافظ عليه، إلا أنها قد تقع فى هامش الجمود وعدم التطور، وعدم ملاحقة الأحداث، وهو ما قد جرى إلى فترة قريبة ثم بدأ يتغير فى الكنيسة الأرثوذكسية.

على أية حال أدت فترة الجمود إلى نفور الشباب المتطلع إلى المعاصرة من أشياء ربما يشعر أنها بعدت عنه كثيراً.

أما الجماعة البروتستانت فقد ساد حركتهم لون من الحس بالعصر والمعاصرة، وفتحوا أبوابهم لكل الناس من كل المذاهب من دون تدقيق، وقاموا بنشاطات اجتماعية فيها لقاءات بين الفتيات والفتيان من خلال الرياضة والاجتماعات والرحلات والدروس، وكل هذه المسائل تمثل لونًا من ألوان التحرر الذى - بالطبيعة - يكون جذابًا للشباب.

هذا غير موجود فى الكنيسة الأرثوذكسية التى تحافظ على التقاليد بشدة، وتفصل ـ حتى ـ بين الرجال والسيدات فى القداس.

الكنيسة الإنجيلية تستخدم لغة أكثر بساطة ويلتصق بها الجمهور أكثر، وإمكاناتها تساندها ـ فى تصورى وإن لم يكن عندى دليل ـ مؤسسات ليست وطنية تمامًا، بمعنى أنها ربما لاتكون معادية للوطن، ولكنها من خارج هذا الوطن، وبالذات المؤسسات الأميركية.

هناك علاقات بين الكنيسة الإنجيلية القبطية - التى تسمى نفسها كذلك الآن - وبين الكنائس الإنجيلية الأميركية، وليس معنى هذا نفى الحس الوطنى عن الكنيسة الإنجيلية الوطنية، فالناس وطنيون - بالفعل - ولكنهم عصريون ومتأثرون للغاية بما يحدث فى الغرب، وهذا يجتذب عددًا كبيرًا من الأرثوذكس!

الجســـر!

- **هذه العصرية وهذا التوحد مع النموذج الغربى وهذا الارتباط المؤسسى مع نظائر فى الخارج، هل هو السبب فيما يطرح من اتهام على الساحة القبطية بأن الإنجيليين أوثق ارتباطًا بالخارج من ارتباطهم بالداخل؟**

○ لاتستطيع أن تعتبر أن علاقاتهم بنظائرهم فى الخارج علاقة مؤسسية بمعنى الارتباط العضوى، ولكنها علاقة تشاور وتزاور، وهى ليست علاقة تبعية واندماج، مثلما يحدث حاليًا إلى حد ما - فى الكنيسة الأرثوذكسية من خلال مؤتمرات المنظمات الكنائسية العالمية التى تشارك فيها كنائس من شتى أنحاء العالم.

الارتباط هو نوع من الاقتراب العصرى والابتعاد عن جمود التقييد الذى تعتز به الكنيسة الأرثوذكسية، والذى فيه مميزات الحفاظ على التراث، ولكن فيه - أيضًا - وراثة التحجر والجمود الموجودين داخل هذا التراث.

- **وماذا عن الكاثوليك؟**

○ الكاثوليك مدرسة لاشك فى هذا، وهى الكنيسة التى تعتبر نفسها كونية، والكنيسة الكاثوليكية القبطية علاقاتها بالفاتيكان قوية جدًا، لأن البطريرك القبطى الكاثوليكى يعد من كرادلة الفاتيكان، أى أن العلاقة مؤسسية بالفعل، وأنا عاصرت الفترة التى كان القداس الكاثوليكى فى مصر يؤدى باللغة اللاتينية، وكان الكاهن المصرى الكاثوليكى الصعيدى يرتدى «التوبهات» المعروفة للفاتيكان.

وتنبه الكاثوليك أن استمرار هذا الوضع لن يحقق لهم أى نفوذ فى البلد، فاعتنقوا الطقوس القبطية مع بعض التغييرات فى المسائل العقائدية البسيطة كإسداء التحية للبابا بشكل معين.

- **هل تتصور أن رواسب الإرساليات لعبت دوراً هنا فى سحب الناس من الالتفاف حول الكنيسة الأرثوذكسية إلى الارتباط المختلط بالكنائس الأخرى؟**

O كان هذا صحيحًا فى وقت من الأوقات، فقد كان دور الإرساليات نشيطًا فى فترة الاحتلال. أما الآن فليست هناك إرساليات، والنشاط يدخل فى حدود عادية ويمثل شكلاً من أشكال التعددية المذهبية، وليس أكثر.

- **يحرص التعبير الأدبى عن الحياة الاجتماعية والفكرية أن يبرز التضاريس الاجتماعية والتمايزات الطبقية والطائفية، ولقد تصديت فى أدبك إلى تقديم التعبير الأدبى عن الشخصية القبطية، فما الذى حرصت على أن تعكسه فى هذه التكوينات الأدبية من ملامح؟**

O لقد حرصت على أن يكون ميخائيل أو تادرس فى رواياتى مصريين قبل أن يكونا قبطيين، ولهذا ظهر التأثير المصرى القديم بكل تطوراته من أيام الفراعنة إلى التراث الهيلونستى إلى التراث القبطى فى أعمالى، وصولاً إلى التراث العربى المصرى الإسلامى.

كنت من أوائل الذين عملوا على أن ينتهى منفى القبطى المصرى من الأدب، بعد أن كان محصوراً فى نماذج أقرب إلى الكاريكاتير مثله كالخواجة أو الشامى.

الرقعة التى تعاملت فيها بأدبى ليس فيها هذا النوع من النفى المصطنع للأقباط أيّا كان اسمه أو شكله، وإنما كان فيها - على حد تعبير أحد المشاركين فى ندوة عقدت أخيراً - رائحة العائلة القبطية وطقوسها.

- **هل تعتقد أن عدم معرفة المصرى بالتراث والطبيعة القبطية يعود إلى ضمور الظهور العلنى للأقباط فى الأوعية الطبيعية للعمل**

العام بعد ثورة (يوليو)، بما دفع القبطى إلى إخفاء تراثه أو الخجل منه؟

○ لا أعتقد أن هذا حدث بعد الثورة مباشرة، ولكنه حدث فى العهد الساداتى، وأصيب الوعى العام بهذا التشوه، وأصبح هناك اهتمام متبادل بتبين الديانة بين فرد وآخر.

هذا التشوه فى الوعى العام سببه نظام التعليم ونظام الإعلام والردة العقلية العامة، وتأثير القوى الأجنبية من دون شك.

- **من زاوية الرؤية الإبداعية، ومن زاوية الرؤية السياسية، هل يمكن أن تحدد لنا تصوراتك عن قائمة أعمال الحوار (القبطى / القبطى) فى مصر، ثم الحوار (القبطى / الإسلامى)؟**

○ ماذا تقصد بالحوار (القبطى / القبطى)؟

- **مثل الجدلية التى يقودها العلمانيون حول عودة الأراخنة إلى ممارسة دور سياسى قائد مثلما قال لى الدكتور ميلاد حنا، ومثل الحوار - على مستوى آخر - بين المذاهب المسيحية المختلفة وصولاً إلى فهم مشترك يتفادى الانتقادات التى أخذت شكلاً مكتوبًا؟**

○ أنا من أنصار الحوار وتعميقه أيّا كان، مادام كان أساسه العقلانية واحترام الرأى الآخر. واحترام الحوار ظاهرة موجودة، ولكنها ليست غالبة، وتتمثل معوقاتها فيما سميته سلطة النص، أو الالتجاء لسلطة غير سلطة العقل، وبخاصة اننى أرى أن العقل ليس سلطة النص، أو الالتجاء لسلطة غير سلطة العقل، وبخاصة أننى أرى أن العقل ليس سلطة ولكنه ساحة مفتوحة للسؤال ولتلمس الإجابات، والتى ليس فيها - أبدًا - إجابة نهائية، ولكنها قابلة للتعديل، وهذا هو الشرط أو المقوم للحوار العقلانى، الذى لايتوقف عند سلطة علوية خارج حدود الأساس العقلى.

● **فى تصورك ما هى طبيعة الدور الذى لعبه المثقفون سلبًا أو إيجابًا فى تحقيق الانفصال أو الاتصال داخل الوعى المصرى العام؟**

O ساهموا فى الحقبة الناصرية كلها، والساداتية بالأخص، حين انساقت الأعلام الثقافية وراء سحر الزعامة وجلجلة الشعارات ووراء المصالح المباشرة والانتهازية الصريحة، بما أحدث لونًا من الخلط والتعمية الثقافية، وتخلوا عن دورهم الأساسى. أما الفصيل الذى حاول التعبير عن الرفض بالصراحة أو الرموز فدفع الثمن من حريته فى السجون والمعتقلات.

حدث هذا وحدث ذاك.

أما الآن فهناك انسياق كثير من المثقفين وراء سحر الخطاب الدينى للعودة إلى عصور تاريخية ذهبية مغفلين أن الزمن لايعود، وهذا لون من التشبع الكامل والاستغراق فى تصور مثالى يدعو صاحبه إلى أن يغلق العالم على هذا التصور وينفى عنه وعن العالم أى تصور آخر.

وما يحدث لدى المثقفين الآن مثلما كان يحدث لديهم فى العهد الناصرى، يؤدى إلى تشويه الوعى العام، لأنه عندما يصل إلى الناس يفقد صلته بالمنبع المثالى، ويأخذ شكلاً تبسيطيًا جدًا ومخلاً جدًا ومشوهًا وضارًا جدًا.

■ ١٩٩٣ ■



الدكتور غالى شكرى

وقائع مصرية!

- «من هنا نبدأ» كان الاستئناف الحقيقى لمسيرة الإصلاح الدينى فى إطار أكثر تطورا وتقدما!
- التنظيمات السلفية الراديكالية أصغر - بكثير - من القاعدة الدينية الشعبية، ولكنها أعلى صوتا وأكثر ضجيجا!
- كل تيار سياسى مصرى يقول : أنا مع الديمقراطية، ولو جاء إلى السلطة سيذبح الجميع!
- ابتعاد المثقف القبطى عن العمل العام يعكس فجوة فى الوعى التاريخى المصرى يجب ردمها!

د. غالى شكرى

ينضم اليوم إلى كوكبة المفكرين والكتّاب الذين انخرطوا فى هذا الحوار ويختار زاوية رؤية جديدة، ومدخل رأى مختلف.

الثقافة الوطنية!

وقبل أن ينصرف ذهن بعض القراء إلى الدارج والسوقى من تعريفات الثقافة.. يحدد هو - فوراً - حدود الملعب وخطوط التماس مذكراً بأن الثقافة تشتمل - فيما تشتمل - على كافة الأنشطة التى يمارسها المجتمع بما فيها حتى الجهد البدنى.. وعلى المتحـ.ـر أن يعود لآخر تعريفات (الموسوعة الفرنسية) للفظة (الثقافة)!!!

ولأن هذه هى زاوية رؤيته ومدخل رأيه، فقد آثر فى الكثير من مناطق هذا الحوار أن يناقش «المنابع الفكرية»، و «الأصول التاريخية»، و «المؤثرات الأيديولوجية» لكل ما درجنا على اعتباره : (يومى) و (حياتى) و (جارى)!

وإن بدت بعض حقائق الحوار قد تجاوزتها الأحداث، فإن منهج غالى شكرى ذاته فى تناولها أضفى عليها حتى اليوم - وربما الغد - إحساساً طازجاً لايتبدل.

واقعة الضغوط عن التوفيق والتركيب

- **دكتور غالى .. كتبت يوماً : إن أقوى الضغوط تسعى لتهميش الرأى العام، ولم تعد قوى الضغوط هذه هى الحكومات أو السلطات التنفيذية وحدها، وإنما هى قوى مالية واجتماعية مؤثرة.**

○ فلنبدأ أولا بالماضى.

فى ظل المرحلة الناصرية، كانت هناك ضغوط - أيضًا - وكان هناك أيضًا صراع مصالح يتسم بشكل إيديولوجى، ولكن التوجيه الرمزى أو القيادة المركزية كان

ينظم هذا بحيث إن الحصيلة الختامية تكوّن قرارًا شبه إجماعى، ومن ثمّ فقد كان هامش الضغوط القديمة ضيقًا جدًا.

ستجد ـ مثلاً ـ أن هناك خطًا عامًا يسير الإذاعة والتليفزيون وقتها، كما ستجد ـ رغم التباين بين الأهرام والأخبار أو الصحافة ـ بشكل عام ـ والتليفزيون أن هناك خطا أساسيا.

أما الآن فهناك ـ فعلاً ـ عدة دويلات مالية وإيديولوجية سياسية. . وهذه الدويلات المالية والإيديولوجية تنعكس على صعيد السلطة، يعنى بعضها موجود فى الحكم، ولكن ـ ما أريد أن أقول ـ إن الدولة كمؤسسة لاتمارس ١/ ١٠ من الضغوط التى تمارسها ـ الآن ـ البيوتات المالية، والأجهزة الاقتصادية الخاصة، مع بدايات العصر النفطى والانفتاح، والمد المتعاظم للتيار الدينى.

وأنا لست مع القائلين بأن التيار الدينى هو تنظيم واحد، أو مؤسسة واحدة، ولكن ـ فى اعتقادى ـ هو عدة تيارات، وعدة جماعات، وعدة توجهات، باختلاف مصادر التمويل، واختلاف البيئات السياسية التى نشأوا فيها، وربما ـ حتى ـ الاختلاف الجغرافى فجماعات الصعيد مختلفة ـ قليلاً ـ عن مجموعات وجه بحرى، وهكذا.

ما أعنيه هو أن هؤلاء جميعًا يمثلون مجموعات الضغوط سواء من داخل القنوات الرسمية أو من خارجها، وهذه هى التى يصل بعضها إلى حد الإرهاب الدموى.

- **ونحن معك، لابد أن نستطلع تأثير الألوان المتباينة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، سواء فى الستينيات، أو السبعينيات على ساحة الفكر المصرية؟**

○ فى ظل القيادة المركزية الصارمة فى العهد الناصرى، كان تأثير الضغوط المنظمة تأثيرًا حاسمًا، فرأينا ازدهار الأدب والفنون فى عهد عبد الناصر، ولكننا رأينا ـ أيضًا ـ قمع الفكر بقسوة شديدة جدًا، ولم يظهر فى هذا العهد فكر مهم:

كانت هناك تباشير بعد الهزيمة، وحدثت فترة ليبرالية استثنائية جدًا، فظهر ـ مثلاً ـ الرأى القائل بالتحدى التكنولوجى، وظهر الرأى القائل بالتحدى الديمقراطى، حتى إن الدولة نفسها تقدمت ببيان ٣٠ مارس. لكن هذا كله كان متأخرًا، فلم يحدث ـ بالفعل ـ خلال المرحلة الناصرية، غير الفكر القادم (من فوق) وهو فكر القومية العربية، أو الاشتراكية المنبثقة من واقعنا، إلى آخر هذه الشعارات التى لم تفسح مجالاً لغيرها، فقد قمع الفكر اليمينى بمختلف تموجاته، وكذلك الفكر اليسارى.

وحتى حينما كانت الحكومة تتصدى لموجة من موجات الإرهاب الدينى، لم تكن تسمح لقوى اليسار بمواجهة هذا الفكر، فقد كانت تريد مواجهته بطريقتها الخاصة، والتى تعتمد - أولاً وأخيرًا - على القهر البوليسى، الذى لايثمر فى خاتمة المطاف إلا مزيدًا من التطرف.

لم تنتعش - فى هذه الفترة - تيارات ليبرالية ولا تيارات راديكالية، وأصبح الفكر الناصرى بين قوسين، لأنه فى اعتقادى ليست هناك أطروحات نظرية ناصرية متماسكة!

● **تقصد تلك التى أفرزها نظام عبد الناصر القديم، أم هذه التى يطرحها الناصريون الجدد الآن؟**

○ لا . . أنا أتكلم عن مرحلة عبد الناصر، بما فيها عبد الناصر نفسه، وقد كان الملهم الأيديولوجى الرئيسى، على حين كان حوله بعض مساعديه، مثل: على صبرى الذى كتب (حتمية الحل الاشتراكى)، وقد كان شرحا على المتون للميثاق.

وطبعًا من الممكن أن يقال : إن الميثاق نفسه قد ساعد على صياغته عدة أشخاص، يمثلون عدة اتجاهات، ولكن فى النهاية كان كل ذلك هو الفكر الذى - لا أقول: إن عبد الناصر قد فكر فيه، وإنما قد ارتاح إليه واطمأن أثناء ممارسته العمل السياسى.

والخروج على هذه الفكر الرئيسى كان صعبًا جدًا، بدليل أن المرحلة كلها،

عرفت ـ فى فترات مختلفة ـ الحبس المادى المباشر، لكل القوى السياسية، يمينًا . . ويسارًا . . ووسطًا!

وكما ذكرنا فإن القهر البدنى والنفسى للخصوم يثمر مزيدًا من التطرف، ودليلى على هذا هو كتاب (معالم على الطريق) للأستاذ سيد قطب. وقد جاء هذا الكتاب تتويجًا لحياة مقهورة طيلة الفترة، فقد كان الرجل محبوسًا، وكانت بعض القيادات الإخوانية مشنوقة، وقد جاء هذا الكتاب ليعتمد ـ فى حقيقة الأمر ـ على (فكر مستورد)!!

ومن المدهش أن هذا الشعار عن الفكر المستورد هو الذى رفعه اليمين المصرى فيما بعد!

ما علينا، سنجد أن (أبو الأعلى المودودى) و (وأبو الحسن الندوى)، هما اللذان ألهما سيد قطب الحاكمية، وفكرة التسيير، وفكرة جاهلية العصر الذى نعيش فيه، وهى مجموعة الأفكار التى لم يتيسر لسيد قطب تحقيقها كتنظيم، وإنما تسلم ذلك شكرى مصطفى الذى أسس (التكفير والهجرة)، ثم ظهرت بعد ذلك مجموعة هائلة من التنظيمات التى تتخذ من هذا الفكر منارًا لها.

المهم أن هذا الفكر كان يؤدى - فى خاتمه المطاف - إلى الإرهاب، ولا علاقة له بالإسلام من قريب ولا من بعيد، ذلك أن المودودى - بالذات - جاء من تجربة (انسلاخ قومى)، وهذا لاعلاقة له بمجتمعنا، فعندنا هدف توحيد قومى، وخاصة أن العالم العربى غنى جدًا بالأقليات الدينية - وحتى - الإثنية.

نحن نحتاج إلى التوحيد وليس الانسلاخ، ولكن هذا هو - على أية حال - الفكر الذى لاءم المناخ العام (مناخ القهر) !

. . . .

وهناك نقطة أخرى فى هذا السياق هى فكر الإصلاح الدينى.

فقد كان للإمام محمد عبده رأى فى فكر الإصلاح الدينى، سواء بتفسيره للقرآن الكريم، أو بما جاء فى كتابه (الإنسان الإسلامى).

فالإمام محمد عبده كان يعتمد على معادلة عصر النهضة التى تجمع بين التراث والعصر.. جمعًا توفيقيًا، وليس جمعًا تركيبيًا.

وهذا الجمع التوفيقى كان يتناسب مع طموحات الطبقة الناشئة جدًا والبازغة، والتى تريد أن تستحدث فى مصر بعض المؤسسات وبعض وسائل الإنتاج بما لا يتعارض مع الإسلام.

والمقصود بالإسلام هنا هو القيم العامة للدين، وليس التاريخ الاجتماعى له.

وهذه الفكرة كانت موجودة فى شكل غائم وضبابى عند رفاعة الطهطاوى، ولكن رفاعة كان أكثر شمولاً من مجرد أن يكون مصلحًا دينيًا، فرفاعة الطهطاوى كان مفكرًا، ومصلحًا اجتماعيًا وسياسيًا شاملاً.

أما محمد عبده فقد كان متخصصًا فى الإصلاح الدينى، ولذلك عمل على تكريس الفكرة القائلة بأنه لا تناقض بين الدين والمنجزات الغربية الحديثة، يعنى لا تناقض بين الدين والحضارة.

وكلمة حضارة ـ فى الحقيقة ـ كان لها عند جناح الإصلاح الدينى مضمون محدد جدًا وهو المضمون التكنولوجى، يعنى الغرب هو التكنولوجيا، والحضارة الغربية هى التكنولوجيا، وبالتالى هذه التكنولوجيا لا تتناقض مع القيم الإسلامية العامة، لأن الدين ليس ضد التكنولوجيا كتكنولوجيا، ليس ضد الطائرة، ليس ضد الثلاجة، ليس ضد الماكينة، ليس ضد الترسانة البحرية التى أقامها محمد على.

الإسلام عند مفكرى الإصلاح الدينى ليس ضد كل هذه الأشياء، فهذه هى مجموعة من القيم.

هذا هو الإسلام عند من أراد الجمع بينه وبين العصر.. هذه هى المعادلة.. معادلة الإصلاح الدينى التى كانت فى وقتها إبداعًا تقدميًا كبيرًا جدًا، وإبداعًا ثوريًا حقيقيًا أيضًا.

واستمر هذا الفكر ماراً بالثورة العرابية حتى ثورة ١٩١٩، وحتى مشارف الخمسينيات، وفى هذا الإطار نتذكر أن العشرينيات الليبرالية عرفت معركتين أساسيتين هما:

O معركة (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ على عبد الرازق، والتى انتهت بفصله من وظيفته كقاض شرعى، وانتهت - أيضًا - بمصادرة الكتاب الذى كان قد نشر بالفعل!

وقد كان الكتاب يقول: لا خلافة فى الإسلام، بالمعنى التركى للخلافة، وإنما الإنسان هو خليفة الله على الأرض، وليس الخليفة بالمعنى الملكى الوراثى الاستبدادى الذى كانت عليه السلطة العثمانية!

وكان الملك فؤاد فى ذلك الوقت - يريد أن يكون خليفة المسلمين، لأن الخلافة كانت قد سقطت - بالفعل - عام ١٩٢٤ على يدى أتاتورك.

وهنا أوعز الملك فؤاد إلى الأزهر بأن يحاكم هذا الكتاب.

المعركة الثانية كانت معركة كتاب (فى الشعر الجاهلى) لطه حسين، ولم يكن هذا البحث بحثًا دينيًا على الإطلاق، ولكنه كان بحثًا فى التراث، يناقش التراث فى العصر، وهى تلك المعادلة التى قادت حركة النهضة البورجوازية فى الصين!

طه حسين لم يكن مصلحًا دينيًا، ولا كان يستهدف المساس بالقيم الدينية من قريب أو بعيد، ولكنه أراد أن يوفق منهجًا علميًا فى البحث لا أكثر ولا أقل.

توقف الشيخ على عبد الرازق عام ١٩٢٥، وكانت معركة طه حسين عام ١٩٢٦، ثم ظهرت جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨.

. . . .

وستجد طوال الثلاثينيات، وجزءًا من الأربعينيات، أن أكثر المفكرين العقلانيين كالعقاد وطه حسين والدكتور هيكل وأحمد أمين وتوفيق الحكيم عالجوا - للمرة الأولى - موضوعات إسلامية.

فكتب طه حسين (الفتنة الكبرى) و(الوعد الحق) و(على وبنوه)، وكتب العقاد عبقرياته جميعًا. أما أحمد أمين فكتب (فجر الإسلام) و(ضحى الإسلام)، وتوفيق الحكيم كتب (محمد)، وهيكل كتب (فى منزل الوحى).

وهناك من صاحوا وقتها أن فى هذه المواقف ردة، فطه حسين الذى كان يتكلم عن الشعر الجاهلى والانتحال، ما علاقته بالتاريخ الإسلامى ! وتوفيق الحكيم الذى كان يكتب المسرح ما علاقته بالاسلام !

وهذه وفقًا لتفسير معين لابد أن تكون انحناءة لعاصفة من الضغوط، ولكننى أعطى تفسيرًا آخر إذ أقول: بأن هؤلاء الكبار لم يتنازلوا ـ لحظة واحدة ـ عن عقلانيتهم فى هذه المؤلفات، بل العكس تمامًا، فقد أرادوا أن يكتبوا عن الإسلام كتابة عقلانية، كى يخاطبوا الوجدان الجماعى للشعب المصرى الذى اقتحمت ساحته، وهوجم فى عقر داره بأفكار خطيرة.

وبالتالى لا أعدّ هذا امتدادًا وإنما أعدّه رد فعل على موجة سلفية راديكالية بدأت برشيد رضا، وهى الخروج الأول على فكر الإصلاح الدينى.

فى عام ١٩٣٦ وقعت المعاهدة بين مصر وإنجلترا، وعدّها بعض الساسة معاهدة تهاون.. وفى هذا الوقت كان شاب فى السادسة عشرة يحاول أن يستكشف طريقه، وهو بعد فى بواكير الشباب.

هذا هو خالد محمد خالد.

ستدهشون إذا عرفتم أنه لم يكتب كتابه الأول إلا عام ١٩٤٨، ولم يصدر هذا الكتاب إلا عام ١٩٥٠، وهو كتاب (من هنا نبدأ)، وقد كان ذلك هو الاستئناف الحقيقى لمسيرة فكر الإصلاح الدينى التى قادها الإمام محمد عبده، ولكن فى إطار أكثر تقدمًا، وأكثر تطورًا.

أصدر خالد محمد خالد (من هنا نبدأ) و(مواطنون لا رعايا)، وكان هذا تمهيدًا عظيمًا، ومن ضمن المقدمات الهائلة للثورة المصرية.

وقد ظل خالد يصدر بعض الكتب الشديدة الأهمية فى بدايات الثورة، مثل: (الديمقراطية أبدا)، و(لكى لا تحرثوا فى البحر)، و(الدين فى خدمة الشعب)، و(أزمة الحرية فى عالمنا)، و(محمد والمسيح معًا على الطريق) إلى أن وقع الحوار التاريخى بينه وبين جمال عبد الناصر فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية الذى انبثق عنه الاتحاد الاشتراكى والميثاق الوطنى.

هذا الحوار التاريخى يعنى ـ باختصار ـ وقوف خالد محمد خالد إلى جانب الديمقراطية، حيث وجد أنه ليس هناك أى تناقض بين الإجراءات الاجتماعية التى تسمى أو سميت (بالاشتراكية) وبين الديمقراطية.

كان خالد محمد خالد والشيخ أمين الخولى والدكتور محمد أحمد خلف الله يستطيعون أن يؤسسوا عصر إصلاح دينى جديد يسحب البساط من تحت أقدام الجماعات أو التيارات الإسلامية الراديكالية، ولكن الناصرية فى هذا الوقت تمامًا ضربت فكر الإصلاح الدينى متمثلاً فى خالد محمد خالد، وذلك بفرض الصمت عليه، فبدأ يكتب عن تاريخ الرسول ﷺ وبعض الشخصيات الإسلامية البارزة.

أقول: كل هذا لأثبت أن الثورة عالجت موضوع السلفية الراديكالية، بالقهر من زاوية، وبضرب فكر الإصلاح الدينى من زاوية أخرى، كما أنها لم تقدم الفكر البديل أو تسمح لأية تيارات علمانية بالتصدى لهذه الموجة.

النهضة الجديدة!

● وما تمثيلات حركة الإصلاح الدينى فى الواقع المصرى الحالى ؟

○ النهضة التى قامت منذ أكثر من قرن ونصف على أساس المعادلة التوفيقية (التراث والعصر) انتكست عدة مرات، بسقوط محمد على وهزيمة الثورة

العرابية، وإجهاض ثورة ١٩١٩، ثم هزيمة ١٩٦٧، حيث انتهت «النهضة» ومعادلتها نهائيّا.

لقد حاول عبد الناصر أن يحل القومية العربية محل التراث، وأن يحل العالم العربى محل الغرب، ولكن هذا التصور النظرى الصحيح، افتقد الأركان الاجتماعية الصلبة لتحقيقه..

ولذلك فإن «دولة العلم والإيمان» التى بشر بها السادات انتهت فى الواقع العملى بازدهار الخرافات وليس العلم، والإرهاب وليس الإيمان، ذلك أن السنوات العشرين التالية لهزيمة ١٩٦٧ أشبه ما تكون بدائرة السقوط المكتملة، وهى الدائرة التاريخية التى أنهت النهضة القومية ومعادلتها التوفيقية بزوال الضرورات الاجتماعية والطبقية التى ولدتها.

نحن الآن فى مرحلة ما بعد السقوط.. مرحلة البحث عن بديل للنهضة التى كانت.. نهضة جديدة.. ربما ولكنها لا تعتمد (التوفيق) بل (التركيب).. وهذا يحتاج إلى قاعدة اجتماعية هى وحدها صاحبة المصلحة فى النهضة الجديدة، كما يحتاج إلى إبداع الصيغة الديمقراطية الكفيلة بتجسيد هذه النهضة.

● فى هذا التمهيد الطويل ركزت على تعرضك لرافد الفكر الدينى وعلاقته بالنظام الناصرى، ولكنك لم تتعرض للفكر القومى مثلاً ؟

○ فى عام ١٩٥٨ أقام جمال عبد الناصر وحدة مع سوريا، أسميها (الوحدة الانفصالية) فقد كانت وحدة تحمل جرثومة الانفصال، منذ اللحظة الأولى، لأنها تمت من أعلى، ولأنها تمت فى غياب الديمقراطية، ولأنها تمت فى غيبة القوى الاجتماعية القادرة على حماية هذه الوحدة.

فمن الذى قاد الانفصال !

مأمون الكزبرى، الذى هو زعيم للاتحاد القومى، ولكنه فى ذات الوقت طرف فى الشركة الخماسية التى ترفض ما سمى بالإجراءات الاشتراكية.

ثم إن الوحدة كانت انفصالية لأنك طلبت من جميع الأحزاب أن تحل نفسها فى سوريا، والمصريون كانوا يعتقدون أننا حين نقيم وحدة مع السوريين فسنكسب من السوريين ديمقراطيتهم، ولكن ماحدث هو أن السوريين فقدوا ديمقراطيتهم أثناء الوحدة !!

وكانت الوحدة انفصالية أيضًا لأن القاعدة الاجتماعية التى أقامت الوحدة لامصلحة لها - حقيقة - فى الوحدة، ولكن كان الموقف تكتيكيّا جدا، فالسوريون يخشون المد اليسارى المتعاظم فى ذلك الوقت هناك، فلجأوا إلى عبد الناصر كى يحميهم من الحزب الشيوعى، وليس صدفة تداعى الأحداث بعد ذلك، حين تم قمع الشيوعيين فى مصر، على حين الشيوعيون المصريون كانوا مع الوحدة، ومؤيدون للوحدة، ولكن بالمعانى التى وردت على لسان عبد الناصر، حين نقد نفسه نقداً ذاتيّا يوم الانفصال، حين فرق بين الوحدة والاتحاد فالوحدة الاندماجية الفورية غير الاتحاد الفيدرالى، الذى يمكن أن يتيح تدرجًا ولايضحى بالديمقراطية.

الفكر القومى كان سابقًا على عبد الناصر بكثير طبعـًا، فقد كان حزب البعث هو منارة الفكر القومى فى المنطقة، قبل أن يعلو صوت عبد الناصر بالعروبة.

وفى ظنى أن الشعب المصرى عربى (بدون فذلكة)، وبدون فلسفات.

هو عربى، تجرى على لسان أبسط أفراده كلمة (النبى عربى)، وهذه جملة بليغة جدّا، لأن العروبة عند المصريين لا تجد أى تناقض بينها وبين الدين.

هذا بينما نجد - الآن - من يحاولون إيجاد مشكلة بين القومية العربية والإسلام، فيقولون: إن العروبة قومية، والقومية عنصرية، والإسلام ضد العنصرية لأنه كونى، وبالتالى ضد القومية.

والحقيقة أننا كنا نعيش مثل هذه الإشكالية سواء فى أدبيات ناصرية أو غيرها من الاتجاهات القومية، ولكن سقوط الوحدة الذى كان البداية الحقيقية لهزيمة ١٩٦٧، وأسقط فى طريقه شعارين أساسيين: هما الشعار القومى.. والشعار الاشتراكى!

الوحدة القومية لم تقم قط.. والاشتراكية لم تحدث قط، ولكن الذى سقط هو الشعار عند الناس.

إذن ما هو البديل عند الناس؟!

الناس لم تفكر فى التكنولوجيا كما فكر بعضنا، ولا أن التحدى بيننا وبين إسرائيل تحدٍّ حضارى.

الناس فكروا فى شيئين:

- الأغلبية فكرت فى الدين.
- والأقلية فكرت فى الديمقراطية الليبرالية.

الأغلبية كانت مهيأة للدين، فنحن شعب متدين، ومؤمن ودماغه ملىء بأحاسيس وانفعالات وعواطف دينية، فهى مهيأة بالتالى لاستقبال أى تفسير دينى للتاريخ، أو للأحداث التى وقعت، أو للهزيمة، بالإضافة إلى إحباط القهر!

إحباط القهر أنشأ الجماعات الدينية الأكثر تشدداً داخل السجن.

كتب شكرى مصطفى (التوسمات) داخل السجن، و(معالم على الطريق) لسيد قطب ليس فيه عشر معشار التشدد الموجود فى التوسمات.

كما أن (الفريضة الغائبة) هى الابنة الشرعية (للتوسمات).

ثم أخيراً هذا الكتاب الخطير المنشور فى الأسواق منذ فترة بعنوان (مقدمة فى فقه الجاهلية المعاصرة).

هذه هى الأدبيات التى نشأت فى ظلمة السجون، وفى غياب الحريات،

واستطاعت أن تستغل مناخ الإحباط الكبير الذى كانت مصر عليه غداة الهزيمة.

وبالطبع فإن حجم هذه التيارات التنظيمية أصغر بكثير من القاعدة الدينية الشعبية، ولكنها أعلى صوتًا، وأكثر ضجيجًا!

حجمها أكثر فاعلية بما لا يقاس من حجم الديمقراطية الليبرالية. وهى الاختيار الثانى.

ومشكلة هذا الاختيار الثانى أن الديمقراطية الليبرالية فى العالم الثالث كله، بما فيها - حتى - أعرق الديمقراطيات الليبرالية فى العالم الثالث وهى الهند، فى أزمة.

فلما أرادت أنديرا غاندى أن تصنع بعض الراديكالية فى القوانين الاقتصادية، ضربت على الفور، أدخلوها السجن، وهزموها، واستولوا على الحكم لمدة ثلاث سنوات!.. إلى أن جاءت دورة أخرى من الانتخابات وعادت أنديرا للحكم فقتلت.

هذا يعنى أن هناك أزمة حقيقية بالنسبة لليبرالية فى العالم الثالث، لأنك لاتستطيع أن تجعل من هذه الدول رأسمالية نظيرة أو مماثلة للدولة الرأسمالية المتقدمة.

موقف التحاق هذه الدول بالرأسمالية العالمية ليس إلا كشىء تابع، وبالتالى متخلف!

ومن ثمّ فالليبرالية شبه مستحيلة.

التجربة التى تحدث فى مصر - الآن - مثلاً، تحدث وسط عوائق وصعوبات من داخلها وليس من خارجها.

ليست المسألة أن هناك أناسًا ضد الديمقراطية، بالعكس فكل الناس ستقول: أنا مع الديمقراطية الآن، وبعد ذلك لو وصل أحدهم إلى السلطة سيذبحك.

على أية حال المساحة الدينية كبرت بعد ١٩٦٧، والمساحة الليبرالية وجدت ـ وإن كانت ضيقة.

خلل اجتماعى !

● قبل أن ننطلق من فرشتك النظرية المحكمة إلى نقطة تفصيلية أخرى.. تعال نربط كل عناصر هذا التمهيد الطويل بسؤالنا الأول عن الضغوط المالية والاقتصادية التى يتعرض لها القوام المجتمعى المصرى الآن.. هل يمكن اعتبار تكوين مصر وقوامها الفكرى منسجمًا مع تلك الأشكال التى أفرزها الانفتاح ؟

○ يستحيل أن يكون صدفة هذا التوازى المحكم بين مسيرة الانفتاح الاقتصادى من جهة، وارتفاع معدلات الجريمة والأسعار والتهريب والإدمان من جهة أخرى.

لقد تحول (الانفتاح) إلى تعويذة لا تعنى النمو الرأسمالى التقليدى أو غير التقليدى، وإنما هو شفرة كودية تعنى النهب والسلب والرشوة والاختلاس إلى غير ذلك من (اقتصاديات الترانزيت)، كما كان الحال فى بيروت وما زال فى هونج كونج. ولكن المشكلة أن تكوين مصر يختلف ـ كلية ـ عن هذه العواصم الترانزيتية، التى تعيش على التهريب والمخدرات والجاسوسية، لأن مصر مجتمع ودولة.

مجتمع عريق فى التجانس والقوام والتباين الطبقى المنسجم مع أكثر القواعد كلاسيكية، وهى دولة عريقة ثابتة المقومات الجغرافية والتاريخية مهما تغيرت الأنظمة، ولذلك يتنافر تكوين مصر الطبيعى مع اقتصاديات المرور البرىء وغير البرىء، وقد أدى هذا التنافر أو التناقض الحاد بين الطبيعة الأصلية للمجتمع المصرى، وقوانين السوق الاستهلاكية المعتمدة أساسًا على الاستيراد الفردى الحر، إلى خلل اجتماعى حاد ينطوى على حرب أهلية غير معلنة عنوانها الرمزى: (شركات توظيف الأموال) !!!

واقعة الحوار:

● فى خلفية توصيفك السابق كله، حدثت متغيرات عديدة فى الخمس عشرة سنة الأخيرة، أهمها: (انفجار الثروة النفطية العربية)، و(حرب لبنان)، و(الثورة الإسلامية فى إيران).. كيف ترى التأثيرات التى أحدثتها هذه المتغيرات الكبرى على ساحة الفكر العربى والمصرى ؟

○ أصبح هناك نوعان من الطاقة عند بعض البلاد العربية، أولهما: هو الطاقة الروحية ممثلة فى الإسلام، وثانيهما: هو النفط وفى ظل احتجاب دور مصر فى أوائل السبعينيات تمكنت بعض البلاد العربية بوساطة هاتين الطاقتين من أن تحتل عجلة القيادة للمنطقة، عجلة القيادة فى المشروعات السياسية الكبرى مثل الموقف من القوى العظمى، وقد تم ذلك بشكل واضح فى تحالفات مكشوفة مع الولايات المتحدة، وفى التسوية العربية أى (القضية الفلسطينية). وهنا وقعت المفارقة، وهى أن الدول غير النفطية، أى مصر هى التى قادت حركة التسوية، وفى يقينى أن الدولة الأخرى التى عنيتها كانت أحوج ما تكون لهذه التسوية بالتحديد، ولكن حين قامت مصر بتحقيقها على النحو المعروف، تظاهرت الدول الأخرى بأنها ضد هذه التسوية..

فالمصلحة والتحالف بين هذه الدول النفطية والولايات المتحدة يؤدى بهذه الدول ـ قطعًا ـ إلى هذه التسوية بالذات، ولعل هذه المفارقة بين الحقيقة والتظاهر بعكسها هى التى ساعدت على إطالة الحرب اللبنانية، وهى التى تساعد الآن على إطالة حرب الخليج.

....

الحرب اللبنانية هى حرب فلسطينية وجزء من الصراع حول التسوية.

هى جزء من صراع النفط القادر ولم يفعل شيئًا، ودور مصر المحتجب الذى استطاع أن يفعل شيئًا، وبين هذين الموقفين انبثقت الحرب اللبنانية بالمعنى الفلسطينى.

ثم هناك الحرب اللبنانية بوجهها الطائفى، الذى لم يكن بعيدًا ـ أبدًا ـ عن مناخ الراديكالية الدينية بعد هزيمة ١٩٦٧.. لم يكن بعيدًا أبدًا.

وطبعًا فى النهاية ـ الحرب اللبنانية ليست مجرد حرب فلسطينية، وليست مجرد حرب طائفية، وإنما هى حرب اجتماعية أيضًا.

....

ثم ـ للأسف الشديد ـ وصلت التداعيات بنا إلى حرب الخليج، فالنظام الإيرانى الجديد الذى يقدم على مبدأ الحكومة الدينية صراحة، يمثل التجربة الأولى، مثل: تجربة الوحدة القومية القديمة، وهى تجربة تلهم الحركات الراديكالية فى البلاد العربية رغم اختلاف المذهب.

فغلبة الشيعة على إيران وغلبة السنة على البلاد العربية لا ينفى التأثير المباشر للحكم الإيرانى الجديد على الحركات الراديكالية السنية، بالرغم من اختلاف المذهب.. أما فكرة تصدير الثورة ـ حقيقة ـ فمقصود بها تمدد الهيمنة الإيرانية فى الخليج، وتقسيم العراق، وحتى سوريا إلى دويلات طائفية، تحقق حلمين فى وقت واحد، حلمان متشابهان تمامًا. الحلم الصهيونى من جهة، فهذا هو حزام الأمن الطبيعى لإسرائيل، ومن جهة أخرى فهى تحقق الحلم الإمبراطورى الفارسى بالرغم من غياب الشاه !!!

● طيب.. تعال إذن نناقش حركة التيارات الفكرية المصرية فى الـ١٥ سنة الأخيرة ووراءها هذه الخلفية الدرامية لمتغيرات إقليمية فادحة..

هذه التيارات الفكرية كتبت ـ أنت ـ عنها أيضًا: «إنها تعيش فى أزمة بالمعنى التالى: إن المحاولات التجريبية بين الاتجاهات الفكرية ليست حوارات حقيقية مادامت تتلاقى وتتقاطع فوق سطح المجتمع لا عبره..»..

إلى أى حد تصدق مقولتك هذه على الحوارات الفكرية والسياسية بين القوى المختلفة فى مصر ؟

○ أرى ـ بالفعل ـ أن الحوار هو الرد الوحيد على الإرهاب، لكن أنا عندى شكوك فى مختلف التيارات السياسية فى مصر ـ وأقول: السياسية أكثر من الفكرية ـ وخاصة حول موقفها من الحوار.

الحوار يعنى أنك لا تمتلك الحقيقة وحدك، يعنى أن للحقيقة ـ أيضًا ـ زوايا وأوجهًا مختلفة. . يعنى ـ كذلك ـ أنك على استعداد لقبول الرأى الآخر، سواء بالموافقة عليه أو بتعديله بالإضافة أو الحذف.

وأرى أن ما يجرى الآن ـ ومنذ فترة ـ هو نوع من التكتيكات السياسية وليس الحوار السياسى، ولا أظن أن حوارًا حقيقيًا دار بين الوفد والإخوان المسلمين عندما فتح الوفد ذراعيه لاستقبال الإخوان المسلمين، فالوفد له تراثه العلمانى المعروف، ولا نعرف ماذا فعل بهذا التراث يومها !!. ما هو الحوار الذى دار ؟ نحن نريد، وهذا الشعب يريد أن يحصل على وثيقة لهذا الحوار، نريد أشياء واضحة ومكتوبة فى هذا الصدد، وإلا فالبديل عند الناس هو أن يتصوروا أن ما تم هو مجرد تكتيك سياسى لكسب مجموعة من الأصوات، ودخول البرلمان بأى شكل. . وهذه هى الانتهازية السياسية بعينها !

هذا ما سيفهمه الشعب مادامت ليست هناك أية محاورات حقيقية. لقد استقال الدكتور لويس عوض والدكتور محمد أنيس من الوفد لهذا السبب، وكانت الاستقالة مكتوبة ومنشورة، ومنها فهمنا أنهما استقالا لأنهما لا يريدان أن

يكونا طرفًا فى حزب له تراث دينى علمانى، على حين يستغل هذا الحزب أفكارًا ثيوقراطية استغلالاً تكتيكيًا مرحليًا ليست له أية جذور..

. . . .

أما فى التحالف الحالى بين العمل والإخوان المسلمين، فبالرغم من أن هناك بعض الأفكار الدينية لدى حزب العمل أصلاً، فإننى أفتقد أيضًا معرفة قواعد الحوار الذى يمكن أن يكون قد تم بين الاثنين.. أفتقده تمامًا !

ولا أستطيع أن أصل إلى نقاط الالتقاء بينهما.

. . . .

● هل هناك ما يحتم اللقاء بين المعارضة والحزب الوطنى؟

يجب أن يقال لنا هذا.. بصراحة ما هى النقاط التى يمكن أن يتفقوا أو يختلفوا عليها ؟

○ الحوار لا يكتمل إلا بحق الاتصال.. كما تعلم.

فى الإعلام الحديث هناك شىء اسمه حق المواطن فى الاتصال، فبعد الإعلام.. بعد أن يعلم.. بعد المعلومة.. هناك حقى فى أن أتصل بك تحقيقًا لهذه المعلومة.. للتشاور بشأنها أو للتفاعل بشأنها، يعنى الإعلام لا يكتمل إلا بحق الاتصال.

أما ما يحدث أمامنا - الآن - فكأننا مازلنا قبل عصر الاتصال، لذلك لا أرى أن هناك حوارًا سياسيًا بين القوى الحزبيّة فى مصر.. ولكن هذا لا ينفى أن هناك حوارًا فكريًا ليس بين الأحزاب، وإنما فى إطار العقل المصرى.

هناك بعض المؤسسات، مثل: (جمعية الاقتصاد والتشريع).. (نادى الإتيليه).. (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

وقد حضرت ندوات فى بعض هذه المؤسسات، وحاضرت أيضًا، وهناك بالفعل حوار فكرى بين المفكرين المصريين.

ثم تأمل هذه الظاهرة معى.. الغالبية الساحقة من المفكرين المصريين مستقلون. وظاهرة الاستقلال معناها عدم ثقة بين المثقف والسياسى.

فالمثقف فى مصر يشتغل بالسياسة ـ فجأة ـ حين يعين وزيرًا أو رئيسًا لمجلس الإدارة، بل إن بعض الناس تنتقل من حزب إلى آخر بطريقة غير مبدئية.

أنا فى حيرة شديدة، ما هو المبرر الفكرى لأن تكون اليوم فى حزب الأحرار، ثم تنتقل غدا إلى حزب الوفد أو العكس؟!

هناك حوار موضوعى بين بعض القوى الثقافية فى مصر، ولكن ـ بالطبع ـ هذا الاستقلال عن المؤسسة الحزبية أو أية مؤسسات أخرى يحرم هذا الحوار أو هذا التفاعل من نتائجه، فنحن لسنا فى أوروبا، وفى مصر لا تستطيع أن تفعل شيئًا بمعزل عن مؤسسة.

أما فى أوروبا فيمكن أن يكون الفرد مؤسسة بذاته، يعنى رسام كبير، مثل: بيكاسو كان مؤسسة.

ثم إن هناك نقطة أخرى مهمة هى الحوار داخل الأحزاب نفسها.

وأنا لا أعتقد أن هناك حزبًا فى الدنيا كلها متسقًا ملتصقًا ومنسجمًا مع نفسه فى كل القضايا وكل الموضوعات!

وفيما خلا ما يسمى (دائرة الحوار) فى حزب التجمع ليست هناك أية وثائق تنبئ عن حوارات مماثلة داخل الأحزاب المختلفة، وإنما هناك أخبار سياسية بأن فلانًا قد اشتبك مع فلان، وأن رئيس حزب ما ديكتاتور، ولكن فى الحقيقة أن رئيس الحزب الآخر رجل طيب، وأشياء من هذا القبيل، وهى أشياء فردية جدًا!

حتى بالنسبة للحزب الوطنى، ستسمع هذا المسئول أو ذاك ألقى محاضرة فى النادى السياسى للحزب الوطنى. . ونظل نضرب أخماسًا فى أسداس، ترى ماذا قال؟ ترى ما هى الأفكار التى طرحت؟ ترى ما هى الأفكار المقابلة أو المعارضة؟ هل عورض. . كيف عورض؟

عندما يأتى مؤرخ ليسأل عن العقل الحزبى فى مصر، سيجد صعوبة كبيرة جدًا، وسيعتمد على الاجتهاد من خلال الأخبار الجزئية الخاصة بالصراعات فى صفوف هذا الحزب أو ذاك !!

واقعة اليسار: عن الأزمة.. والجماهير!

● حينما نتكلم عن العقل الحزبى فى مصر، يرفع الكثيرون أصواتهم بأن اليسار المصرى كان يمكن أن يكون قوة معادلة كبيرة لهذه التجاوزات الفكرية التى حدثت فى مصر فى الفترة الأخيرة..

ولكن يبدو أن اليسار المصرى ـ كما تصرح الكثير من رموزه التاريخية ورموزه المحدثة ـ يعيش أزمة كبرى. فى تصورك.. ما هى حدود هذه الأزمة ؟

○ لاشك أن هناك أزمة فى المجتمع المصرى عمومًا، وهى تنعكس فورًا على كل التيارات الفكرية المختلفة ومن بينها اليسار.

غاية ما هناك، أن انعكاسها على الاتجاهات غير اليسارية، يأخذ شكلاً خافتًا جدًا.

فعندما تتساءل عن شركات توظيف الأموال ـ مثلاً ـ قائلاً: إلى أى مدى تؤثر هذه الشركات على الفكر الاقتصادى عند الحزب الوطنى أو عند حزب الوفد؟. . ستجد أنها لا تؤثر كثيرًا، ولكن بالنسبة لليسار فإن الأمر يعنى مشكلة حقيقية !

طبعًا هناك عدة وجوه للآراء: الوجه الأول هو المتغيرات العميقة جدًا فى

باطن المجتمع المصرى، والتى لم تستوعب من جانب هذا اليسار، لا بسبب تعقيدها وإنما بسبب الفجوة بين هذا اليسار والجماهير.

اليسار يرفع لواء الجماهير، أو يرفع فكرة الجماهير كشعار، لكن غلبة التكوين الثقافى على الكوادر اليسارية يجعل لهم لغة مختلفة عن لغة الكادر السياسى الذى يخاطب الجماهير مباشرة.

● وبرغم هذه الفجوة فإن بعض المناضلين مازالوا يبنون موقفهم السياسي والفكرى على أن اليسار شديد الجماهيرية ؟

○ لا . . ليس شديد الجماهيرية.

طبعًا هناك كوادر جماهيرية ـ لا غش فيها ـ وسط اليسار، ولكنها أقلية بالفعل، الغلبة للمثقف، والمثقف يستطيع أن يلقى محاضرة، لكن العمل الجماهيرى شىء آخر.

المثقف ـ أينما وجد ـ هو بعيد عن الجماهير، هو ـ بالطبع ـ لايقصد أن يكون بعيدًا، ولكنه يتكون بطريقة غير جماهيرية.

هو يتكون بين قراءة وكتابة، على حين تتربى الجماهير وتتكون وسط لقمة العيش !

النقطة الثانية: هى الضغوط التى تمارسها السلطات ـ أحيانًا ـ على اليسار والتى تحول دون ظهور كوادر جماهيرية، لأن هذه السلطات المتعاقبة بما فيها المرحلة الناصرية، كانت تحرم اليسار من الاتصالات الجماهيرية المشروعة، وبالتالى لا تظهر كوادر جماهيرية مؤهلة لقيادة العمل السياسى.

ثم النقطة الثالثة: هى أن هناك تخلفًا فكريًا عامًا فى المجتمع لم يفلت منه اليسار، بالرغم من أنه هو المرشح أكثر من غيره للانفلات من أسر التخلف، فالواقع الفكرى اليسارى فى العالم يتقدم بخطى حثيثة جدًا، ولكننا نفاجأ ـ فقط

ـ بخطوته الأخيرة، عندما يظهر على الشاشة العالمية وجه جوربا تشوف، فنظن أن هذا التطور هبط علينا من السماء بالباراشوت فجأة.

والحقيقة أنه قد سبق جورباتشوف فى العالم كله تطورات فكرية عميقة جداً فى الفكر اليسارى، وليس جورباتشوف إلا تتويجًا عمليًا لهذه التطورات.

هناك بعض الأفراد ممن يواكبون التطورات الفكرية فى العالم ويبدعون أعمالاً نظرية وخصوصًا فى الفكر الاقتصادى المصرى، ولكنهم فى النهاية أفراد، إنما أتكلم عن الآلية الحزبية.. آلية العمل الحزبى اليسارى فى مصر، أو العقل اليسارى الحزبى فى مصر، هناك مسافة بين العقل اليسارى الحزبى فى مصر وبين التطورات الفكرية المستجدة فى العالم، ومن ثمّ فقدرته على الإبداع تقل فى غيبة الوعى بهذه التطورات..

وهناك نقطة رابعة - فى هذا السياق - هى الجذور التاريخية لبعض الخلافات فى صفوف اليسار، ومن المذهل أن هذه الجذور القديمة جداً مازالت قادرة على الفعل السلبى فى الأوساط اليسارية.

● مثل ماذا؟

○ الاختلافات التاريخية .. اختلافات الينابيع التنظيمية والفكرية، يعنى تنظيمات مختلفة، وفكر مختلف .. !

● هل يدخل فى هذا أيضًا مفهوم المجايلة أو نقتصر على مفهومى التنظيمات والفكر؟

○ والله ستندهش عندما أقول لك: إن بعض الأفكار القديمة جداً والسلبية مازالت مستمرة وسارية المفعول عند قطاع من الشباب الجديد الذى لم ير ولم يسمع ولم يك موجودًا عندما وقعت هذه الأحداث القديمة.

● مثل ماذا ؟

O الأطروحة الأساسية فى هذا الإطار هى أن يقال: هناك يساريون حقيقيون، ويساريون زائفون.

وهناك يساريون مع السلطة، أى سلطة، وغير مقصود بهذا السلطة الحالية.

كما أن هناك يساريين مخلصين ويساريين أصبحوا خارج التاريخ.

● ولكن هل تسمح لى بأن أقرر أن من يسمونهم باليساريين خارج التاريخ.. هم الذين يحملون الآن أكثر الأفكار تقدمًا فى تيار اليسار المصرى الآن ؟!

O ليسوا فقط حاملين لأكثر الأفكار تقدمًا، ولكنهم ـ أيضًا ـ يحملون العبء فى الحياة العملية.

هم الذين يعانون الاضطهاد والقمع ويدخلون السجن، ولايكتفون كغيرهم بالحواديت فى المقاهى.

● يحلو لى فى كثير من الأحيان أن أعقد مقارنة بين التيار اليسارى الذى يرفع لواء الجماهير وبين التيار الدينى الذى يقدم إجابات لأسئلة تتعلق بهذه الجماهير، وهى إجابات عجز تيار اليسار أن يجدها؟ هل توافق ؟

O الفكر الدينى يقدم لك الوعى الجاهز، فهو يقدم لك إجابات جاهزة على مشكلات جديدة.

إجابات أبدية لكل العصور، وبالتالى ليس لديه مشكلة.

● أنا أتكلم على المستوى العملى.. فأنا أرى التيار الدينى يقدم خدمات اجتماعية من طراز المستشفى والمستوصف والمدرسة والمشغل ؟

O هذا - بالضبط - مثل رشوة الانتخابات :

لو كانوا يستطيعون أن ينفذوا هذا على صعيد مصر كلها، فأنا أول من يضرب لهم سلامًا!!

من يستطيع أن يجعل كشف الدكتور بجنيه وكيلو الحليب بعشرين قرشًا، فليتفضل ويقودنا، ولكن فى الحقيقة هم يقومون بهذا الأمر على غرار ما يفعله المعلن فى أوروبا، فبدلاً من أن يدفع ضرائب، يعمل إعلانات، والإعلانات تخصم من الضرائب.

وهم يقومون بهذا الأمر على غرار ما يفعله روكفلر حين يقيم مؤسسة ثقافية تعطى منحًا وبعثات للناس مجانًا.

كل هذه مسكنات، مقصود بها الانتخابات، ولكنها ليست إجابات.

المفروض أن يقدم اليسار الإجابة الجذرية، وليس هذه الإجابة.

على الرغم من أن هذا أيضًا مطلوب، فعندما تقيم مستشفى ممتازا - حتى - كدعاية انتخابية، فسوف أكون معك، ربما يشيع هذا الجهود الفردية والذاتية.

لكن هذا لايحل المشكلة.

على اليسار أن يقدم حلاً حقيقيًا للمشاكل ويجيب عن الأسئلة التالية :

- اليوم .. هل من الممكن أن تنجح التنمية القطرية؟. هذا سؤال يحتاج إلى إجابة كبيرة.

- أيضًا فى ظل الأوضاع الراهنة.. هل هناك أفق لنوع من التكامل الاقتصادى العربى؟

هل الأيدى العاملة المصرية التى تذهب لكل بلاد الخليج والدول النفطية تمثل تكاملاً اقتصاديًا، أم استغلالاً لقدرات الأيدى العاملة والعقول العاملة أيضا؟

أنا أعتقد أن هناك شيئًا اسمه (العنصرية النفطية)، فهناك نمط نفطى اجتماعى لايختلف من ليبيا والجزائر (حيث رايات التقدمية) إلى أية دولة من الدول المحافظة.

ستجد نفس النمط فى التصور .. وفى المفاهيم وفى السلوك سواء بالنسبة لبعضهم أو بالنسبة للآخرين.

المصرى أو الفلسطينى أو السودانى يذهب إلى البلد النفطى لتقديم خبرة أو لإنجاز مشروعات التنمية، ومع ذلك ينظر إليه النمط النفطى باعتباره لصًا قادمًا لسرقته. ويتحلى بأكبر قدر ممكن من الإحساس بالتفوق، بسبب ثروة غير منتجة.

أزمة اليسار المصرى - بدون شعارات - هى أزمة ولادة وليست أزمة احتضار؛ وهى أزمة نمو، واليسار المصرى الذى ترك بصمة لاتمحى فى الثقافة المصرية قادر على أن يترك بصمة على المجتمع وليس على الثقافة وحدها.. وذلك بمراجعات عديدة، وبالتحام - رغم أنف الضغوط - مع مشاكل الناس وأمورهم.

الطفولة اليسارية !

● **أرى أن ماتطالب به من مراجعات فى تيار اليسار سيؤدى فى النهاية إلى انتصار دور مفتشى النضال من الجيل الجديد داخل هذا التيار .. وسوف يكون على حساب الجيل القديم الذى وصفته بأنه تحمل المسئولية وتحمل العبء ؟**

○ لست أحب التركيز على وصف المتغيرات فى صفوف اليسار أو اليمين بأنه (صراع أجيال) لأنه ليس هناك صراع بدون مضمون اجتماعى، وبالتالى فهناك (شيوخ) من اليساريين هم جزء من تراث الخبرة النضالية المتنامية، وهم رصيد - بالصواب والخطأ - لأية اتجاهات أكثر شبابًا، وهناك أيضًا شيوخ استوعبوا التجربة، وتمثلوا جوهر المتغيرات، وبعضهم سبق البيروسترويكا السوفييتية.

إن أجيالا من الشيوعيين العرب سبقت جورباتشوف فى تجديد الفكر والرؤية،

ولكنهم كانوا يتهمون من رفاقهم للأسف بالتحريفية، أو العمالة للسلطة، ولن أستبعد أن يكون هناك - الآن - فى صفوف الشيوعيين العرب من يتهم جورباتشوف بالانحراف!

إن مرض (الطفولة اليسارية) حسب تسمية لينين لاعلاقة له بالأجيال، فقد يصيب الشباب أو الكهول أو الشيوخ، وللأسف فإن هذا المرض أشبه ما يكون بالوباء المتوارث فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية والعربية، إذ مايزال هناك بعض ممن يمارسون السياسة، تكون اتهاماتهم جاهزة لكل من يخالفهم الرأى أو الاجتهاد، ولعل العزلة والإحباط من عوامل (اليأس) الذى يدفعهم إلى الجنون أو الانتحار بالمعنيين المادى والسياسى..

● هذه الاتجاهات السياسية المختلفة - بما فيها اليسار تحاول أن تصل إلى صيغة حوار ينشأ بينها، وهى تتمنى عبر جسر هذا الحوار أن تطرح على الناس فى مصر فكرة حكومة ائتلافية .. ما رأيك ؟

○ أنا لا أرى أى أفق لحكومة ائتلافية، بسبب ما أسميته أنا فى بداية الحوار بضغوط مراكز القوى المالية على الحكم، وحتى شركات توظيف الأموال التى احتضرت الآن، ولدت ونمت وتطورت فى ظل القوانين القائمة، ولم تهاجم إلا منذ وقت قصير نسبيًا فى معظم وسائل الإعلام، باستثناء واحد تقريبًا هو (الأهرام الاقتصادى).

ورغم هذا الهجوم فإنها مارست تأثيرها، هى وغيرها، على بنية السلطة فى مصر، بحيث إنها لم تترك فرصة لأصحاب نوايا إقامة حكومة ائتلافية فى مصر.

الحكومة الائتلافية تحتاج إلى درجة عالية جدًا من التجانس داخل صفوف الحكم، بحيث إنه عندما يكون موضوع الحكومة الائتلافية مطروحًا، يكون هناك اتفاق جذرى حقيقى عليه من جانب كل الأطراف.

وأنا أظن أنه - بغض النظر عن موقف الأطراف المعارضة، أن موقف الحزب الحاكم محسوم فى هذه النقطة على الإطلاق، لأن الضغوط من كل جانب، وهى ضغوط ممثلة داخلة، لايمكن أن تسمح بفكرة الحكومة الائتلافية.

● الحقيقة أنا لا أتكلم عن أفكار طائرة فى الهواء، فقد كان أولى بأصحاب الأيدى المتشابكة والملوحة فى سماء مؤتمر الزقازيق، أيدى رؤساء أحزاب المعارضة الذين طالبوا بإلغاء قانون الطوارئ على حين شبح الإرهاب قابع خلف كل جدار، والذين طالبوا بحكومة ائتلافية فى الوقت الذى فيه الرؤوس متباعدة والأفكار - إن كان ثمة أفكار - متصادمة .. كان أولى بهؤلاء أن يبتعدوا عن شعارات الاستهلاك السياسى اليومى .. ويبحثوا عن نقاط التقاء حقيقية فيما بينهم وفيما بين الحزب الحاكم وبينهم .. تبرر - على الأقل من الناحية النظرية - مطلبهم بحكومة ائتلافية؟

○ دعنى أقل لك - ردا على هذه النقطة - إنه باستثناء حزب التجمع ليست هناك استراتيجية حزبية معارضة، لدرجة أننى أحيانًا لا أفرق كثيرًا بين برامج هذه الأحزاب. .

فى الجانب الاقتصادى والاجتماعى أنا لا أجد فوارق خطيرة، - دعنا من الجانب السياسى الآن - بين حزب الوفد وحزب الأحرار، أو بينهما وبين الحزب الوطنى - يعنى ليست هناك استراتيجيات متميزة، على الرغم من أن قانون الأحزاب الذى لا أوافق عليه شخصيًا يشترط التمايز . . هذا التمايز غير موجود. .

هذه أحزاب تفكر يومًا بيوم. .

● إذا كان لحزب التجمع هذا الفكر الاستراتيجى الذى تتكلم عنه.. إذا كان مستواه مختلفًا كل هذا الاختلاف عن مستوى النسيج الفكرى والتنظيمى للأحزاب المعارضة الأخرى، فما الذى يدفع رئيسه لأن يضع يده فى أيدى هؤلاء ومنهم الأعداء التقليديون لثورة يوليو التى شارك فى صنعها ؟

○ أنا لست حزبيًا. . وربما لا أملك المعلومات الكافية، لكننى أستطيع أن

أقول: إن الجبهة، أى جبهة - يجب أن نفرق فيها بين التحالف المؤقت جدًا فى موقف صغير والتحالف الاستراتيجي.

وأنا أستبعد شخصيًا أن تكون هناك أى نية لتحالف استراتيجى بين التجمع وبقية الأحزاب!!

● أنت تكلمنى أحيانًا عن التجمع وكأنه كيان واحد.. ولكننى أظن - وأعتقد أن الأحداث تؤكد ظنى - أن هناك انفصالاً داخل هذا الحزب فأنا أجد انفصالاً أحيانًا بين قيادة الحزب وقيادة صحيفته القديمة.. ثم أجد عداءً وتراشقًا بين القيادة القديمة للأهالى والقيادة الجديدة لها، وهو عداء وتراشق وصل إلى حد عقد المؤتمرات والندوات بنقابة الصحفيين ؟

○ هذه مسائل داخلية تخصهم !!

ومع ذلك إذا رأى رئيس الحزب أن هذه الجريدة لم تعد تمثل الحزب فمن حقه أن يتخذ ما يشاء من إجراءات لتصحيح هذا الوضع..

بالطبع كل تغيير إنما يتم بالأسلوب الديمقراطى، فأيًا كان رأينا أو موقفنا فلابد من صياغة ديمقراطية لأى تغيير، وأعتقد أن هذا من تقاليد التجمع..

وأعتقد أن كل شيء تم بديمقراطية!!

واقعة الثقافة: عن الأدب.. والفن وأوضاع الاقتصاد؟!

● فى تصورك يادكتور غالى ما هو تأثير هذه الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية على عناصر العمل الثقافى المصرى ؟

○ أخوف ما أخافه هو أن يزيد تخفف الدولة من مسئولياتها إزاء الثقافة.. القطاع العام الثقافى يمنح الثقافة عمقًا وغنىً وقدرةً على الثبات والصلابة والتطور.

فى بريطانيا وهى واحدة من أعتى الدول الرأسمالية تدفع الحكومة لبعض الفرق المسرحية مئات الألوف من الجنيهات حتى تبقى فى الساحة!!

مبدأ دعم الدولة للثقافة معمول به فى الغرب الرأسمالى بصورة تجعل من الثقافة إحدى أهم تجليات الحضارة فى تلك البلاد.

مثلاً: المسرح ظاهرة اجتماعية مباشرة.. بمعنى أن فيه جمهوراً وهناك بشر ممثلون أمامك.. المسرح كان يقوم فى الزمن الناصرى بدور البرلمان.

أنا لا أنسى كيف كانت صالة المسرح القومى تتحمس تصفيقًا وهتافًا وصراخًا أحيانًا - مع مشاهدة المسرحيات السياسية التى عرضها هذا المسرح فى عقد كامل من الزمان.

الذى حدث أن هذا المسرح اختفى تمامًا، لأن الدولة بدأت فى سحب يدها قليلاً، وليس هذا هو المهم، وإنما الأهم أن القوى المالية الجديدة التى كان لها قطاع مسرحى خاص متواضع أصبحت هى التى تملك المسرح الآن، وبالتالى فهى تختار موضوعاتها ورواياتها ومخرجيها وممثليها، وبالتالى فإن هذا الذوق هو الذى يصوغ جماليات هذا المسرح المعاصر، وهى جماليات شديدة القبح والهبوط.

هذا بالنسبة للمسرح. أما السينما فكان فيها نفس الشىء، وهكذا فى بقية الأنشطة.

المواهب الحقيقية كانت باستمرار لها ميول سياسية متعارضة مع سياسة الدولة ولكنها موهوبة، فإما أنك كنت تدخلهم السجون أو يتقوقعون على أنفسهم، ومن هنا فإن الذى حدث هو أن عديمى المواهب استولوا على السلطة الثقافية خلال السبعينيات، وأصبحوا أصحابًا للقرار الثقافى، ولكن ذلك لاينبغى لأن الإنتاج الثقافى مايزال فى أيدى أولئك المبدعين الذين أشرت إليهم والذين كتبوا الرواية والقصة القصيرة وكتبوا أعمالاً نقلت إلى اللغات العالمية، وتعدّ فى العالم العربى أهم النماذج الروائية والقصصية المعاصرة.

هذا الجيل بعد نجيب محفوظ ويوسف إدريس، أستطيع أن أسمى منه بهاء طاهر وإدوار الخراط، ولو أن إدوار الخراط رجل كبير فى السن، ولكنه ينتمى من الناحية الإنتاجية لهذه الموجة، وجمال الغيطانى وعبد الحكيم قاسم وصنع الله إبراهيم وعبده جوبير وإبراهيم عبد المجيد ويوسف القعيد ومحمد المنسى قنديل..

وفى القصة القصيرة هناك سعيد الكفراوى ومحمود الوردانى ويوسف أبو رية ومحمد مستجاب.

هؤلاء هم حملة المشعل الأدبى المصرى الحقيقى - الآن - ولكن من ناحية المؤسسات الثقافية الرسمية، فإن عديمى الموهبة الذين ازدهروا فى عصر السادات يسيطرون عليها..

وعلى الرغم من هذا فإن هناك هامشًا ديمقراطيًا - لا غش فيه الآن - ومن ينكره لا يريد أن يعمل.

هناك هامش ديمقراطى يسمح ببعض التعديلات فى المسيرة المندفعة باسم الانفتاح، هذا الهامش الديمقراطى يسمح باستعادة روح المسرح المصرى إلى حد ما، ويسمح لهؤلاء الكتّاب أن ينشروا أعمالهم فى هيئة الكتاب، وفى المجلات المتخصصة، وهذا شىء جيد جدًا، ولكنه لم يصل إلى حد السماح بأن يكون هؤلاء فى مقاعد القرار الثقافى ومؤسساته، وهى :

● **اتحاد الكتّاب** : وهو منبر الفكر المصرى ومنبر الأدب المصرى، وهذا المنبر قد صيغ عام ١٩٧٤ صياغة معادية للديمقراطية، فانفض عنه الكتّاب الحقيقيون - جميعًا - بغير استثناء ودخله بعض موظفى الإذاعة والتليفزيون وبعض الهيئات التى لاعلاقة لها بالأدب والفن.

دخل هؤلاء الموظفون ليحتلوا مكان كبار الكتّاب فى مصر.

هذه الصيغة كان مقصودًا بها أن تلبس بعض الأشخاص ومات هؤلاء الأشخاص، مثل : يوسف السباعى رحمه الله، ولكن بقيت هذه الصياغة التى

ارتداها آخرون يريدون البقاء فى هذا الاتحاد مدى الحياة، ويريدون أن يكون هذا الاتحاد مجرد نقابة تنفق على بعض المصالح المادية للمنتمين إلى هذا الاتحاد، ويريدون لهذا الاتحاد أن يكون أبعد ما يكون عن فكرة المنبر الأدبى الذى تلتف حوله تيارات أدبية متعددة تتصارع فيما بينها، ويدير هذا المنبر الحوار بين التيارات ويقودها، وحينئذٍ تكون هناك حركة أدبية.

ليست هناك حركة ثقافية فى مصر الآن، لأنه ليس هناك المنبر الذى يستوعب هذه الحركة ويجسدها فى تيارات!!

● **المجلس الأعلى للثقافة** : وهو البديل للمجلس الأعلى للفنون والآداب، وهو يتغير كل أربع سنوات مرة.

ولجانه أصبحت تمثل امتيازات اقتصادية عند أعضائها.

وعندما تقرأ أسماء أعضاء هذه المجلس تذهل من أسماء لاعلاقة بينها وبين الإنتاج الأدبى، وإنما لها علاقة بالذكريات .. بالماضى.

قرأت قريبًا فى إحدى الصحف اليومية برقية أرسلت بها مجموعة من الأسماء لوزير الثقافة، وهى مجموعة عائلية منها واحد رئيس رابطة أدباء العروبة وأخوه رئيس رابطة شعراء العروبة، وهذه المجموعة تقول للوزير فى برقيتها : إن هناك مجلة للشعر تصدرها وزارة الإعلام وهذا يكفى ولا ضرورة لإصدار المجلة المزمع صدورها عن وزارة الثقافة للشعر. فى العالم كله يقاتل الأدباء من أجل مجلات جديدة ومنابر جديدة، وتأتى هذه المجموعة من الأسماء التى لا أعرفها شخصيّاً وتطالب بعدم صدور مجلة جديدة، هذا شىء مذهل!!

وهؤلاء هم الذين يجلسون على مقاعد المجلس الأعلى للثقافة، وماداموا جالسين فلن يستطيع واحد من أولئك الأدباء الحقيقيين الذى ذكرتهم بأن يجلس فى مقعد القرار الثقافى!!

● **ثم المؤسسات الإعلامية** : وهذه المؤسسات الإعلامية وقعت فيها جملة هائلة من التغييرات لم ألمسها لمس اليد إلا بعد عودتى من رحلتى التى طالت فى الخارج عشر سنوات.

أصبح هناك بنية جديدة.

ليست مجرد مجموعة من الأسماء، ولكن بنية جديدة وتركيب جديد للمؤسسة الأدبية الإعلامية يجعل العمل فيها كوظيفة حكومية لايشترط الموهبة.

وهؤلاء الذين يحتلون القيادة فى هذه المؤسسات لن يذهبوا إلا إذا حدث تغيير ثقافى واسع ولست أظنه قريبًا!!

● فى الآونة الأخيرة بعض هؤلاء الذين جزمت بأنهم لم يتبوأوا المقاعد الرئيسية فى الصف الأول من الأجهزة المنوط بها إدارة الثقافة المصرية، بعض هؤلاء ظهروا ظهوراً مكثفًا، واهتمت الدولة بهذه، وأعطتهم فرصًا لهذا الظهور بتركيز شديد، وهذا أمر يخالف توقعاتك!

○هذا شيء والقرار الثقافى شيء آخر.

وأنا لا أتشاءم عندما أقول : إنهم لن يمسكوا بمقاليد السلطة الثقافية فى وقت قريب. . لا أتشاءم وأنا أعمل توصيفاً سوسيولوجيّا أطمئن إليه، يعنى أنا لا أستطيع أن أتصور تغييرًا فى البنية الثقافية للسلطة الأدبية والفنية فى مصر فى حدود الخمس سنوات القادمة.

ولذلك فإن فنانًا كعادل إمام تخطى بجماهيريته كل هذا الوضع بدور ثقافى يصل إلى مستوى (القيادة)، ولكنه كان وحده فى ظل هذه السلطة الأدبية والفنية السائدة.

● هل زحزحة الذين يحتلون مقاعد هذه المؤسسات مستحيلة ؟

○ أنا لا أطالب بزحزحة أحد لأن القضية ليست قضية أشخاص، وإنما قضية ماهية الاستراتيجية الثقافية لمصر الآن، وفى هذا الصدد لابد أن نميز بين الدور والقيادة.

الدور الثقافى لمصر يمكن أن يحتجب، وقد احتجب فترة - بالفعل - ولكن القيادة الثقافية المصرية لاتحتجب أبدا.

لماذا ؟

لأن هناك مجتمعًا ثقافيًا تاريخيًا فى مصر، وعندما يظهر الإمام محمد عبده أو طه حسين أو نجيب محفوظ أو توفيق الحكيم لايظهرون كجزر منعزلة عن بعضها بعضًا، وإنما يظهرون كجزء من بناء تاريخى غائر الجذور يؤثر فى المواهب الجديدة حتى التى لا تقرأهم . . حتى التى لم تقرأهم.

إذا تكلمنا عن النهضة الحديثة فلنجعل من مصر القيادة الثقافية لأى دولة أو مجتمع أو مشروع دولة أو مشروع مجتمع فى البلاد العربية . .

البديل الوحيد للقيادة المصرية هو القيادات الأجنبية . . .

هذه هى البدائل الوحيدة، لكن ليس هناك بديل عربى آخر لمصر. هذا ليس مدحًا لمصر، ولكنها مسئولية، وهى حقيقة سوسيولوجية وليست قيمة معيارية!

أن يبنى الملك فاروق مدرسة فى صيدا بجنوب لبنان، أو أن تبنى مصر أول مدرسة ثانوية فى الكويت وأول جامعة فى لبنان، وأن يبنى المصرى الجزائر وليبيا وغيرها من البيت الحجرى إلى العقل، وأن يذهب مصطفى موسى ليبنى الأوراس وقصر المؤتمرات والجامعة فى الجزائر فهو يفعل مثلما فعل آلاف الأساتذة الذين عربوا الجزائر من طفولة المرحلة الابتدائية حتى شباب المرحلة الجامعية.

هذا كله يعنى القيادة الثقافية، والقيادة مسئولية وممارسة.

أن تمارس القيادة فهذا شىء مهم جدًا ومسئولية، والمسئولية أن يكون عندك باستمرار استراتيجية ثقافية، وليس مجرد خطة ثقافية . . فالخطة الثقافية تنفع الدور، والاستراتيجية الثقافية تنفع القيادة.

الاستراتيجية الثقافية تكون لخيارات كبرى واضحة المعالم ومفصلة فى كافة عناصر البنيان المعرفى.

هذه هى الاستراتيجية الثقافية.

وعندما تتطابق القيادة مع الدور تحدث النهضة بالفعل، وعندما يغيب الدور تبقى القيادة بالعقل - ولكن تتعطل النهضة.

أحزاب للجميع!

● كلامك عن التجمع فيه تحفظ شديد يدعونى أن أتساءل عن مدى اعتقادك بأن وجوده كاف لتمثيل اليسار المصرى ؟

● إن حبس الشيوعيين خمس سنوات متصلة بين عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٤ فرض عليهم العزلة فى الشارع المصرى، وأسهم فى تشرذمهم الذى أدى فى خاتمة المطاف إلى أن يصبح حل تنظيماتهم عام ١٩٦٥ إقراراً بواقع قائم وليس العكس. وبدلاً من القول بأن عام ١٩٦٤ كان عام الديمقراطية بالإفراج عن اليسار، يجب أن ندرك التزامن بين هذا الإفراج وحل التنظيمات الذى تلاه. ونقول : إن هذا الحل كان عملاً مضاداً لجوهر الديمقراطية، ولو كان الشيوعيون قد حلوا تنظيماتهم عام ١٩٥٨ لما دخلوا السجون أصلاً على أية حال، وإذا كنت أتفهم تماماً الأسباب التى تمنع ظهور الأحزاب على أساس دينى، فإننى أفهم منع قيامها على أساس طبقى واجتماعى سياسى. ومن هنا فإننى أطالب بحق الماركسيين والناصريين فى تكوين أحزابهم الشرعية العلنية..

إن المغرب وتونس وهما دولتان بعيدتان كل البعد عن شبهة اليسار، تعترفان بشرعية وجود الحزب الشيوعى فيهما، وكذلك جميع دول الديمقراطيات الغربية بما فيها الولايات المتحدة، وفى العالم الثالث هناك الهند.

وكلها دول تتباهى حكومتنا بأنها على علاقات خاصة بها .. فما معنى أن تزعم ديمقراطيتنا أنها لاتقل عن الأخريات، بل تتفوق على الجميع، مع أنها تمنع قيام حزب شيوعى أو ناصرى!!

الكنيسة المصرية!

● دكتور غالى دعنا نطرق معك موضوعاً ربما يحجم الكثيرون عن

الاقتراب منه تحت دعاوى معظمها ليس له منطق يحمله بثبات، وبالتالى فلنطرق باب هذا الموضوع فى سياق حوارنا.

وهو ابتعاد المثقف المسيحى المصرى عن العمل العام. لماذا؟

○ نعم هناك ملاحظة حول ابتعاد المثقف المسيحى المصرى عن العمل العام، فقلة قليلة جدًا هى التى تعمل بالسياسة فى صفوف الأحزاب، ولذلك أسباب تاريخية وأسباب راهنة.

وأنا شخصيًا كقبطى أجد فى هذا الموضوع ثغرة يتسلل منها سوء الفهم أو التفاهم، لابد إذن من ردم الهوة فى الوعى التاريخى المصرى بتدريس سبعة قرون تمثل حياة مصر القبطية فى مختلف مراحل التعليم، حتى تدرك الأجيال المصرية ماضى وطنية الكنيسة المصرية وعروبتها.

إن البابا شنودة ينتمى إلى جيل من المثقفين الأقباط الذى تخرجوا من الجامعات والتحقوا بسلك الكهنوت، فأحدثوا نقلة نوعية فى نهضة الكنيسة بدعم مباشر من البابا كيرلس السادس.

وإذا كان من الثغرات أن الأقباط لايقبلون على العمل العام، فإنه من الثغرات أيضًا أن ينفصل المثقفون التقدميون الأقباط عن كنيستهم باسم التقدمية؛ لأن الكنيسة فى التعريف الإنجيلى هى جماعة المؤمنين، وبالتالى لامعنى لانعزال المثقف التقدمى عن جماعته التى هى الدائرة الجماهيرية الأولى له.

■ ١٩٨٨ ■



الدكتور غالى شكرى :

لدينا إبداع ثقافى عربى وليس لدينا حركة ثقافية عربية

- تعوّد العرب أن يعتمدوا النتائج السياسية للمتغيرات العالمية بمعزل عن مقدماتها الفكرية.
- العرب يعانون من أنيميا ثقافية، ويشعرون فى ذات الوقت بأنهم متخمون بالثقافة.
- اليسار العربى نظر إلى انهيار أوروبا الشرقية كما لو كان مجرد خروج على العقائد الأساسية.. ولم يتخيل سقوط هذه العقائد ذاتها.
- الليبراليون العرب تصوروا أن ما جرى فى موسكو هو انتصار لهم، من دون أن يفكروا لحظة فى أن يبدعوا ديمقراطيتهم الخاصة.
- وقع اليسار العربى فى مأزق اعتقاده فى النظرية الطاهرة وإيمانه باستحالة الخطأ.

- فكر القومية العربية كان عنصريًا واستبداديًا ومزدوجًا، وهو السبب المباشر فى غزو الكويت.
- حرب الخليج أدت إلى انهيار النظام الثقافى العربى بشكل ينبغى تأمله بعمق.
- أكبر أزمات الثقافة العربية هو الخلط المشين بين الدين والتراث.
- لم نسمع أن حكاية الأصالة والمعاصرة كانت إشكالية من إشكاليات عصر النهضة الأوروبية أو عصر النهضة الحديثة فى اليابان.
- لايوجد إبداع عالمى فى دائرة تسمى نفسها طليعية.
- أفضل جوائز «الأثرياء» العرب الثقافية على جوائز «الدول» العربية.

ثم طرح الدكتور غالى شكرى المفكر المعروف فى هذا الحوار معى عدة قضايا وإشكاليات ثقافية عربية كبرى.

تحدث عن عجز المثقف العربى اليسارى أو الليبرالى أو الأصولى عن فهم متغيرات العصر الجديد، وشرح معنى غياب المثقف وانعزاله بعد اعتماده فكرة نفى الزمن من جهة، أو نفى الآخر من جهة أخرى، وشخّص شكرى ما أسماه بفكر الغزو الذى أدى إلى غزو الكويت قبل عامين والذى عدّه نتيجة مباشرة لخطايا فكر القومية العربية.

وهنا نص الحوار:

● مازال الفكر العربى يراجع أوراقه ويفرزها فى الوقت الذى يدلف فيه العالم إلى عتبات ساحة عصر جديد.. هل ينجح العقل العربى فى التعرف على الإشكاليات والقضايا الفكرية الرئيسية الحقيقية التى يواجهها فى هذا العصر الجديد أم يظل غارقا فى أوراق وذكريات ومعارك «ماضوية» لا علاقة لها بالمستقبل ؟

○ استخدمنا كلمتى «تاريخى» و «تاريخية» كثيراً جدّاً فى الثلاثين عاماً الماضية بحيث فقد هذا المصطلح معناه الحقيقى، ومن ثمّ ربما لاتكون هناك مصداقية كبيرة، عندما نقول : إننا نمر الآن بلحظة تاريخية بكل معانى الكلمة، لحظة تغيير حاسمة وشاملة للعالم كله بما فيه العالم العربى، إلا أننا كعرب - مع الأسف - تعودنا أن نأخذ النتائج السياسية للمتغيرات العالمية بمعزل عن مقدماتها الفكرية.

وأقصد القول : إن المطبخ الفكرى العالمى كان مهموماً ومنشغلاً فى قضايا أساسية طيلة الربع قرن الأخير ونحن بمعزل عن ذلك تماماً، وأصبحنا نجتر ونردد

كلاماً نتصور أنه جديد فى حين هو تعبير عن أفكار احتضرت وانتهت تماماً فى سياقها الأصلى.

● تقصد «نحن» فى مصر أم فى العالم العربى؟

○ أنا أتكلم عن الثقافة العربية، وحين أتحدث عن الفكر العربى فأنا أقصد به الفكر الأدبى والاجتماعى والسياسى، لأن هناك شائبة عالقة فى أذهان الكثيرين تحصر الثقافة فى الآداب والفنون وهذا ليس صحيحًا. الثقافة كمجموعة من المعايير والقيم وضوابط السلوك الذهنى والبشرى عامة أكثر اتساعًا ـ بما لايقاس ـ عن الآداب والفنون.

انعزلنا عما يجرى فى العالم من متغيرات حثيثة وجبارة فى كُل فروع الفكر، وأصبحنا نعانى من أنيميا ثقافية، ونشعر فى ذات الوقت أننا متخمون بالثقافة.

نحن انكببنا على بعض الفتات الساقط من الموائد الغربية منذ زمن طويل، وتخيلنا لمجرد وفادته من الغرب أنه حديث، وبالتالى فوجئنا بالنتائج السياسية للمتغيرات على نحو مختلف عن المفاجأة نفسها لدى العالم، استقبل العالم الانقلابات السياسية الكبرى بأسلوب مختلف تمامًا عن أسلوبنا، ونحن استقبلناه، إما بالحزن الشديد، وإما بالفرح الشديد، أى بانطباعات وجدانية، وبثبات على المبادئ ـ وأنا أعنى هذا التعبير ساخراً ـ وكأن شيئا لم يتغير.

كل منا رأى ما يجرى فى ضوء معتقداته الفكرية الأساسية، وكأن تغيير هذه العقيدة أو تلك هو كفر بيّن!

أغلب اليسار العربى نظر إلى ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية كما لو كان خروجًا على شىء ما، وهذا «الشىء الما» هو عقائده الأساسية ولم يتخيل أحدهم لحظة أن هذه العقائد ذاتها قد تغيرت وطرأ عليها ما يستوجب إعادة النظر، وأن النموذج الواقعى دحض كثيراً من الدعاوى، وليس عيبًا ـ على الإطلاق بالنسبة للمفكر أو المثقف أن يعيد النظر وأن يغيّر، إلا أن اليسار العربى ظل ثابتًا على المبدأ، يرى أن التغيير محرم، فى حين يحدث هذا

التغيير على رغم إرادته، فقد كان محتمًا سواء رضى عنه المثقف أو لم يرض، لأن الجذور ذاتها كانت فاسدة.

النظرية الطاهرة والخطأ المستحيل !

وأضاف الدكتور غالى شكرى :

المناقشات التى دارت فى صفوف اليسار العربى حول ما جرى فى العالم الاشتراكى سابقًا، تتمحور حول دراسة ما إذا كان الخطأ فى النظرية أو فى التطبيق، وكأن هناك نظريات طاهرة نقية يستحيل أن تكون على خطأ، فى حين أن التطبيق لأنه من صنع البشر فالخطأ فيه وارد!

الليبراليون العرب كذلك تصوروا أن مايجرى فى بلاد غيرهم هو انتصار لهم، ولكنهم لم يفكروا قط كيف يمكن أن يبدعوا هم أيضًا ديمقراطيتهم الخاصة، لأنهم كانوا أيضًا بمعزل عما يجرى فى المختبر الحقيقى للفكر العالمى، وأسرى لتصور أن ما جرى فى الثلاثين عامًا الأخيرة هو الفكر والمناهج الحديثة، وهو الثقافة المعاصرة.

وهناك بالطبع من يرفض من الأصل أن نتفاعل مع أى فكر عالمى، باعتبار أن الفكر العالمى ليس منبثقًا من واقعنا أو من تراثنا، متجاهلاً أن أى إنجاز فكرى إنسانى فيه جزء قابل للتعميم.

فحضارة مصر القديمة، أو الحضارة الفينيقية، أو الحضارة الإسلامية العربية، كان كل منها فيه جزء قابل للتعميم، وبالتالى هى حضارة عالمية.

وهذا الكلام نفسه ينطبق على الغرب، فهناك عناصر فى الحضارة الغربية قابلة للتعميم، وقد عممت سواء أردنا أم لم نرد، لأن هذه التى ندعوها بالتكنولوجيا ليست مجرد آلات وماكينات، ولكنها أفكار وقيم اتخذت شكل الماكينة أو الآلة، وهى أفكار عممت لمن ينشد التقدم بمجتمعه.

الطائرة والفاكس والسيارة ليست مجرد مادة كما يحلو للبعض تسميتها، ولكنها مادة وروح، والروح هى مجموعة الأفكار التى أدت فى النهاية إلى صنع هذه الآلة.

● حدثتنى بأن العقائديين الاشتراكيين نظروا إلى ما جرى فى العالم باعتباره خروجا على شىء لايجوز أن يتغير فى حين نظر الليبراليون إليه باعتباره انتصاراً لمبادئهم، وعلى حين عدّ الأصوليون أن الأمر مادام ليس مستمداً من التراث لايعنيهم ولايهمهم.. كل هذا يؤدى إلى انعزال كل طائفة من هذه الطوائف عن الزمن.. كيف تركت هذه الوضعية تأثيراتها على الإبداع الثقافى العربى ؟

○ نحن خارج الزمن بالفعل فقد نظرنا إلى النتائج السياسية للمتغيرات العالمية على النحو التالى :

١- انهيار إمبراطورية.

٢- زوال بناء فكرى سمى زمنًا طويلاً بالاشتراكية.

٣- التفتت المفاجئ ليس للجمهوريات فقط، ولكن التفتت العرقى أيضًا.

وكان من المفترض أن تكون انعكاسات هذه المتغيرات علينا هى إعادة النظرة فى المفاهيم التالية:

١- مفهوم الأمة.

٢- مفهوم القومية العربية والوحدة العربية.

٣- مفهوم الاشتراكية العربية.

٤- مفهوم الديمقراطية، ولكن بكل ما تعنيه من أبعاد، فالديمقراطية ليست حرية الفكر والتعبير، وإنما هى حقوق الأقليات، وهى مشكلة مزمنة فى العالم العربى.

. . . .

ولكن كعادتنا فى الفكر القومى العربى أظهر سلوكنا نوعًا من التستر والإخفاء والكبت لمشاكل حقيقية كانت قائمة، مثل : مشكلة الأقليات التى أفصحت عنها حرب لبنان بشكل ما، وأفصحت عنها بشكل لايقبل الريبة حرب الخليج.

أنا أسمى الفكر الذى صاحب العدوان على الكويت : «فكر الغزو»، فالغزو ليس مجرد حركة عسكرية سياسية، وإنما كذلك حركة فكرية.

لابد أن نواجه بشجاعة الأفكار الأساسية التى أحاطت هذا الغزو، وهى الأفكار التى تأسست عبر الربع قرن الماضى فى العالم العربى، وهى التى جعلت بعض فئات المثقفين العرب يؤيدون هذا الغزو.

هذه الأفكار هى ما اصطلح على تسميته «القومية العربية»، والتى تمثل فكراً عنصريّا واستبداديّا ومزدوجاً.

عنصرى لأنه يتصور أن الأمة كتلة من الحديد المصهور لاتتكون من أجزاء أو عناصر، تمامًا مثل الرؤية العرقية عند النازيين والفاشيين، على حين أن الواقع يقول غير ذلك، ويقول : إن هناك قوميات مثل الأكراد والأرمن والبربر موجودة فى العالم العربى، وهى أجزاء من هذا المحيط الذى يحتاج إلى شجاعة وإبداع. . إبداع لتسميات جديدة، وشجاعة فى مواجهة الظواهر.

حرب لبنان أثبتت أن الصيغة الليبرالية الهشة كانت ليبرالية طوائف، ولم تكن كساءً سياسيّا للنظام الديمقراطى.

والفكر القومى العربى كان استبداديّا، بدليل أن أصحاب هذا الفكر عندما اعتلوا عرش السلطة تدلنا تجاربهم على أن نظمهم كانت استبدادية، وليس النظام العراقى إلا مثلاً بارزًا كان فيه الطغيان الداخلى هو الأب الشرعى للغزو الخارجى.

النظام العراقى غزا شعبه أولاً وكان عنصريّا فى التعامل مع الطوائف الدينية والاثنية، فاستخدم مع الأكراد الأسلحة الكيماوية المحرمة دوليّا، وخاض فى الجنوب حرب إبادة للمواطنين الشيعة، وحوّل المجتمع العراقى بمختلف أديانه وطوائفه ومذاهبه إلى سجن كبير طارد صفوة بنيه إلى الخارج.

كل هذا كان القاعدة الأساسية للغزو، ثم إن حرب الخليج هى نهاية النظام

الثقافى العربى القديم، الذى كانت تعبر عنه مجموعة من المؤسسات والهيئات والمثقفين.

هناك ازدواجية تتمثل فى أننا ننادى بقومية عربية وبوحدة عربية، وفى نفس الوقت نحن قطريون حتى النخاع فى الممارسة وكل قطر يتحرك وفقًا لمصالحه فقط.

وأرى أن الاعتراف بهذه البنية الثقافية للأقطار العربية أفضل ملايين المرات من الضحك على الذقون ورفع رايات مزورة، لأنك يمكن أن تطالبنى باسم القومية العربية بأمور لا أستطيع كقطر أن ألبيها، فيترسخ فى الواقع العربى مزيد من الازدواجية مهما كانت الرايات فاقعة واللافتات زاعقة.

ويظهر هذا واضحا فى برامج التعليم العربية، حيث كان بعض الخبراء يطالبون مصر بعدم الالتفات كثيرا إلى تدريس العصر الفرعونى والتاريخ المصرى القديم، على حين هم يحتفلون ببابل وآشور وسامر ويقيمون لهم المهرجانات الكبرى، ويؤرخون لكل أثر أو تأثير يتعلق بهم.

كيف يمكن تحت راية القومية العربية أن تطالب شعبًا بأن ينسى جزءًا من تاريخه، فى حين أنت تمارس العكس؟

وهكذا تسيدت هذه الازدواجية القاتلة الساحة العربية فى جميع فروع العلوم الإنسانية، بحيث وضعت الثقافة العربية أمام خيار غريب جدًا، فإما اجترار الحلول الجاهزة من التراث، وإما النقل الأعمى عن التجارب المتقدمة من دون حوار.

نفى الزمن ونفى الآخر!

● التياران اللذان ذكرت أنهما يمثلان الخيار المطروح على الفكر العربى، هما تياران شموليان يقومان على نفى الزمن فى الخيار الأول، ونفى الذات فى الخيار الثانى ؟

○ بالضبط فنفى الزمن يكون بتحميل الأسلاف مهمة إيجاد حلول لك، وهى فكرة تقوم على الخلط المشين بين الدين والتراث، والتى تعد أكبر أزمات الثقافة العربية، فالتراث بشرى أما الدين فمقدس، ولايجوز أن يحتكره نفر من الناس من دون بقية المؤمنين أو من دون بقية المواطنين.

وحين نتكلم عن التراث فنحن نتحدث عن اجتهادات بشرية أصابت وأخطأت، ولكنها صنعت فى الماضى حضارة عظيمة، فالحضارة العربية الإسلامية حينما نريد أن نستلهم منها شيئا سنجده ملخصًا فى ثلاثة عناصر : الحرية والعقلانية والمنظور التاريخى، وهى العناصر الثلاثة التى ازدهرت تلك الحضارة فى ظلها.

لايجب فى هذا السياق أن نأتى لنأخذ نتائج الحضارة العربية الإسلامية ونبدأ بها، لأن الأجزاء الحية من الحضارة العربية الإسلامية استوعبت من الحضارة الإنسانية التالية لها، فحين أراد الغرب أن ينهض أخذ عناصر عديدة من الحضارة العربية الإسلامية، وبالتالى فهى حية إلى الآن فى إطار الحضارة الإنسانية المعاصرة، ومن ثمّ فنحن شركاء فى هذه الحضارة، وهكذا فنحن حين نتفاعل مع الحضارة الحديثة لانجلب (أفكارًا مستوردة)، كما يقول الأصوليون، لأن هذا العالم الغربى حين أخذ منا لم يكن مستوردًا، ولم نسمع قط أن حكاية الأصالة والمعاصرة كانت إشكالية من إشكاليات عصر النهضة الأوروبية، أو إشكالية من إشكاليات عصر النهضة الحديثة فى اليابان مثلاً.

ليست هناك إشكالية اسمها الأصالة والمعاصرة، لأن هناك إيمانًا ثابتًا بأن الحضارة دورات يفضى بعضها إلى بعض بشكل حى.

ولذلك فإن كلمة إحياء التراث ذاتها تتكلم عنه وكأنه مات، على حين أن التراث حى فينا، ونحن بذواتنا جزء لايتجزأ من هذا التراث، كما نحن بذواتنا جزء من الحضارة.

الحضارة ليست بضاعة كيما توصف بأنها مستوردة، ولكنها عنصر للتفاعل، والتفاعل من موقع متكافئ وندى.

إذا استطعنا أن نتخلص من فكرة الاستيراد والتصدير الفكرى، أى هذه الفكرة التجارية، وآمنا فعلاً بأننا جزء لايتجزأ من هذه الحضارة الإنسانية المتعددة الجنسيات، فإننا لن نستطيع أن نفصل مكونات هذه الحضارة إلى جزء عربى وآخر أميركى وثالث يابانى.

● وكيف كان تأثير هذه الوضعية الفكرية التى أفضت فى شرحها على الأدب العربى ؟

○ الإبداع العربى كان ومازال أكثر الأنشطة العربية قربًا من المفاهيم التى أتكلم عنها، فهو لم ينعزل عن الإبداع الإنسانى، ولم ينعزل بالتالى عما هو حى فى التراث.

وبحيث أصبح العنصران من المصادر الأساسية للتجربة الإبداعية العربية التى تشكل واحة حضارية مزدهرة فى محيط يقل عنها كفاءة.

حركة الأدب العربى الحديث من العلامات الأساسية فى الحضارة الإبداعية الإنسانية، فهناك أعمال تشكيلية وشعرية لاتقل بأى حال عن أرقى النماذج الموجودة فى الغرب أو الشرق أو الشمال أو الجنوب.

وبالطبع هذا الكلام ناقص، بمعنى أن هذا الإبداع العربى الرفيع المستوى محاط باللاحركة ثقافية! نحن لدينا إبداع ثقافى عربى بلا حركة ثقافية.

وهذا الإبداع ما لم يتحول إلى هواء يتنفسه البشر لا يستطيع أن يبقى إبداعًا فاعلاً مؤثرًا ومغيّرًا، ففى البلاد المتقدمة تجد الإبداعات الرائعة العظيمة منابرها كأجهزة الإعلام واتحادات الكتّاب والروابط الفنية والأدبية التى تصوغ هذه الإبداعات وجدانًا عامًا، وتحولها إلى رأى عام أو إلى جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية للبشر.

هذا موجود فى العالم المتقدم فى برامج التربية والتعليم، وفى أجهزة الإعلام، وفى طريقة التعامل مع المتاحف أو المعارض.

لايوجد إبداع محاصر فى دائرة تسمى نفسها طليعية أو فى صالون للمثقفين.

هو إبداع له رأى يحميه، وله أوعية كالأوانى المستطرقة تصل به إلى الشرايين والشعيرات الدموية للمجتمع بأسره، وهكذا فهناك حركة ثقافية تشكل المنبر الذى يدافع عن حريات الكاتب والأديب، ويوصل إنتاجه إلى مستحقيه!

فى بلادنا عدم معرفة الرأى العام بالكاتب أو الرسام يمنع هذا المبدع من الاشتراك فى تشكيل الوجدان العام، ويسقط بالتالى حق هذا المبدع فى اعتراف المجتمع به، وهكذا ينفتح المجال واسعًا أمام ما يدعى السينما الهابطة والمسرح الرخيص، المجتمع يفرز فنونه التى هى فى جوهرها مصادر للإبداع، ويستسلم للذوق السائد الذى ربته مكونات اجتماعية أكبر من كل المبدعين.

مطلب الطليعة واحتجاج الجمهور!

- **إشكالية العزلة التى وقعت فى أسرها الفصائل الثقافية والفكرية المختلفة فى عالمنا العربى أدت إلى أن تطرح هذه الفصائل رأيها ورؤيتها على الجماهير فى صيغ إملائية، فى الوقت الذى تتطلع فيه هذه الجماهير لبعض حرية وديمقراطية، نحن أيضًا نعيش تناقضًا بين مطلب الطليعة الثقافية واحتياج الجمهور.. فانظر ماذا ترى ؟**

○ نحن مجتمع انتقالى مازال يتصف ببعض الصفات الموجودة فى المجتمع الشمولى أو الانغلاقى، مثل : رعاية الدولة لكل المؤسسات الثقافية فى العديد من الأقطار العربية، والذى كان من خلاله تنفذ هذه الدولة ما يسمى استراتيجيتها الثقافية، وفى ذات الوقت نحن نتمرد ونثور على هذه الأشكال مطالبين بألا يكون مجتمعنا انغلاقيًا أو شموليًا.

هذا يفترض أن يكون القطاع الثقافى الخاص فى مستوى حضارى قادر على إنجاز حركته الثقافية.

الدولة لها دور، ولكن لايجوز أن نطالبها بنفس الدور الذى كانت تقوم به فى الستينيات، لأن هذا الدور ليس مقطوع الصلة بالبنية الاقتصادية الاجتماعية السياسية السائدة.

فإذا كنا نريد حريات ديمقراطية وتعددية، فلابد أن نأخذ أيضًا بهذا المعنى فى الثقافة، بحيث تكون هناك مبادرات فردية خارج حدود الدولة.

طلعت حرب هو الذى أسس شركة ستوديو مصر للتمثيل، وكانت هناك جوائز فى عصر ما قبل الثورة المصرية يقدمها وجهاء القوم للفنون التشكيلية والآداب، وليس أمامنا اليوم إلا أن نعتمد على مثل هذه المبادرات الفردية لتحل محل دور الدولة متناغمة مع التغيير فى البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، ومتناغمة مع المزاج العام السائد أيضًا.

هل ترغب الطبقة العربية الغنية فى احتضان حركة ثقافية بالفعل؟!

كما أنه ليس صحيحًا الدمج بين الأقطار العربية باسم وحدة الأمة، فليس صحيحًا كذلك الدمج بين الأغنياء العرب باسم وحدة الطبقة العربية الفنية.

هناك تفاوت فى التطور الاجتماعى، وهناك تفاوت فى تطور التقاليد الثقافية بين قطر وآخر. ولكننى أحيى بهذه المناسبة النزعة القائمة عند بعض الأثرياء العرب فى تقديم جوائز للمثقفين والمبدعين مادامت لجان موضوعية للتحكيم هى التى تسيطر على هذه الجوائز وتمنحها لأسباب غير سياسية أو عقائدية، أى تمنحها للفكر وحده والثقافة وحدها.

كما أحيى مبادرات هؤلاء الأثرياء العرب فى إقامة دور نشر وإقامة قاعات عرض، وكذلك فى هذه الجوائز التى تحتفى بالثقافة وتشجعها.

وأنا أُفضّل جوائز الأثرياء العرب التى تكرم أسماء أصحابها كجائزة الملك فيصل، أو جائزة سلطان عويس، أو جائزة سعاد الصباح عن الجوائز التى تكرم دولاً وأنظمة، وتمنح لأسباب سياسية ودعائية وأيديولوجية.

ومع تحيتى لهذه الجوائز أؤكد أنها ليست بديلاً عن ما أدعوه بالمنبر الثقافى العربى الذى تكون أولى مهامه شيوع الإبداع بين البلاد العربية.

هناك استطلاعات للرأى قرأتها فى بعض الصحف توضح لى بما لايدع مجالاً للشك أن القارئ فى سوريا لايدرى شيئًا عن الإبداع الثقافى فى الخليج، وأن المثقف المصرى لايدرى شيئًا عما يجرى فى سوريا، وأن الكاتب المغربى أو القارئ الجزائرى أو المتذوق التونسى لايدرى شيئًا عن الحركات الإبداعية والثقافية فى المشرق، وهكذا فليست لدينا حركة ثقافية عربية. مات اتحاد الكتّاب العرب، ليس لأنه نقل إلى تونس، أو لأنه كان موجودًا فى العراق قبل ذلك، وإنما لأن البيروقراطية العربية هى التى توفد وفودًا رسمية إلى هذا الاتحاد ومؤتمراته المختلفة، وبالتالى لاتلتقى القوى الحية للمثقفين العرب بعضها ببعض.

فى الزمن القديم كان اتحاد الكتّاب اللبنانيين وأمينه العام سهيل إدريس دينامو يستطيع فتح الباب أمام تفاعل مثقفى العالم العربى من كل الأقطار بعضهم ببعض.

● **ربما كانت المهمة أسهل فى الزمن القديم، لم تكن حرب الحواضر الثقافية قد استعرت فى عالمنا العربى، ولم يكن هَم كل قطر أن يدعى أن عاصمته هى العاصمة الثقافية للوطن الكبير ؟**

○ هذه الحرب نفسها مزورة، فلو اجتمع مبدعو ونقاد العالم العربى كلهم لكانوا فى النهاية قوة ثقافية تساوى القوة الثقافية لفرنسا مثلاً، نحن حتى - بغض النظر عن الحرب الثقافية - محرومون من التواصل، فكما قلت اتحاد الكتّاب العرب الحالى ميت، ولم تعد لدينا المجلة الثقافية القادرة على أن تربط بين القارئ العربى من المحيط إلى الخليج، مثل : مجلة «الرسالة» التى كان يصدرها أحمد حسن الزيات من مصر، أو مجلة «الآداب» اللبنانية التى أصدرها سهيل إدريس، والتى كنا نستطيع عبرها التعرف إلى بعضنا بعضا وقراءة بعضنا بعضنا، أى أن منبرًا ثقافيًا عربيًا كان موجودًا، وكان يجمع الإبداعات والمبدعين من

كل عالمنا العربى. أما الآن فعندما صدرت مجلة، مثل : «الناقد» من لندن وهى مجلة رصينة، وحاولت نفس المحاولة، لم تستطع، لأن الحواجز القطرية تحول دون وصولها إلى أغلب الأقطار العربية.

وكذا مجلة «الكرمل» التى يصدرها محمود درويش تصلنى بالبريد ولا أراها فى الأسواق أو يعرف عنها المثقفون شيئًا، على الرغم من أنها تحمل الكثير من الإبداعات.

ولذا قلت لك : إن الإبداع العربى مزدهر، ولكن بلا حركة ثقافية.

المؤتمرات والندوات التى تعقد أصبحت نوعًا من تكرار ظهور بعض الوجوه باستمرار، وكأنه ليست هناك أجيال جديدة على الإطلاق أو أفكار جديدة.

والمهرجانات الثقافية العربية أصبحت مهرجانات سياسية أو سياحية.

والكتاب مازال سلعة تعامل كأية سلعة تجارية فى الجمارك، وهو إحدى أهم أدوات التواصل بين المثقفين والقراء العرب.

فإذا لم يكن هناك اتحاد كتّاب أو مجلة أو كتاب أو مهرجان ثقافى أو مؤتمرات وندوات ثقافية، فهذا يعنى أنه لاتوجد حركة ثقافية عربية.

سلطة سياسية وسلطة نقدية

يتمايز موقف المثقف العربى بشدة تجاه سلطتين، ففيما يخص السلطة السياسية فى بلاده، هو ليس مقاومًا، ولا بطلاً، ولا باسلاً إلا بمقدار ما يدفع هذه السلطة إلى خطب وده وملامسته، وبالتالى يحقق حلمه فى الانتشار والازدهار، أما السلطة الأدبية النقدية فنجده أمامها باسلاً ومقاومًا وبطلاً إلى النهاية .. لايناقش أحكامها فحسب ولكنه يكاد يرفض وجودها ذاته.. فانظر ماذا ترى ؟

○ أبرز السلبيات لدى قطاع من المثقفين العرب هو ما أسميه بشهوة السلطة، وهناك أجيال كاملة من المثقفين العرب أخطأت فى حق أنفسها وفى حق مواهبها حين تصور أبناءهم أنهم - أيضًا - سياسيون. بمعنى أن هؤلاء المثقفين تساءلوا لماذا لانحول أفكارنا بأنفسنا إلى أفعال؟

وبالتالى - فى يقينى - أن آلافًا من المثقفين العرب دخلوا أحزابًا سياسية ووصلوا أحيانًا إلى السلطة وأحيانًا إلى السجون والمعتقلات بلا معنى أو مغزى.

أى أن هؤلاء لم يكتشفوا مواضع القوة فى شخصيتهم، وهى - على سبيل المثال - القوة الإبداعية، وتوهموا أن سلطة الدولة هى القادرة - بمشاركتهم المباشرة فيها - على تحويل الأفكار إلى أفعال، وخسرنا بذلك المثقف والسياسى معًا فى كثير من الأحيان.

بالطبع هذا لاينفى أن بعض المثقفين سياسيون، ولكن هؤلاء قلة، فالتداخل - الذى لم يحل دونه المثقف - بين ما هو سياسى، وما هو ثقافى، أعطى الدولة فرصة للتدخل أكثر فأكثر فى عمل المثقف، وبالطبع فإن أية دولة لها استراتيجيتها الثقافية، والمثقف هو الذى يسمح أو لايسمح للدولة بالتدخل فى عمله، فهو الذى يرى - أحيانًا - أن استراتيجية الدولة ترضى بعض طموحاته، فيتعامل مع سلطة الدولة الثقافية إلى هذا الحد أو ذاك، ثم إنه قد لايرى أن استراتيجية الدولة تتناغم مع أفكاره، فيستطيع - ولو بالصمت - ألا يسهم فى تحقيق هذه الاستراتيجية الثقافية.

كل مثقف يدرى - يقينًا - أين هى الخطوط الحمراء، وإلى أى مدى يريد أن يتعامل مع المشروع الثقافى للسلطة السياسية فى بلاده.

وأنا ليس عندى أوهام عن المعارضة، فأنا أعتبرها سلطة - أيضًا - وحتى فى المستوى الثقافى أرى أنها تمارس تحكمًا، وهى سلطة من شأنها أن يلمع بعض الناس الأقل موهبة والأقل فى قدرتهم الثقافية لمجرد ارتباطهم بتيار سياسى أو التزامهم فى حزب.

سلطة المعارضة تسهم فى الترويج لسلبيات ثقافية وتقوم بتلميع أعمال ليست فى المستوى، شأنها فى ذلك - تمامًا - شأن سلطة الدولة.

والمفترض أن سلطة الدولة بما تملكه من مؤسسات ثقافية كبرى، أن تكون قومية عامة لجميع الاتجاهات ولكل الأجيال، والمعيار الوحيد هو المستوى الرفيع، ولكن هذا غير مضمون - فى كل الأحوال - لأن الدولة، أى دولة بيروقراطية، تحكمها لوائح وقوانين من جهة، ثم إنها تخدم المشروع السياسى للدولة، أو فلنقل المشروع السياسى للحاكم ـ من جهة أخرى ـ بما يحدد نوعية اختيارها لما تقدمه من أعمال بحيث تتوافق مع الهدفين، وهنا فى كثير من الأحيان تسقط القيمة المبتغاة للمستوى الرفيع!!

نحن لم نسمع إلا فى القليل النادر، أن كتابًا إبداعيًا صودر فى الوطن العربى، لكن أكثر الكتب المعرضة للمصادرة أو الرقابة هى الكتب السياسية المباشرة، وفى هذه الحال تختلف الدول العربية فيما بينها، فما تبيحه إحدى الدول قد تحظره دولة أخرى، ونرى أن المشروع السياسى للدولة أو للحاكم هو الذى يسيطر على هذا الأمر.

وترتيبًا على تلك الوضعية، عرفنا زمنًا يذهب فيه المثقف من مصر إلى بيروت كيما يطبع كتابه، وفى إحدى المراحل التاريخية عاش فى مصر شعراء، مثل: عبد الوهاب البياتى، أو محمد الفيتورى، عندما كانت السياسة المصرية مناسبة لأن يكتب هؤلاء الكتّاب ما يريدون فى مصر.

والآن تسود ظاهرة جديدة هى ظاهرة الهجرة إلى أوروبا، فهناك جيش من المثقفين العرب موجود فى أوروبا، إما بسبب غياب الحريات فى الوطن الأم، أو عدم قدرتهم على التوافق مع المشروع السياسى لدولهم أو لحكامهم.

ربما تكون هذه هى البداية، ولكن أحدًا لايضمن النهاية، فقد يستطيب المثقف العربى الإقامة فى الخارج وقد يرتبط رزقه بالبقاء هناك، ولكن المحصلة النهائية

أن هناك قطاعًا من المثقفين العرب بقى - بالفعل - فى الخارج، وأبدع إبداعات عظيمة، وتخيلوا معى لو أن هذه الإبداعات وهؤلاء الأشخاص جميعًا كانوا فى أوطانهم، ربما كانت المسيرة العربية قد اختلفت، وربما كان ما ندعوه بالمشروع النهضوى قد حقق بعض الإنجازات.

الوجود الفعلى للمثقف فى وطنه، يعطى قوة غير مرئية لبقية زملائه، وللرأى العام الثقافى نفسه، ولكن طالما سادت بعض المواصفات غير الديمقراطية فى البلاد العربية ستظل ظاهرة الهجرة إلى الخارج مستمرة.

هذا - كله - عن حدود أزمة المثقف فى علاقته بالسلطة السياسية. أما عن علاقة المثقف بالسلطة الأدبية النقدية ـ وهو القسم الثانى من سؤالك ـ فإننى أودّ بداية أن أقول : إن النقد جزء لايتجزأ من الحركة الثقافية العامة، وطالما أننا ذكرنا من قبل أننا نعانى من غياب حركة ثقافية، فيمكننا القول: إن هناك نقادًا أفرادًا، ولكن هناك أيضًا غيابًا للحركة النقدية عامة. ثم نضيف : أنه فى ظل أوضاع معينة خلال العقدين الأخيرين، حدث فى النقد العربى الحديث ما يشبه الانشقاق، فقد ساد فى الأوساط النقدية العربية نوع من الترهل والاسترخاء والاستسلام للاتجاه الواقعى الذى كان سيد الساحة بلا منازع، وكان يسمى ـ أحيانًا ـ بالواقعية الاشتراكية، وأحيانا أخرى بالاتجاه الواقعى فحسب.

وهذا الاتجاه انعزل عن المطبخ الثقافى العالمى، وبالتالى لم يطور أدواته وتجمد عند مقولات وصفية انطباعية لاتواكب قوة الإبداع العربى، على الرغم من أن هذا الاتجاه نفسه شهد تطورًا مهمًا فى أوروبا فى نفس الفترة، وهى التطورات التى لم تصل إلى النقاد العرب خلال العقدين الأخيرين.

إلا أن التطورات السياسية بانسحاق الكتلة الشرقية وسقوط الشيوعية، ساهمت من جانبها فى تقويض هذا المذهب الأدبى ليتقوقع على نفسه ويستسلم أيضًا.

وعلى الجانب الآخر، وكنوع من اللجوء الحضارى للغرب، تصور بعض النقاد العرب أن الحداثة هى مجرد نقل أفكار رولان بارت، وتودوروف وجريماس، ولوسيان جولدمان، وباختين وكل الشكلانيين الروس، وبالتالى ذهبوا يطبقون المصطلحات الجديدة على التجارب المحلية فى تعسف شديد، ومن دون تفاعل حقيقى مع هذه الأطروحات النقدية الوافدة من الغرب.

وبين ازدهار هذا التيار، وانكسار التيار الأول فقدنا الحركة النقدية، ولم يعد لدينا سوى مقررات!

وأريد هنا ـ فقط ـ أن أضيف ملاحظات سلبية على موقف الأدباء، فالأديب العربى مازال يطاردك بقوله : «أين النقد.. أين النقد؟» ولكن إذا وجد مقالاً نقديًا يتخذ من عمله موقفًا سلبيًا، فسيهاجم هذا الناقد بضراوة لاتقل عن ضراوة الديكتاتور السياسى، فهو يريد النقد إيجابيًا على طول الخط، أى ذلك النقد المادح القديم، أو ما تقوم به فى العصر الحديث، مكاتب الدعاية والإعلان.

هم يطالبون بإفساد النقد، وهذا النوع من الأدباء له دور سلبى فى الحياة النقدية التى نعيشها الآن، لأنهم يطالبون النقاد بأشياء محددة هى ضد قيمة النقد نفسه، فهم يريدون النقد أن يتكلم عنهم ـ أولاً ـ بشكل إيجابى، ثم يريدونه ـ ثانيًا ـ ألايتكلم عن زملائهم مدفوعين بالغيرة والأحقاد والكراهية المتبادلة بينهم بنشاط!

وهذه كلها عوامل تؤثر سلبًا على النقد، لأن الناقد الحقيقى - الجدير بهذا الاسم - يبنى عمله إبداعيًا، مثل أى كاتب آخر، كالروائى والمسرحى والشاعر، فأنا من الممكن أن أحتاج فى عملى إلى بيت من الشعر قيل منذ ألف سنة، كما أحتاج إلى قصيدة مخطوطة لشاعر عمره ٣٠ عامًا ولم ينشر بعد، وربما - إلى جوار ذلك - لا أحتاج إلى عشر مجموعات شعرية ممتازة وعظيمة ولكنها لاتدخل فى بنائى النقدى!

العمل المنقود الذى يلهمنى قضية معينة، هو الذى يدخل ـ فوراً ـ فى صميم عملى النقدى. أما العمل الذى لايلهمنى، حتى لو كان جيداً بمقياس آخرين، فلا يهمنى على الإطلاق.

الناقد يبنى عمله من عدة عناصر، ويبدعها كأية رواية أو أية قصيدة، وهناك نقاد فى الغرب كبار ممن نلوك أسماءهم يومياً، لم يكتبوا فى حياتهم كلها إلا عن ثلاثة كتّاب، واشتهروا من خلال الكتابة عن هؤلاء الكتّاب، والمفاجأة أنهم كتّاب راحلون . . موتى!

فإذا كتبت ـ الآن ـ مقالات عن المتنبى، فإننى أبدوا ـ فى نظر البعض ـ متخلفاً، بينما عندما يكتب دوسند وولمان أو رولان بارت عن راسين يعتبر ناقداً حديثاً، وهذا شىء غريب.

لايوجد ناقد من هؤلاء المشهورين المعروفين فى الخارج أخذ النقد على أنه متابعة لما تفرزه المطابع بين يوم وليلة، وليس هناك ناقد منهم كتب كتاباً عن أدباء شباب أو شعراء شباب، بل قد يكتب هذا الناقد كتاباً كاملاً عن رواية واحدة، أو عن مسرحية أو عن مجموعة شعرية، هذا هو النقد الذى لايفهمه البعض من الأدباء، وإنما كل ما يفهمونه أن يكتب عنهم والسلام!!

كلام عن النهضة وكلام عن السقوط!!

- **فى غياب المشروع النهضوى العربى الثقافى والفكرى كيف يمكن للناقد العربى أن يحدد أدواته النقدية التى تفترض أن تكون المعايير واحدة فى التعامل مع الأعمال الفنية أو الأدبية؟**

○ ما سمى بمشروع النهضة العربية الحديثة تعرض لانكسارات متعددة. .

نحن ـ دائماً ـ ما نتكلم عن النهضة، ولكننا لانتكلم عن السقوط، بينما الظاهرة المركبة فى تاريخنا الفكرى الحديث هى ظاهرة النهضة والسقوط معاً،

فنحن لم نعد نملك التراكم الطبيعى لتطور فكر النهضة فى خط مستقيم، دائمًا كان يحدث قطع أو انقطاعات متعددة.

وأيضًا المشروع النهضوى لم يكن أبدًا مشروعًا عربيًا، ولكنه كان - باستمرار - عدة مشاريع قطرية، وبعض الأقطار العربية لم تعرف هذا المشروع قط، لا فى الواقع ولا فى الفكر، وبعضها الآخر عرفه فى القرن التاسع عشر بينما أقطار أخرى لم تشرع فيه إلا منذ عدة عقود.

إذن لم يكن هناك فى أى وقت - كما هو شائع وذائع - مشروع للنهضة العربية الحديثة، وإنما كانت هناك محاولة واجتهاد تأسس عن معادلة سميت بالتراث وتجديده، والأصالة والمعاصرة، والإسلام والغرب.

هذه الثنائية أيًا كان منبعها تعرضت لانكسارات متعددة وانتهت - فى اعتقادى - عام ١٩٦٧ إلى إعلان هزيمتها النهائية، بمعنى أنه لم يعد ممكنًا لهذه المعادلة التى تجمع بين التراث والعصر أن تصبح عنوانًا، بدلاً من أن يكون التوفيق بين التراث والعصر هو الأساس.

وأصبح التركيب بين عناصر متعددة فى كل بيئة ثقافية حضارية هو الأساس، كما أصبح التركيب مع العالم وليس الغرب وحده، أصبح كل هذا بديلاً للتوفيق بين قيمتين ثنائيتين.

لقد صورنا التراث فى فترة من الفترات على أنه مجموعة القيم الإسلامية العامة فقط من خلال تفسير الإمام محمد عبده، أو تفسير التونسى طاهر بن عاشور فى كتابه التحرير والتنوير، وكتاب السورى ظافر الصابونجى، وفى حدود هذه الاجتهادات كانت الفكرة هى أن القيم الإسلامية العامة هى التراث.

ثم دخل على هذا المعنى جديد فى القرن ١٩، حيث أصبح على العلماء أن يقوموا بالإفتاء لاستخدام التكنولوجيا الغربية بما لايتعارض مع الشريعة، وبدا أن القضية أكثير تفصيلا مما بدت.

أصبحت كلمة التراث تشمل تراكمات حضارية مختلفة، من تراثات متعددة الروافد، وأصبحت هذه التراثات تفضى فى النهاية إلى شىء جديد تمامًا، فلم يعد العصر هو أوروبا، أو التكنولوجيا، وإنما أصبح العصر هو العالم بأسره، وبخاصة فى ظل المتغيرات العظمى لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.. التراث لم يعد الجغرافيا وحدها، أو التكنولوجيا وحدها، ولم يعد النتيجة العلمية التطبيقية للافتراضات الفلسفية، وإنما أصبح يعنى العالم كله شرقًا وغربًا، شمالاً وجنوبًا، فى حالة الصيرورة بكل ما يحتوى عليه من مادة أو فكر، وهذه ليست ثنائية، وإنما هى تركيب من عناصر متعددة.

إذن الأصالة هى احتياجاتنا الواقعية الملموسة فى هذه اللحظة الحضارية.

الأصالة ليست عودة إلى تاريخ قديم إطلاقًا، وإنما هى احتياجاتنا الحقيقية بما فيها من احتياجات للتراث أو للتقدم، وكل ما يحتاج إليه العرب المعاصرون.

وهكذا تغير مفهوم الأصالة تمامًا، ولم يعد ترفًا زائدًا، وإنما أصبح «أنت»، «أنت نفسك».. «العربى المعاصر».

هذا المفهوم أصبح غربالاً واسع الثقوب يفرز ما لا نحتاجه من تراثنا، لكى نستطيع أن نتفاعل مع العالم تحقيقًا لشخصيتنا الحضارية.

هذا هو التركيب الذى يصلنا بمشروع النهضة الجديد، وهو المشروع الذى يجعل كل المدارس الأخرى الموجودة فى عالمنا العربى سلفية بالنسبة له، وتصبح هناك سلفية اشتراكية، وسلفية ليبرالية، وسلفية قومية، بل وهناك سلفية علمية أيضًا بمعنى أن من يلجأ إلى القرن ١٩ وحده يعد سلفيًا، لأنه إذا فعل سيظل أسير الحتميات التى درج عليها العلم فى هذا القرن.

الآن فى ظل الثورة الإليكترونية التى نشاهد بعض نتائجها تغير مفهوم المادة، والطاقة، وكلمة «العصر» التى كانت تعنى الآلة البخارية فى زمن ما، انتهت تماما، ولم يصبح الفكر هو التبسيطات المتفائلة التى سادت فى القرن ١٩.

حين يجىء فوكوياما ويتكلم عن نهاية التاريخ، لأن التاريخ كان صراعًا بين أيديولوجيتين، وقد انتهت إحداهما، وبالتالى انتهى التاريخ، سيتصدى له مائة كاتب غير ماركسى من أوروبا وأميركا، مؤكدين أن التاريخ بلا نهاية، بل وهناك كلمة هائلة للرئيس ميتران فى هذا السياق حين يقول : «التاريخ يولد ويموت كل يوم».

لايوجد شىء مطلق إلى هذا الحد يتكلم عن نهاية التاريخ، لأننا لانستطيع أن نتخيل نهاية الاجتهاد البشرى.

بهذا المعنى الذى يشى بنسبية كل شىء تغير معنى الأصالة وتغير معنى التراث، وهناك شىء آخر ينبغى أن يختفى من العقل العربى وهو كلمة «أنا والآخر»، فقد تعقد التشابك بين المصالح والأفكار والأخيلة فى الإنسانية المعاصرة بحيث لاتستطيع أن تقول «أنا» وكأنك فى جزيرة مهجورة، و «الآخر» كأنه الغربى أو الأبيض الذى يطأ هذه الجزيرة مستكشفًا أو مستعمرًا، الآخر - اليوم - أصبح هو كل العالم، وأنت نفسك جزء منه.

الحضارة الإنسانية تجتاز لحظة تاريخية نحو نوع من التوحد الذى يحترم الخصوصيات الثقافية والعرقية والإنسانية، من دون تعارض بين هذه وتلك.

أما «الأصالة والمعاصرة» و «أنا والآخر»، فقد أصبحت من مصطلحات الماضى.

دراسات فنية ودراسات نقدية

● الدراسات الأكاديمية العربية للنقد من جهة، وللإبداع من جهة أخرى، لم تفرز لنا أديبًا معتبرًا أو ناقدًا معتبرًا .. ما السبب فى تصورك ؟

○ المفترض أن الجامعة فى أى مكان فى العالم هى مصدر النقد العظيم والنقاد

العظام، وقد قدمت الجامعة فى مصر طه حسين، ومحمد مندور، ولويس عوض، وعلى الراعى، وشكرى عياد، وعبد القادر القط.

الجامعة يفترض أن تكون قيادة فكرية، ومن بين عناصر هذه القيادة، قيادة النقد.

إلا أن تدخل الدولة بمشروعها السياسى أو مشروع الحاكم السياسى فى الجامعات، ونوع المناهج المتبناة فى الجامعة، وظهور الصحافة كمنبر لحمل رسالة النقد أثرت فى هذه الوضعية، إلا أن الجامعة تظل فى النهاية موئل النقد النظرى أو صاحبة بطاريات المدفعية الثقيلة فى النقد.

هناك جمعيات للتاريخ وأخرى للجغرافيا وثالثة للعلوم السياسية، ولكن ليست هناك مؤسسة للحركة النقدية العربية. هذه المؤسسة هى العاصم للنقاد التطبيقيين، وهى الدافع والحاضن لقيام الجامعة بدورها فى احتضان النقد النظرى.

■ ١٩٩٢ ■



موسى صبرى

دفـــاع عـــن الشعـــب !

- من الذى قال لكم: إن السادات كان يريد انفتاحًا استهلاكيًا !
- الحزبيون يريدون سيادة قانون ملاكى.
- غلبية أعضاء الحزب الوطنى لايفهمون أنه حزب له رسالة.
- لابد أن يخضع مجتمعنا للتخطيط وليس الخطة !
- أعترف .. معظم أصحاب الأساليب الرخيصة فى الصحافة الحزبية هم من خريجى أخبار اليوم !

موسى صبرى

واحد من الجيل الذى احترف الخصومة !!

واحد من الجيل الذى امتدت مشاحناته واتسعت مساجلاته لتلقى بظلها على نحو نصف قرن من حياة مصر السياسية والصحفية.

واحد من الجيل الذى مارس الجدل على صفحات الجرائد ـ وأحياناً ـ فى ساحات المحاكم، واستغرقت معاركه العمر بطوله من بواكير الشباب حتى اشتعل الرأس شيبا .. دون صفح أو مسامحة أو مصالحة!

واحد من الجيل الذى ترك خمسة أجيال بعده تتخبط حيرى فى أودية القلق والتقلب وغياب الهدف أو الأمل!!

ووسط معاركه شديدة الشراسة، اعتاد خصوم موسى صبرى أن ينعتوه بلقب (كاتب السلطة) قدحًا وذمًا..

وبداية.. نحن لانرى فى لقب (كاتب السلطة) إشارة لعيب أو عورة أو خطيئة، إلا بمقدار ما يكون فى لقب (كاتب المعارضة) من عيب وعورة وخطيئة!!!

ثم إننا نرى فى مثل هذه التقسيمات الحادة والساذجة انحدارًا تدفعه قلة الإدراك – أحيانًا – والجهل بطبيعة مهنة الصحافة – أحيانًا أخرى .. انحدارًا إلى تجاهل حقيقة النسبية فى مواقف الكاتب تجاه الخيارات السياسية للسلطة الوطنية بين التأييد أو المعارضة.

فكما لم نعرف فى تاريخنا الصحفى الحديث حالة صراع مطلق بين أى كاتب والسلطة (من واقع ذاكرة أرشيف مقالات كل منهم والتى لاتكذب) فإننا لم

نعرف فى ذات تاريخنا الصحفى الحديث حالة تعاون مطلق بلا شروط أو حدود بين الصحافة والسلطة.

مهما ادعى المناضلون الأشاوس فى مربع المعارضة!!

ومهما أكد المتمسكون المتشبثون بمربع التأييد!!

. . . .

ثم إننا - أخيراً - نرى (كاتب السلطة الوطنية) هو لقب يصف حالة صحفى فى موقع يفضل كثيراً.. من يكتبون وعيونهم شاخصة إلى سلطات خارج حدود الوطن، أو سلطات جماعات تسكن حدود الوطن وتعيش بالفكر والشعور خارج حدود الوطنية!!

. . . .

هذه - على أية حال - بعض أفكارى وخواطرى قبل أن ندخل معه إلى ساحة الحوار.

وفى هذا الحوار يتدفق موسى صبرى فى حيوية هائلة معدداً عناصر رأيه ورؤيته فى الاقتصاد والخطة والأحزاب والصحافة، مقاتلاً بشراسة، ومشاكساً بعناد، ومؤكداً - فى كل لحظة - أن كلماته ليست دفاعاً عن النفس بقدر ما هى دفاع عن الشعب!

اسألوا الدكتور السائح!

● أستاذ موسى .. إلى أى حد تتصور أن الإدارة الاقتصادية لنظام السادات يمكن أن تكون مسئولة عما نسميه الآن بالأزمة الاقتصادية ؟

○ الأزمة الاقتصادية المصرية بدأت منذ أوائل الستينيات!!

ولكن الجميع - وأنا هنا أستند إلى كلام الوزراء المسئولين فى هذا الوقت - يعرفون أن النظام كان يخبئ الأزمة ويدعى الاستقرار ويعلن أن كل شىء عال العال!

قبل حرب أكتوبر وصل اقتصادنا إلى حالة الصفر، وعقد السادات اجتماعًا كى يستمع إلى رأى جميع المختصين، ويتحقق من إمكانية استمرار البلد لمدة ثلاثة أشهر، وما إذا كان لديها احتياطيها من المواد التموينية والوقود وغيرها. . أى أننا كنا فى حالة الصفر فعلاً قبل الحرب.

الخلل لايمكن نسبته إلى سياسة الانفتاح، وإنما الخلل جذوره ممتدة إلى ما قبل الحرب.

ولكن البعض يحلو له أن يستخدم أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ـ مثلاً ـ كعلامة دامغة لسياسة السادات الاقتصادية.

اسألوا الدكتور السايح.

ما الذى دفع السادات إلى الموافقة على رفع الأسعار فى ذلك الوقت؟

لقد عقد السادات اجتماعًا صغيراً لبعض الاقتصاديين، ولم يحضر الدكتور القيسونى، وفى هذا الاجتماع قال السايح للسادات : إذاً لم نأخذ إجراءات اقتصادية الآن، فإن السنة القادمة ستشهد نكبة، والسنة التى تليها النكبة أكبر.

وصمت السادات قليلاً، ثم قال : إذا كان الأمر كذلك فلتأخذوا هذه الإجراءات.

ولكننا اليوم نجد من يؤكد أن السادات كان مسئولاً عما حدث، وهذا ظلم بيّن.

المسائل الاقتصادية لانستطيع أن نفصل عناصرها بعضها عن بعض. . ومرحلة السادات هى كل لايتجزأ. . وهكذا يجب أن ينظر لسياسة الانفتاح.

أما أن يركز البعض على أن هناك عدة حالات ابتعدت عن جادة مصالح المجتمع، فإن هذا يعنى أننا نظرنا للسلبيات فقط، وكبرناها وصورنا الانفتاح ـ بموجب هذه النظرة ـ على أنه كارثة.

نفعل هذا. . بينما دول اشتراكية تطبق الانفتاح كسياسة اقتصادية، وأمامنا مثلاً للتحولات المهمة فى الصين والاتحاد السوفيتى.

● **هذه الدول مارست تجارب الانفتاح فى إطار نظام اشتراكى استخدمت القروض فى مشروعات إنتاجية وصناعية كبرى ومرتبطة ارتباطا عضويا بالخطط الإنمائية فيها، ومن أجل هذا نقول: إن استثمار سياسات الانفتاح فى هذه البلاد مختلف تماماً عن النوع الذى حدث عندنا ؟**

O كم سنة طبقنا سياسية الانفتاح حتى نستطيع أن نحكم؟

● **منذ عام ١٩٧٤ .. أى منذ ثلاثة عشر عاماً !**

O لا . . السادات مات عام ١٩٨١ . . يعنى استمرت سياسته سبع سنوات فقط . . وهى مدة غير كافية للحكم على تحولات اقتصادية جذرية من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح.

ومع ذلك، فإن لدى كل واحد فى بلدنا أسباب سياسية تدفعه لأن يضع المسئولية واللوم على الآخر!!

ورغم هذا فإننى أعترف أن عصر السادات شهد غلطة كبيرة، حين دخلت إلينا موارد كثيرة من قناة السويس والمصريين فى الخارج، ولم تستغل هذه الموارد استغلالاً إنتاجيّا، وانجرفت كلها للاستهلاك، بينما كانت هذه الفترة هى أكثر الفترات احتياجًا لجهود الإنتاج.

وللأمانة نذكر أن السادات زار بورسعيد مثلاً ـ عدة مرات ـ وعقد اجتماعات مطولة مع رجال الأعمال هناك، وقال لهم: نريد أن نتحول إلى الإنتاج يعنى الرجل لم يقصر أبدًا فى الدعوة للإنتاج.

ثم إن الاستجابة لدعوة الإنتاج ليست سهلة أو سريعة، فصاحب رأس المال جبان، ويريد أن يضمن الربح السريع، ولابد من طمأنته حتى يستجيب لدعوة النشاط الإنتاجى.

● **هل كان لدى الرئيس السادات نوع من الوعى بالبعد الاجتماعى للإدارة الاقتصادية ؟**

○ وعيه بالبعد الاجتماعى كان واضحًا ـ مثلاً ـ فى معاش السادات، وفى اتساع نطاق التأمينات بطريقة لم تحدث فى تاريخ مصر.

لقد كان يضع هذه النقطة فى اعتباره جدّا.

● **هل وضع هذه النقطة فى اعتباره جدّا حين أصدر قرارات يناير ١٩٧٧ ؟**

○ الاقتصاديون سيطروا بالرأى، وفرضوا كلمتهم، حين أكدوا للسادات أن البلاد مقبلة على كارثة إن لم تصدر قرارات رفع الأسعار.

● **هل نحن لانزال نشتغل بذات المنطق إلى الآن ؟**

○ لا . . والله . . نحن حتى فى مباحثاتنا مع صندوق النقد الدولى، نركز جدّا على البعد الإجتماعى.

● **ما أقصده هل مازال الاقتصاديون وليس السياسيون هم الذين يتولون هندسة القرار الاقتصادى فى مصر ؟**

○ الاقتصاديون يتعرضون للأمور الفنية، ومع ذلك فإن القرار السياسى مازال هو صاحب اليد العليا.

وهذا ما قصدته حين عرضت مثل مباحثات صندوق النقد الدولى، ففى هذه المباحثات لم نستجب لكل ما طالب به الصندوق مراعاة للبعد الاجتماعى، وهذا قرار سياسى وليس قرارًا اقتصاديًا!

● **من الجانب الآخر ألا تعتقد أن المبالغة فى مراعاة البعد الاجتماعى تؤدى إلى آثار سلبية على الأداء الاقتصادى فى مصر ؟**

○ بالطبع . .

إذا نظرت – مثلاً – للتأميم ستجد أنه حدث بناء عليه زيادة فى العمالة داخل المؤسسات، وظهر لون من البطالة المقنعة فى مصانع القطاع العام.

ولكن نحن نعرف أن هذه البطالة المقنعة أفضل كثيراً من بطالة سافرة تمضى وقتها فى الشوارع أو ترتكب الحماقات.

هذه عملية دقيقة ومختلطة، واللعب بالاتجاهات السياسية فيها هو من أخطر الأخطار.

الحديث عن مثل هذه الأمور ينبغى أن يكون نقطة التقاء قومى، لأنها مسائل تمس قوت الجماهير وحياتهم اليومية، وكل الذين ينتقدون يعرفون الحقيقة، ولكنها مسألة تعجيز!!

وقد يفرض واقع السوق ـ مثلاً ـ زيادة الأسعار فيدهش الإنسان حين يجد مانشيتات صحف المعارضة تصرخ عن رفع الأسعار وتحرض الناس!

بينما لو افترضنا أن هذه المعارضة كانت فى الحكم، هل كانت ستعين عبقريات فذة تأتى بما لم يأت به الأوائل؟! هل سيستطيعون إيقاف ارتفاع الأسعار؟!

نحن – للأسف – نخلط الأطماع السياسية والصراعات الحزبية فى أدق أمور حياة البسطاء ومصالحهم!!

وأداة الأحزاب هى الصحف المعارضة التى تصدر وكأنها منشور سياسى تحريضى!!

● **صوت الأحزاب هو (قعقعة ولا طحن)، وهى مشغولة بحسابات لاعلاقة لها بصالح الجمهور .. فضلاً عن مستوى كوادرها السياسية المتواضع للغاية ؟**

○ أنا معك ولكن أنت تواجه الواقع . . أنت لن تخترع شيئًا جديداً، ولن تخترع شعبًا مصريًا جديداً.

عندما تطلق حرية تكوين الأحزاب ويجيئك من يقول أريد أن أشكل (الوفد الجديد) لاتستطيع أن تقول له : لا . . !

ليس هناك شك أنها أحزاب وتجمعات غير منظمة، وليس لها جذور باستثناء حزب التجمع، وهو حزب منظم اعتاد أعضاؤه فيما مضى تشكيل التنظيمات السرية، بما فى ذلك من قدرات تنظيمية كبيرة.

● هيكل الحزب ودقة بنائه ليست ما أبحث عنه . أنا أسأل عمن يعبر عنهم أى حزب مصرى ؟

○ أى حزب يعبر عن قطاع من الناس مهما كان هذا القطاع محدودًا.

لو شكلت حزبًا وأيدنى عشرة آلاف مواطن، فأنا إذن أعبر عن هؤلاء العشرة آلاف.

الحزب تعبير عن مصالح.

وأعضاء الحزب مهما صغر عددهم يجدون مصالحهم فى هذا الحزب.

ولعلنا شهدنا بعض المظاهر الكاريكاتورية لعلاقة المصالح بالحزبية حين وجدنا رجلاً يعلن فى الليل أنه من أشد المتمسكين بمبادئ الحزب الوطنى، ثم يطلع عليه الصبح فإذا به من أكبر زعماء الوفد، وعند الظهر ينضم بحماس جارف لحزب الأحرار، وحينما لايضعونه على قائمتهم الانتخابية يعود مرة أخرى للوطنى!!

هذه كلها أمراض اجتماعية حزبية لانستطيع إنكارها، ولكننا نقول: إنها تشكل جانبا لابأس به من حياتنا الحزبية، وتعكس بوضوح فى آخر الأمر أن أعضاء الحزب هم الذين يجدون مصالحهم فيه.

أدهشنى أحمد أبو إسماعيل !

● كان يمكن أن نقبل بشكل هذه الأحزاب وبعلاقة المصلحة بين أعضائها وبينها لو أنه لها برامج اقتصادية واضحة تتمايز فيما بينها وتشكل هذه المصالح. هل تعتقد أن هناك برامج اقتصادية واضحة لهذه الأحزاب ؟

○ ليس لها برامج اقتصادية واضحة !

بل المدهش أنك تقرأ صحيفة الوفد - مثلاً فتجد فيها خبراً يقول :

اجتمعت اللجنة الاقتصادية لحزب الوفد، وأنا أعلم ـ وهم يعلمون ـ أنه لاتوجد لجنة اقتصادية لهذا الحزب. . هناك فقط أحمد أبو إسماعيل الذى أصبح عضواً فى حزب الوفد الآن بينما كان وزيراً من وزراء أنور السادات!!

كيف نجح فى هذه النقلة وهذا الانقلاب؟ لا أعرف!!

وحينما أجلس إليه وأحدثه يقول لى: إن القرارات التى أصدرها أنور السادات والتطور الذى حققه لم يحدث فى تاريخ مصر، وياليته يستمر كما هو . . هذا رأيه!!

ولكننا نقرأ أن اللجنة الاقتصادية لحزب الوفد اجتمعت برئاسة أحمد أبو إسماعيل. يعنى اجتمع مع نفسه ثم أصدر بيانًا يعارض فيه كذا وكذا وكذا، كيف وهو نفسه الذى كان يؤكد لى حماسه لما يعارضه الآن؟!

الخلاصة: أن برامج هذه الأحزاب تركيبات هلامية واستقرارها وتبلورها مازال يحتاج إلى وقت!

● **حين نقول (يحتاج إلى وقت) فإن هذه الجملة لها وجهان : الوجه الأول إيجابى : حين يؤدى الوقت إلى أن تبلور هذه الأحزاب نفسها فى تنظيمات تعبر عن مصالح حقيقية. والوجه الثانى سلبى: إذ إنها فى أثناء ذلك تكون قد أضرت بالحد الأدنى للالتزام القومى فى أمور بالغة الخطورة ؟**

○ هذا يتوقف على قوة الحكومة أو قوة الأداة التنفيذية.

● **قوة الحكومة أم قوة الحزب الحاكم ؟**

○ الحكومة هى حكومة الحزب الحاكم.

● هل ترى أنها كذلك فعلاً ؟

○ الآن أفضل من الماضى بكثير.

الآن نجد وزراء من الحزب فعلاً. أما فى الماضى فكنا نعين الوزير، ثم ندخله الحزب بعد ذلك!!

نحن فى مرحلة بناء، والممارسة الحقيقية هى التى تسقط الأخطاء وتعدل المسيرة.

وبالرغم من هذا، فإنى أعترف أن بعض هذه الأخطاء خطير للغاية وضار للغاية.

فى موضوع سيادة القانون ستجد ـ مثلاً ـ عند حادث القبض على محرر فى الوفد بتهمة رشوة أن انبرى على الفور كاتب عنتيل من الذين يتكلمون عن الحرية وسيادة القانون قائلاً: (الشعب حكم بالبراءة).. هذا قبل أن تذهب القضية إلى المحكمة!!

بالضبط كما صرخوا أن الانتخابات البرلمانية مزورة قبل أن تجرى الانتخابات ذاتها!

إذ هم يطبقون (سيادة قانون ملاكى).

فإذا جاء حكم المحكمة على هوى الحزبيين وصحفهم سعدوا وسكتوا، وقبل أن يجىء الحكم فإنهم يحاولون التأثير على القضاء بما ينشرونه.

فى قضايا الرأى العام يمنع العالم كله التأثير على القضاء باستغلال الصحافة..

فالقاضى بشر يمكن أن يتأثر، وفى أمريكا مثلاً أجّل رئيس المحكمةِ العليا نظر قضية سياسية كانت الصحافة قد تناولتها إلى أن تزول الآثار التى أحدثتها المعالجة الصحفية، وحينئذٍ يجلس القاضى إلى المنصة وهو متجرد من التأثيرات.

أما هنا - فأنا حتى الآن - لا أجد قضية عرضت فى المحاكم فى السنوات

الأخيرة إلا وكان للصحافة الحزبية وغير الحزبية دور فى خلق رأى عام، سواء مع الخصم أو ضده، وهذا وضع خطير..

الصحافة الآن تحاول أن تصدر الأحكام وهذا وضع خاطئ.

● نعود إلى ماذكرته من عدم الإضرار بالمصالح القومية العليا أو الحد الأدنى للأمن القومى خلال الممارسات الحزبية يتوقف على قوة الحكومة أو قوة الحزب الذى يشكل هذه الحكومة.. كيف تمارس هذه الحكومة قوتها فى ضبط الأداء السياسى للأحزاب ؟

○ تمارسها بسلطاتها الدستورية.

نحن نطبق مبدأ الفصل بين السلطات..

عندنا سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية.

إذا مارست السلطة التشريعية التى تضم الأغلبية الحاكمة ممارسة سليمة.

وإذا مارست الحكومة فى أداء مسئولياتها ممارسة سليمة فإن هيبة الحكم تتحقق.

وهيبة الحكم لاتعنى البطش والإرهاب والتخويف، وإنما هيبة الحكم تكون فى احترام القانون احترامًا كاملاً غير منقوص.

● كيف .. ونحن إذا اقتربنا من حكاية احترام القانون نواجه عاصفة تقول: إن الديمقراطية انهارت والحرية ضاعت ؟

○ هذا كلام فارغ ولن يؤثر..

● بل هو يؤثر ويؤثر فى الجماهير على اختلاف مستوياتها ؟

○ عندما تكون هناك حكومة قوية، ويرى الناس أنها ترعى تطبيق القانون بالحق والأمانة دون تحيز لحزب فى الحكم أو خارج الحكم، فإن احترام القانون ينمو فى المجتمع.

واحترام القانون عند الناس يبدأ من أبسط مظاهره فى الشوارع..

عسكرى المرور ـ مثلا ـ إن لم يحترم الصغير كما يحترم الوزير فإن أحداً لا يستطيع عندئذٍ أن يتكلم عن سيادة القانون.

احترام القانون - الوحدة الوطنية - الانتماء - هى كلها أمور يتعودها المواطن منذ طفولته، وحينما يراها مطبقة فى كل نواحى الحياة ينشأ ويشب عليها.

لو علمنا الأطفال أن الدين لله والوطن للجميع، ولو جعلنا النشيد القومى الذى يرددونه فى الصباح مليئًا بهذه المعانى، فإن الأطفال سيشبون مرتبطين بالوحدة الوطنية.

أما فى سيادة القانون فأمامنا المثل الأمريكى، وفيه يتعلم الطفل احترام القانون فى المدرسة، وتقيم هذه المدارس محاكمات تمثيلية فى قضايا صغيرة، وتجد من الأطفال من يمارس دور الادعاء ومنهم من يمارس دور القاضى ومنهم من يمارس دور الدفاع.

ومن خلال هذه الأشكال البسيطة يعرف الطفل حقوقه وواجباته ويشب على المطالبة والالتزام بها.

● قوة الحكومة .. هل يعكسها تقلب القرارات الاقتصادية وتناقضها؟

○ الأزمة وراء تقلب القرارات!

فلو أخذنا بيتًا صغيراً كمثال. . إيراد صاحب البيت ثلاثون جنيهًا ومصروفاته ستون جنيهًا. . إذن فلابد أن يستلف الرجل. . فيومًا سيأكلون لحمًا وعشرة أيام لا، وإذا حصل الرجل على حافز إنتاجى اشترى لأبناء بيته ملابس، وإذا لم يحصل على هذا الدخل الإضافى فإنه لايشترى هذه الملابس وهكذا.

وهذا بالضبط مثل أزمة الصابون التى عشناها منذ شهور بسبب عدم توافر العملة الصعبة لاستيراد المواد التى ينتج الصابون منها!!

● ما ذكرته هو أمور تتعلق بالسياسات الاقتصادية اليومية. أما ما أقصده أنا فهو سياسات فكر واستراتيجيات اقتصادية دائمة،

والتى نجدها عرضة لتقلبات عاصفة فى بلدنا ؟

○ السياسات الدائمة والاستراتيجيات تحتاج إلى قرارات مهمة جدًا وصغيرة جدًا، يترتب عليها إقرار هذه الاستراتيجيات واستقرارها.

مثلاً.. توحيد سعر الصرف نموذج لهذه القرارات، ويترتب عليه مواجهة المضاربين وتجار العملة بحسم وحزم، وتهيئة الساحة لإقرار السياسات الدائمة بناء على استقرار السوق وخضوعه للمؤثرات الاقتصادية الحقيقية غير المفتعلة.

ممدوح سالم يريد رأيًا عامًا فى ٤ أيام

● **من وزير الاقتصاد الذى تعتقد أنك تفهمت دوافعه بالضبط وراء القرارات الاقتصادية؟**

○ الدكتور عبد العزيز حجازى.

● **لماذا ؟**

○ العاملون فى مجالات الصحافة والإعلام غير اقتصاديين، ولذلك كان حريصًا على الاجتماع بنا كثيراً وطرح الوضع الاقتصادى باستمرار، وكنا نتفهم الأمور تمامًا، وأعتقد أن سلوك الدكتور حجازى كان يعكس وعيًا بضرورة خلق الصلة بين الحكومة والرأى العام فى القرارات الاقتصادية المهمة.

وسأضرب لكم مثلاً ـ لأهمية هذه الفكرة، وهو مثل ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ مرة أخرى.

فقبل هذا التاريخ كانت المانشيتات فى كل الجرائد المصرية تقول: تثبيت الأسعار نقلاً عن مسئولين مصريين رسميين، هذا فى الوقت الذى كان رئيس الوزراء ممدوح سالم قبيل قرارات رفع الأسعار بأربعة أيام فى حفل لوفد سودانى يزور القاهرة فانتحى بى جانبًا، وقال لى : سنرفع الأسعار، فقلت له : متى؟ فإذا به يجيبنى : بعد أربعة أيام.

وصرخت : مش معقول .. أربعة أيام لاتكفى للتمهيد أو لتشكيل رأى عام.

ثم جرى .. ما جرى !!

ولكننى أقرر أن الحكومة فى السنوات الأخيرة تنتهج غير هذا المنهج، فكثير من الحقائق عرضت على الرأى العام، والناس فى الشارع يعرفون حقائق الوضع الاقتصادى ولم يعد الاقتصاد أمراً كهنوتيًا أو سرًا مغلقًا.

ديوننا معروفة .. فوائد الديون معروفة .. الدخل معروف والعقبات معروفة.

وقد كان حسنى مبارك موفقًا جدًا فى هذا الأسلوب، فلا أعتقد أننا رصدنا حالة واحدة، كانت خطبه فيها مجرد إنشاء، وإنما هو يقرر حقائق، ويقول: ماذا أنجزنا وماذا ينقصنا؟

وكثرة ترديد الرئيس لهذه المعلومات وضعت الناس فى الصورة الحقيقية، سواء أعجبتهم أم لم تعجبهم.

إعلان الحقائق مهم جدًا، وقبل أن تدخل إلى مكتبى الآن كنت أقلب ورقًا أمامى وأتأمل رقمين يقولان : إن المصريين لهم ودائع فى المصارف تبلغ ٢٣ مليار جنيه بالنقد المصرى و ١٧,٢ مليار بالنقد الأجنبى.

هذا مبلغ ضخم.. ودائع يضعونها لتدر عليهم فوائد دون أن يعملوا.. لماذا لا يحركون ودائعهم؟ لماذا لا يدخلونها مجالات الاستثمار؟.. أعتقد أن وراء هذا الخوف وعدم الثقة!

● ما حدث فى البلاد من عمليات نزح اقتراضية والمسلسل التراجيكوميدى للهروب من البلد بعد اقتراض الملايين، هو عامل كبير من عوامل الخوف وعدم الثقة فى السوق .

○ أنا لا أتكلم عن السوق، أنا أتكلم عن الأشخاص المودعين.

● وهؤلاء .. لماذا يغامرون – إذا كان البنك سيعطيهم فائدة بلا أى مخاطرة؟!

○ مضبوط .. لكن أصحاب الأموال لايعيشون فى البلد لكى يأخذوا فائدة فقط!!

أنا أعرف رجلاً يشتغل فى محيط العمل العام ويستثمر هو وشركاؤه حوالى ٤٠٠ مليون جنيه!

ولهذا المستثمر مصانع فى مساحة ٣٠ فدانًا، منها مصانع للصابون، وأخرى للمكرونة، وثالثة للعطور.

وبإنفاق سليم وبإدارة سليمة يكسب هذا الرجل، وسعادته هى أن يكسب من مصانع يبنيها على أرض مصر، لا أن يجلس منتظرًا أن تهبط عليه فوائد أمواله المكدسة فى البنوك!!

● هؤلاء الذين تتكلم عنهم مازالوا قلة ..

الرأسماليون الجدد فى مصر يتحركون لصالح ذواتهم الفردية، ويكاد كل منهم يتحول إلى دولة مستقلة لها علم ونشيد؟!!

○ المفروض أن يتطوروا.. وأعدادهم فى ازدياد، فى مدن ١٠ رمضان وأكتوبر، توجد نماذج مشرفة جدًا ومشجعة جدًا.. ولكن النشر فى الصحف - باستمرار - عن الأمثلة السيئة، وصور الذين أخذوا قروضًا من البنوك ولم يسددوها، أو أخذوا قروضًا بالتحايل دون ضمانات كافية.. نشر هذه الأمثلة هو الذى يشوش ويغطى على روعة الإنجاز وعلى النماذج الناصعة فى ميدان الإنتاج والاستثمار.

الزواج السعيد فى الصحافة ليس خبرًا، أما الطلاق فهو الخبر!!

وصحافتنا تطبق هذه القاعدة، فلا تسمع سيرة عن الذين يعملون بجد فى بلدنا ويعرقون ويتصدون لتذليل العقبات، إنما نسمع فقط عن الاختلاسات والهروب والاقتراض دون ضمان!!

ومن هنا فإن الفائدة الكبرى لزيارات حسنى مبارك الميدانية لمواقع الإنتاج، وبالذات فى القطاع الخاص أنها تعطى للناس صورة مشرقة وأملا، وتؤكد أن هناك فى مصر عملاً ناجحًا وكبيرًا.

خريجو أخبار اليوم

● **فلنتكلم بصراحة ..**

الرئيس فى هذه الجولات يصنع إعلامه بنفسه، ويحاول أن يسد بهذا عجز الصحافة القومية أو صحافة حزبه فى أن تقوم بدورها الحقيقى فى تعبئة الناس خلف الأهداف القومية للإنتاج والتنمية..

وهذه مسألة يصعب استمرارها جدًا، وإلا نكون قد ألقينا على كتفى الرئيس بعبء جديد مخيف فوق أعباء ألقيناها من قبل على كتفيه استسهالا وكسلا!

○ هذا ليس إعلام الرئيس ولا إعلام الحزب..

هذه الجولات تعكس الوجه الآخر من العملة أو من الصورة، فبينما ينشر الإعلام والمعارض مصائب وكوارث فحسب، تجىء هذه الزيارات لتقول: إن هناك عملاً وإنتاجًا وإنجازًا تعودنا أن نمر عليه مرور الكرام.

وأننا ينبغى أن نتوقف أمام هذه المنجزات طويلاً. أما سلوك صحف المعارضة فهو مدهش ومثير، فحتى اليوم لا أعرف صاحب المصلحة الحقيقية فى هذا التيئيس الذى تشيعه وسط الجماهير.

● **هذه الصحافة .. هذه الصحافة ..**

ألف شعار ومبدأ نسمعه فيها .. ثم لانرى له تطبيقًا يحكم ما تنشره من مواد، أو يضبط ما تسلكه من أداء.

وعلى سبيل المثال (ميثاق شرف المهنة). لم يبق منه سوى نكتة أو لقب فكاهى يطلق على حضرتك أحيانًا، بينما نرى أن هناك مؤسسات مصرية سياسية وقانونية ونقابية يجب أن تمارس دورها فى التأكد من تطبيق مواده وتنفيذها!

○ سأضرب لك مثلا بما حدث بينى وبين جريدة الوفد..

لقد كتبت أكثر من مرة أننى لايمكن أن أقاضى جريدة، وهنا استغلوا هذا الإعلان، وبدأوا ينشرون عنى مسائل شخصية حقيرة جدًا، وكلها قذف وسب، ولجأت إلى القضاء ورفعت خمس قضايا.. كسبت ثلاثا ومازالت اثنتان منظورتين.

وعلى الفور توقفوا .. إذن اللجوء للمؤسسات القانونية ـ مثلاً ـ لتطبيق ماناديتا به طويلاً عن شرف المهنة، هو أمر مطلوب لمواجهة هذا اللون من الصحافة التى تعتمد على الكذب والإثارة واختلاق الأخبار الشخصية الكاذبة عن إنسان لتشويه سمعته وهى أساليب رخيصة جدًا.

● أستاذ موسى .. لماذا يكون رؤساء تحرير الصحف الحزبية النشيطة جدًا فى مثل هذا الأسلوب من خريجى أخبار اليوم ؟!

○ سأقول لك.

● بصراحة أرجوك ؟

● نعم .. بكل أسف، عندما ظهرت أخبار اليوم لاشك أنها اعتمدت على الإثارة..

ووجدنا جرائم عادية جدًا تبرز وتوضع فى المانشيت، وكنا نلاحظ أن عنوان الخبر لايتفق مع مضمونه أبدًا.

وأنا أزعم لنفسى أن رئاستى لتحرير الأخبار أنهت عنصر الإثارة تمامًا، وحتى المانشيت الأحمر جعلته أسود.

أما زملاؤنا الذين نموا فى مثل هذا الجو المثير، ثم هاجروا إلى الصحف الحزبية فإنهم وجدوا فى هذا الفرصة لمزاولة الصحافة المثيرة - مرة أخرى - فاندفعوا فى هذا اندفاعًا مرذولاً ونسوا أن الصحافة رسالة.

ومن هنا فقد استنكر الناس أسلوبهم، واستنكروا أن ينشر عن موسى صبرى كلامًا فارغا كل أسبوع وأحيانًا بحجم يصل إلى نصف صفحة، نعم احتقر الناس هذا الأسلوب، فعدل هؤلاء الصحفيون عن ممارساتهم خاصة مع أحكام القضاء ضدهم واستنكار الرأى العام.

● **هناك مؤسسات منوط بها محاسبة هؤلاء ؟**

○ إنها لاتحاسب أحدا!!

● **لماذا ؟**

● قل هل . . حاسبت نقابة الصحفيين فى تاريخها منذ أنشئت صحفيًا واحدًا خرج على آداب المهنة أو ميثاق الشرف الصحفى؟

لقد تصور البعض أن مهمة النقابة هى الدفاع عن الصحفى ظالمًا أو مظلومًا . . وهذا خطأ . . وخطر! . .

ولا المجلس الأعلى للصحافة فعل، هناك نص هزيل جدًا فى المجلس الأعلى للصحافة يقول: إنه إذا ارتكب صحفى ما يخالف مواثيق شرف المهنة تشكل لجنة من المجلس ويمثل فيها نقيب الصحفيين، وإذا رأت هذه اللجنة أن الصحفى مدان ترسل الأوراق للنقابة لتبحث ما إذا كانت ستعقد مجلسًا لتأديب الصحفى المذكور أم لا!!

أخطر ما فى الصحافة المصرية الآن أنها مهنة لاتحاسب نفسها فى الوقت الذى تحاسب فيه الغير! . .

ثم نسمع كلامًا كثيرًا عن حرية الصحفى وحرية الصحافة، أى حرية هذه التى يطلبونها بهذا الشكل، إنهم يريدون حرية بلا مسئولية!

● فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية هل ترى أن الصحافة تطرحها بلا تقدير حقيقى لحدود مسئوليتها ؟

O ليس هذا فقط، ولكن من غير المختصين أيضا.

ففى الصحف المصرية لم يظهر فى هذا الفرع الصعب سوى بعض المتخصصين، منهم الأستاذ إبراهيم نافع الذى أصبح رئيسا لتحرير الأهرام والأستاذ سعيد سنبل الذى أصبح رئيسا لتحرير الأخبار، ولكن مازال هذا التخصص جديداً، ومع ذلك يندفع البعض دون دراية أو تخصص فى هذا المجال ليكتبوا ما تجود القريحة عليهم به؟

القلم سلاح .. يملكهُ الصحفى ولا يملكه غيره، ومن هنا يجب أن يراعى الدقة والأمانة واحترام حق الرد الذى لايعنى الرد على رأى برأى، لأن القانون لا يلزمه أن ينشر رأيّا مخالفًا إنما يلزمه بالنشر فقط، إذا كان الرد يحمل تصحيح معلومات نشرها وهى غير صحيحة.

ثلاث مدارس

● حدثتنى طويلاً عن علاقة الصحافة بالاقتصاد بالرأى العام.. فاسمح لى أن أسألك عن ثلاث مدارس اقتصادية يمثلها د. عبدالمنعم القيسونى ود. عبدالرزاق عبد المجيد، ود. مصطفى السعيد .. ما الفارق بينهم فى التعامل مع الرأى العام ؟

O كان كل هم د. عبدالرزاق أن يعطى صورة وردية للناس، وكان الدكتور فؤاد محيى الدين رحمه الله يروى أن عبدالرزاق كان يخطب فى الاجتماعات التى يحضرها السادات قائلاً: (هذه أموال السادات!!) ويقول د. فؤاد كنت أمسكه أحيانًا قبل أن يصعد على أى منبر وأطلب منه ألا يعطى صورة وردية أكثر من اللزوم.

ولكن عبدالرزاق ظل سائراً فى الخط الذى اختاره، وفى عهد كانت فيه موارد كبرى فعلاً. . ولكنها لم تستغل فى الإنتاج.

. . . .

أما عيب مصطفى السعيد فإنه لما أصدر القرارات الاقتصادية التى ألغى فيها الاستيراد بدون تحويل عملة لم يكن أمينًا مع مجلس الوزراء ولارئيس الوزراء، فقد عرضها بصياغات اقتصادية لا أنا أفهمها ولا أنت تفهمها «وتفوت» على رئيس الوزارة.

كان مصطفى السعيد يستخدم أرقامًا غير صحيحة بكل أسف، وقد كتبت مهاجمًا إيّاه بمنتهى الوضوح إلى أن أخرج من الوزارة.

أما القيسونى فهو رجل عاقل ومتزن وإليه تنسب قرارات ١٨ و ١٩ يناير، وفى هذه القرارات اختار سلعًا لرفع أسعارها غير مراع للاعتبارات السياسية، وقد رفع أسعار هذه السلع باعتبارها من الكماليات، ولكنها كانت ولاتزال من الضروريات مثل البوتاجاز فقد قلنا له ذلك أنا والمرحوم على حمدى الجمال فى ندوة تليفزيونية ليلة القرارات بينما كانت البلد تحترق.

لم يكن موفقًا ولم يكن متنبهًا لإعلام الرأى العام بالحقائق، ولكن - بالطبع - كان أكثرهم انضباطـًا!

● **ألاحظ .. ولعلك تلاحظ معى أن الخبراء الاقتصاديين المصريين يحاولون جرنا إلى أحد أمرين :**

فإما العودة إلى نظام عبد الناصر الاقتصادى، وإما العودة إلى نظام السادات الاقتصادى، وكأنهما أمران حتميان لابديل لهما.

○ ماذا تقصد بنظام السادات الاقتصادى. . لم يحدث أى تغيير الآن؟؟

● **لا .. هناك تغيير دون شك من سياسة الباب المفتوح وسيادة الاقتصاد الحر بالشكل الذى أدى إلى الانفتاح الاستهلاكى.. إلى وضع بعض الضوابط هنا وهناك للوصول إلى انفتاح إنتاجى**

ترتبط مشروعاته بخطة تنمية اقتصادية واجتماعية.

○ لو عاش السادات ما اختلف الأمر!!

● **لا أدرى هل نحن مختلفان على شخص أم على مفهوم.. أنا لا أطرح أشخاصًا، ولكنى أرصد تغييرًا حقيقيًا على أرض الواقع.**

○ أبدًا . . أكان السادات حينما عمل الانفتاح يريد أن يكون هذا الانفتاح استهلاكيًا؟!

سياسة السادات مستمرة مع التطوير والتقويم. أما سياسة عبدالناصر الاقتصادية القائمة على سيطرة الشعب على كل وسائل الإنتاج، فهذه لايمكن العودة إليها.

● **لماذا ؟**

○ لأن الشعب لن يجد شيئًا ليسيطر عليه الآن!!

لايوجد شىء لم يتم تأميمه، ثم إن المنشآت التى تم تأميمها لم تعد تفى بالحاجة مثل القطاع العام، وأنت ترى أن نسبة الربح فى القطاع العام ضئيلة جدًا، وكل ما يجرى الآن لإنقاذ القطاع العام تحت لافتة (تطوير) أو لافتة (ترشيد) مازال لم يؤت نتائجه، وليس أمامنا إلا تشجيع القطاع الخاص، ولكن مازال الناس فى حالة انكماش.

عقبات لم يقو عليها على لطفى أو عاطف صدقى

● **حكاية الانكماش فى نشاطات السوق أو فى مبادرات الناس الاقتصادية تثير مسألة عدم قدرة النظام بأدواته المختلفة وبالذات الإعلامية على التعبئة لتغيير السلوك الاقتصادى للمستثمرين أو توجيه نشاطاتهم الاقتصادية ؟**

○ توفير الثقة يأتى بالتدريج . .

ثم إن الناس تواجه عقبات أخرى غير الثقة، مثل: الروتين والتأشيرات . .

هل معقول أن يقف رئيس الدولة بنفسه فى البرلمان منذ سنتين مناديًا بإزالة العقبات أمام التصدير، ثم يأتى على لطفى كرئيس وزراء ولايستطيع أن يزيل العقبات، ويأتى بعده عاطف صدقى ويشكل لجانًا ومجموعات ولايستطيع أن يزيل العقبات.

وأخيراً يذهب رئيس الدولة بنفسه إلى مواقع التصدير فى المطار، ويضطر أن يعاود هذه الزيارة عدة مرات لأن الروتين نفذ بعض توجيهاته ولم ينفذ البعض الآخر.

● هل هذه العقبات الروتينية تحمى مصالح ؟

○ لاشك أنها تحمى مصالح .. لاشك!

● مصالح من ؟

○ الذين يضعون هذه العقبات ويحصلون على مكافآت وفلوس نظير هذا!!

● وكيف ترى شكل التعامل مع هؤلاء ؟

○ بقطع الرؤوس!!

● ألا تدخلنا حكاية (قطع الرؤوس) مرة أخرى فى دوامة غياب الديمقراطية ؟

○ لا أقصد أن نشنقهم فى ميدان عام، ولكن أقصد الحسم فى تطبيق القرارات.

● هل يمكن أن تذكر لى قراراً واحداً حدث فيه حسم فى التطبيق فى العمل الحكومى وترى فيه نموذجًا يمكن تكراره ؟

○ لا يوجد للأسف، لا يوجد حسم.. لا يوجد!

● إذن فكيف تتوقع حلاً لأى مشكلة؟

○ لهذا لابد من صحوة.

الصحوة أن يفيق الناس، يهتز كل إنسان فى ميدانه، يعمل الجميع . . ولننظر لميدان الصحافة، كم محررًا يعمل بجد فى جريدة تضم ثلاثمائة محرر ومحررة.

لن تزيد النسبة أبدًا عن ٥٪!!

● أستاذ موسى .. لماذا تخسر المؤسسات الصحفية المصرية ؟

O الأعباء كبيرة. . ضخمة، فيها عنصر عالمى هو زيادة أسعار الورق والحبر وماكينات الطباعة.

● فقط الأعباء .. وماذا عن سوء الإدارة ؟

O إدارات الصحف أفضل من إدارة مؤسسات إنتاجية كثيرة، وانظر إلى إدارة الأهرام وإدارة أخبار اليوم ستجدهما إدارتين كفؤا جدًا.

● لقد اخترت المؤسستين الراسختين المتقدمتين .. أنا أسأل عن بقية المؤسسات ؟

O حيث توجد الإدارة السليمة توجد الأوضاع السليمة!

● لنترك أمور الإدارة ونعود للتحرير، ففيما يتعلق بالحقوق الصحفية كان كتّاب الأعمدة يشكون وهم أساتذة كبار أجلاء أنك كنت كرئيس تحرير تمنع مقالاتهم وتشطب آراءهم وتصادر سطورهم .. فهل تعترف بهذا ؟

O نعم . . ومن حقى أن أشطب أو أمنع.

رئيس التحرير ليس ساعيًا، كل عمله أن يأخذ المقال من الكاتب ويرسله إلى المطبعة.

رئيس التحرير مسئول عن سياسة الجريدة، ومسئول عن نشر ما يجب أن ينشر، وعدم نشر مالايجب أن ينشر، وعندما يجىء كاتب ليقول له: لاتحذف لى كلمة واحدة، فإن ذلك يكون بمثابة طلب أن يرحل رئيس التحرير فلم تعد له مهمة.

لايوجد فى العالم كله مثل هذا، لو نظرنا للصحافة الشيوعية. . فلسنا بحاجة للكلام عن القيود التى تحدد حرية الكاتب فيها.

ولو نظرنا إلى الصحافة الرأسمالية ونموذجها أمريكا، فسنجد أن الناشر هو صاحب الحق الأول فيما نشر أو لاينشر، فهذه حقوق لامناقشة فيها، ولذلك حينما يختلف رئيس التحرير مع الناشر فإن أمامه أحد سبيلين: إما أن يخضع لسياسة الناشر، أو يترك منصبه ويقبل التعويض!!

● هل شطب لك أحد من كبار كتّاب الأعمدة عندما كان رئيسًا للتحرير عليك ؟

○ كلهم !!

مبارك فى الرئاسة الثانية !

● الشعور بالانتماء .. السلوك الإنتاجى للمصريين .. السلوك الاستهلاكى للمصريين . . هيبة الدولة .. قدرة الحزب الحاكم على الحركة الفعالة .. تعبئة الجماهير خلف أهداف الخطة.. ما الذى يمكن أن ينتظم هذه المبادئ جميعًا ؟

○ الاستراتيجية السياسية . .

وأن يخضع مجتمعنا للتخطيط وليس الخطة! . .

وأن يتحدد الإطار العام للحكم تمامًا.

● هل تقصد لهذا التحديد شيئًا من طراز بيان ٣٠ مارس أو ورقة أكتوبر أو شىء من هذا القبيل ؟

○ لا . . لا . . لا . . هذه كلها أشياء طلعت فى مناسبات سياسية للفرقعة، بيان ٣٠ مارس مثلاً ـ ظهر لامتصاص سخط عام.

ما أقصده هو إطار عام ينظم كل المسائل الصغيرة فى حياتنا بما يخدم توجهاتنا

العامة، فإذا قلنا: إن الوحدة الوطنية هدف، فإن هذا يجب أن يتحقق على مستوى مايدرس حتى للطفل فى المدرسة.. وهكذا.

وأنا أتمنى أن يتقدم الرئيس مبارك بهذا الإطار فى فترة رئاسته المقبلة (كانت الرئاسة الثانية وقت إجراء الحوار).

● ومن يعد هذا الإطار ؟

○ الخبراء.

● أى خبراء .. خبراء مؤسسة الرئاسة أم الجامعات .. أم ماذا بالضبط؟

○ عندنا الهيئة التى يرأسها حاتم .. المجالس القومية المتخصصة، وقد كتبت تقارير فى كل شيء يمكنها أن تملأ بنايات شاهقة فى القاهرة.. ومن هذه التقارير مثلاً يمكن أن يتحدد الإطار العام.

● فى تصورك ما هو دور الحزب الوطنى فى تنفيذ أو تحقيق هذه الاستراتيجية السياسية ؟

○ بشرط أن يفهم أعضاؤه أولاً أنه حزب له رسالة.

● هل تعتقد أنهم لايفهمون هذا؟

○ الأغلبية لايفهمون أنه حزب له رسالة.

وأعتقد أن هذا الإطار سيشعرهم برسالة حزبهم.

● وما الفارق ـ إذن ـ بين هذا الإطار وبرنامج الحزب ؟

○ الاستراتيجية مختلفة عن البرنامج، وأساسها بناء الإنسان فى كل تفاصيل حياته.

● كم سنة مرت على إنشاء الحزب الوطنى .. ثم تقول: إن غالبية أعضائه لم يفهموا بعد أن له رسالة؟!

○ تسع سنوات، ومع ذلك هذا عمر قصير من البناء الديمقراطى.

● هل تعتقد أن هناك تيارات قد تبلورت داخل هذا الحزب ؟

○ أكيد هناك ٣٥٠ نائبًا فى البرلمان ليسوا مزيجًا واحدًا، ففيهم يمين متطرف واتجاهات اشتراكية ورأسمالية معتدلة ووسط، ولكن هذا كله لابد أن يمتزج بحد أدنى من الاتفاق باستراتيجية لبناء الإنساء فى الأسرة والمدرسة والمجتمع.

● مازلت أتساءل وللمرة الثانية من الذى يضع هذه الاستراتيجية ؟

○ قلت: الخبراء.

● ولكن هؤلاء الخبراء هم الذين وضعوا من قبل ما يسمى بالاستراتيجية لتنظيمات عبد الناصر، وهم أيضًا الذين وضعوا استراتيجيات نظام السادات وأحزابه (مصر والوطنى)، فما هو الجديد إذن ؟

○ هناك أجيال جديدة ممتازة!

● ومن الذى يختار من هذه الأجيال الجديدة العناصر التى تضع الاستراتيجية ؟

○ الزعامة .. هذا دور الزعامة والقيادة.

● هذه الاستراتيجية أيضًا .. من الذى يناقشها، ومن الذى يقدمها، وأين يقدمها .. ومن الذى يوافق عليها أو يقرها ؟

○ تطرح للناس وتناقش فى كل مكان، وهذا ما أدعو إليه، بحيث تصبح برامج الحكومة بكل تفصيلاتها مرتبطة بهذه الاستراتيجية.

السادات يحارب الفساد

● بمعرفتك اللصيقة بالرئيس السادات.. هل تعتقد أنه كان راضيًا عن الطريقة التى نفذت بها سياسة الانفتاح الاقتصادى؟

○ لا .. والدليل أنه كان يسعى لتطويره، ويظهر هذا فى خطب كثيرة.

● **دعنا من الخطب أو الوثائق العلنية .. كيف شعرت بذلك منه مباشرة ؟**

○ كان رأيه أننا كان يجب أن نتوقع ما حدث، وأن ذلك الذى حدث لايهدم الفكرة الأساسية.

وفى مرة ضرب لى مثلاً بسنغافورة، وكيف أنها عندما أصبحت منطقة حرة ساد الكثير من الفساد والارتباك إلى أن استقرت الأوضاع.

السادات كان عنده حس بكل ما يجرى فى البلد.

● **ماذا كان موقفه من الفساد ؟**

○ إياك أن تصدق أن هناك حاكمًا فى مصر كان يؤيد الفساد أو وزيرا يؤيد الفساد.

عندما تنظر إلى وزراء مصر رغم تعدد الوزارات وقصر مدة كل وزارة، فإن أحدًا من مئات الوزراء منذ الثورة لم يتهم فى ذمته ونزاهته!!

● **ولماذا ألغى جهازا من أهم الأجهزة الرقابية فى مصر وهو الرقابة الإدارية بعد تقرير مهم له عن جوانب القصور والانحراف فى الدولة ؟**

○ أود أن أقول لك شيئًا: من ضمن الشكاوى التى يضج بها الناس وجود معوق كبير يعوق كل شىء، وهو أن هناك ١٤ جهازًا للرقابة، وبالتالى فإن الذى يعمل فى أى مجال عام يجب أن يكون مثل الشخصية الكاريكاتورية التى كان رخا يرسمها وهى «مخضوض باشا»، بل إنه يجب أن يكون «مرعوش باشا».

● **ولماذا ألغى هذا الجهاز بالتحديد؟**

○ لا أعرف .. لقد سألت فؤاد محيى الدين فلم يكن يعرف !

● **ألا ترى أنه أمر غريب للغاية أن القائم بعمل رئيس الوزارة وأمين عام الحزب الحاكم لايعرف بمثل هذا الأمر الخطير؟!**

○ بالطبع .. مفاجأة رئيس الوزراء بمثل هذا القرار الخطير هو أمر غير مضبوط.

وربما كان السبب هو انفعال السادات أحيانًا، واتخاذه لبعض القرارات وهو فى حالة انفعال.

● **أستاذ موسى على ماذا تذرف الدموع فى ساحة الاقتصاد ؟**

○ إحجام أصحاب الأموال عن استثمارها هو أمر لايحتاج إلى قنينة دموع فقط، ولكنه يحتاج إلى دلو من الدموع!!

■ ١٩٨٨ ■



الدكتور لويس عوض

الديمقراطية لاتعنى الفوضى الاقتصادية

- وزراء الاقتصاد فى مصر يطبقون نظرية «المازنى» فى الكتابة!
- هناك ما يشبه المؤامرة الطبقية فى مصر للحفاظ على نسبة الأمية!
- لماذا تتجه الإدارة إلى تضييق القواعد المتعلمة بدلاً من توسيع الكوادر المعلمة!
- تتصايح الأصوات فى مصر عن ضياع الديمقراطية إذا أردنا أن نعاقب لصاً من لصوص المال العام!!
- جماعات الضغط الاقتصادية تبحث عن سلطة بلا مسئولية!

دلف الدكتور لويس عوض إلى ساحة هذه الحوارات بالمزيج الذى يمثل شخصيته.

«الخوجة» أو المعلم، الذى يحمل فى قلبه وعقله أفكار النبلاء وأحلام العامة.

هو واحد من أشد أنصار الحريات.

فماذا يقول عن نمط الحرية الاقتصادية السائد فى مجتمعنا؟

- وهو واحد من الحرس القديم للفكر والثقافة. فماذا يقول عن ثقافة الواقع الاقتصادى - الاجتماعى الجديد؟

- وهو فارس وحيد فى ساحة معركة التعليم. فماذا يقول عن الدوافع الطبقية والاقتصادية وراء دعوة إلغاء المجانية؟

- وهو أيضًا واحد من القلائل الذين يملكون القدرة على الرؤية الشاملة للقضايا الاقتصادية فى إطار اجتماعى ثقافى سياسى رحب.

ناقش لويس عوض معنا كل هذه القضايا متحسبًا لحكاية (أفكار النبلاء وأحلام العامة). فنحن - من وجهة نظره - فى عصر بلا نبلاء.. وربما بلا أحلام!!!

- **الدكتور لويس هل تستشعر خللاً فى مسلك الإدارة، أو سلوك المصريين الاقتصادى - فرديًا كان أو جماعيًا - أفضى إلى هذه الأزمة التى تسيطر على مجتمعنا؟**

○ هذا الخلل الذى نتحدث عنه نوعان:

نوع لايمكن فهمه إلا على المستوى القومى، والنوع الآخر قد يكون نتيجة لتصرفات فردية.

من هذه المشكلات القومية مثلاً، أن المصريين - وبوجه عام - يستهلكون أكثر مما ينتجون، وبالرغم من أن أقلامًا كثيرة تنبههم إلى خطورة هذا السلوك، إلا

أنهم لايزالون سادرين فى طريقتهم ومنهجهم فى الحياة بحيث لايلقون بالاً إلى المستقبل، وهذه ليست ظاهرة جديدة.

وأنا لا أعتقد أن هذه المسألة من صفات المصريين وحدهم، فالفقراء والبرولتياريا - بصفة عامة - تفكر فى يومها أكثر مما تفكر فى غدها.

ونلاحظ أن الطبقات التى ترتفع من المستوى البروليتارى إلى الشرائح المختلفة من الطبقات المتوسطة، يبدأون فى الاتصاف بصفات نفسية جديدة من ضمنها القدرة على كبح جماح النفس فى الاستهلاك بغرض التوفير.

أما الطبقات الدنيا فتميل إلى استهلاك كل ما تكسب، فتجد عمال المناجم وغيرهم فى إنجلترا، يذهبون إلى الحانات بعد يوم العمل للإنفاق.

ولكن الشىء الذى ننفرد به هنا فى مصر هو أن البعض من أبناء الطبقات الدنيا الذين هيأت لهم الظروف المفاجئة أن يقتنوا بعض الثروات، وأصبحوا يكسبون كثيراً لا يريدون أن يتخلوا عن عاداتهم فى الإنفاق.

والنموذج الجديد ـ مثلاً ـ هو الحرفيون وسائقون التاكسى واللورى، تجد الفرد منهم، بعد أن كان يكسب الكفاف، أصبح دخله يقدر بالآلاف، ومع ذلك لايريد أن يتخلى عن عاداته البروليتارية الأصلية، فنجده يبدد وينفق هذه الأموال إما بالزواج الثانى والثالث والرابع، وإما بالمخدرات.

هى عناصر إذن لايمكن الاعتماد عليها فى بناء طبقة متوسطة حقيقية فى مصر.

وأنا أظن أن السبب فى هذا، أن تلك الطبقات نشأت فى ظل ظروف غير طبيعية، كظهور البترول المفاجئ فى البلاد العربية، وبدء اعتماد هذه البلاد على العمالة المصرية، وأيضًا هزيمة ١٩٦٧ التى دفعت بكثير من المصريين أن يطلبوا الرزق فى البلاد العربية، مما أوجد نقصًا فى العمالة هنا، وزيادة فى المكاسب هناك.

إذن لم تتبلور الطبقة المتوسطة الجديدة فى مصر بشكل كاف، وعجزت الشرائح الصاعدة أن تكون نواة لهذه الطبقة الجديدة لتبدأ عمليات الاستثمار كما

حدث فى أوروبا، وأصبح من غير الممكن أن تعتمد البلد على هذه الشرائح الصاعدة، وإضافة إلى كل هذه الجوانب فى خلل السلوك الاقتصادى، كان هناك - أيضًا - النمو الأسطورى فى دخل هذه الشرائح الذى يضيع هباء فى الهواء ولايستغل فى دفع حركة النمو الاقتصادى.

وهناك نموذج آخر للخلل القومى فى السلوك الاقتصادى المصرى، وهو أن الدولة وقيادات البلد المفكرة، تحض الشعب المصرى على تحديد النسل وتحذرهم من المستقبل، وأن البلد لن تجد المال اللازم للمأكل والمسكن والعلاج، إذا استمرت معدلات الزيادة السكانية فى نسبتها الحالية.

ومع ذلك فإن الدعوة لتحديد النسل لاتجد الصدى، أو الاستجابة الكافية عند الطبقات الفقيرة، التى تمسها هذه الدعوة.

هذه أيضًا ظاهرة إنسانية عامة، لأنه من المعروف عند أى شخص درس الماركسية، أن الطبقات الفقيرة تسمى : (البروليتاريا) ، لأن كلمة (البروليتاريا) تعنى (الطبقة الغزيرة النسل)، وهى تلك الطبقة التى تخدم الدولة بأولادها، لا بأموالها.

إلا أن النوعية فى مصر رديئة. فالبروليتاريا لاتقدم للدولة نماذج راقية من الأبناء، وإنما أبناء غير متعلمين، وغير قادرين على الإسهام الحقيقى فى تشكيل المستقبل.

ويستمر التخلف من جيل إلى جيل بسبب رفض الطبقة العاملة لتحديد النسل.

وبالتالى لايتحقق التوازن الاقتصادى على مستوى الأسرة وعلى مستوى الدولة، وينتهى هذا الرفض بأن يرهن المصريون مستقبلهم بكثرة الاستدانة.

مؤامرة على التعليم

● وكيف أسهم شكل النظام التعليمى بمصر فى تشكيل هذا السلوك الاقتصادى المختل للمصريين؟

○ هذا النظام لايريد أن يتنازل عن التفسيرات التقليدية للدين، ولايحاول المعلم أن يجتهد وهو يعلم الطبقات الفقيرة والبسطاء مبادئ الدين.

نحن نعلم التلاميذ معنى الاعتماد على الغيبيات فى مواجهة الحياة، فنقول لهم: (كل عيل بيجى ورزقه فى رجليه)، بينما نعرف جميعًا أن هناك نصوصًا دينية تقول : إن السماء لاتمطر ذهبًا ولا فضة، بل وحتى فى الوعى العام لدينا مقولات إيجابية مثل: «اسع يا عبد وأنا أسعى معاك».

وأنا أعتقد أن الثقافة الدينية - عندنا - للأسف، لاتخدم بالطريقة الواجبة التى يمكن أن تنير الطريق أمام الطبقات الفقيرة، بل - على العكس - تؤكد معانى ملازمة للعصور الوسطى، مثل أن الحياة الإنسانية حياة وجيزة، وأن الحياة الحقيقية تبدأ فى العالم الآخر، وترجمة هذا على المستوى الاقتصادى (اصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب).

وأرى أن هذا كله مناقض لروح الدين، ومع ذلك فإن كل عصر يكون له تفسيره الخاص للدين، وقد عرفت أوروبا مثل هذه الأشياء فى العصور الوسطى.

ثم - وهذه نقطة بالغة الأهمية - هناك ما يشبه المؤامرة الطبقية فى مصر من أجل المحافظة على نسبة الأمية كما هى!

● مؤامرة من ولماذا؟!

○ لم يكن من باب المصادفة أن يستمر عصر عبد الناصر عشرين سنة، ثم يترك لنا نسبة الأمية التى ورثها من أيام الملك.

صحيح، لقد قضت الثورة على الإقطاع وكبار الملاك والباشوات.

ولكن المسألة ليست مسألة الباشوات، إنما من حلوا محل الباشوات، هؤلاء الأغنياء الجدد لايريدون ـ أيضًا ـ للفلاح أن يتعلم، ويلجأون بقصر نظر إلى الاعتماد على تشغيل الأطفال، ويفضلون دفع التلاميذ إلى جنى القطن، أو جمع الطماطم، أو العمل فى قاع المدينة، على أن يتعلم هؤلاء الأطفال.

فى أوروبا إذا غاب طفل أو غلام عن المدرسة، وهو فى سن التعليم العام التى تستمر حتى ١٦-١٧ سنة، يقوم رجال البوليس بعمل محضر لأبويه.

ولكننا فى مصر أصبحنا نعرف أن (التسرب) هو من السمات الأصيلة للتعليم، سواء فى الريف أو المدينة!!

ما عليك إلا أن تذهب إلى ورشة ميكانيكى، أو إلى الحقول لترى آلاف الأطفال يقومون بالأعمال اليدوية، بينما المفروض أن يكون العمدة فى القرية، أو الأب فى الأسرة مسئولاً عن وجود هؤلاء الأطفال بمدارسهم!

● **ومع ذلك فنحن لانستطيع أن ننكر أن عدد الذين يتلقون تعليمًا جامعيًا فى مصر هو فى زيادة مطردة، بالقياس إلى الطاقة الاستيعابية لمؤسساتنا التعليمية؟**

○ ليسوا فى زيادة مطردة.. بدليل أن تعدادنا يماثل تعداد إنجلترا، أو فرنسا، ومع ذلك يوجد فى إنجلترا مليون طالب جامعى، وثلاثة ملايين يعملون فى وظائف وينتسبون للجامعة، بينما عندنا لايتجاوز عدد طلبة الجامعة نصف مليون.

ومع ذلك فبمجرد أن يبلغ منسوب التعليم الجامعى فى مصر مستوى معينًا، نجد الصيحات تتعالى من كل جهة عن إقفال الجامعة، وفرض مصاريف دراسية للحد من دخول الناس إلى الجامعة، وغير هذا من الدعاوى المريبة.

والغريب أن من يصرخون بهذه الدعاوى الملتاثة لايفكرون فى توسيع الكوادر المعلمة، ولكنهم يفكرون فى تضييق القواعد المتعلمة!!

وبالتالى لاتزيد القدرة الاستيعابية لمؤسساتنا التعليمية.

● **من يقود المؤامرة الطبقية الجديدة كما أسميتها؟**

○ الطبقات الجديدة الممتازة، بالتحالف مع الطبقات القديمة التى كانت قد دخلت الجحور أيام عبد الناصر، ثم خرجت الجرذان من جحورها بعد رحيله، ولا هَم لها إلا اقتلاع كل ما زرعته مصر فى العشرين عامًا التى تمثل الفترة الناصرية.

● **وما مصلحتهم الاقتصادية - الاجتماعية فى هذا؟**

O هم يفكرون فى عمل جامعة أهلية لأبنائهم الفاشلين، الذين لايستطيعون تلقى العلم إلا عن طريق الدروس الخصوصية وشراء الامتحانات.

وهم يرغبون فى أن تتكون من أبنائهم طبقة جديدة هى التى تشغل المناصب العليا، وتحتكر القيادات التجارية والصناعية ومناصب الإدارة.

ولذلك علا ضجيجهم فى الفترة الأخيرة، فى محاولات للحد من التعليم عن طريق فروض المصروفات، وإلغاء مجانية التعليم.

وفى النهاية فإن الهدف هو تبلور طبقة جديدة تئول إليها القيادة فى البلد، ولاسيما القيادة الاقتصادية.

● **ولكن التعليم المجانى يؤدى إلى تخرج أعداد ضخمة أكثر من قدرة الدولة على توظيف الخريجين؟**

O أرجو ألا تحدثنى عن قدرة الدولة!..

الدولة قادرة على أن تعلم كل مواطن، وينبغى أن تكون قادرة على أن تعلم كل مواطن!

والحل ليس الحد من التعليم، ولكن الحل هو تربية الكوادر المعلمة الكافية، لأن هناك نسبًا متعارفًا عليها - دوليًا - لعدد الطلاب بالنسبة لعدد الأساتذة، سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى التعليم العام، وهى ١ : ١٨ وتلك هى السائدة فى إنجلترا وفرنسا وأمريكا، حيث يوجد فى إنجلترا مثلا ١٠,٥ مليون طالب فى التعليم العام (من سن ٥ إلى ١٦ سنة)، وفيها أيضًا نصف مليون معلم.

فهل يوجد لدينا فى مصر نصف مليون معلم؟

الإجابة : بالطبع لا !

● **ولماذا لا نسأل أنفسنا : لماذا لا نعد الكوادر اللازمة حتى نبلغ النسبة المطلوبة والكافية لتعليم كل أبناء البلاد؟**

○ هذا هو السؤال، وليس أن نقول: إن البلاد ليس فيها مال يكفى لتوظيف الخريجين.

البلد ملىء بالنقود كالأرز، ولكننا ننفقها فى خدمة الطبقات الجديدة.

هل تحسين خدمات «البيزنيس» الذى لم يأت أهم من تعليم الناس؟!

ما يصرف لخدمة الطبقات الجديدة كان يكفى عشرين مرة، لإيجاد هذا التوازن بين الكوادر المعلمة، والطبقات المتعلمة، ففى جامعات العالم النسبة بين الأساتذة والطلبة هى ١:٧، أما فى مصر فالنسبة هى واحد لكل خمسين أو مائة حسب الكلية، وبالرغم من هذا، فما أسرع ما نبادر إلى إعارة أبناء البلد من الأساتذة إلى البلاد العربية، أو نسمح لأستاذ أن يترك عمله لمدد طويلة، نحن نربى كوادر ثم نعيرها للغير، وقد أصبح عدد الأساتذة المعارين أكبر من عدد الأساتذة بالداخل.

ثم تريد بعد ذلك أن تحدثنى عن عدم كفاية موارد البلد لتوظيف الخريجين؟!

● **فلننتقل إلى شكل وأسلوب التعليم، هل يخدم هذا الشكل أهدافًا اقتصادية بعينها؟**

○ لا أظن، لأن جزءًا مرتجل، والجزء الآخر يسير فى المسارات السهلة!

عندما ننظر حولنا إلى الجامعات المصرية ونرى الأعداد الرهيبة فى كلية التجارة مثلاً، ألا يدعونا هذا لأن نتساءل : هل هذه الأعداد فى هذا التخصص يمكن أن تكون مفيدة؟

بالطبع يمكن أن تكون مفيدة لو أن فى البلد حالة من الازدهار والحركة الاقتصادية.

أما فى حالنا فإن الأمر يتحول إلى معاناة من هؤلاء الذين يتخرجون بالآلاف

في هذا التخصص، ليجلس كل منهم بعد ذلك فى انتظار خطاب تعيينه فى وظيفة حكومية وهمية يتقاضى مرتبا لها خمسين جنيهًا ولايعمل شيئا!

● ألم تنتهج أى جهة أو مؤسسة فى الدولة أفكاراً تماثل أفكارك فى التعليم؟

○ منذ أن أعيد طرح قضية التعليم فى الصيف الماضى، لم يتبن حزب دعوة مجانية التعليم، وكأن هذه الدعوة لقيط ليس له من يتبناه!.. بما فى ذلك التقدميون، وإبراء للذمة فقد نشروا مقالاً أو مقالين.

وأنا أرى أن الموقف من قضية التعليم هو الفيصل فى الحكم على هذه المؤسسات السياسية، لأنه الفيصل بين تربية الشعب لقبول الحكم المطلق والسعى إلى الديمقراطية الحقيقية.

ليست هناك ديمقراطية بدون تعليم.

ومادمنا نخاف من تعليم الناس ستصبح الديمقراطية مجرد ديكور.

الحملة العاتية!

● ما أكثر الظواهر الاقتصادية التى دفعتك مؤخراً لأن تتأمل شكل النظام الاقتصادى المصرى، وتضع يدك على بعض سلبياته؟

○ الحملة العاتية التى يشنها المصدرون للضغط على الحكومة، لإزالة ما يسمونه عوائق التصدير، وهى التى أخذت ـ مؤخراً ـ شكل الإرهاب!

فنحن نستيقظ كل يوم لنجد السباب يتطاير فى وجه الإدارات الاقتصادية، وأصابع الاتهامات تشير إليها على أنها تعرقل الاقتصاد القومى، وتمنع المصدرين من التمتع بعدم فرض أى رقابة عليهم!

كثرة هذه الشكوى تفيد أن أصحابها مهربون وليسوا مصدرين.

وهى توحى بأن هؤلاء الناس يفعلون ما كان المهربون يفعلونه أيام جمال عبدالناصر، حينما كان بعض المصدرين يقوم بتصدير أشياء لاتدخل حصيلتها إلى البلاد، وتوضع بأسمائهم فى بنوك الخارج توطئة لسفرهم وهجرتهم ليستقروا إلى جوار أموالهم.

إن أخطر ما نجح فيه هؤلاء هو إلغاء المواد الخاصة بتجريم عدم تحويل حصيلة الصادرات فى مدة محددة..

وهذا لا يبشر بالخير!

ولايجوز للدولة أن تتساهل مع كل الناس لدرجة تفقدها القدرة على الحضور فى كل المواقف المهمة، أنا لا أسمى هذا الذى يحدث حرية، ولكننى أسميه اقترابًا من حالة الفوضى.

أنا أعتقد أن مصر لابد أن تمر فى دورة أخرى من التقشف، وربما أنا لا أريد أن أستعمل عبارة الحد من الحريات، لأن هذه كلمة بغيضة، وجاءت على البلد بكوارث ولكن أؤكد أن الحرية يجب أن تفهم فهماً أرقى، ولايفهمها البعض على أنها قدرة إنسان أن يعمل أى شىء ولايجد من يحاسبه.

● **هل من صالح البلد أن نفرض قيوداً على نشاط المستثمرين؟**

○ طبعًا.

● **كيف؟**

○ لأنك تفترض أن كل مستثمر برىء، وهذه فكرة خاطئة، لأن التجربة أثبتت أن عدداً كبيراً من المستثمرين هم مغامرون وأفاقون ولا علاقة لهم بالاستثمار.

● **هذا كان يمكن فهمه فى بداية سياسة الباب المفتوح حيث من الطبيعى أن تتدفق جميع نوعيات المستثمرين، ثم بعد ذلك تقنن الأمور ولايبقى إلا المستثمر الحقيقى الجاد.**

○ إلى الآن مازلنا نخرج من قضية نصب إلى قضية تهريب عملة!

كيف يباح لأفراد أن يزاولوا العمليات المصرفية، وكأنهم بنوك؟

في أى بلد تنشأ كيانات مثل شركات توظيف الأموال؟

أنا أفهم أن البلاد الأخرى فيها شركات مساهمة لإقامة مشروعات معينة، تعرض على الرأى العام، ليسهم الناس فيها، إنما لم أسمع ولا أعتقد أننى سأسمع عن شخص يأخذ أموال الناس ويودعها باسمه تحت ستار أنه سيعطى الناس عائداً أعلى، وأعتقد أن القيسونى قد ذكر شيئًا بهذا المعنى حين قال : «أنا أطلب من الحكومة أن تأتى بهؤلاء العباقرة، تعينهم فى وزارة الاقتصاد، لكى ينوروا سيادة الوزير ويفهموه كيف يعطون سعر فائدة ٢٥٪».

وكانت نتيجة استمرار هذا الوضع أن حدثت الأزمات المعروفة مع هذه الشركات، وذهلت حينما صرح أحد أصحاب هذه الشركات بأن الحكومة إذا تدخلت ومنعت نشاطه، فسوف تغلق أربعة بنوك مصرية أبوابها وتفلس.

ومرة أخرى يحاولون أن يضعونا فى اختيار غريب، فإما نترك الحبل على الغارب لشذاذ الآفاق والمغامرين، وإما نتهم بالنقص فى الديمقراطية، وكأن الديمقراطية أصبحت مرادفة للفوضى.

مزيد من الحضور

● كيف ترى الآثار الاقتصادية ـ الاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادية؟

○ خلقت حالة من التناقض ! . . لماذا؟!

لأن سياسة الدولة المعلنة - وأعتقد أنها صادقة فى هذا - هى زيادة الإنتاج. وهى من البدهيات التى لامناص من التسليم بها، إذا أردنا أن يعتدل الميزان الاقتصادى فى مصر.

ولكن هذا يتناقض مع عدم إبداء الدولة مزيداً من الحضور فى حسم المشاكل الكبرى بين المنتج والمستهلك أو بين المواطن والحكومة، أو بين المواطن والمواطن!، غاب حضور الدولة فكيف السبيل إلى زيادة الإنتاج!

● وكيف تأثرت ساحات التعبير الثقافى بهذا التغير الحاد فى البنية الاقتصادية الاجتماعية فى مصر؟

O المسرح هو أكثر القطاعات تعرضًا للهزيمة بسبب التقلبات الاقتصادية التى حدثت فى مصرر فى السنوات الخمس الماضية.

وأنا أعتقد أن سبب هذا ليس شح أموال الدولة، فقط ولكن انتقال القوة الاقتصادية إلى طبقات جاهلة.

لقد ساد المسرح التجارى تمامًا، بعد أن بدأ فى الستينيات بمسرحية واحدة قررتها علينا أجهزة الإعلام واسمها (أنا وهو وهى).

هذا النموذج من المسرحيات أصبح هو السمة الغالبة للمسرح التجارى حتى الآن.

الأغنياء الجدد يدفعون عشرين جنيهًا ثمنًا لتذكرة المسرح، ليدخلوا ويضحكوا كالبلهاء، وأصبحت هذه الطبقة هى سيدة الساحة.

● فى أواسط الستينيات وصفت سياسة وزارة الثقافة والإعلام التى كانت قد خلقت المسرح التجارى بمواصفاته التى ذكرت بأنها تشبه سياسة الرومان فى إلهاء الشعب (بالخبز والسيرك)، فهل مازال هذا الوصف يصدق حتى الآن؟

O لم يعد هذا قائمًا لسببين، أولهما: اختفاء الوفرة التى تلهى الناس بالخبز. وثانيهما: هو أن الإعلام الآن وطليعته التليفزيون يقدم أعمالاً ثقافية ودرامية ممتازة، تحل محل دور وزارة الثقافة المفترض عوضًا عن تخلفها!!

نوعية مسلسلات التليفزيون محترمة، وأعتبر أن أغلبها هو الوريث الشرعى لمسرح الستينيات، لأنها تنحو نحو الالتزام ومعالجة قضايا اجتماعية تهم الناس.

كما أن برامج التليفزيون أصبحت تعوض تخلف أجهزة وزارة الثقافة بدءًا من برنامج عالم البحار للدكتور جوهر، أو برنامج صوت الموسيقى لسمحة الخولى،

أو برنامج الباليه لمنى جبر، أو برنامج الدكتور مظهر عن التكنولوجيا والبرامج الطبية والصحية و «نادى السينما».

ولم يعد لوزارة الثقافة نشاط يمكن أن يقف أمام هذا سوى الكتاب والنشر الذى حققت فيه نهضة كبيرة مؤخراً.

الرأسمالية والثقافة :

● فى الخارج نرى المؤسسات المالية الكبرى مثل البنوك تمول بعض الأنشطة الثقافية مثل المهرجانات وحفلات الكونسير وغيرها. ولكن هذه البنوك والمؤسسات عندما جاءت إلى مصر لم تؤد أى أدوار ثقافية أو اجتماعية تذكر؟

○ قبل أن تسأل المؤسسات الأجنبية المالية، اسأل مقاوليك الكبار، الذين حققوا تراكمات مالية بالبلايين لأنهم وجدوا فرصة للاستقرار الاستثمارى فى البلاد، ومع ذلك فلم يؤد أحدهم دوراً ثقافياً.

● بهذا المنطق، فإن الرأسمالية المصرية الجديدة هى بلا تراث، ولم تنجح فى التوصل مع التراث الرأسمالى لطلعت حرب حينما أنشأ ستوديو مصر وغيره من المؤسسات الثقافية المصرية جنباً إلى جنب بجوار المؤسسات الصناعية والمالية؟

○ طلعت حرب كان رجلاً مستنيراً، يختلف عن هؤلاء الذين نراهم اليوم، وبرغم هذا فإن المؤسسات الاقتصادية التى أنشأها دخلت فى مصاهرات غريبة مع رؤوس الأموال الأجنبية.

والرأسماليون الجدد عاجزون بطبيعة تكوينهم عن إدراك حدود الدور الحضارى والثقافى المنوط بهم.

وعلى أية حال، لابد من تحليل هذه الطبقات الرأسمالية الجديدة بصراحة وأمانة، لكى نعرف إلى أين تسير البلاد فى الثقافة والسياسة والاقتصاد.

وألوم فى هذا العقول الاقتصادية الكبيرة، مثل: الدكتور فؤاد مرسى أو الدكتور إسماعيل عبد الله، لأنهم عندما تثور قضايا مثل علاقة الاقتصاد بالسياسة، يتكلمون كلامًا غير مفهوم للجماهير، أو نجدهم فى الطرف الآخر يتجنبون التعرض لها.

القضايا الاقتصادية، لكى تكون فعالة، يجب أن تتحول إلى قضايا سياسية، ولاتبقى أرقاما صماء عسيرة الفهم على الرجل العادى.

● أى نوع من الأدباء أفرزه الواقع الاقتصادى الجديد؟

O الظاهرة الملاحظة - ليست فقط - انقراض المدرسة التى كانت تجدد شباب الأدب العربى فى الخمسينيات والستينيات..

ولكن أيضًا انتشار الأدب الدينى.

وبالتوازى مع هذا، استولى السلفيون على جميع المنابر الثقافية والأدبية، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك، ضمور القيادات الفكرية والثقافية، ورحيل بعضهم ـ قهرًا ـ مثل صلاح عبد الصبور، وصلاح جاهين، وفؤاد حداد، وهجرة البعض الآخر إلى بعيد.. بعيد!! ولكن يبدو أن الميزان اعتدل قليلاً فى السنوات الأخيرة.

● عمومًا كيف يظهر جيل جديد دون مفكرين وأدباء يقودون ساحة الثقافة؟!

O كنت أتمنى أن أرى قيادات جديدة تتصدى لتنبيه الناس..

الذين يشغلون الساحة الآن نفس الجيل القديم الذى يفكر للبلد.. لأن الجدد تصالحوا مع السلطة والمجتمع، ولم يعد أى منهم قادرًا على أن يصبح ضمير مجتمعه.

● هذا الحرس القديم للثقافة والفكر بمصر، هو وليد ظروف اقتصادية - اجتماعية مختلفة، فهل هو قادر على تكييف نفسه مع الظروف الجديدة؟

○ هم يكيفون أنفسهم، بما يمكنهم من ألا يهلكوا!

بعضهم يلبس الأقنعة، ويساير الموجود إلى حد ما.

ولكن مشكلات الساعة لايشعرون بها، ولايدرى أحدهم عما يجرى فى أحشاء البلد.

● ماذا تقول في وصف أدبي لهموم المثقف المصرى الاقتصادية؟

○ هذا يتوقف على الطبقة التى ينتمى إليها، فهناك جيل ليس له هموم اقتصادية.

● ألاتكفى الجنسية، ألا يوجد هَم عام؟

○ هناك طبعًا من يهتمون همومًا عامة، ولكنهم يسحقون أولاً بأول، لديهم الموهبة، ولكنهم يلهثون وراء القرش، فليس كل الأدباء الشبان قد نجحوا فى مد جسورهم الاقتصادية مع العالم العربى.

وكما قلنا: إن هناك همًا اقتصاديًا يسحق هؤلاء، فهناك أيضًا هَم اجتماعى يشارك فى سحقهم، وهو أن الإرهاب للمثقف يأتى الآن من الشارع وليس من الدولة، فأى كاتب صاحب أفكار جديدة أصبح يحسب حساب الشارع المصرى، أكثر مما يحسب حساب الدولة.

الذى يقوم بالاعتقال الفكرى - الآن - هو الشارع المصرى.

عود على بدء !

● نعود للاقتصاد .. من هو وزير الاقتصاد المصرى الذى أحسست أنك تفهم - بالضبط - دوافعه وراء قراراته الاقتصادية؟

○ هذا سؤال صعب.

ولكن أنا ـ مثلاً ـ ذهلت عندما وجدت القيسونى، وهو مهندس فلسفة الاكتفاء الذاتى والانغلاق أيام عبد الناصر، أصبح هو نفسه مهندس فلسفة الانفتاح أيام السادات!

عندنا وزراء تكنوقراط وليسو سياسيين!

أشعر أن وزراء الاقتصاد عندنا، مثل: عبد القادر المازنى فى الكتابة!

كان المازنى يقول: لايغضب أحدهم منى، فأنا مثل النقاش، تقول لى ادهن هذا الحائط باللون «البيج» فأفعل، أو ادهن هذا الحائط باللون «الفزدقى» فأفعل!

طبقة التكنوقراط تتسم بهذه السمة، كشىء أساسى فى تكوينها، وهم علماء لايستطيع إنسان أن يطعن فى علميتهم، وهم يمثلون طبقة المهنيين التى تحاول أن تسود العالم الآن، هذه الطبقة استشرت بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت طبقة متميزة فوق المجتمع بينما الذى كان يحدث زمان، هو أن السياسى يوجه التكنوقراط وليس العكس.

كان الاقتصاد تابعًا للسياسة وكان اسمه (الاقتصاد السياسى). أما الآن فقد أصبح الاقتصاد فى أدبيات نظمنا ومجتمعاتنا، اقتصادًا فحسب، وخرجت السياسة منه.

● **وما أكثر المناقشات الاقتصادية البرلمانية التى تابعتها باهتمام، وأحسست أن الجدل فيها منتج؟**

○ لايوجد !!

● **حاول أن تتذكر؟**

○ أتابع جلسات البرلمان التى يعرضها التليفزيون، وأشعر أن القرارات الوزارية تناقش بطريقة (موافقون ـ موافقون).

ونظرًا لأن الأغلبية الساحقة فى البرلمان السابق كانت من اتجاه واحد يعرف جيدًا كيف يرتب صفوفه، فإن النتيجة أن الأقلية تكون ـ دائمًا فى جانب الأقلية، ودائمًا تهزم.

وربما تستحق هذه الأقلية الهزيمة، لأنها تعترض بالحق والباطل.

أى شىء تفعله الحكومة، يعتبرونه خطأ، وهذا الوضع يسمح للحكومة بأن تقول: إن هذه المعارضة غير رشيدة!

● فى ٦٠٠ ق.م يقول ثيوجينيز الشاعر اليونانى:

إن الليالى حبالى..

وستلد عما قريب..

من ينتقمون من هذا الفساد الطويل الأمد.

ما هى العوامل التى تشكل ظاهرة الفساد الاقتصادى عندنا، وفى ماذا يختلف عن نظيره فى المجتمعات الرأسمالية الراسخة؟

○ أولاً كلام ثيوجينز ليس قياسًا، لأنه شاعر!

حدثنى عن سياسى أثينى له رؤية اقتصادية، ثم إننا لانعلم - على وجه القطع - إذا كان هناك فساد فى أثينا القديمة أم لا.

من الصعب أن نأخذ كلام الشعراء على أنه قضية سياسية واضحة المعالم.

● ومع ذلك فالسؤال يظل قائمًا؟

○ ماذا تقصد بظاهرة الفساد؟

● تجاوز الحدود القانونية المرعية فى مزاولة النشاط الاقتصادى أو استغلال الحريات الاقتصادية فى تحقيق تراكمات مالية بطرق مشبوهة، أو استغلال وتنمية الانحراف فى الأجهزة الإدارية بغية تسهيل بعض العمليات الاقتصادية الممنوعة أو غير المطابقة لمواصفات حددها التشريع فى البلاد؟

○ هذا التجاوز فى البلاد المتقدمة غير مسموح به من قبل الدولة ومن قبل الشعب!

فى وقت ما، كان هناك تشريع فى بريطانيا - التى يفترض أنها أم الحريات - بأن المواطن البريطانى بعد الحرب لايستطيع مغادرة بريطانيا، وفى جيبه أكثر من ٤٠ جنيهًا. ولو حاولنا أن نطبق هذا الكلام على المصريين فسنجد الأصوات تتعالى صائحة : إن الديمقراطية فى خطر!

البلد أصبح فيها جماعات ضغط من كل مستوى، الجماهير تضغط بطريقة خاصة، وجماعات «البيزنيس» تضغط بطريقة أخرى فى كل القضايا.

● هل تتصور أن جماعات الضغط فى مصر أكثر فعالية على مستوى الممارسة السياسية من الأحزاب؟

○ نعم.

● لماذا؟

○ لأن الأحزاب تريد أن تحكم، وجماعات الضغط تريد أن تشكل قرارات الحكم أو تسهم فى تشكيلها.

لو طلبت من عبود باشا أن يصبح رئيسًا للوزراء فسيرفض، ولكنه يحب أن يضغط لتعيين وزراء بالتحديد.

هذه الجماعات تبحث عن (سلطة بلا مسئولية)!!

■ ١٩٨٧ ■



الدكتور بطرس غالى

دبلوماسية لها خيال !

- تنادى بالتعاون بين الجنوب والجنوب، ونقول للدول المانحة: ساعدونا كى يساعد بعضنا بعضاً!
- الهجرة المصرية لإفريقيا لن تكون استعماراً جديداً !
- فى التقسيمات العلمية يجعلون مصر جزءاً من إفريقيا الشمالية، على حين الأصح أنها جزء من إفريقيا الشرقية!
- نحن دولة مصدرة للأفكار!

دون شك نحن دولة مصدرة للأفكار !

ولم يكن د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية (وقت إجراء هذا الحوار) فى حاجة ليعدد أمامنا البراهين التى تؤكد صحة فرضيته.. ولكنه على أية حال - فعل !!

١- نحن من أصحاب فكرة عدم الانحياز.

٢- نحن أصحاب فكرة التعاون العربى - الإفريقى.

٣- نحن أصحاب فكرة التعاون بين الجنوب والجنوب.

٤- نحن أصحاب فكرة إعادة النظر فى عدم الانحياز وسط عالم مابعد التقارب.

٥- نحن أصحاب فكرة التعاون العربى الأوروبى.

٦- نحن أصحاب فكرة الحوار الإفريقى - اللاتينى.

٧- نحن من أصحاب فكرة مجموعة الـ ٧٧.

وعشرات ـ أخرى ـ من البراهين تؤكد أن الإمكانية المادية ـ على أهميتها ـ ليست العنصر الفاعل الوحيد فى حركة الدبلوماسية.

وليست أكياس المال أو شيكات الدعم والمعونة هى الموضوع الوحيد على مائدة مباحثات. أو البند الأهم فى أى قائمة أعمال.

كما أنها ليست المواقف المبدئية، والركائز السياسية الأساسية، ورقة تتم مقايضتها والمساومة حولها بأوراق النقد.

- القدرة على الابتكار إلى غير ما حدود.

والقدرة على الخيال السياسى إلى ما وراء أى حدود.

والقدرة على خلق الصيغ الجديدة المؤثرة فيما هو أبعد من كل حدود.

هذه هى ثروة الدبلوماسية المصرية الحقيقية، التى استطاعت بها أن تحتفظ بدورها الأساسى والمهم فى كل الساحات التى مثلت ميدانًا كلاسيكيًا لحركتها، بل وتوسع هذه الساحات إلى ما هو غير تقليدى حتى لتكاد تغطى خريطة العالم بأسره.

الفكر قام بتعويض الفجوة التى خلقها ضعف اعتور الاقتصاد.

والفكر قدم البدائل التى ـ ربما ـ تأتى بنتائج أفضل وقابلة للاستمرار فى كل الظروف.

والفكر أنشأ روابط يستحيل على المادة أن تنشئها أو تهندس بنيانها.

وفى هذا الحوار يستعرض د. بطرس غالى جوانب من صيغ الدبلوماسية المصرية المبتكرة للحركة فى كل مجال.

يبدأ بإفريقيا ميدانه الأثير ويقدم البديل المصرى المبتكر لمواجهة المديونية وتحديات التنمية، فيلخصه فى جملة واحدة: (التعاون بين الجنوب والجنوب هو الحل - وعلى الدول الغنية - أن تساعدنا كى نساعد أنفسنا!!).

وأخيراً يتحدث عن عدم الانحياز والضرورات الموضوعية التى يفرضها عالم ما بعد التقارب، لأن تقوم الدول غير المنحازة بإعادة النظر فى مفهوم عدم الانحياز وتكييفه مع الظروف الدولية الجديدة.

وفى كل ما ناقش، وفى كل ما ذكر، وفى كل ما أجاب، كان الدكتور بطرس غالى يستعرض عشرات البدائل للتحرك، وعشرات الأفكار للتصرف، وعشرات الصيغ للمناقشة، مؤكداً فى كل لحظة، أن هذه القدرة على الرؤية المستقبلية وعلى الخلق السياسى هى ثروة دبلوماسيتنا الحقيقية، وهى التى تميزها وسط الساحة الدولية وتعلن أنها دبلوماسية لها خيال!!

إفريقيا: ساعدونا كى نساعد أنفسنا !!

● **فى الخمسينيات ... والستينيات كان النشاط المصرى فى إفريقيا يستهدف دعم حركات التحرر، وتحقيق استقلال القارة، وأحيانًا تحجيم التغلغل الإسرائيلى .. وقد أتى هذا التحرك بمردود مؤكد وواضح.**

أما الآن فإن إفريقيا تواجه قضايا من نوع مختلف، كالتنمية والمديونية على سبيل المثال، ومؤكدا أن هذا قد استوجب تحركًا مصريًا من لون مختلف يستهدف مردودًا مختلفًا أيضًا د. بطرس.. ما هى أولويات التحرك المصرى فى أفريقيا فى ضوء هذه الاعتبارات؟

○ استطاع التحرك المصرى، عبر ٢٥ عاما أن يساعد إلى حد كبير - على تحقيق الحرية السياسية فى القارة.

عدد الدول المستقلة عند قيام الأمم عام ١٩٤٥ كان ثلاث دول هى مصر وإثيوبيا ونيجيريا.

وعدد الدول المستقلة عند قيام منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ كان أكثر من عشرين دولة.

وعدد الدول المستقلة عند الاحتفال بمرور ٢٥ سنة على قيام منظمة الوحدة الإفريقية (أى فى مايو الماضى) كان ٥٠ دولة، ولم يبق غير دولة واحدة غير مستقلة هى ناميبيا، فضلاً عن ضرورة تغيير النظام فى دولة أخرى هى جنوب إفريقيا.

إذن نستطيع أن نقول: إنه فيما يتعلق بعملية التحرر السياسى فإن القارة الإفريقية، وبالتالى الدبلوماسية المصرية حققت نجاحًا لاشك فيه..

ولكن فيما يتعلق بالتحرر الاقتصادى أستطيع أن أقول دون تردد: إن القارة الإفريقية، وبالتالى الدبلوماسية المصرية لم تحقق الهدف المنشود .. لماذا؟

لأن الوضع الاقتصادى لأغلبية الدول الإفريقية أصعب وأسوأ مما كان عليه منذ ٢٥ عامًا!!

لأن الدول الإفريقية بما فيها مصر، كان لديها اكتفاء ذاتى ثم صارت اليوم فى حاجة لاستيراد ما بين ٣٠٪ إلى ٦٠٪ من احتياجاتها من المواد الغذائية!!

ولأن انفجارًا سكانيًا قد حدث فى القارة الإفريقية وجعل مشاكلها تتفاقم بلا ضابط ولا رابط!!

● هذه هى مظاهر الإخفاق، فما هو سبب إخفاق إفريقيا فى عملية التنمية؟!

○ السبب الأول لهذا الإخفاق: أن القارة منقسمة إلى خمسين دولة (أى ضعف عدد دول أمريكا اللاتينية).

السبب الثانى: أن هذه الدول كلها وفقا لمعايير المساحة لها مساحات كبيرة، فأقل دولة لها مساحة دولة أوربية كبيرة، بعض الدول لها مساحة أوروبا (مثل زائير أو السودان)!!

والسبب الثالث: أن هذه الدول باستثناء مصر ونيجيريا وإثيوبيا وربما دولة أو دولتان، فيها قلة من السكان، حيث ٥٠٪ من الدول الإفريقية لايتعدى عدد سكان أىّ منها الخمسة ملايين نسمة.

ولو أردنا تحليل هذه العناصر الاقتصادية، فسنجد أنها السبب الأساسى لفشل عملية التنمية، يضاف إلى ذلك عناصر أخرى مثل الانفجار السكانى الذى يصل معدله فى بعض البلاد إلى ٣,٢٪، وقد ترتب على هذا الانفجار السكانى، أن بعض هذه الشعوب لم تعد الطاقة تكفيها، فالطاقة عندهم هى الخشب، وبالتالى كان حرق الأشجار وتدمير الغابات الذى أفضى بهذه الدول إلى التصحر، يضاف إلى ذلك موجة جفاف تعدت الثمانى سنوات، وفوق ذلك كله - وهذا سبب سياسى، المنازعات والحروب الدائمة، حيث وقعت مالايقل عن ثلاثين حربًا بين الدول الإفريقية.

● إذن ماذا يجب أن تكون عليه حركة الدبلوماسية المصرية إزاء هذا الوضع؟

○ لابد أن نقرر ـ أولاً ـ أن مصر بدأت فى الستينيات اللجوء إلى أسلوب المساعدات الإفريقية بالشكل أو النمط الذى تتم به المساعدات من الدول الأوروبية الكبرى إلى الدول النامية أو الفقيرة.

وعلى هذا الأساس تحركت مصر لتبنى مبانٍ على الأرض الإفريقية.. فنادق فى باماكو .. عمارات فى أبيدجان.. طرقًا فى ميامى.. ونشاط مكثف هنا وهناك لشركة النصر للتصدير والاستيراد.

وسرعان ما تبينت مصر أنها لاتمتلك القدرة لتستمر وفقًا لهذا الأسلوب.

وهنا كانت الاستراتيجية الجديدة التى فكرنا فيها، فقد خلصت وزارة الخارجية لأن تركز على نقل التكنولوجيا، وإيفاد الخبرات المصرية فى البلاد الإفريقية، وفتح المعاهد المصرية، والأكاديميات ومراكز البحوث للخبرات الإفريقية.

ولكن سرعان ما تبين ـ أيضًا ـ أن مصر ليست لها القدرة المالية كى تتولى الاهتمام بخمسين دولة إفريقية، ففكرنا فى أسلوب آخر، هو: (التعاون العربى ـ الإفريقى) وقامت الدبلوماسية المصرية بتحرك واسع النطاق فى هذا الإطار، وقد أدى إلى قيام منظمات مشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

وظل هذا الأسلوب متبعًا حتى نوفمبر ١٩٧٧ عند زيارة الرئيس السادات إلى القدس، حين حاولت الدول العربية أن تنقل خلافها مع مصر من الساحة العربية إلى الساحة الإفريقية، وكان من نتائج ذلك – إلى حد ما – تعطيل فكرة التعاون العربى ـ الإفريقى ـ التعاون الثلاثى بين أموال الخليج والخبرات المصرية والأرض الإفريقية كان يمكن أن يتم لولا اعتبارات كثيرة منها انخفاض سعر البترول، والخلافات داخل العالم العربى، فالخلاف العربى المصرى لم يكن الخلاف الوحيد، فقد كان هناك أيضًا الخلاف بين المغرب والجزائر، وكذلك الخلاف بين تشاد وليبيا.

وبالطبع أدت هذه الخلافات إلى تعطيل التعاون الثلاثى المفترض.

وهنا فكرت الدبلوماسية المصرية فى أسلوب آخر للتعاون الثلاثى، وهو اللجوء إلى الدول المانحة سواء المنظمات الدولية المالية، أو الدول الأوروبية، أو السوق الأوروبية المشتركة، أو الولايات المتحدة، أو اليابان.

وقدمت مصر فكرتها المبكرة وهى الفكرة التى ظهرت - فيما بعد - فى خطة لاچوس والتى تقول بالتعاون بين الچنوب والجنوب، أو ساعدونا كى نستطيع أن يساعد بعضنا بعضا!!

● ما أهمية هذا اللون من التعاون؟

○ بدلا من أن تكون المساعدات ثنائية من قبل أوروبا، أو اليابان وتقوم على صيغة (دولة أوروبية مانحة) و (دولة إفريقية متلقية) لماذا لاتكون تلك المساعدات لدولة إفريقيا كى تساعد دولة أو عدة دول إفريقية أخرى.

وأهمية هذه الفكرة التى تنادى بها الدبلوماسية المصرية هى - كما ذكرت فى بداية الحديث - أن القضية الأولى للتخلف الإفريقى هى التجزئة، أو تقسيم إفريقيا إلى خمسين دويلة، وبالتالى إذا استمرت هذه التجزئة، إذا كانت المساعدات على أساس ثنائى، فإن هذه التجزئة، ستترسخ وتزداد حدة، بينما نحن نريد أن تكون المساعدات ثلاثية، بمعنى تقديمها لأكثر من دولة، فى صيغة مشروع مشترك لثلاث دول، مثلاً.. أو مساعدات تقدم لدولة إفريقية كى تقدم لدولة أخرى، وهكذا.. فعن طريق هذه الصيغة للمساعدات يمكن للدول الإفريقية أن تتغلب على التجزئة.

وسأعطيك أمثلة لهذه الصيغة:

مشروع جونجلى: وهذا مشروع مصرى - سودانى، ومصر تستفيد من ٥٠٪ من المياه الإضافية التى يوفرها المشروع، بينما السودان سيستفيد من الخمسين فى المائة الأخرى.

الذى قدم هذا المشروع السوق الأوروبية المشتركة.

نستطيع أيضًا أن نتصور شبكة مواصلات، وطرقًا، بين عدة دول، أو مصنعًا تشارك فى ملكيته ثلاث دول ويقع فى إقليم دولة واحدة من هذه الدول مثلاً.

عن طريق هذه الصيغة - إذن - نصل بطريق غير مباشر إلى تشجيع التكامل من خلال المساعدات، وهذا هو ركن من أركان السياسة المصرية فيما يتعلق بالتنمية الإفريقية، فنحن ننادى بالتعاون بين الجنوب والجنوب، ونطالب الشمال أن يشجع هذا التعاون، ونعتبر ذلك صيغة ممتازة للاستفادة من المعلومات وتوظيفها لخدمة التغلب على واقع التجزئة.

ومثل آخر يجسده اتفاقنا مع اليابان على تدريب ممرضات، واليابان رأت أنها لو دربت الممرضات فى طوكيو فإن كل مبلغ المعونة سيستهلك فى تذاكر الطائرة، ولذا اقترحت اليابان أن يتم تدريبهم فى القاهرة.

كذلك نقيم دورات لجميع الفئات، ضباط بوليس أفارقة يحضرون دورات فى أكاديمية الشرطة، ضباط جيش كذلك فى الأكاديميات والمعاهد العسكرية، ورجال أعمال، وأيضًا رجال سلك دبلوماسى وإعلام.

هناك ٢٢ ألف طالب إفريقى موجودون فى مصر، وقد دفعنا ذلك إلى فكرة إنشاء جامعة فرانكوفونية تكون مقصورة على الطلبة الأفارقة الناطقين باللغة الفرنسية. وهذه . . بالطبع - فكرة تعاون ثلاثى من الدرجة الأولى؛ لأن الدول الفرنكوفرنية الغنية مثل فرنسا وبلجيكا وسويسرا وكندا ستقدم المساعدات المادية، والتمرين أو الدراسة ستكون فى مصر، وبالتالى ساعدنا هذا على تحقيق صيغة (التعاون بين الجنوب والجنوب).

إذن فإن الخبرات الإفريقية الناطقة بالفرنسية بدلاً من أن تذهب إلى خارج القارة وتنشئ علاقة ثقافية مع فرنسا أو كندا، فإنها تنشئ هذه العلاقة الثقافية مع مصر باستعمال لغتهم، دون أن نتهم بأى نوع من الهيمنة الثقافية.

● وما الذى يمكن أن تستفيده مصر من هذا كله؟

○ القارة الإفريقية - كما تعلم - فيها نقص فى السكان، فلو استطعنا من خلال هذا التعاون بين الجنوب والجنوب أن نشجع الهجرة المصرية إلى البلاد الإفريقية، فإننا - بهذا - نكون قد أوجدنا حلاً لمشكلة الانفجار السكانى فى مصر، لأن عندنا ٥٠ مليونا يقطنون ٣٪ من أرض مصر، وبالطبع فإن الهجرة إلى إفريقيا تمثل حلاً من الحلول المطروحة لمواجهة هذا الوضع الصعب.

سيقول البعض: إن هذه الهجرة هي استعمار جديد، وهذا خطأ كبير، فنحن لانحتاج أن نهاجر إلى البلاد الإفريقية، لأن لدينا بالفعل ٣٥٠ ألف مصرى فى الدول المانحة (١٠٠ ألف فى الولايات المتحدة + ١٠٠ ألف فى أوروبا الغربية + ٥٠ ألف فى إستراليا + ١٠٠ ألف فى كندا).

لو أن الـ ٣٥ ألف مصرى ذهبوا إلى البلاد الإفريقية لأحدثوا تنمية للمنطقة التى هاجروا إليها بدلاً من إسهامهم فى نهضة بلاد لا ننتمى لها.

وهناك عنصر آخر، فنحن نريد تكاملاً بين مصر وإفريقيا، وأول مظاهر التكامل هى فتح الأبواب بين البلاد الإفريقية، وهذا يتحقق - بلاشك - بصيغة التعاون بين الجنوب والجنوب.

ثم هناك قضية أهم من هذا كله، وهى قضية مياه نهر النيل، نحن محتاجون بسبب الانفجار السكانى فى مصر إلى توسيع الرقعة الزراعية، وبالتالى نحتاج إلى كميات إضافية من المياه، لو أردنا أن نستفيد من ألفى كيلو متر على شواطئ البحر الأحمر، وألف كيلو متر على شواطئ البحر المتوسط، ولن أستطيع أن أجد المياه اللازمة لهذا بكميات إضافية إلا من خلال مشروعات جديدة خارج الأراضى المصرية.

لايصح أن ننتظر مثل الماضى أن تقبل الدول الإفريقية إعطاءنا كميات إضافية من المياه، أو إقامة سدود أو قنوات داخل إقليمها دون مقابل.

وبالتالى، فمن بين ٥٠ دولة إفريقية يجب أن يكون لمصر اهتمام خاص بثمانى دول، وهى: السودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وبوروندى ورواندا وزائير، وهذه الدول تمثل ١/ ٥ القارة.

إذن نهر النيل يصلح كقاسم مشترك أعظم للتكامل الاقتصادى بين هذه الدول.

وهناك عيب خطير فى تقسيمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية حين يجعلون مصر جزءًا من إفريقيا الشمالية مع (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب). بينما لو بحثنا عن التقسيم الچيوبوليتيكى الحقيقى لابد أن يضم مصر والسودان وإثيوبيا وأوغندا، ولابد من اعتبار مصر جزءًا من إفريقيا الشرقية.

ولو أردنا اعتماد معيار المسافة فى إجراء التقسيم فسنجد أن المسافة بين القاهرة والخرطوم أقرب من المسافة بين القاهرة وتونس والجزائر والمغرب!

إذن هناك صعوبة فى تركيز التحرك المصرى على هذه الدول لأن العقل المصرى بالإضافة إلى المنظمات الدولية المالية والغنية يرون مصر داخل مجموعة الدول الشمالية، بينما (فى اعتقادى) أنه من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الجيوبوليتيكية بسبب البحر الأحمر ونهر النيل، فإن مصر تنتمى إلى دول إفريقيا الشرقية.

ولى ملاحظة أخيرة فى هذا السياق، وهى مرتبطة بالوضع الاقتصادى فى مصر حاليًا، فنحن نشترى بثلاثة ونصف بليون جنيه سنويًا مواد غذائية (قمح - بن - شاى - توباكو - لحم - ذرة)، بينما لو اشترينا هذه المواد الغذائية من الدول وبالذات من دول حوض النيل، فإننا نكون قد أنشأنا - بطريقة تكاد تكون تلقائية - الوحدة الاقتصادية بين مصر وهذه الدول، ونكون قد أنشأنا الروابط التى تجعلنا نقدر على الانتقال إلى سوق مشتركة.

● **ما الصعوبة التى تمنع تحقيق هذا الوضع؟**

O هناك عدة صعوبات، فمازالت السياسة الاقتصادية المصرية تتجه إلى أوروبا الغربية، ولاشك أن شراء اللحم من الأرجنتين وأورجواى أسهل كثيراً من شرائه من الصومال وإثيوبيا والسودان، لأن الأجهزة الإدارية والمالية فى أمريكا اللاتينية تتحرك بكفاءة وسرعة أكثر من إفريقيا!!

ولكن من الناحية الاستراتيجية لمصر، لنا مصلحة مباشرة فى شراء كل ما نحتاجه. من اللحم من الصومال والسودان، وكل الجلود من إثيوبيا، وكل الشاى من كينيا، وكل البن من أوغندا، وأن نربط مصر بقوة مع هذه البلاد.

وفيما بعد لو زاد الإنتاج الصناعى المصرى الذى يكفى اليوم - بالكاد - الاستهلاك المصرى الداخلى، فلابد أن نقيم مشروعات مشتركة للتصنيع مع هذه البلاد.

نحن لانستطيع أن نبيع بسهولة المنتجات المصرية لأوروبا أو للسوق الأوروبية المشتركة، لأن السوق هناك مقفل، ولكننا يمكن أن نجد سوقًا مفتوحًا فى إفريقيا.

هذه كلها اعتبارات تعزز الاستراتيجية المصرية للتنمية.

وهكذا فقد ذكرت كل هذه المبادئ العامة لأثبت من خلالها أن هناك مصالح مشتركة بين هذه الدول التى ننتمى إليها (فى حوض النيل مثلا)، وأن تطبيق هذه المبادئ العامة على هذه المجموعة يرضى ـ أيضًا ـ أول ما يرضى، المصالح الوطنية المصرية.

الأمن القومى ـ اليوم ـ يتأثر بمواقف هذه الدول إلى حد كبير، فلو رفضت إحداها إعطاءنا مياهًا إضافية، فإننا سوف ندخل فى أزمات لانهاية لها.

هذه باختصار الاستراتيجية المصرية الجديدة، ولكن لن تكون هناك قيمة حقيقية لهذه الاستراتيجية إلا بتوافر عنصرين هما :

١- وجود وعى يساند هذه الاستراتيجية.

٢- تضامن من كافة الأجهزة الحكومية تجاه هذه الاستراتيجية.

● **النقطة الثانية التى كنت أود التعرض لها معك فيما يتعلق بالتحرك الدبلوماسى المصرى فى إفريقيا هى قضية المديونية.. وفى قضية المديونية كان على مصر أن تخوض تحركًا للتفاوض مع الدول الدائنة أو المنظمات الدولية حول تحسين شروط القروض، وتيسير السداد .. إلخ.**

ولكننا - فيما يبدو لم نجد بوادر وإشارات إيجابية محددة فى هذا الأمر إلا من الاتحاد السوفيتى ودول الكوميكون .. فماذا عن دول الغرب؟ (كان ذلك قبل انهيار الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية).

○ بالطبع هذه العملية صعبة ومعقدة للغاية.

ديون القارة الإفريقية وصلت إلى أكثر من ٢٢٠ مليار دولار!

ثم إن قضية المديونية مرتبطة بمجموعة من القضايا الأخرى فى إفريقيا مثل ضعف وغياب الهياكل الاقتصادية، انخفاض سعر المواد الأولية الإفريقية كالكاكاو والبن، والتوتر السياسى السائد فى هذه البلاد، فضلاً عن الجفاف والتصحر.

وكذلك فإن ٧٠٪ أو ٨٠٪ من الدول الأكثر تخلفًا فى العالم موجودة فى إفريقيا.

وهنا حاولت الدبلوماسية المصرية فى إفريقيا أن تبرز هذا الوضع بطريقة جماعية، وانعقدت دورة غير عادية لمؤتمر القمة الإفريقية لمناقشة قضية المديونية، وطالبنا بحوار مؤكدين عدة مبادئ هى : أننا لا نرفض دفع الديون لأن هذا التزام ونحن سنوفى التزاماتنا، وأيضًا نحن نوافق على منهج (حالة بحالة) أو الحلول الثنائية، ولكن - فقط - كل ما نطلبه هو عقد مؤتمر لإبراز خصوصية المديونية الإفريقية وللبحث عن حلول سياسية لقضية المديونية.

خطورة هذا المنهج أنه قد يضعف مجموعة الـ ٧٧، ويغضب دول أمريكا اللاتينية، فضلاً عن أن كثيرًا من الدولة الإفريقية لاترتاح له، وتفضل الحل (حالة بحالة)، لأن كل دولة لديها أمل من خلال الاتصالات الثنائية أن تنال تسهيلات تختلف عن التسهيلات التى قد تمنح للمجموعة.

موقف مصر هو الدفاع عن التضامن الإفريقى، وبما أن المديونية أصبحت قضية إفريقية تمثل قاسمًا مشتركًا أكبر بين الدول الإفريقية، فإننا يجب أن نستفيد من هذا القاسم المشترك الأكبر فى محاولة علاج القضية بحيث نستطيع أن ندعم الروابط بين هذه الدول من خلال علاج قضية المديونية، فقط نريد مؤتمرًا يضمنا جميعا. ومن خلال هذا المؤتمر قد نجد أساليب جديدة، وإطارات سياسية جديدة لتخفيف عبء الديون الإفريقية.

وبالفعل عقدنا عدة اجتماعات واتصالات، وشكلنا مجلسًا يسمى (لجنة الاتصال)، وهى مكونة من مجموعة محدودة من الدول من ضمنها مصر، وبالفعل أجرينا اتصالات مع الاتحاد السوفيتى والسوق الأوروبية المشتركة، ومع هولندا، و مع الأونكتاد فى جنيف والمنظمات الدولية المالية. والغرض من هذه الاتصالات هو تعبئة الرأى العام معنا!!

● **بأى أثر كانت هذه الاتصالات؟**

O إذن فالقضية سياسية أكثر مما هى مالية، فنحن نريد أن نجد أساليب جديدة، ولاسيما أن هذه القضية سوف تستمر على مدى العشرين عامًا القادمة، لأن الدول الفقيرة ليست لها القدرة على دفع هذه الديون، وبالتالى تطلب إعادة الجدولة، وهذا يعنى أن الدين الذى وصل إلى ٢٢٠ مليار دولار سيصل إلى ٣٠٠ مليار فى السنوات القليلة القادمة، وبما يوجب أن تكون معالجة قضية الديون من خلال اضطراد هذه الاتصالات التى بدأت مع ثلاثة أطراف، ولكن مازال عندنا عشرات من الدول ومن المنظمات الدولية.

وكنا فى هذه الاتصالات نجد رد فعل إيجابيًا من وزارات الخارجية والأجهزة السياسية فى هذه الدول الدائنة، وأكدت بعضها أنها ستشترك فى مثل هذا المؤتمر لو نجحنا فى عقده.

أما الرد السلبى فكان يجيئنا - دائمًا - من الأجهزة المالية التى - عادة - ما تتساءل : لماذا تريدون هذا المؤتمر؟ وحين نقول: لتعبئة الرأى العام، يجيبون من جديد : الرأى العام معبأ، ونحن نعرف الأوضاع وغير محتاجين إلى مؤتمر!!. أما معالجة هذه الأوضاع فلا تكون إلا عن طريق اقتراب الحالة بحالة أو العلاقات الثنائية.

وهذا المؤتمر الذى ندعو إليه لو حقق مجرد تعبئة الرأى العام الدولى، وبالذات الدول المانحة، والمنظمات الدولية المالية، ودفعها تجاه فكرة أن الحل هو حل سياسى قبل أن يكون اقتصاديًا، فإننا نكون قد قطعنا مسافة كبيرة فى طريق تجاوز هذه الأزمة.

عدم الانحياز صيغة مصرية تحكم العلاقات!

● كما تعلمون - فإن القوة السياسية لدولة من الدول تشكل من مجموعة من العناصر، أحدها وأهمها هو الاقتصاد.

د. بطرس .. هل تتصور أن الأزمة الاقتصادية التى تمر بها مصر، قد أثرت على موقف الدبلوماسية المصرية فى قضايا سياسية بعينها؟

○ لهذا نعمل على إحلال أسلوب نقل التكنولوجيا والخبرات المصرية بدلاً من أسلوب المساعدات المادية، فمن ثلاثين عامًا كان عندنا قدرة على إعطاء مساعدات وبناء الطرق ومبانٍ من مالى وساحل العاج والنيجر. أما الآن فعندنا هذه القدرة، ولهذا نحل الكيفَ محل الكم.

وعلى سبيل المثال: لو خصصنا مليونى دولار سنويًا لمساعدة دول المواجهة الإفريقية، فستتآكل فى ثلاثة أسابيع، ولذلك خصصنا المليونين فى أشياء

لايستطيع غيرنا تقديمها، مثل: تدريب ضباط أمن لحماية المنشآت الأساسية، وأطباء، وتدريب رجال الإعلام، ورجال السلك الدبلوماسى.

إذن فأنا أقدم للدول الإفريقية تكنولوجيا مصرية تختلف عن التكنولوجيا الأوروبية واليابانية والأمريكية، ولكنها تتمشى مع الواقع الأفريقى.

● سيادتك تتكلم على المستوى الإفريقى، ولكنى أسأل على كل المستويات كيف أثر وضع الأزمة الاقتصادية المصرية على قدرة دبلوماسيتنا فى معالجة سياسية بعينها؟

○ فى اعتقادى أن هذه الأزمة لم تؤثر ، لأن الدبلوماسية لها أساليب مختلفة، وأسلوب تقديم المساعدات الاقتصادية ليس إلا مجرد أسلوب من أساليب كثيرة.

ويمكن أن أتصور دولة قدمت مساعدات ضخمة ولكن ليس لها دبلوماسية، ولايشعر أحد بهذه المساعدات، وأستطيع أن أتعرض للصورة العكسية حين نتأمل حالة دولة قدمت مساعدات ضئيلة للغاية، ولكن بما أن لها دبلوماسية نشطة، وبما أن هذه المساعدات قدمت لمواقع حساسة فإن الجميع قد تأثروا بهذه المساعدات، فالعبرة هى قدرة الإقناع وقدرة الاتصال وقدرة التفاوض والتوفيق.

● ولكن ما أقصده هو أن يتم استغلال ظرف الأزمة ومسألة الحصول على المساعدات كوسيلة ضغط على التحرك المصرى فى بعض القضايا السياسية؟

○ فى الواقع أن هذا لم يحدث لأن السياسة الخارجية المصرية قائمة على فلسفة عدم الانحياز.

نحن نحصل على مساعدات ـ بقدر الإمكان ـ من جميع المعسكرات، ومن خلال هذا التنويع نستطيع أن نخفف تأثير هذه المساعدات، يضاف إلى ذلك أنه

فى كثير من الحالات لايوجد تناقض حقيقى اليوم بين سياسة الدول المانحة والسياسة الخارجية المصرية.

● مسألة (التنويع) ستدفعنا إلى مناقشة العلاقات المصرية - السوفييتية. (كان ذلك قبل عودة هذه العلاقات إلى طبيعتها).

وفى هذا الإطار أستأذن فى طرح سؤال ساخن:

لماذا ينزعج الأمريكان - دائمًا لدى حدوث أى تقارب ولو حتى فى المجالات الاقتصادية والفنية بين القاهرة وموسكو؟

○ من قال: إن الأمريكان ينزعجون؟؟.. هذا غير صحيح.. هذا غير حقيقى.. هم لاينزعجون مطلقاً.

● بل كان هناك انزعاج واضح فى مسألة معاونة السوفيت لنا فى بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء منذ سنوات؟

○ هذا غير صحيح..

مسألة بناء المحطات النووية هى مسألة قرار سياسى مصرى لم تتخذه بعد، ولم نحدد ما إذا كانت مصلحة مصر تقتضى بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء أم لا.

التغيير الذى طرأ على العلاقات مع القوتين الأعظم هو وليد النقلة التى حدثت فى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى.

قضيتنا.. مصلحتنا.

قضيتنا ليست قضية نفوذ سوفيتى أو نفوذ أمريكى أو نفوذ أوروبى (وهذا طبعًا تبسيط شديد للأمور)، ولكنها قضية هذا التخلف الشنيع الذى نعيش فى أسره!

الهوة التى تزداد عمقًا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة، والفجوة التى تزداد اتساعًا، بين مَنْ يزدادون تخلفًا وفقرا، ومن يزدادون غناء وثراء.

أصبح هناك نوع من الطبقية الدولية فى عالم اليوم، وهذا يمثل الخطر الحقيقى

الآن، ولهذا فمن مصلحتنا جميعًا أن نواجه تلك القضية، أما كيف، فهذا أمر لم يتفق عليه إلى الآن، ولكن كل مانستطيع قوله هو أن هناك نظرية مصرية تقول: (ساعدونا كى نستطيع أن نساعد أنفسنا).

وربما لم تقنع هذه النظرية أطرافًا كثيرة، حيث مازالت المساعدات تقدم على المستوى الثنائى، ومازالت المساعدات تقدم وفقًا لمعايير أوروبية وأمريكية لاتصلح لهذه الدول، والنصائح والخبرات التى تعطيها الدول المانحة لدول العالم الثالث تثبت ضررها أكثر من نفعها، وهذا طبيعى لأن الخبير القادم من دولة أوروبية يريد أن يطبق الحلول الأوروبية فى معالجة الخلل الموجود فى الدولة وهذه الحلول لاتصلح.

هذا بالإضافة إلى مشاكل تجارية محضة، فالدول الكبرى تريد أن تبيع بضاعتها وآلاتها التى قد لاتتوافق أحيانًا مع ظروف وطبيعة دول العالم الثالث.

● **خمسة وأربعون عامًا على نشأة العلاقات المصرية - السوفييتية، فى تصورك ما هى آفاق التعاون أو التقدم فيها.. أم أننا وضعنا لأنفسنا حدودًا لايجب أن نتجاوزها فى هذا الإطار؟**

○ لا . . الحدود مرسومة بموجب سياسة عدم الانحياز.

نحن نريد تنشيط العلاقات بين مصر وجميع دول العالم، بحيث لايؤدى هذا إلى أى لون من ألوان الانحياز.

ومادمنا استطعنا أن نحافظ على سياسة عدم الانحياز، فلايوجد أى خطر للعلاقات بين مصر والدول الكبرى، أو بين مصر ومختلف دول العالم.

● **بالمحافظة على سياسة عدم الانحياز، بل وبطريق يفضى إليها مباشرة، ألا يمكن أن يدخل ضمن اهتمام مصر بتطوير العلاقات المصرية والسوفييتية أن نشترى السلاح من موسكو ثانية؟**

○ شراء السلاح له أبعاد أخرى . . أبعاد غير اقتصادية.

● أنا هنا أتكلم عن البعد السياسى وليس الأبعاد الاقتصادية؟

○ من حيث المبدأ ليس هناك مانع أن نشترى السلاح من جميع دول العالم، المهم هو القدرة المالية لشراء هذا السلاح.

● ما تأثيرات الوضع الدولى الجديد بانتهاء الاستقطاب؟

○ الفارق الجذرى أنه فى إطار الحرب الباردة كان ينظر إلى العلاقة بين الدولة المانحة والدولة التى تحصل على المساعدات على أنها علاقة على حساب الدولة الكبرى الأخرى.

فلو تحسنت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى، فهذا يعنى أن العلاقات قد ساءت بين مصر والولايات المتحدة.

الجديد اليوم أن كلا من الدولتين الكبيرتين ، تقول : حسنوا علاقاتكم مع القوى الأخرى.

الدولتان الكبيرتان الآن تقولان: إن المشاكل الموجودة فى العالم الثالث تقتضى التعاون بين الدولتين الكبيرتين وبالذات على المستوى الاقتصادى، وكان هذا هو موقف الدبلوماسية المصرية عندما بدأنا ألوانًا من التحرك والنشاط فى الحقل الاقتصادى فى الدول الإفريقية.

فقد أجرينا اتصالات مع دول أوروبية لها نفوذ خاص على بعض الدول الإفريقية بحكم نشاطاتهم الاقتصادية فيها، وقلنا لهم : نحن لانريد أن ننافسكم أبدًا، ونرجوكم ألا تنظروا إلى وجود للخبرة المصرية فى دولة إفريقية ما على أنها منافسة للخبرة الأوروبية، فنحن نريد أن نتعاون، وإذا كنتم تريدون العمل فى مجال بعينه، فلتخبرونا، كى نتركه فورًا، لأن إمكانياتنا محدودة.

هذا اللون من الاتصالات الذى تم بين مصر وبعض الدول الأوروبية، هو نفسه الذى تم اليوم بين الدولتين الكبيرتين.

وبالطبع فإن هذا الحديث لاينصب على الجوانب السياسية والعسكرية، فهذا موضوع آخر.

ولكننى أتصور أنه لو استمر هذا الوفاق بين الدولتين فإن اتفاقًا سيسود ـ حتى ـ هذه الميادين السياسية والعسكرية.

الخيال السياسى

● د. بطرس .. هل تعتقد أن سياسة عدم الانحياز (وقد أشرت إليها مرارًا خلال هذا الحوار) تحتاج منا إلى رؤية جديدة وخاصة فى ضوء التقارب الحادث بين القوتين الأعظم؟

○ الدبلوماسية المصرية لم تفقد قدرتها على الخيال السياسى أو تقديم الحلول المبتكرة وفقًا لرؤية مستقبلية، فقد بدأت الدبلوماسية المصرية تتحرك وكانت وراء صدور قرار من مؤتمر القمة فى أديس أبابا فى مايو الماضى يطلب من دول عدم الانحياز إعادة النظر فى سياسة عدم الانحياز تجاه التقارب بين الكتلتين، هل سيكون موقفا سلبيًا أو إيجابيًا.

وإذا كان الموقف إيجابيًا، فكيف نستطيع أن نساهم فى تدعيم هذا التقارب؟

ثم إذا كان لهذا التقارب مخاطر، فكيف نستطيع أن نواجه هذه المخاطر؟

إذن لابد من دراسة منهجية جديدة لسياسة عدم الانحياز حتى تستطيع أن تشارك فى عالم ما بعد التقارب.

وقد كانت مصر أول دولة من دول عدم الانحياز تتحرك فى هذا الاتجاه، واستطاعت أن تعبئ الرأى العام الإفريقى فى هذا الاتجاه، واتصلنا بزيمبابوى التى كانت رئيسًا لعدم الانحياز، ثم أجرينا الاتصالات مع يوغوسلافيا والهند والكثير من الدول.

وبالطبع سنأخذ وقتًا للبحث عن منهجية جديدة لسياسة عدم الانحياز حتى تتمشى مع التغييرات الجديدة التى ستحدث فى العالم.

وأريد أن أقول مرة أخرى: إن الدبلوماسية المصرية كانت لها حلول مبتكرة دائمًا وهى التى فكرت فى فكرة تعاون إفريقى - عربى، وهى التى أنشأت سياسة عدم الانحياز مع الهند ويوغسلافيا، وهى التى كانت وراء التعاون العربى - الأوروبى، وهى التى أنشأت الندوات السنوية (الحوار الإفريقى - اللاتينى) وعلى أرضها نشأت مجموعة الـ ٧٧.

مصر بسبب موقعها الجغرافى وثقلها الحضارى تسهم دائمًا بأفكار جديدة.

وإذا كان لدينا أزمة فى تصدير الصناعات فإننا - دون شك - دولة مصدرة للأفكار الجديدة سواء عن طريق الصحافة أو السينما أو الكتاب أو الخبراء المصريين فى كل ميدان وفى كل مجال.

■ ١٩٨٨ ■



فيليب جلاب

دبوس في رأس الاقتصاد!

● الحزب الوطنى يلصق نفسه بمنجزات وشعبية شخص واحد اسمه محمد حسنى مبارك!

● بيع القطاع العام تعبير عن الرؤية الشخصية والفنية لوزير، وليس تعبيراً عما ينفع الوطن أو يضره!

● ممارسات حزب التجمع لاتطرح قضية الاشتراكية فى مصر بقدر ما تطرح ترشيد النظام الرأسمالى.

● شئنا أم أبينا برغم كل ما أريق من حبر وورق فى الهجوم على عبد الناصر، فإن المصريين يعتبرونه زعيماً وطنياً، بل وبطلاً وطنياً!

● جمعية رجال الأعمال هى حزب سياسى!

فيليب جلاب..

تعود أن يرشق «دبوسًا» يحرك به الوعى العام تجاه قضية ما، واعتمد الوخز سبيلاً للتنبيه . .

ولم يكف طوال جلسته فى ساحة هذا الحوار عن ممارسة ذات الأسلوب، واتباع ذات الطريق.

تحدث فيليب جلاب عن موقع الموضوع الاقتصادى فى خريطة مصر الحزبية، وعن غطاء يوليو الذى يسعى كل طرف فى حركته السياسية لأن يسحبه على نفسه مستأثرًا بدفئه الجماهيرى، ثم من موقعه كسكرتير لنقابة الصحفيين أفاض فى شرح دور النقابات فى الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر . .

وأصبح علينا الآن أن نمضى معه حين يرشق «دبوسا» فى رأس كل قضية . . ثم يبدأ بعد الوخز مناقشة هادئة منطقية وكأن شيئًا لم يكن!!

دبوس فى رأس الجدل الحزبى !

● إلى أى حد يدور الجدل الحزبى فى مصر حول الموضوع الاقتصادى؟

● هو الموضوع الأهم والمفترض أن يكون رقم (١) فى الجدل الحزبى، وبالأمس كان البعض يعيب على اليساريين قولتهم: «إن الاقتصاد هو أساس السياسة»، وبصرف النظر عن مبالغات بعض اليساريين فى أن العنصر الاقتصادى هو الوحيد الذى يحرك التاريخ، فإن هذه المقولة العمومية أثبتت اليوم سيادتها.

أنا أقرأ لكتّاب يوصفون بأنهم أقصى اليمين يرددون مثل هذه المقولة.

إذن لم يعد هناك خلاف فى هذه المسألة بين جميع الاتجاهات السياسية.

لكن المشكلة هى كيف يدور الحوار أو الصراع فى هذه القضية؟!

نحن ـ كالعادة ـ مع افتقارنا للمنهجية ولفكرة المؤسسية ندير حواراً من خنادق ومتاريس!

الشخص ـ عندنا ـ موقفه بالنسبة للاقتصاد ليس من فهمه لما يضر أو ينفع ولكن عنده أفكار ثابتة، وأنا يسارى إذن فالقطاع العام يجب أن يسود . . أنا يمينى إذن فالقطاع الخاص هو المبدأ والمنتهى، ونتيجة غياب النظرة الموضوعية فإن المعركة أصبحت غير محددة، حشرنا فيها البسطاء حشرا إلى تيه اقتصادى وسياسى كبير.

وعلى سبيل المثال: يطلع علينا البعض بأن القطاع العام يجب أن يباع لأنه لايأتى بعائد حقيقى، ولم يكن لدى أصحاب هذه الدعوة ـ للأسف أرقام حقيقية تدعم وجهة نظرهم بالنسبة لبيع القطاع العام، كما أنه ليس عند اليسار أرقام حقيقية تدعم وجهة نظرهم المضادة.

إلى أن تحدث الرئيس مبارك وأوضح أرقامًا حقيقية تختلف عما يزعمه دعاة البيع وحسم بذلك أمراً.

فوجئنا على الصفحة الأولى للأهرام أن وزير السياحة يقول: إن السياحة فى مصر حققت فى الستة أشهر الأخيرة ٩٥٠ مليون دولار بزيادة - فيما أظن ٥٠٪ عن الستة أشهر التى سبقتها، ومع ذلك فإن وزير السياحة نفسه هو الذى يطالب ببيع فنادق القطاع العام أو تأجيرها للأجانب وليس ـ حتى ـ للمصريين!

إذا كانت السياحة تكسب - فى ظل الوضع الحالى، وبمعدل أظن أنه لايتحقق فى العالم كله . . فلماذا يريد الوزير أن يبيع الفنادق ويبيع القطاع العام؟

ولكن لأن هذا رأيه. . وهذا ما أقصده، فنحن لانناقش الاقتصاد من وجهة نظر ما ينفع وما يضر، ولكننا نناقشه من مواقع ثابتة وخنادق مسلحة، وكل منا يشرع السلاح فى وجه الآخر. . بصرف النظر عن الحقائق.

هذا عن كيفية إدارة الحوار أو الصراع.

أما عن المشكلة الاقتصادية نفسها، فأنا لا أرى مشكلة أهم على الساحة المصرية، وقد ترتبت عليها كل أمراضنا التى تتكلم عنها حاليًا.

ـ ابتداء مما ذكره الرئيس مبارك من أن الذى لاينتج طعامه ليس له قرار مستقل.

ـ وابتداء من علاقاتنا غير المتكافئة مع الدول الكبرى، فالذى يساعدنا ـ بالطبع ـ له علينا بعض الحقوق.

ـ وابتداء ـ كذلك مما نسميه الإرهاب، لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدنية يمكن أن تدفع عناصر كثيرة جدًا من بين أفراد الشعب والشباب البائس والمحبط إلى الارتماء فى أحضان أية جماعة تملك من طلاقة اللسان والشعارات الجذابة ما يدفع هؤلاء الشباب إلى اتجاهات خطيرة جدًا.

فليس هناك خلاف على أن الاقتصاد هو مشكلتنا الأساسية ولكننى أعود فأقول: إن المهم كيف نناقش الاقتصاد.. يعنى أنا كيسارى لا أزعم أن القطاع العام هو الجنة، أو الحل الأمثل، ولكننى متأكد أن القطاع العام فى بلد مثل مصر ٨٠٪ من سكانها تحت حد الفقر، يجب أن يكون الركيزة الأساسية للتنمية.

لانستطيع أن نترك اقتصادنا فى يد شركات خاصة هدفها وقانونها الأساسى هو تحقيق أكبر قدر من الربح، هذا اللون من التفكير الاقتصادى يمكن أن يكون أساسيًا فى أمريكا أو اليابان، بعدما بنى اقتصاديو كل منهما الأساس التحتى للاقتصاد، وبعدما استقرت صناعتهم وزراعتهم.

أما عندنا فإذا ساد هذا المنطق فسوف يفضى بنا إلى كوارث، فلو فتحنا النشاط الاقتصادى للشركات التى تضع الربح على قمة سلم أولوياتها، فسنواجه يوما بمقولات من طراز: (الكوكاكولا تكسب أكثر من الزراعة)، أو (استيراد الفواجرا يكسب أكثر من صناعة الملابس).

ليست قضية يمين أو يسار، ولكن الهدف أن نصل إلى إنتاج يحقق حدًا أدنى من الاكتفاء فى المواد الأساسية التى يظل أى شعب - بدونها - تابعًا لقوة أخرى.

● فى سلوك المصريين الحزبيين المحدثين، لم نعتد طرح الموضوع الاقتصادى وفقًا لرؤية متماسكة إلا من التجمع، لكن أزمة اليسار الحالية والتشرذم السياسى للحزب، إذا جاز التعبير - عكس نفسه على نوع المقولات التى تتبناها كل مجموعة من مجموعاته على حافة القضية الاقتصادية؟

○ هناك تيار أساسى لليسار فى مصر..

هذا التيار يعبر عنه حزب التجمع بدرجة ما.

وأنا أعتقد أن هذا التيار لايغرق فى الخيال بالنسبة لمطلبه الاقتصادى أو السياسى، بدليل أن برنامجه الذى يدافع عنه، لا يطرح قضية الاشتراكية بقدر ما يطرح ترشيد النظام الرأسمالى، أى الاهتمام بالرأسمالية الوطنية المنتجة، والتخلص من أى آثار لنفوذ الرأسمالية الطفيلية أو المستوردة التى يمكن أن تنهب ما تبقى لنا من فعاليات اقتصادية.

وأعتقد أن صخب الجدل حول هذه الأمور فى وعاء اليسار ناتج مما اشتهر به اليساريون من المناقشات الأكاديمية.

● أكاديمية .. أما سفسطائية؟

○ الخلاف فى المصطلحات لايفسد للود قضية !!

أقول: ليس كل ما يصدر عن اليساريين هو مناقشات من هذا النوع، مع ملاحظة أن هناك تضييقًا على حرية هذا التيار سواء أردنا أم لم نرد، وهذا التضييق لايسمح للاتجاهات الأكثر صحة فى تيار اليسار أن تسود.

هناك تضييق سياسى، وإعلامى، وهناك ضغوط إعلانية على جريدة الحزب التى تطالب بأن تعيش فى وضع متكافئ مع صحافة الدولة على الأقل فيما يتعلق بحصة الإعلانات من المؤسسات الرسمية الاقتصادية.

● الإعلان فى جريدة لايبحث عن الدور السياسى أو النضالى على

حد التعبير الأثير لليسار المصرى - وإنما يبحث عن التوزيع، ففى توقيت ما كان توزيع (الأهالى) أكبر وكانت مساحات الإعلان فيها بالتالى أكبر، فتناقص حجم الإعلان فى جريدة لايرجع فقط إلى لونها السياسى، ولكن يرجع لحجم توزيعها، وهذه مسألة مرتبطة بالقدرة الصحفية أكثر من ارتباطها باللون السياسى.

○ ليس لدى أرقام خاصة بالتوزيع، ومع ذلك فأنا لا أتحدث عن القطاع الخاص الذى يحدد لمن يعطى إعلانه مع ملاحظة أن القطاع الخاص لايعطى كل إعلاناته وفقًا لنظرية التوزيع، إنما يمكن أن يتعاطف مع جريدة معينة لأسباب ويدعمها. . ولكن الذى أعنيه هو إعلانات القطاع العام، أنا أفترض أنه مادامت الأحزاب جزءًا من النظام (معارضة أو مؤيدة)، وأن الحكومة والقطاع العام تمثل هذا النظام ولديها أرقام توزيع الصحف، فلتوزعها إذن وفقًا لنسبة توزيع كل صحيفة. . ولكن هذا - حتى - لايحدث.

● **إذا لم يكن لديك أرقام خاصة بالتوزيع - كما ذكرت - فكيف تجزم بأن هذا لايحدث؟**

○ لأن عندى مثلاً صارخًا. . صارخًا . . صارخًا.

وهو (مايو) جريدة الحزب الوطنى الديمقراطى، وهى فيما نعلم جميعًا أقل الصحف القومية والحزبية توزيعًا، ولكنها أكثرها فى حصة الإعلانات.

لو أن نظرية (أرقام التوزيع) تطبق لما حصلت (مايو) على إعلان واحد!

إذن القضية واضحة فهناك ضغوط وتمييز لاشك فيهما، برغم أننا نعترف بأن الوضع الذى نعيشه فى ظل التجربة الحالية هو أفضل وضع عايشناه من حيث مدى الحرية.

هذا التضييق الذى أتكلم عنه لايسمح بحرية التفاعل الصحى سواء بين اليمين والوسط، أو اليسار واليمين، أو اليسار والوسط، أو بين كل منها وفصائله المختلفة.

عندما يكون هناك تمييز أو ضغوط فإن كل مجموعة تتخندق وتنغلق على نفسها وتسلم قيادها لأكثر عناصرها تطرفًا.

● **أعود وأقول: إن سلوك الأحزاب المصرية - حتى الآن - لايعكس تركيزًا على الموضوع الاقتصادى، رغم ما طرحته عن أهمية هذا الأمر؟**

○ بالطبع علينا أن نقدر عمر التجربة الحزبية القصير فى مصر، وعلينا أن نقدر أن النموذج الذى كان يجب أن يحتذى فى هذه المسائل هو الحزب الذى يقول: أنا أملك الأغلبية.

لا أستطيع أن أحاسب الأقلية بمعزل عن سلوك الأغلبية، ففى أى بلد حينما تبرز مشكلة، ومهما كانت أخطاء الأقلية، فالمسئول عنها هو الأغلبية.

وإذا كانت الأغلبية تقول: إنها مسئولة عن الإيجابيات فهى مسئولة عن السلبيات أيضًا.

على العين والرأس

● **تقول: إن التجربة الحزبية فى مصر عمرها قصير، وأقول: إن هذا صحيح نظريًا، ولكن هذه الأحزاب - عمليًا - هى ترديدات على تنظيمات كانت موجودة قبل ذلك فى مصر ولها عمر طويل، فالذى يمكن أن نصفه بقصر العمر هو الفترة غير الحزبية فى تاريخ مصر. وحتى فى هذه الفترة فإن كل القوى كانت تدلى بدلوها داخل التنظيم السياسى الوحيد.. وحينما أفصحت عن نفسها سياسيًا من جديد فى شكل الأحزاب منذ ١١ نوفمبر ١٩٧٦، اندهشت حينما وجدتها تمارس الجدل السياسى بطريقة الأربعينيات، الفضائح والمقالب، والتحلى بأكبر قدر من عدم الموضوعية والبعد عن أن يدور جدلها حول موضوع أساسى**

محدد بعينه، وقد تبرز هذه الموضوعات الأساسية فى برامج هذه الأحزاب، فى عبارات عامة وعائمة، ولكنها لاتظهر فى الممارسة التكتيكية العملية أبدا.

○ بالطبع من الصعب معارضتك فى هذا، ولكن مثلما قلت: إن الأغلبية تحدد منهج العمل وتعطى المثل والنموذج.

دعنا نسأل أنفسنا بصراحة: هل الأغلبية فعلا تقدم هذا؟

أنا أعتقد أن الحزب الوطنى يلزمه حزب وطنى!!

نحن نعرف فى كل الدنيا أن الأحزاب تشكل الحكومات، ولكن هل ينكر أحد أن الحكومة فى مصر هى التى تشكل حزبها.. ومع كل تغيير وزارى يتغير الحزب أو قيادات الحزب!

من هذا المنطلق الحزب الوطنى يخشى دائمًا من أى تطور إيجابى فى أى حزب معارض بما يؤدى إلى حصول هذا الحزب على شعبية أو تحوله إلى حزب حقيقى.

والحزب الوطنى فى النهاية يعتمد على منجزات شخص واحد وشعبية شخص واحد اسمه الرئيس محمد حسنى مبارك.

وهو يأخذ من هذه الإنجازات والشعبية ولايضيف إليها.

بالعكس فعندما يخطئ بعض النواب فى الحزب الوطنى، فإن هذا الخطأ ينسب للرئيس مبارك، وعندما تخطئ الحكومة ينسب هذا الخطأ للرئيس مبارك.

لو كان هناك حزب حقيقى يسمى حزب الأغلبية لانصلحت أمور كثيرة حتى فى أحزاب المعارضة، فساعتها سيكون أمامها نموذج وستضطر إلى مناقشة هذا النموذج.

ثم إننا نقول: إن كل حزب فيه أجنحة لليمين واليسار والوسط، والحزب الوطنى مفترض أن تكون فيه مثل هذه الأجنحة، ثم يرى أن الجناح اليمينى فى الحزب له تأييد أكثر فى داخل الحزب.. فيقوم هذا الجناح بتشكيل الوزارة، ولو

فشل هذا الجناح اليمينى فى تنفيذ سياسات الحزب فمن الممكن أن يجتمع الحزب مرة أخرى، ويتغلب فيه الوسط أو اليسار، لكن الذى يحدث الآن فى الحزب الوطنى هو شىء لايحدث فى أى مكان على ظهر البسيطة فحكومته تضم الأجنحة المتضاربة الثلاثة، وهذا لايمكن مطلقًا أن يشكل سياسة تنفع الناس.

فإذا كان الحزب الوطنى يريد بيع القطاع العام ـ مثلاً ـ فلتتول المجموعة التى تؤيد البيع السلطة وتشكل الحكومة وتنفذ هذه السياسة، وإذا فشلت فلتتغير.

ولكن عندنا فى حكومة الحزب الوطنى من يريد بيع القطاع العام وبحماس شديد للأجانب إذا أمكن، مثل السيد وزير السياحة، وعندنا فى ذات الحكومة وزير الصناعة الذى يؤيد وبحماس شديد أيضًا بقاء القطاع العام، ثم إن الحكومة تضم وزراء يعتنقون أفكاراً تقع ما بين هاتين النقطتين بدرجات متفاوتة!

نفس الشىء بالنسبة لمجانية التعليم، وهكذا، إن ذلك لايمكن أن يعطى انطباعًا للناس بأن هناك حزبًا، وأنه حزب للأغلبية وبالتالى يصعب علينا أن ندين أحزاب الأقلية أو المعارضة فى ظل مثل هذه الممارسة.

إذا انصلح الحزب الحاكم فسيؤدى هذا - بالضرورة - إلى إصلاح مسائل كثيرة جدّاً وإلى وجود منهج للصراع.

دبوس فى رأس أعداء يوليو!

● مسألة (منهج الصراع) هذه ترتبط بقدر كبير بتحديد الهوية السياسية للكيانات والتشكيلات الحزبية والسياسية فى مصر، ولكن من الأمور التى يدور حولها جدل كبير.. مسألة الارتباط بنموذج ثورة يوليو سياسيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً. ما هو التشكيل السياسى أو الحزبى الذى تتصور أنه يعبر عن ثورة يوليو؟

○ أنا أعتقد أن ثورة يوليو بمعنى مبادئها المعروفة وما أنجرته فى فترة قيادة عبد الناصر لهذه الثورة، أشمل كثيراً من أن يعبر عنها حزب واحد.

وهناك بالطبع من يمكن تسميتهم (على هذا الأساس) أنصاراً لثورة يوليو داخل التجمع، وهناك الناصريون الذين يحاولون إنشاء حزب لم يحصل بعد على ترخيص وهو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى، وهناك ناصريون بدرجة أو أخرى فى بعض الأحزاب المعارضة الأخرى، ويمكن أن يكون بعضهم داخل الحزب الوطنى.

ولكن لن يتضح هذا إلا إذا سمحت بحرية تكوين الأحزاب بشكل مطلق، وعندئذٍ يظهر كل إنسان فى صورته الحقيقية.

هل يتخيل أحد أن هناك يساراً داخل الوفد؟؟ أنا أعرف أصدقاء وفديين وناصريين، فالمسائل مختلطة جداً، لأنه ليس لدينا حتى الآن الحرية الحقيقية لتكوين الأحزاب والتيارات، وفى ظل هذه المعميات لاتستطيع أن تحدد شيئاً.

● أنا لا أتكلم عن (حالات ناصرية) تظهر أعراضها على بضعة أعضاء من كل حزب، ولكننى أتكلم عن (الصورة السياسية) التى يتعامل بها حزب ما مع الجمهور، ففى المواقف السياسية الكبرى نجد أن الانضواء تحت عباءة يوليو والاستمتاع بدفئها الجماهيرى هو من المواقف المحبوبة جداً لكل حزب.. ففى المعركة البرلمانية السابقة طلع علينا الوفد ببرنامج انتخابى ناصرى الروح واللفظ، وكذلك فعل التجمع ـ بدرجة ـ ما والوطنى؟

○ شئنا أم أبينا فإن عبدالناصر رغم كل ما أريق من حبر وورق للتشهير به لايزال بالنسبة للمصريين زعيماً وطنياً بل وبطلاً وطنيا.

ولكن أنا أرجو أن تسمح لى أن أقول: إن التجمع ليس مفتعلاً فى موقفه ولا الناصريين، لأن التجمع دافع عن عبدالناصر فى ظل السادات، وفى ظل أسوأ الظروف، مع انتقاد لسلبيات ثورة يوليو، وكل ثورة لها ـ بالتأكيد ـ سلبيات إلى جانب إيجابياتها.

● **ولكن المثير للانتباه هو موقف حزب الوفد الذى دافع عن المنجزات الاشتراكية فى بيانه قبل الانتخابات، وكذلك موقف الحزب الوطنى!**

○ هذا يؤكد مرة ثانية أن الحزب الوطنى ليس له خط ثابت، فالحزب الوطنى يدرك فى داخله أن عبدالناصر له شعبية وأن غالبية المصريين من العمال والفلاحين استفادوا من حكم عبد الناصر، ولم تكن قضية المعتقلات وخلافه ذات أثر مباشر بالنسبة لهم.

- الالتصاق بثورة يوليو بالنسبة للحزب الوطنى هو سبب وجوده، فمادام لايوجد مبرر آخر قوى للوصول إلى السلطة عن طريقه، فهو إذن وارث السلطة من ثورة ٢٣ يوليو، وإلا فلماذا جاء!

نعود لذات المشكلة . . نحن صنعنا نظامًا تعدديًا وفى ذات الوقت لم نعطه أبعاده الكاملة، وهذا يجعل الأحزاب الموجودة تشتبك فى معارك حول قضايا غير محددة، وأحيانًا وهمية، وكل إنسان يستطيع أن يلبس عباءة الآخر ببساطة، فليس هناك مايمكن تسميته استقرارًا ديمقراطيًا بحيث يحدد كل إنسان هويته بشكل حاسم، وبصرف النظر عن النتائج.

ثم إن هناك نقطة تضاف إلى تعقيد مسألة (الهوية) هى أننا مازلنا نحدد تصنيفات الناس وفقًا لرؤية أجهزة الأمن القديمة بحيث لانلاحظ مدى التغير الفكرى وسط الماركسيين أو الوفديين أو الحزب الوطنى، وهذا يسهم بدوره فى اختلاطات الهوية الحادثة الآن.

دبوس فى رأس العمل النقابى!

● **(الأجور فى مصر) أصبحت عبارة شبه فلكلورية تتردد على ألسنة الكثيرين دون أن تربط بعناصر لازمة على المستوى الاقتصادى، تجعل منها قضية ولها رأس وقدمان، وتجعل منها موضوعًا للمناقشة أو للحل .. فكيف تراها؟**

O الأجور فى كثير من المؤسسات لاتعطى على أساس العمالة، ولكنها تعطى على أساس العلاقات وأحيانًا المواقف السياسية، فنحن نتردد أولاً - بين كل المذاهب الاقتصادية فى وقت واحد، فمن سخافات بعض الكتّاب ترديدهم بأننا كنا شيوعيين فى وقت ما ثم أصبحنا رأسماليين فى وقت آخر.

والحقيقة أننا أخذنا من كل نظام أسوأ ما فيه، وليست لنا صياغات محددة أو أفكار محكمة فى هذا الأمر.

ففى فترة ما تشعر أن الأجور هى قضية اجتماعية أكثر منها اقتصادية بحيث أوزع الدخل القومى على الناس بصرف النظر عن مدى عملهم، بينما الاشتراكية تقول: (لكل حسب عمله) والرأسمالية تقول هذا أيضًا مع حقها المطلق فى التشغيل والفصل إذا قل ربحها عن درجة معينة.

لا طبقنا هذا . . . . ولا طبقنا ذاك!

مازلنا نبحث عن هوية اقتصادية، وفى ظل هذا البحث والتخبط، نمت الاتجاهات التى نسميها طفيلية، والتى تثرى دون عمل حقيقى، وفى فترة الانفتاح المطلق نما بعض الناس بلا جهد وأصبحوا يتبادلون أوراق بنوك بضمانات دون أن يملكوا شيئًا لمجرد علاقات شخصية ووساطة وسمسرة وتقاسم للعمولات ويربحون ملايين الجنيهات وهم فى بيوتهم، أو بأحسن الإيمان يفتح كل منهم مكتبا ظريفا فيه سكرتيرة وموظف وينظم هذا المكتب كل شىء حين يتصل بجهة ما لتعطيل استيراد سلعة معينة حتى يستوردها صاحب المكتب، أو تخريب إنتاج وطنى لكى يقوم هو باستيراد البديل الأجنبى.

ليس لدينا نظام اقتصادى محدد.

وبالطبع هناك من يقول: إن النظم الاقتصادية اختلطت فى عالم اليوم.

وقد اختلطت بالفعل ولكن فى مسائل تفصيلية وليست أساسية.

فعندما يسمح الاتحاد السوفيتى ببعض الأنشطة الخاصة، فإنما يسمح بفتح قهوة أو محل كوافير . . . ليس أكثر.

وفى أمريكا حينما تفرض الحماية الجمركية، فليس معنى هذا الاتجاه للاشتراكية.

التلاحم بين الأنظمة يقع فى التفاصيل وليس فى الأساسيات.

● فى فترة الانفتاح المطلق التى بدأت بقانون حرية استثمار رأس المال العربى والأجنبى .. نشأت شرائح اجتماعية جديدة أفرزت جماعات ضغط أصبح لها دورها فى تشكيل القرار الاقتصادى.. بل وتشكيل القرار السياسى.

فى هذا الإطار يجد المرء نفسه متأملاً لسؤال كبير.. ما هى جماعات الضغط المقابلة.

المفترض - نظريًا - أن تكون النقابات ... فإلى أى حد يمكن أن يكون العمل النقابى فى مصر قادراً وفعالاً فى الإسهام فى تشكيل القرار الاقتصادى وتشكيل القرار السياسى؟

○ أولاً: مازالت الحكومة تنظر بارتياب إلى النقابات، وتعتقد أن وصول أى مجموعة من الناس إليها ليسوا أعضاء فى حزبها، هو أمر يهدد بانقلاب نقابى ضد السلطة.

وهذا مفهوم غير صحيح، ولكن وجوده يفرض قيودًا كثيرة على العمل النقابى من هذه الزاوية..

○ ثانيًا : بعض النقابيين أو الذين يتصدون للعمل النقابى لايفرقون بين العمل السياسى والعمل النقابى.

ففى الفترة السابقة حين لم يكن لدينا أحزاب كان مفترضًا أن النقابات تقوم بأكبر من دورها الذى يعرفه العالم بحيث تشتغل بالسياسة والاقتصاد والمجمعات والتموين ومصالح الأعضاء ... يعنى كل شىء!

ولكن إذا تكونت الأحزاب وهى أرقى شكل من أشكال التعبير السياسى لمن يريد أن يعمل بالسياسة، فهنا يفترض أن تقوم النقابات بدورها النقابى فقط فيما عدا القضايا القومية.

- **انسحاب وتراجع التشكيلات الحزبية يفرض انغماس النقابات فى العمل السياسى. ثم إن هناك سببًا آخر يفرض الانغماس فى العمل السياسى، وهو أن جماعات الضغط المقابلة مثل جمعية رجال الأعمال لها أهداف سياسية محددة جدًا إلى جوار أهدافها الأخرى، فإذا لم تقم النقابات بدورها السياسى بالمقابل اختل توازن الأداء فى مواجهة جماعات ضغط من اللون الذى ذكرناه.**

O جمعية رجال الأعمال هى حزب سياسى متكامل الأركان، وليست تشكيلاً نقابيًا أو شبه نقابى.

ومثلما كنا نقول: عندما تفرض قيود على العمل السياسى تظهر تشكيلات للتحايل على هذه القوانين المقيدة لحريتها. وبعض الأجهزة المعنية تغض الطرف عن بعض هذه التشكيلات لأنها قوية مثل جمعية رجال الأعمال، بينما تستخدم القانون ضد تشكيلات أخرى.

أما مسألة النقابات فأرى أن فيها خلطًا خطيراً.

فمادمنا مجتمعًا ديمقراطيًا وفيه تعدد فلابد أن يلعب كل إنسان دوره الطبيعى فى هذا المجتمع، وإلا فستختلط الأوراق ونجد النقابة أصبحت حزبًا والحزب أصبح نقابة.

الدور النقابى فى غاية الخطورة وهو : كيف ترقّى شئون المهنة التى تمثلها؟... وكيف تدافع عن مصالح المهنة اقتصاديًا واجتماعيًا؟ وكيف تصل بالتشكيل النقابى إلى قيادة حقيقية اجتماعية واقتصادية لهذه الفئة من الناس؟

هذه قضايا خطيرة والأحزاب لايمكن أن تقوم بها فالأحزاب لها دور آخر..

الأحزاب تتصارع على السلطة فى أعلى، بينما النقابات هى الأساس التحتى، وفى أى بلد له استقرار نجد النقابات لها دور فعال فى الإطار الذى نتكلم عنه.

نحن لانريد الخلط.

أعضاء النقابة يأخذون حقهم فى الاشتغال بالسياسة فى مجالات ممارسة العمل السياسى، ولكن فى النقابة فليشتغل العضو بالمسائل النقابية.

● فى النموذج الإنجليزى ترتبط النقابات بحزب العمال مثلاً، فبمن ترتبط النقابات فى مصر؟

○ النقابات فى مصر ترتبط بشكل عام بالجهة التى تملك تأثيراً أكبر عليها، فإذا كانت النقابة لاتملك موارد مالية فمواردها الأساسية تأتى من مصادر حكومية وبالتالى تملك الحكومة التأثير عليها بشكل أو بآخر.

أما النقابات المهنية فهى غالبًا لاترتبط بتأثير حكومى إلا فى أضيق الحدود.

وأما عن نقابات العمال عندنا التى نقارن بينها مع التحفظ وبين نقابات العمال البريطانية، فهناك أمور تجدر الإشارة إليها فى هذا السياق.

فنقابات العمال البريطانية لايستطيع أحد التأثير عليها إلا حرية أعضائها فى انتخاب من يشاءون، ومرجع ذلك إلى الوعى النقابى الطويل، والنظام الرأسمالى الليبرالى الذى يسمح بحرية الحركة النقابية إلى أقصى مدى، وهو الإضراب عن العمل.

هنا نقابات العمال تقيدها ـ للأسف ـ مجموعة من القوانين والضوابط، والاقتراب منها قد يكون من المحرمات إذا كان هذا الاقتراب يمكن أن يؤدى إلى انتخاب مجموعة من الناس ليست محسوبة ضمن الإطار الحكومى.

● حتى إذا سلمت معك بأن الحكومة تقاتل لتسيطر على النقابات لكى لاتنتزع حقوقها، فهناك أمر آخر عجيب وهو أن العمل النقابى حينما يصل إلى بعض حقوقه الاقتصادية والخدمية من

الحكومة يواجه - غالبًا من تيار اليسار - بأن ما حصل عليه يعد رشوة.

○ أظن أن موقفى معروف مما أسماه البعض رشوة بالنسبة لتحسين أوضاع الصحفيين الاقتصادية مثلاً.

هذا جزء من الحقوق الشرعية للصحفيين ووصفه بالرشوة هو ممارسة للسخف السياسى عند نقطة حده الأقصى.

المنهج الصحيح هو أن خصمى النقابى والسياسى لو استطاع أن يأتى بإنجاز يجب أن أعترف به.. هذا إذا كان الإنسان يريد أن يحترم نفسه ويحترم الآخرين.

دبوس فى رأس الأداء الاقتصادى للمؤسسات الصحفية!

● **ببساطة.. لماذا تخسر المؤسسات الصحفية المصرية، وإلى أى حد ترجع هذه الخسارة لأدائها الاقتصادى؟**

○ المؤسسات الصحفية المصرية ليست مؤسسات..

فمادامت لاتدار بأسلوب صحفى واقتصادى سليم فهى ليست مؤسسة.

فى فترة من الفترات دخل الصحافة المصرية كثيرون بالوساطة، مع أن الصحافة من المهن التى تستدعى الدراسة، وقبل الدراسة موهبة معينة، وامتلأت المؤسسات الصحفية واكتظت بغير ذوى الكفاءة الذين يرغبون فى تحقيق طموح غير مشروع وحلم سخيف بأنهم سيكونون من رجال القلم، أو لرغبة بعض الجهات أن تسد فجوة معينة فى الصحافة لصالحها سياسيًا.

لا أدرى لماذا تغلب السلطة السياسية هذه الفكرة على الصحافة، مع أنه من الممكن أن نختار - سياسيًا - من هو معها وكفء فى نفس الوقت..؟

ولكن ليس لدينا منهج، وليس لدينا فكر مؤسسى.

● **وما الدور المفترض من مجالس الإدارات والجمعيات العمومية في المؤسسات الصحفية في خلق هذا الفكر المؤسسي الذي يمكن أن يضبط الأداء الاقتصادي؟**

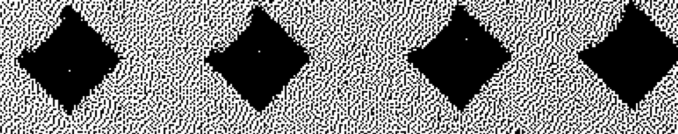
O هذه كلها تنظيمات وهمية، لأن ما يترتب على خطأ هو خطأ بالضرورة، فقد كان الاتحاد الاشتراكي يملك الصحف ثم اخترع السادات فكرة السلطة الرابعة لكي تنتقل الصحافة من ملكية الاتحاد الاشتراكي إلى ملكية مجلس الشورى، وهذه الصيغ التلفيقية أثمرت مجموعة من القوانين المعوجة التي خلقت كيانات لاتمارس دوراً حقيقياً أو مهماً في إدارة معظم المؤسسات الصحفية.

■ ١٩٨٧ ■

* * *

رقم الإيداع بدار الكتب : ١١٤٦٩ / ٢٠٠١
I.S.B.N 977 - 01 - 7323 - 1





بين الحلم والواقع كانت مسافة زمنية ربما بدت لى طويلة أو مختلفة ولكن الأهم أن الحلم أصبح واقعًا ملموسًا حيًا يتأثر ويؤثر، وهكذا كانت مكتبة الأسرة تجربة مصرية صميمة بالجهد والمتابعة والتطوير، خرجت عن حدود المحلية وأصبحت باعتراف منظمة اليونسكو تجربة مصرية متفردة تستحق أن تنتشر فى كل دول العالم النامي وأسعدنى انتشار التجربة ومحاولة تعميمها فى دول أخرى. كما أسعدنى كل السعادة احتضان الأسرة المصرية واحتفائها وانتظارها وتلهفها على إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة.

ولقد أصبح هذا المشروع كيانًا ثقافيًا له مضمونه وشكله وهدفه النبيل. ورغم اهتماماتى الوطنية المتنوعة في مجالات كثيرة أخرى إلا أننى أعتبر مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة هى الإبن البكر، ونجاح هذا المشروع كان سببًا قويًا لمزيد من المشروعات الأخرى.

ومازالت قافلة التنوير تواصل إشعاعها بالمعرفة الإنسانية، تعيد الروح للكتاب مصدرًا أساسيًا وخالدًا للثقافة. وتوالى «مكتبة الأسرة» إصداراتها للعام الثامن علي التوالى، تضيف دائمًا من جواهر الإبداع الفكرى والعلمى والأدبى وتترسخ على مدى الأيام والسنوات زادًا ثقافيًا لأهلى وعشيرتى ومواطنى أهل مصر المحروسة مصر الحضارة والثقافة والتاريخ.

سوزان مبارك

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



الثمن ٣٠٠ قرش